

الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية-الإيرانية
دراسة وثائقية - أوشيفية

الجزء الخامس

جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية

١٩٩٧ - ٢٠٠٠

مكتبة
مفتحة حرة الوصول

دار الكتب
الحديث

دار العهد
للكتاب الحديث

الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية

دراسة وثائقية، أرشيفية

الجزء الخامس

جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية

١٩٩٧ - ٢٠٠٠

الدكتور/ محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية، هولندا

دار العيدروس للكتاب الحديث

حقوق الطبع محفوظة
1422 هـ / 2002 م

دار الكتاب الحديث

الإمارات	دار البعيروس للكتاب الحديث ص ب 24393 دبي هاتف (04) 3522887 — سحر ك 5932613 (050) فاكس (04) 3522885 ض. خالد بن الوليد — ساهة للتأليف / 206 / دبي — إ.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد — مدينة نصر — القاهرة ص ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم 2752990 (202) فاكس رقم 2752992 (202) بريد إلكتروني kdh@eis.com.eg
الكويت	شمارح الملاي، برج المدينه ص ب : 22754 - 13088 الصفاة هاتف رقم (00 965) 2460634 فاكس رقم (00 965) 2460628 بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	تحرنة ° 34 — دراية — الجزائر العاصمة ص ب 061 دراية هاتف رقم : 353035 (021) 354105 - فاكس رقم (021) 353055 بريد إلكتروني dkhadith@hotmail.com
رقم الإيداع	2001 / 17068
I.S.B.N.	977-350-008-X

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ صدق الله العظيم -
سورة الاحزاب آية ٣٣.

جمع رسول الله ﷺ - الإمام عليًا والسيدة
فاطمة والإمام الحسن والإمام الحسين رضوان
الله عليهم ثم أدار عليهم الكساء فقال:
هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرجس
وطهرهم تطهيراً.

الهدى

إلى سيدنا ومولانا بقية العترة الطاهرة الإمام محمد
القصبي المقدم، والإمام عبدالله أبو بكر العيدروس الأكبر
وإلى الوالد حسن أحمد علوي العيدروس.
إليهم أهدى هذه الصفحات، راجياً من الله العلي
القدير أن يغمد أرواحهم ويسكنهم الجنة.

مَقْتَدِرٌ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول البشرية
وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين .

الحمد لله الذى وفقنى إلى كتابة هذه الدراسة عن مسألة الجزر العربية، تفسر
دراسة مسألة احتلال إيران للجزر العربية، جانباً مهماً فى العلاقات العربية -
الإيرانية فى فترة مهمة من التاريخ الحديث والمعاصر للخليج العربى، فلم تتم
عملية الاحتلال من فراغ بل سبقتها أطماع وادعاءات ومحاولات إيرانية منذ
النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك من خلال حكم القاجار ثم رضاخان
المازندراني وابنه حتى مجيء الثورة الإسلامية فى إيران .

تحتل الجزر العربية موقعا مهما فى مدخل مضيق «هرمز»، حيث تشرف على
الخط الملاحي التجارى لمعظم الكيانات العربية فى الخليج العربى، فعن طريقه تم
صادراتها وواردتها، كما تخرج منه ناقلات النفط، بمعدل ناقله كل خمس دقائق
لتنقل ما معدله ٨٦٪ من مجموع صادراتها النفطية إلى العالم، كما تشكل جزيرة
أبوموسى والطنب الكبرى والصغرى مركزاً للمراقبة يمكن منه السيطرة على
الممرات المائية. وأهمية هذه الجزر لا تقل عن أهمية مضيق هرمز نفسه، ومن يسيطر
على هذه الجزر يسيطر على حركة المرور المائى فى المنطقة ويستطيع أن يمارس منها
قدراً من الضغط على مجموعة من الكيانات العربية فى الخليج العربى .

جاءت السيطرة الاستعمارية البريطانية على المنطقة لمصالحها الاستراتيجية
والاقتصادية على جانبى ساحلها العربى والإيراني، وتحدد موقفها من قضية الجزر
العربية فى ضوء تلك المصالح، وكانت بريطانيا تسعى باستمرار للحفاظ على
الوضع الراهن لتحقيق أمنها واستقرارها لأنه السبيل الوحيد الذى يحفظ مصالحها
وبحق احتكارها الاستعماري وهيمنتها على الخليج العربى .



استخدمت إيران طرق متنوعة وأساليب مختلفة لاحتلال الممتلكات العربية، وتفجر الوضع في الخليج العربي بعد احتلال إيران للجزر العربية، ويعتبر هذا الاحتلال ذو تأثير بالغ في مستقبل الكيانات العربية في المنطقة إذ أن إيران أصبحت تسيطر على مدخل الخليج العربي. وبدراسة تاريخ العلاقات العربية - الإيرانية نجد أن أهداف إيران لا تقتصر على الجزر العربية ولكنها تتعدى إلى الخليج العربي كله. ورغم تغير النظام السياسى فى إيران إلا أنها استمرت فى نهج نفس الاستراتيجية التوسعية ضد الأمن القومى العربى مروراً من الحدود العراقية - الإيرانية حتى مدخل الخليج العربى ومهددة الحدود الشرقية للعرب وبذلك أصبحت من القضايا القومية العربية التى تمس الأمن القومى العربى فى الجناح الشرقى. ويعتبر هذا النزاع من أهم العوامل لعدم الاستقرار فى الخليج العربى.

ما هى أبعاد المشكلة؟ وما هى دوافع وأسباب الادعاءات الإيرانية؟ ولماذا استخدمت إيران قوتها العسكرية؟ وما هى مبررات إيران فى احتلالها للجزر العربية؟ وما هى حقيقة النوايا الإيرانية وغاياتها؟ ولماذا تقوم إيران بتصيد التوتير فى المنطقة؟ ولماذا ترفض نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية؟ سوف نحاول الإجابة على تلك التساؤلات فى هذه الدراسة.

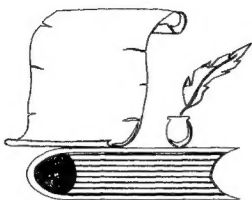
تتناول الدراسة فى الجزء الخامس - ثلاثة فصول - الأول عن عهد الرئيس الحامى وقضية الجزر العربية ١٩٩٧ - ٢٠٠٠، الفصل الثانى - ملكية وسيادة الإمارات على الجزر العربية، الفصل الثالث - مستقبل العلاقات العربية - الإيرانية فى ضوء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية.

وفى الختام آخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

روتردام - هولندا





الفصل الأول

عهد الرئيس الخاتمي وقضية الجزر العربية

٢٠٠١.١٩٩٧

الموقف الإيراني.

- عهد الرئيس محمد خاتمي وقضية الجزر العربية.
- الخاتمي وسياسة الانفتاح والجزر العربية
- الحوار الإيراني - الإماراتي.
- التصريحات الإيرانية حول الجزر العربية.

الموقف الإماراتي.

- مبادرة الإمارات في شأن الجزر العربية.
- الموقف الشعبي في الإمارات العربية.
- موقف مجلس التعاون من قضية الجزر العربية.
- الموقف الشعبي لأبناء مجلس التعاون.
- الخاتمي والموقف العربي.

الموقف الإيراني

عهد الرئيس محمد خاتمي وقضية الجزر العربية

استمرارا في التوجه الإيراني الجديد نحو الانفتاح على العالم الذي شهد بداياته عهد الرئيس رفسنجاني جاء عهد حجة الإسلام سيد محمد خاتمي الذي، انتخب رئيسا خامسا لجمهورية إيران الإسلامية في مايو ١٩٩٧ بأغلبية ٧٠٪ من أصوات الناخبين ليكون عهدا أكثر انفتاحا في العلاقات الإيرانية في الخارج. يساعد على ذلك ما يتمتع به الرئيس خاتمي من شخصية بارزة في الساحة الإيرانية، ولما يمثلته نشاطه السياسي من حيوية معتمدا على مكانته العلمية والثقافية حيث أن له دراسات عليا في الفلسفة والفكر الإنساني إلى جانب إتقانه عدة لغات: الإنجليزية والألمانية والعربية إلى جانب اللغة الفارسية وله عدة مؤلفات في الفكر الاجتماعي والسياسي^(١).

لذا فقد اعتمدت حكومة خاتمي سياسة التهدئة مع الولايات المتحدة وفتح مسارات غير رسمية للاتصال بينها وبين الحكومة الأمريكية. وسمى خاتمي هذه السياسة بسياسة حوار الحضارات. وقد نجح خاتمي بالفعل في تخفيف العداء الكامل الإيراني في المؤسسات الحاكمة في الولايات المتحدة. وبدأ تيار منهم بين الفئات المثقفة في الولايات المتحدة يطالب بإعادة النظر في سياسة الاحتواء الأمريكية ضد إيران، وبينما لازالت الحكومة الأمريكية تسعى إلى محاربة ما يسمى بالإرهاب الإيراني في الخارج. وهنا يبرز سؤال مهم لكيانات الجزيرة العربية، وهو هل ستكون من مصلحة هذه الكيانات أن تتحسن العلاقات الإيرانية - الأمريكية، أم أن وجود فجوة وجفوة في هذه العلاقات يخدم أهداف السياسة الخارجية لكيانات الجزيرة العربية خاصة تجاه واشنطن. والحقيقة أنه تصعب الإجابة على هذا السؤال فتوترت العلاقات بين واشنطن وطهران قد يقود منطقة الخليج العربي إلى حالة من عدم الاستقرار قد تؤدي إلى نشوب نزاع مسلح ولو محدود بين القوات

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ١٢.



الأمريكية المتواجدة في مياه الخليج وبين القوات الإيرانية. وسيكون لمثل هذا التدهور أثر سلبي على علاقات كيانات الجزيرة العربية بإيران. وسيزيد من تصلب القيادات الإيرانية وإبعاد التيارات المعتدلة فيه، خاصة تيار خثمي، وتدفع مثل هذه التوترات إلى سيادة عنصر الشك في السياسات الخارجية لكيانات الجزيرة العربية والتي تترجم إلى زيادة محسوسة في النفقات الدفاعية لها، وزيادة وتأثر سباق التسلح الإقليمي، وهو ما لا تستطيع أن تتحمل أعباءه كلا من إيران وجاراتها في دول مجلس التعاون(١).

وفي الوقت نفسه فإن بقاء سياسات واشنطن تجاه طهران على الحالة الراهنة سيبعثه زيادة في اعتماد واشنطن في سياساتها نحو المنطقة على مجلس التعاون خاصة في ضوء استمرار سياسات العزل المزدوج تجاه بغداد وطهران. على أن علاقة واشنطن بعواصم كيانات الجزيرة العربية لها ديناميته الخاصة بحصول الغرب على ما يحتاجه من إمدادات نفطية بأسعار معتدلة. وبالتالي فإن الاقتصاد الغربي سواء في الولايات المتحدة أو في أوروبا أو في اليابان سيبقى معتمدا وفي الأمد المنظور على إمدادات النفط لكيانات الجزيرة العربية. كانت النظرة الإيرانية لكيانات الجزيرة العربية ثابتة طوال الثمانينات وأوائل التسعينات. وتقوم هذه النظرة على أن أمن الخليج العربي وشؤونه يمكن أن تناقش مع الدول الكبرى مباشرة دون الاهتمام بعرب الخليج أنفسهم. إلا أن هذه النظرة قد تغيرت لأسباب تكتيكية في التسعينات. ويعود ذلك إلى زيادة عنصر عدم اليقين لدى الساسة الإيرانيين من السياسات لكيانات الجزيرة العربية الموجهة إليها، ومن موقف الولايات المتحدة التي أصبحت بقواتها وأساطيلها التي تجوب عباب الخليج العربي عاملا أساسيا في معادلة توازن القوى في المنطقة. ولما كانت العلاقات الأمريكية - الإيرانية تمر بأسوأ فتراتها في منتصف التسعينات وكانت هناك تهديدات أمريكية وإسرائيلية موجهة ضد إيران وضد برنامجها النووي. فلم تجد إيران بدا من مد يدها إلى كيانات الجزيرة العربية، آملة أن تفك طوق العزلة الذي فرضته عليها القوانين الأمريكية



وفى الوقت نفسه عاملة على إيجاد فجوة بين المواقف الأمريكية والمواقف العربية مما سعى بالخطر الإيراني . ولعل من أهم الدروس التى استوعبتها إيران من الغارات الأمريكية ضد العراق، هو أن قواتها المسلحة، والتى ربما كانت قوية إقليميا، لا تستطيع أن تتحمل أية مواجهة عسكرية ولو محدودة بينها وبين قوات أمريكية، أو أن تتحمل ضربات إسرائيلية . لذا فقد اختارت إيران المواربه مع الدول القريبة منها، بدلا من سياسات المواجهة وتصعيد الخطاب السياسى التى كانت تتبناها فى الماضى . وساد هذا النمط من الخطاب السياسى فى الصحافة الرسمية، وإن لم يتوارى الخطاب النارى السابق، وإنما خفت حدته^(١).

رغم مرور ما يقرب من ثلاثة أعوام على تولي محمد خاتمي مسؤولية الحكم فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن الآراء والكتابات والمواقف مازالت مختلفة حول حقيقة التوجهات الإيرانية، سواء على الصعيد الداخلى أو الإقليمى أو الدولى، حيث تراوحت بين اتجاهين متناقضين: الأول يؤكد على أن الرئيس خاتمي يتسم بالمرونة والاعتدال والسعى لإقامة علاقات متميزة إقليميا ودوليا، مما يرجح أن يكون توليه مقدمة لتحويل إيران من مرحلة الثورة إلى مرحلة ترسيخ ركائز الدولة، بما يمثل ذلك من استقرار فى المنطقة واتجاه القوة الإيرانية نحو إطار الدفاع عن الدولة لا الاندفاع نحو التهديد . أما الاتجاه الثانى فيتشكك فى إمكانية حدوث أى تغييرات جوهرية فى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه كيانات الجزيرة العربية، ويرى أن الأمر لا يعدو تغييرا لشخص الرئيس فقط، والذى لن يستطيع أن يغير من دور أو تأثير التوجهات العدائية للقوى المؤثرة فى إيران ضد كيانات الجزيرة العربية، وأن التقارب الذى يسعى إلى تحقيقه مع بعض كيانات الجزيرة العربية مصيره - على الأرجح - إلى التراجع أو الزوال . ومن ثم تظل إيران من وجهة النظر هذه مصدرا رئيسيا لتهديد الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى^(٢).

١ - د. صالح عبدالرحمن اللاتع - نفس المرجع ص ١٠

٢ - د. جمال مسد السويدى - المرجع السابق ص ١٦ .



حيث أن كيانات الجزيرة العربية تعتبر دولا محافظة ولها وزنها فى سياسة الشركات والحكومة الأمريكية، فإن انفتاح طهران على عواصم كيانات الجزيرة العربية، كان انفتاحا له مغزاه. فطهران تأمل فى أن تتخلص من العزلة الأمريكية المفروضة، وفى الوقت نفسه تود أن تعطى إشارة إلى الشركات الأوروبية والأمريكية بأن كيانات الجزيرة العربية القريبة منها لم تعد ترى فيها ذلك العدو التقليدى، وإنما يمكن أن تصبح جارا يوثق به. ومثل هذه الصورة هامة جدا فى مخيلة صانعى قرارات الاستثمار فى هذه الشركات الكبرى، خاصة الشركات النفطية، التى تأمل أن تعود مجددا إلى الأرض التى حرمت عليها طيلة عقدين من الزمن.

كما أن تفاقم المشاكل الاقتصادية الداخلية فى إيران نتيجة تدهور أسعار النفط قد دعاها إلى العمل على رفع درجة التعاون والتنسيق مع كيانات الجزيرة العربية المنتجة للنفط، مثلما حدث فى موضوع إعلانها خفض مستوى إنتاجها من النفط بمقدار مائة ألف برميل فى اليوم الواحد، أثر زيارة وزير النفط السعودى لطهران فى منتصف شهر يونيو ١٩٩٨. وإن لم يعرف فيما بعد إذا كان هذا الخفض هو من حصص إيران الرسمية للإنتاج المقررة من منظمة أوبك، أو أنه من حصص الانتاج الفعلى اليومى لآبارها النفطية. كما أن بروز اشكالات البطالة المتفاقمة فى المدن بين الشباب الإيرانى وبروز مطالب المناطق الريفية والناحية التى تضغط على الحكومة المركزية من أجل تحسين المرافق العامة فى البلاد والتى تضررت من حربيها مع العراق، والمصاعب المالية للبنك المركزى الذى لم يتمكن حتى الآن من تحقيق هدفه فى تخفيف جزء من مديونية البلاد للبنوك المالية الأجنبية بحلول عام ١٩٩٨، كل ذلك دفع بحكومة خاتمى إلى تبنى سياسات الانفتاح الجديدة تجاه كيانات الجزيرة العربية، أملا فى إيجاد منفذ لليد العاملة الإيرانية فى هذه الكيانات. لذا فإن السياسة الانفتاحية الإيرانية الجديدة لم تكن حكرا على حكومة خاتمى والتيار الذى يتزعمه، وإنما حظيت كذلك بدعم مراكز القوى المحافظة الأخرى فى إيران، كما تبين من زيارة ناطق نورى، رئيس مجلس



الشورى الإيراني، فى شهر مايو ١٩٩٨، إلى كل من عمان والكويت. وهى الزيارة التى جاءت فى أعقاب زيارة هاشمى رافسنجاني والوفد الإيراني الكبير الذى زار السعودية لأكثر من أسبوعين فى فبراير الماضى. كما شعرت إيران بأنها لن تتمكن ان تتبوأ مركزا بارزا فى العالم الإسلامى دون دعم من الكيانات فى الجزيرة العربية، والتى تعتبر السعودية واحدة من أبرز أعضائها. وظهر ذلك جليا فى مؤتمر القمة الإسلامى الذى عقد فى طهران فى ديسمبر من عام ١٩٩٧ بباركة سعودية لتسلم إيران دورا قياديا فى منطقة المؤتمر الإسلامى. وفى النهاية فإن من أهم دوافع مد إيران يدها إلى كيانات الجزيرة العربية، هو أن مثل هذه السياسة الانفتاحية قد جربتها طهران من قبل وينجح تجاه دول وسط آسيا خاصة تلك الدول المطلة على بحر قزوين عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦ وهى منطقة أخرى حيوية للسياسة الخارجية وللإقتصاد الإيراني. وهى اليوم تحقق نجاحا مماثلا فى تبنى مثل هذه السياسة نحو دول الجوار العربى فى منطقة الجزيرة العربية^(١).

ومن الأمور المشجعة للحوار ما يتمتع به الرئيس الإيراني خاتمى من فكر حر وتوجه نحو تحقيق السلام الذى يعتبره ضرورة للعيش وهذا كما قاله إثر زيارته لإيطاليا:

إنه يشعر بالاعتزاز لكونه فتح فى نهاية القرن العشرين طريقا جديدا طابعه الحوار بين الجمهورية الإسلامية والثقافات الأخرى، وأعرب عن ثقته فى أن «الطريق الجديد» سيتكلل بالنجاح، وأضاف قائلا «أعز لكونى، وبصفتى رئيسا لإيران، أنى فتحت فى نهاية القرن العشرين طريق الحوار. وأعرب عن ضرورة بذل مجهود نحو السلام الحقيقى، لأن العالم سئم العيش بشكل دائم فى العنف والإرهاب. ولقد وصف رئيس الوزراء الإيطالى الرئيس الإيراني خاتمى بأنه «محاور فخور ومنفتح، فخور بنضال شعبه للدفاع عن كرامته واستقلاله، ومنفتح

١ - د. صالح عبدالرحمن المانع - المرجع السابق ص ١١.



للحوار مع الشعوب والثقافات الأخرى، حريص على قيم الديمقراطية. وكان الرئيس خاتمي قد صرح في لقاء مع محطة cnn الأمريكية أجرته كريستيان أمانبور، قائلا: إن على الولايات المتحدة أن تصلح الشرخ في جدار عدم الثقة مع بلاده^(١).

تعكس كتب خاتمي ومقالته نظرته إلى المجتمع والدولة والعلاقات بين إيران والدول الأخرى كجزء مما يسميه بـ «حوار الحضارات»، وبرغم انتمائه الفكري العقائدي إلى المؤسسة الدينية الحاكمة في إيران، إلا أنه يسم نفسه بالثقاف الديني الذي يقف وسطا بين ما يسميهم بـ «المتحجرين» الإسلام «الالتقاطي» أو التوفيق، وأتباع الإسلام «المتحجرين». لذا فإن سياسته نحو كيانات الجزيرة العربية هي جزء من سياسة حكومته نحو البلدان الإسلامية الأخرى، فهو من جهة يريد أن يبني وحدة وحضارة إسلامية ومن جهة أخرى يهدف إلى تخفيف حدة التوتر في هذه المنطقة من العالم. وقد عكس خطاب خاتمي الرئاسي في ٤ أغسطس ١٩٩٧ رغبته في تحسين العلاقات مع دول الجوار العربي خاصة كيانات الجزيرة العربية، ودعى إلى حل موضوع الجزر العربية المحتلة عن طريق الحوار. إلا أن ذلك لم يتبع بإجراءات عملية سوى زيارة واحدة لوزير خارجيته، كمال خرازي لأبوظبي في أواخر شهر مايو ١٩٩٨. لم يكن مستغربا أن تطالب إيران بالتعاون الأمني والاستراتيجي مع المملكة العربية أثناء زيارة الأمير سلطان لطهران وتكرار ذلك أثناء الزيارة التاريخية للرئيس خاتمي أول رئيس إيران يزور المملكة العربية، فيما الموقف السعودي هو موقف متحفظ وإن الوقت الآن هو وقت التطوير والتنسيق في المجالات الاقتصادية والثقافة وتبادل الزيارات وبناء الثقة وأن الوقت لم يحن بعد للتعاون الأمني كما تطالب إيران. على لسان وزير الدفاع الإيراني باقامة دفاع مشترك للدفاع عن العالم

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ١٢.



الإسلامي. كل هذا التقارب المتسارع يتم تحت المظلة الأمريكية ويدشن حقبة جديدة من العلاقات الثنائية وسط تحفظ الإمارات العربية التي بالرغم من تحفظها تربطها بإيران علاقات تجارية قوية وعلاقات سياسية فاترة. هذه السياسة تعنى بوجهات النظر المختلفة، وتركز على عوامل بناء الثقة المطلوبة ويلحاح فى هذا الوقت لتحويل منطقة الخليج العربي بصفته الإيرانية والعربية إلى منطقة آمنة وتجنب الانزلاق نحو التصعيد. تركّز هذه السياسة على مراجعة ادبيات عوامل بناء الثقة وأهمية هذه الأداة للتغلب على الشك والريبة ولبناء علاقات وطيدة وستتطرق العلاقات إلى المعوقات ونقاط الالتقاء، وتسمى لاستشراف المستقبل لمصلحة الطرفين العربى والإيراني. هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة التى شهدت وعاشت حرب باردة وحربين مدمرتين خلال العشرين عاما الماضية بين كيانات الجزيرة العربية وإيران حيث تم انشاء مجلس تعاون للرد على التحديات والتهديدات المحدقة فى المنطقة. هذا المجلس يحتفل هذه الأيام بمرور تسعة عشرة عاما على إنشائه وقد عقد عشرون مؤتمراً قمة. كما أن هذه المنطقة شهدت تحولاً من الحرب الباردة إلى عهد تعايش سلمى De Tente كما هو الوضع الآن^(١).

شهدت منطقة الخليج العربي سباقاً للتسلح يعد الأكبر، وتحولت بعد الحرب الباردة إلى المنطقة الوحيدة التى تخالف المنهج الدولى السائد Down - sizing حول العالم فى خفض ميزانيات الدفاع واتباع سياسة للقوات المسلحة والانفاق العسكرى، واستمرت فى اتباع الحرب الباردة ولم تنته سياسة up sizing وحسب التقرير الدولى لمعهد للدراسات الاستراتيجية فقد ارتفعت مبيعات الأسلحة فى العالم عام ١٩٩٧ بنسبة ١٪ بفضل مشتريات دول الشرق الأوسط لاسيما كيانات الجزيرة العربية. كل هذا يأتى فى ظل تدهور أسعار النفط التى وصلت إلى أدنى

١ - د. عبدالله الشايحي - المرجع السابق ص ٣.



مستوى منذ ربع قرن، وزيادة الضغط الداخلى وتفشى البطالة. وفى حالة إيران الصورة أكثر سوءا بسبب الدين الخارجى حيث يتجاوز ٢٨ مليار دولار، وكذلك بسبب انخفاض واضح فى مستوى المعيشة وعدم قدرة الثورة على تحقيق أهدافها.

انتصار خاتى وتياره الإصلاحى وتسليمه مقابلد السلطة فى أغسطس ١٩٩٧ وحديثه عن حوار الحضارات ووصفه الشعب الأمريكى بالعظيم والغزل والإشارات الإيحائية حادثة تفجير الخبر فى المملكة العربية السعودية بالاضافة إلى دبلوماسية «الأبواب المفتوحة» وكسر الكثير من المحرمات، ورئاسة إيران للمنظمة المؤتمر الإسلامى حتى نهاية عام ٢٠٠٠ كل هذه مؤشرات هامة يجب أن تستثمر بين ضفتى الخليج العربى للعمل أكثر على تأسيس لحقبة وعهد جديد. خاصة حتى الكيانات فى الجزيرة العربية التى تشتكى من الهيمنة والنوايا الإيرانية أصبحت تتحدث عن تعاون وعلاقات سياسية خارجية متطورة وترفض حتى الاحتواء المزدوج. وفى حالة الكويت مثلا، التى تستورد من إيران ما قيمة ٨٧ مليون دولار سنويا وتصدر لإيران ما قيمة ١٠ ملايين دولار سنويا فقد قاومت الضغوط الأمريكية للمشاركة بالحظر التجارى على إيران، حيث باتت العلاقات الثنائية الكويتية الإيرانية التى تعد بالنسبة لصناع الرأى والمفكرين الإيرانيين المدخل الطبيعى لعلاقات إيرانية أفضل مع كيانات الجزيرة العربية. حتى مع البحرين والسعودية تم تبادل السفراء، والهجمة العربية اتجهت إيران والإيرانية اتجهت لكيانات الجزيرة العربية باتت أحد سمات هذا الانفراج. الزيارات التاريخية للرئيس خاتى للسعودية وللأمير سلطان طهران افرتز واقعا جديدا يدفع باتجاه الحديث عن انشاء حلف استراتيجى عربى إسلامى. هذا كله يمثل تطورات متسارعة تأسس لفترة التعايش السلمى، وبوجود أحنحة معتدلة ومنفتحة مثل الرئيس خاتى يشجع الاستثمار السياسى والاستراتيجى بين ضفتى الخليج العربى. ويعطى ثقة وقناعة لم تكن أبدا موجودة طوال السنوات العشرين الماضية ومنذ قيام الثورة الإسلامية حيث



من وجهة النظر العربية فإن إيران قد أضاعت الكثير من الفرص بعد هيمنة المتشددين في بدايات الثورة الإسلامية وأعطت صورة سلبية لأطماعها ورؤيتها للمنطقة. وساهمت بقتل الثقة بفقدان الدور البرجماني الانفتاحي والتركيز على الصراع الأيديولوجي والخلافات حول اسم الخليج والابقاء على احتلال الجزر العربية. كما أن الحرب العراقية الإيرانية كرست روح العداء، وحرب الناقلات والتفجيرات والتدخل بشؤون كيانات الجزيرة العربية وتهديد لأنظمة الحكم، نقلت الحرب مع إيران إلى داخل كيانات الجزيرة العربية^(١).

ومع أن هناك بعض التغير في خطاب إيران السياسي تحت حكم خاتمي وتصريحاته المدينة للإرهاب، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترامه لسيادة الدول الأخرى، إلا أن خاتمي قد أشار في أكثر من مرة في خطبه إلى إدانته للوجود «الأجنبي» في كيانات الجزيرة العربية ومطالبته لقوات هذه الكيانات بمغادرة مياهه، وترك موضوع أمن الخليج العربي لشعوبه وحكوماته، مما يعني أن المنطلق الأساسي للاستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي لم يتغير بشكل كبير.

نجحت حكومة خاتمي كذلك في تخفيف حدة المخاوف العربية من حكومته وتحاول إيران تخفيف حدة الخطر الاقتصادي المفروض عليها من الولايات المتحدة، بينما تحاول الولايات المتحدة جذب إيران إلى تحالف موجه ضد العراق، وفتح طرق جديدة عبرها لنفوط آسيا الوسطى، وقد عقدت إيران اتفاقيات تعاون ثقافي واقتصادي مع حكومة المملكة العربية في أواخر مايو عام ١٩٩٨، كما وقع وزير داخليتها مذكرة تعاون أمني مع وزير الداخلية الكويتي وكما زار وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان طهران. ومع أن هذه الدول لا تبدو متحمسة لتطبيع كامل



للعلاقات مع طهران ما دامت القوات الإيرانية تحتل الجزر العربية الثلاثة. إلا أن هذه الكيانات ترى بأن تحسين العلاقات التدريجي مع طهران من شأنه أن يدفعها إلى فتح باب للحوار التفاوضي مع حكومة الإمارات لابتعاد حل عادل لموضوع احتلال الجزر العربية ومع ذلك فإن الجزر العربية المحتلة ليست هي المشكلة الوحيدة، على أهميتها، التي تؤثر سلباً على العلاقات بين الجانبين العربي والإيراني، فموضوع الإرهاب والأحداث والاحتجاجات التي يقوم بها الحجاج الإيرانيون في الأراضي المقدسة كل عام، وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية لكيانات الجزيرة العربية، إضافة إلى إعلان طهران لحقها في جزء من حقل الشمال النفطي القطري، رغم توقيع البلدين لاتفاقية تحيط للحدود بينهما عام ١٩٨٩، كل هذه الاختلافات بين كيانات الجزيرة العربية وإيران تحتاج إلى إيجاد حلول عملية وميدانية ملموسة تذهب إلى أبعد من إعلان للنوايا الحسنة^(١).

نجحوا عام ١٩٩٦ في الحصول على نسين إلى مائة مقعد من مفاعد المجلس وتواجه هذه القوى الجديدة معارضة شديدة من مرشد الثورة آية الله خامنئي وكذلك من ناطق نوري رئيس مجلس الشورى ومن الكتلة السيمينية الضخمة المسيطرة على المجلس (تجمع العلماء المحاربين)، وغيرها من القوى المحافظة والمسيطرة على المؤسسات الثورية القضائية، وكذلك من الحرس الثوري الإسلامي وهو العصب القوى للنظام. وبالرغم من أن التيارين المنفتح والمحافظ الذين يعيشان اليوم حالة تنافس شديد، يتفقان على ضرورة افتتاح الجمهورية الإسلامية على جيرانها في كيانات الجزيرة العربية، فإنهما لا يتفقان على قيام علاقات طبيعية مع واشنطن. ومثل هذا التنافس بين التيارين قد يقود إلى حالة عدم استقرار داخلي في إيران. وهو ما سيكون له انعكاسات على سياسات طهران

١ - د. صالح عبدالرحمن المانع - المرجع السابق ص ١٥.



المستقبلية نحو جيرانها. ففي حال فوز الجناح «البرالى» الذى يقوده خاتمى، فإن علاقات إيران مع كيانات الجزيرة العربية سستميل نحو التحسن والتطبيع أما إذا نجح الجناح القوى الذى يقوده خامنئى فى اقضاء خاتمى ورفاقه، فإن علاقات طهران الخارجية ستعود إلى سابق عهدها من التوتر وعدم الانفراج. ويحاول كلا الطرفين تعزيز موقفه السياسى وقبضته على السلطة، وفى هذا المجال نجح خاتمى وانصاره تكوين حزب سياسى مساند له، ليصبح آلة لحشد تأييد القوى الشعبية التى اوصلته إلى سدة الرئاسة. وفى الوقت نفسه عمل أعداؤه على اقضاء أنصاره من المؤسسات الشعبية وحجب الثقة عن وزرائه الاقربين. وهناك ثلاث قوى رئيسية يمكن أن تحكم ميزان الصراع بين الجناحين وهذه القوى هى الحرس الثورى الذى تميل قيادته إلى دعم خامنئى والجناح «المحافظ» فى النظام، والجيش الذى يدعم خاتمى وحكومته، وكذلك رجال البازار الذين وقفوا ضد ترشيح خاتمى للرئاسة لأنه تبنى نفس السياسات الانكماشية التى تنبأها سلفه رافسنجاني، وسيبقى الوضع الاقتصادى المستقبلى فى إيران هو المحك الذى سيتتج عنه نجاح خاتمى والتيار المتحالف معه، أو فشلهم. ومع حرص كيانات الجزيرة العربية على تحسين العلاقات تدريجيا مع طهران بما يخدم مصالحها الأساسية وبما يسهم فى حل المشاكل الجوهرية القائمة بين الطرفين (الحج، احتلال الجزر العربية، التدخل فى الشؤون الداخلية، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل)، فإن كيانات الجزيرة العربية لايمكنها رمى كل ثقلها لصالح أى جانب فى هذا الصراع دون الآخر، طالما بقيت الصورة المستقبلية لنتيجة هذا الصراع غير واضحة المعالم^(١).

ومن المؤسف أنه مع كل تفاؤل يتحرك إيجابى تنطلق بعض التصريحات لتحبط ذلك التفاؤل، كذلك النصريح الذى أدلى به حميد رضا آصفى الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية يوم ٩٩/٣/١٥ حيث قال: إن هذه الجزر جزء لا يتجزأ

١ - د. صالح عبدالرحمن المانع - نفس المرجع ص ١٦.



من أراضيها والحل الوحيد لسوء التفاهم القائم حالياً مع الإمارات العربية هو الاستمرار في التفاوضات الثنائية. وأضاف أن بلاده تحرص على تعزيز علاقاتها مع بلدان المنطقة، ولكنها تحتفظ بحقها في تنظيم مناورات عسكرية للدفاع عن سيادة أراضيها^(١).

مجىء الرئيس خاتمي وسياسته الإصلاحية مع محدودية دوره في السياسة الخارجية قلب التوقعات وهو أشبه بغورباتشوف وسياسة البروستريكا الإصلاحية. أدى بتفكيك جزءاً من هذا اللغز الإيراني Enigma وليشيع جواً من التفاؤل والثقة بمد اليد إليه والاستثمار في جهد مشترك لبناء ثقة باتت مطلوبة في هذا الوقت الحرج. السؤال المطروح هو هل ينجح خاتمي في تحقيق ذلك؟ هل يسمح له الجناح المتشدد المعارض داخل إيران الذي يرى في أي انفتاح وتقارب مؤامرة وخيانة لمبادئ الثورة الإسلامية؟ وهل يتصرع المجتمع المدني داخل إيران على هيمنة الدولة ويقف خلف خاتمي ويدعم برنامجه الإصلاحى داخلياً وسياسة الانفتاح خارجياً؟^(٢)

يجيب على هذا السؤال، السياسية الإيرانية في مرحلة حكم الخاتمي تجاه دول الجوار العربي، وحل مشكلة الجزر العربية وما مدى مساهمتها في إيجاد تقارب عربي - إيراني، بحل المشاكل العالقة بين العرب وإيران، وكيفية التصرفات الإيرانية وسياساتها تجاه الجزر العربية وهل تعيدها إلى أصحابها الشرعيين أم تستمر في احتلالها وتصعيدها من آل إلى آخر؟ هذا ما نحاول معرفته. وقد يبدو من المفارقات أنه رغم الخلاف القائم بين الإمارات العربية المتحدة وإيران. فإن حجم التبادل بينهما يتصدر حجم التبادل بين كيانات الجزيرة العربية وإيران. وبالتالي فإن

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ١٤.

٢ - د. عبدالله الشابيبي - المرجع السابق ص ٢.



ذلك قد يعطى إشارات مضللة. وقد يفهمه البعض على أنه يناقض أحد الافتراضات الأساسية والتي ترى أن حجم التبادل يتأثر سلباً بحالة العلاقات السياسية المتوترة. لكن في الحقيقة أن واقع العلاقات التجارية بين الإمارات وإيران يماثل حالة المرأة الموجودة على يمين ويسار سائق السيارة، فالمقاسات وبعد الصورة في هذه المرأة غير حقيقية. وهى فى تقديرنا الاستثناء الذى يؤكد القاعدة للاعتبارات التالية: (١) أن هذا التبادل يتركز أساساً بين دى وإيران. فرع واردات إيران نجى عبر مرافق دى بحكم وجود مناطق وطاقات كبيرة للتخزين، لاسيما فى منطقة جبل على، وبالتالي فإن أغلب صادرات دى إلى إيران هى فى الواقع أغلبها عمليات إعادة تصدير. خلال الحرب العراقية الإيرانية كانت دى المنفذ التجارى الأساسى لإيران ونمت خلال ذلك عدة قنوات تجارية ومالية بين الجانبين. من المحتمل أن تكون إيران قد لجأت للاستيراد بشكل غير مباشر، من مختلف دول العالم عبر بوابة دى (وأيضاً عمان) للالتفاف على الرقابة الغربية التى كانت مفروضة على واردات إيران من الدول الصناعية المتقدمة فى إطار سياسة الاحتواء المزدوج. يضاف إلى ذلك أن دى تطبق رسوماً جمركية تقل عن الرسوم المطبقة على مستوى كيانات الجزيرة العربية، مما يشكل عاملاً جذاباً إضافياً للاستيراد عبر دى.

الخاتمة وسياسة الانفتاح والجزر العربية

إلى أى مدى تنعكس سياسة الانفتاح التى يأخذ بها الرئيس الإيرانى محمد خاتمى على العلاقات الإيرانية - العربية؟ كانت الدبلوماسية الإيرانية مع وزير الخارجية الدكتور على أكبر ولايتى وبعمل دؤوب من نائبه حسين شيخ الإسلام قد استبقت وصول خاتمى بتحديد العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى تقارب إيراني - عربي. ويمكن تعداد هذه العوامل على الشكل الآتى:-

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - المرجع السابق ص ٢٥.

الخليج العربي وحدة جغرافية متماسكة. والتخلف الاقتصادي على رغم التصدير النفطي. الحروب والتوترات في منطقة الخليج العربي والتي حالت يد الدول الكبرى فيما دون النمو. الربط بين العمران والنفط، وحاجة التنمية إلى جهود جماعية في منطقة الخليج العربي. تنوع السوق في الجزيرة العربية يفترض التكامل بين كياناته وإيران والعراق. تبادل الزيارات بين زعماء المنطقة يمكن أن يخفف الخلافات. الإسلام هو أهم نقطة للالتقاء بين أبناء الخليج العربي. تكوين نظام أمني في المنطقة يمكن أن يحول دون التسابق على التسلح. التوسع في المجالات الاقتصادية والثقافية والرياضية. فتح آفاق شعبية غير سياسية. فتح آفاق رسمية تعمل فيها النخب الإيرانية والعربية.

ويمكن هذه «العوامل» التي توصلت إليها وزارة الخارجية أن تكون «واسطة» الرئيس خاتمي لدخول إلى كيانات الجزيرة العربية، خصوصا أن اعتداله كان موضع تقدير في الدوائر العربية. ولكن إذا كان رفع سعر النفط وتعزيز وضع منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» مصلحة مشتركة لكل دول الخليج العربي، فإن ثمة عوائق موضوعية تحول دون التقارب الإيراني - العربي حتى لو كان ذلك طموحا ومطلبا للطرفين.

أحد أهم هذه العوائق هو الوجود الأمريكي في الخليج العربي، فإيران تعتبر هذا الوجود مصدر توتر، وفي تقديرها أن ما يهم واشنطن هو مصادرة الثروة النفطية العربية والتحكم في الأسواق والأسعار وعدم السماح بسياسة نفطية مستقلة تؤدي إلى قرارات سياسية من نوع قرار المنع ضد الغرب. أما الكيانات النفطية العربية فلا تشاطر إيران وجهة نظرها، بل ترى أن الوجود العسكري الأمريكي هو أحد ضمانات كياناتها بإزاء تخوفها من الدولتين الجارتين إيران والعراق على



السواء . وبهذا المعنى لا ترى الكيانات فى الجزيرة العربية امكانا لقيام «علاقة تكاملية» مع إيران إلا فى حال استباق ذلك بتقارب أمريكى - إيرانى - ولذلك فإن ثمة حدودا لاعتبار اعتدال خاتمى وانفتاحه مدخلا لأطمئنان عربي إلى إيران . والعائق الثانى فى العلاقات الإيرانية العربية هو الخلاف على جزيرة «أبو موسى» و«الطنين» الكبرى والصغرى بين الجمهورية الإسلامية والإمارات العربية ، وهنا لا يتوقع أن يكون اعتدال خاتمى مؤشرا لتغير فى الموقف الإيراني ، ذلك أن لدى الإيرانيين حساسية خاصة حيال الجزر العربية التى يعتبرونها أحد مواقع التحدى للوجود العسكرى الأمريكى فى مياه الخليج العربى . ومن أسباب هذه «الحساسية» أن نظام الشاه هو الذى كان وضع يده على الجزر العربية فى مرحلة التفاهم الأمريكى - الإيراني . وفى الزيارات التى كان يقوم بها مسؤولون امارتيون كبار لطهران ، كان السفير الإيراني فى الإمارات العربية يسدى إليهم النصيحة بعدم إثارة موضوع الجزر سواء فى اللقاء ومرشد الجمهورية آية الله على خامنئى أو مع رئيس الجمهورية حجة الإسلام على أكبر هاشمى رفسنجانى . وأكثر ما يمكن أن ينتهى إليه «اعتدال» خاتمى هو الجلوس إلى طاولة مشتركة ورئيس الإمارات العربية والبحث عن مخارج ، ذلك أن الطرفين يعلنان السيادة المطلقة والتاريخية على الجزر العربية . وهذا الأمر أخرج دمشق فى علاقاتها مع إيران ، إذ وجدت أن وساطتها فى هذا الموضوع لا تلقى آذانا صاغية . ولواشنطن كلمتها فى موضوع الجزر العربية ، فهذه الجزر العربية هى إحدى «الأوراق» التى تستخدمها الإدارة الأمريكية لاستثارة المخاوف لدى كيانات الجزيرة العربية ، علما بأن رئيس الإمارات العربية يفضل أوروبا على أمريكا إذ يحمل واشنطن مسؤولية انهيار «بنك الاعتماد والتجارة الخارجية» التى كانت تملكه الإمارات العربية والذى كان يعتبر تاسع مصرف فى العالم . وما يسترعى الانتباه انه على رغم الشروط التى تضعها الإدارة الأمريكية لعودة

العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فإن ثمة شعورا بالارتياح لدى الدبلوماسية الأمريكية لوصول خاتمي، كما أن ثمة من يتحاور في إيران مع هذا الارتياح الأمريكي ويعتبره مؤشرا لإمكان «تطبيع» العلاقات في مرحلة لاحقة يحددها بستين إذ لا بد من زمن ما لاقناع الأمريكيين والإيرانيين بعملية التحول في الموقف. والأرجح أن تنتظر قضية الجزر العربية «تطبيع» العلاقات بين واشنطن وطهران إذ بذلك ينسحب «العامل الأمريكي» من الخلاف. علما بأن الموقف الإيراني من قضية الشرق الأوسط هو بدوره عائق أمام «التطبيع»^(١).

في أول بادرة تقارب أعلن عنها الرئيس الإيراني محمد خاتمي وجه دعوة إلى الإمارات العربية للتفاوض حول مصير الجزر الثلاث طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى التي احتلتها إيران منذ ٣١ نوفمبر ١٩٧١ والتي استقبلتها الإمارات العربية بإيجابية وأعربت عن استعدادها لأجراء محادثات فورية مع إيران بشأن الجزر العربية الثلاث. المراقبون ينظرون بحذر إلى هذه التصريحات ويتساءلون: هل سيكون خاتمي قادرا على تنفيذ سياسة الانفتاح التي تحدث عنها في الأسبوع الأول من وصوله إلى السلطة أم أن البرلمان بقيادة ناطق نوى سيعرقل هذا التوجه؟ الإمارات علقت على الدعوة الإيرانية بالتأكيد على استعدادها الكامل لأجراء اتصالات فورية مع إيران لمناقشة الموضوع واتخاذ الترتيبات اللازمة للمفاوضات في شأن الجزر العربية الثلاث. وفي حال فشل المفاوضات في حل المشكلة يتفق الجانبان على إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وتقول مصادر مطلعة ان الإمارات العربية مستعدة للنقاش في كل المواضيع وان لديها وثائق قادرة على إبرازها خلال المفاوضات. وهي تفضل حل المشكلة مع إيران



دون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. كذلك كشفت مصادر أوروبية عن وجود وثائق سرية ذات أهمية كبرى تؤكد ملكية الإمارات العربية للجزر وإن دولا مهمة مستعدة لتزويد الإمارات العربية بها عند البدء بالتفاوض لكنها استبعدت أن يبدأ الحوار - على الأقل في الوقت الحاضر - على اعتبار أن التغيير الذي حصل في إيران لم يتوضح ابعاده بعد ولا يعرف ما إذا كان خائفا قادرا على فرض سياسته. من هنا نصحت الأوساط بعدم الإفراط في التفاؤل وقالت بأن على الإمارات العربية أن تتوجه إلى محكمة العدل الدولية مزودة بالوثائق التي تحملها وهي كثيرة ورأت أن الظروف الدولية الحالية قد تساعد في حل المشكلة أكثر من الماضي خصوصا في ظل وجود خط داخلي في إيران بدأ بالتفكير الفعلي بإيجاد تغيير جذري في البلاد^(١).

اعرب الرئيس الإيراني محمد خاتمي عن أمله في تعزيز العلاقات بين بلاده والإمارات العربية المتحدة، في ضوء ما وصفه «بالقواسم المشتركة التاريخية والثقافية السائدة بين البلدين» لكن احتجاجا إيرانيا ضد الإمارات العربية في الأمم المتحدة، واتهامها بالاستفزاز، وضع شكوكا حول جدية السعي الإيراني لانتهاء الخلافات بين البلدين. وقال في برقية بعث بها إلى رئيس الإمارات العربية «أنه على ثقة بأن ترسيخ العلاقات بين البلدين سيؤدي إلى تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة وتنمية روح التعاون الإقليمي أكثر فأكثر». وتوجه خاتمي إلى رئس الإمارات العربية بالشكر على مشاعره تجاه الشعب الإيراني متمنيا «التقدم والرحاء لحكومة وشعب الإمارات العربية المتحدة الشقيق والمسلم». وكان رئيس الإمارات العربية قد بعث ببرقية تهنئة إلى خاتمي بمناسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية



الإيرانية وتأمل الأوساط العربية فى أن يؤدى نهج الاعتدال الذى أبداه الرئيس الإيراني المنتخب محمد خاتمي وعبر عنه خلال حملته الانتخابية، إلى تحريك الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل سلمى عادل لقضية الجزر العربية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التى تحتلها إيران. وكانت الإمارات العربية المتحدة قد أصدرت بياناً أبدت فيه استعدادها لأجراء اتصالات فورية للتأكد من استعداد الحكومة الإيرانية للتفاوض. لكن طهران قدمت رسالة عاجلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أدرجت فيها ملاحظات على رسالة كانت بعثتها الحكومة الإماراتية للابقاء على البند المتعلق بالجزر العربية الثلاث المحتلة على جدول أعمال مجلس الأمن ووصفت هذه الرسالة مطلب الإمارات العربية بأنه لا ضرورة له ويتسم بالاستفزاز، وأنه لا يساهم فى إزالة سوء التفاهم فى المنطقة. وأشار المندوب الإيراني لدى المنظمة الدولية إلى احتجاج حكومته لعدم استخدام الإمارات العربية الاسم الصحيح للخليج العربي. وأكد رفض حكومة بلاده لكل ما جاء فى رسائل الإمارات العربية حول الجزر العربية، واعتبره تدخلاً فى الشؤون الداخلية لإيران وانتهاكاً لحرمة أراضيها. وأوضح أن سوء التفاهم حول الجزر العربية لا يتم إلا من خلال المفاوضات، وفى لوكسمبورغ قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أن الوضع ليس مواتياً بعد لعودة سفراء الاتحاد الأوروبي المؤلف من ١٥ دولة إلى إيران وقال وزير الخارجية الهولندى هانز فان ميرلو فى مؤتمر صحفى: «لاحظنا أن الشروط الموضوعية لعودة سفرائنا لم تنفذ بعد»^(١).

رفض رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية فى وزارة الخارجية الإيرانية الدكتور محمد على مهندي اعتبار الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى



وأبوموسى) المتنازع عليها بين إيران والإمارات العربية المتحدة جزرا محتلة. وقال فى حديثه لـ «الشرق الأوسط» خلال زيارته مع وفد اكاديمى إيران للكويت أن «ملكية الجزر راسخة فى ذهن الشعب الإيرانى ولدينا الوثائق التى تؤكد ذلك». واعتبر أن الحل الأنسب يتم بالمفاوضات الثنائية وطالما ان هناك استعداداً للتفاوض فلماذا نذهب إلى محكمة العدل الدولية^(١)؟

وقال ان زيارة رئيس مصلحة تشخيص النظام هاشمى رفسنجانى للسعودية حظيت باهتمام شعبى ورسى فى إيران والجميع ينتظر نتائجها.

وأكد ان السياسة الإيرانية تغيرت داخليا وخارجيا واستدرك قائلا: غير أن الاستراتيجية لن تتغير. وعن تأثيرات قانون داماتو على الاقتصاد الإيرانى قال: «تأثيرات الحصار الأمريكى لم تكن بحجم آمال السناتور داماتو» واتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تعمل على افساد علاقات بلاده مع العالم.

ونفى ان لبلاده سياسات جديدة فى أفريقيا انطلاقا من السودان وقال ان طهران تركز على تحسين وتوطيد التعاون مع دول القارة الأفريقية بما فيها مصر التى قال عنها «ان لها وضعاً خاصاً ونتمنى ان تكون هناك تطورات إيجابية مع القاهرة» وفى ما يلى نص الحوار:

ما هى أهداف زيارتكم للكويت؟

- جئنا تلبية لدعوة من كلية العلوم السياسية بجامعة الكويت للمشاركة فى ندوة تتعلق بالعلاقات الإيرانية الكويتية. وعقدنا لقاءات ونقاشات مفيدة جدا مع الأكاديميين الكويتيين.



بعد فوز الرئيس خاتمي في الانتخابات ماذا يحدث حاليا في إيران؟

- هناك تحول في السياستين الإيرانية، الداخلية والخارجية وهذا أمر طبيعي طالما يذهب شخص ويأتي آخر عوضا عنه.

التكتيك والاستراتيجية - التحول الذي طرأ على السياسة الإيرانية داخليا وخارجيا، هل كان في التكتيك أم الاستراتيجية؟

- بالطبع هناك استراتيجية ثابتة للبلاد ولم تتغير ولكن هناك تغيير في الفكر للوصول إلى هذه الاستراتيجية. ما تغير هو الطريقة والسبل التي توصلنا إلى الاستراتيجية التي نهدفها.

هل معنى ذلك أن «التكتيك» المتبع خلال الفترات السابقة كان خاطئا واقتضت المرحلة الحالية تغييره؟

- كلا ذلك لا يعني ان التكتيك السابق كان خاطئا. غير ان المواطنين انتخبوا رئيسا جديدا أى برنامج واضح المعالم ويرغب في تنفيذ سياسته الخاصة بالأسلوب الذي يراه. وهذا لا يعني أن أسلوب الرئيس السابق خاطئ.

هل زيارة الرئيس السابق على هاشمي رفسنجاني إلى السعودية والتي استمرت ١٠ أيام تأتي في إطار السياسة الجديدة؟

- لو تتبعنا تصريحات الرئيس خاتمي لوجدنا التأكيدات المتواصلة التي يطلقها والتي نرغب بالتقارب وفتح الحوار المباشر مع دول الجوار. وهذه التأكيدات على هذه السياسة اخذت حيز التنفيذ. كما قام أخيرا بإرسال مندوب خاص للمنطقة.

زيارة الرئيس السابق رفسنجاني حظيت باهتمام رسمي وإعلامي في السعودية فهل حظيت بذات المقدار من الاهتمام داخل إيران؟

- نعم كان هناك اهتمام وتجارب لهذه الزيارة، وخاصة على الصعيد الشعبي .
والجميع ينتظرون نتائج هذه الزيارة الهامة .

هل وجهتم دعوة لمسؤولين عرب لزيارة طهران؟

- حينما تكون هناك نوايا لتوثيق العلاقات فمن الطبيعي ان نوجه الدعوات وسنكون بأفضل حالة فيما نستقبل إخواننا فى إيران ، وكما شاهد العالم فى مؤتمر القمة الإسلامى قام عدد من الزعماء بزيارتنا وكنا فرحين بذلك ، وتبقى الدعوات مفتوحة أمام الأخوة العرب وخاصة بالنسبة للدول المجاورة .

نتكلم عن الجانب الشعبى ، ففى الجزيرة العربية لن يأخذوا التصريحات الإيرانية الرسمية والتي تدعو لحسن الجوار والسلم على محمل الجد باعتبار ان طهران تحتل الجزر العربية . فأين حسن النوايا؟

- استعملت كلمة احتلال وهذا غير صحيح و خلال سنوات سابقة كان هناك استعمار فى المنطقة وحاول أن يثير المشاكل فى المنطقة ويزرع بذور الشقاق من أجل مصالحه وأهدافه الخاصة ، وبالنسبة لحاكمية إيران للجزر فهناك وثائق ومستندات وأدلة وبراهين تثبت ملكيتها لهذه الجزر ويمكن الرجوع لها، وهذه راسخة فى ذهن الشعب الإيراني .

ولكنكم ترفضون حتى الحوار مع الإمارات العربية؟

- من قال هذا؟ إيران هى التى بدأت هذا، وسبق ان بدأنا حوارا موضوعيا، والآن جاء دور الإمارات للقيام بحوار مع إيران ونحن على استعداد لحوار ثنائى .
تقولون ان لديكم وثائق تثبت حاكميتكم لهذه الجزر فلماذا ترفضون الذهاب إلى محكمة العدل الدولية لتثبت فى هذا الأمر؟



- سألتنى قبل قليل عن المباحثات والآن بهذا السؤال نفيت السؤال السابق،
فطالما ان هناك استعدادا للتفاوض والمباحثات فلماذا نذهب إلى محكمة العدل
الدولية؟

هل تتخوف إيران من الذهاب إلى محكمة العدل الدولية؟

- لدينا أمل بالمفاوضات الثنائية^(١).

أعربت يوم ٢٦/٣/١٩٩٨ وزارة الخارجية الإيرانية عن أسفها لموقف جامعة
الدول العربية من موضوع جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي
تطالب بها الإمارات العربية المتحدة ونقلت إذاعة طهران الرسمية عن الناطق باسم
وزارة الخارجية محمود محمدى تأكيد مجدها ملكية إيران للجزر العربية الثلاث
عند مدخل الخليج العربي. وقال محمدى ان «اثارة مثل هذه الاختلافات تتناقض
مع مصالح شعوب المنطقة» مؤكدا ان إيران لا تزال تؤيد حلا سلميا للخلاف مع
الإمارات العربية. وكان المجلس الوزارى للجامعة العربية دعا أمس الأول إيران إلى
انهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث ووقف اقامة منشآت فيها بهدف فرض الامر
الواقع واذاف محمدى: «يجب ان نعزز تضامننا فى مواجهة تزايد تهديد اعدائنا
المشتركين وخصوصا النظام الصهيونى بدلا من تضخيم الاختلافات» مشيرا إلى أن
إيران تعطى الأولوية إلى علاقاتها مع الدول العربية. وكانت إيران فرضت سيطرتها
على طنب الكبرى والصغرى فى ١٩٧١ غداة رحيل القوات البريطانية من الخليج
العربي وفى ١٩٩٢ اتهمت أبو ظبى طهران بضم أبو موسى بحكم الامر الواقع.
وفى ١٩٩٥ فشلت مفاوضات بين الجانبين بسبب خلاف حول جدول الأعمال،



تريد إيران حصر المفاوضات في جزيرة أبو موسى بينما تصر الإمارات العربية على أن تشمل أيضاً جزيرتي طنط الكبرى والصغرى^(١).

عندما طرحت الإمارات العربية المتحدة موقفها الداعي إلى حل قضية جزرها الثلاث أبو موسى وطنط الكبرى وطنط الصغرى بالوسائل السلمية، ثم عندما دعت إلى عرض القضية على محكمة العدل الدولية باعتبارها أعلى هيئة قضائية دولية محايدة إنما كانت تمارس حقاً سيادياً مشروعاً لاسترداد أرض لها محتلة من جهة، ثم إنها كانت تؤكد تعلقها بالشرعية الدولية باعتبارها المرجع الوحيد المقترض أن يضمن حقوق الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ويحمي الأمن والسلم الدوليين، وفوق ذلك كله، بل وقبل ذلك، تأكيد واجبات وحقوق من بينها الحوار كأساس لحل أي خلاف.

انطلاقاً من كل ذلك، كانت الإمارات العربية تتعامل بحرص شديد مع إيران وتدفع بالعلاقات معها وفي مختلف المجالات إلى الامام، على اعتبار أن ذلك سوف يؤدي إلى تعزيز عوامل الثقة ويزيل كل الشكوك، ويؤسس لفهم حقيقي يزيل كل التواءات والخلافات ومن بينها قضية الجزر العربية المحتلة. وكانت الإمارات العربية تعرف أن مسألة احتلال جزرها هي جزء من ارث خلفه نظام الشاه، ولذلك راهنت على نفهم إيران الإسلامية لحقائق التاريخ والجغرافيا واواصر الدين والقربى وروابط الجوار، مما يجعلها نبادر إلى ازالة هذه النقطة السوداء في علاقات البلدين الذين شاء القدر أن يجعلهما على مرمى حجر من بعضهما وبوحد بينهما الخليج العربي الذي كان على مدى الدهر وسيقى صله وصل وشران حباة لدول المنطقة ومدت الإمارات العربية باءها، وفنحت قلبها، ولم تترك وسيلة إلا واستخدمتها أو وسبطا إلا ورحبت به على أمل أن تستجيب القيادة الإيرانية إلى صوت العقل وتترك ان فضابا المنظمة لا يحلها إلا أهلها، وان سلامتها وأمنها لا



تصنعهما إلا دولها، وإن التصيدين في الماء العكر والطامعين بالمنطقة وثرواتها وموقعها في حالة تأهب للانقضاض. ويبدو أن إيران في عهد الرئيس محمد خاتمي الذي تعهد منذ وصوله إلى السلطة قبل عام بعزمه على وضع العلاقات مع الدول العربية في جدول أولوياته، قد بدأ في تنفيذ تعهداته. فهذا ما تشير إليه نتائج زيارة وزير خارجية إيران إلى الإمارات العربية، إذ أنه للمرة الأولى منذ بدء المباحثات حول الجزر العربية الثلاث المحتلة، لا تصل هذه المباحثات إلى طريق مسدود «وهذه خطوة إيجابية على طريق إنهاء النزاع بين البلدين» كما صرح مصدر دبلوماسي. نأمل من جمهورية إيران الإسلامية أن تعزز هذه الخطوة الإيجابية، فكل نجاح في التعامل مع المشاكل العالقة بين دول المنطقة، سيصب حتما في إشاعة أجواء الأمن والاستقرار. نأمل أن تترجم طهران اقوالها إلى أفعال تفتح صفحة جديدة في علاقاتها الثنائية، وتراجع عن مواقف سابقة لها بشأن الجزر العربية المحتلة.

الحوار الإيراني، الإماراتي

يبدو أن سمة التهدئة التي تميز بها العهد الإيراني الجديد تحت قيادة محمد خاتمي، بدأت تظهر بوضوح على صعيد العلاقات الإيرانية العربية، فقد عكست زيارة وزير الخارجية الإيراني د. كمال خرازي التي قام بها للإمارات قدرا كبيرا من المرونة فيما يتعلق ببحث الخلاف الشائك بين الدولتين على السيادة حول الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. التصريحات الأولية التي صدرت على لسان المسئول الإيراني تؤكد على وصف الخلاف حول الجزر العربية بأنه «سوء فهم يمكن تجاوزه من خلال الحوار». كذلك كان تركيز المعلقين السياسيين المعتدلين في إيران على أن الزيارة تساهم في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين وإن الاجتماع بين وزير الخارجية الإيراني د. كمال خرازي

وزير الدولة للشئون الخارجية الشيخ حمدان بن زايد كان الهدف الاساسى منه إيجاد مناخ من الثقة والتعاون المتبادلين . هذا التوجه الإيجابى فيما يتعلق بموضوع الجزر العربية يعيد إلى الأذهان من جديد تصريحات الرئيس الإيرانى محمد خاتمى حول نفس الموضوع فى شهر مايو ١٩٩٩ حينما أعلن «أن خلافنا مع أشفائنا الإماراتيين يجب أن يحل بالتفاوض الثنائى ومن دون تدخل أجنبى» كما انه يجلد - من جانب آخر - نفس النغمة الإيجابية التى أطلقتها إيران عندما أعرب الرئيس خاتمى عن أمله فى تعزيز العلاقات بين بلاده والإمارات العربية - فور تولية السلطة - فى ضوء ما وصفه بالقواسم المشتركة التاريخية والثقافية السائدة بين البلدين . والمباحثات بين إيران والإمارات، ربما تتسم بأنها جاءت بشكل مباشر بين الطرفين دون الحاجة إلى وساطة، فمن الجدير بالذكر أن عام ١٩٩٩ قد شهد عقد جولتين من المفاوضات واحدة فى أبو ظبى والثانية فى الدوحة بعد مساع قطرية حميدة، وكانت الإمارات قد أعلنت خلال هاتين الجولتين مبادرة من ثلاث مراحل لحل النزاع تركز الأولى على إجراء اتصالات فورية مع إيران عبر القنوات الدبلوماسية أما الثانية فتشمل عملية التفاوض نفسها على أساس جدول أعمال واضح وحسب الصيغ المتبعة فى حالة التفاوض بين الدول، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتتضمن اقتراح إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بموافقة الطرفين فى حالة عدم وصول المفاوضات إلى نتيجة، غير أن هذه المبادرة السلمية من جانب الإمارات لم تلق الاهتمام الكافى من جانب إيران بسبب رفض إيران فى الجولتين المشار إليهما الاعتراف بأن إطار النزاع هو الخلاف حول الجزر العربية وأصررت على أن عنوان التفاوض هو بحث المسائل العالقة^(١).

على الرغم مما يبدو على الساحة الآن من مظاهر إيجابية بين الدولتين بشأن



حتمية الحوار حول الجزر إلا ان موضوع الخلاف لايزال يشوبه حالة من التعقيد والتباعد فى وجهات النظر خاصة ان الإمارات تنظر إلى القضية ككل على أساس أنها حق متنازع منها، وهى تطالب بعودة الجزر العربية إلى سيادتها، بينما ترى إيران فى الجانب المقابل ان الجزر جزء من إيران وجدير بالذكر ان إيران كانت قد قامت باحتلال الجزر العربية الثلاث فى ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٧١ قبل قيام الإمارات العربية المتحدة، وهى الجزر العربية التى تحتل موقعا استراتيجيا قرب ممرات الملاحة الرئيسية فى مضيق هرمز، الذى تمر به ناقلات البترول الدولية التى تحمل ثلث صادرات العالم فى البترول. ثم اشتعل النزاع محددا عام ١٩٩٢، عندما شددت إيران سيطرتها على جزيرة أبو موسى حينما بدأت فى بناء رصيف بحرى داخل الجزيرة، كما قامت أيضا ببناء مستودع ومصنع لتعليب الأسماك هناك، وكان ذلك مبعثا لاعتراض متشدد من جانب الإمارات. هذا الخلاف التاريخي بين الدولتين من غير المنطقى ان يسفر عن حلول عاجلة للمشكلة التى استمرت عدة سنوات غير ان اللقاء بين مسئولى البلدين قد يكون مقدمة ضرورية فى إطار البحث عن شكل محدد لأسلوب التفاوض بين الجانبين شأن هذا النزاع المعقد. وإذا كانت الإمارات العربية قد التزمت خلال سنوات طويلة بضبط النفس والمطالبة بحل النزاع عبر القنوات الدبلوماسية، فقد كان من المناسب لإيران، فى ظل توجهاتها الحالية التى تتسم بقدر من الاعتدال فى التعامل مع الأطراف العربية، ان تستجيب لهذا التوجه وان تبدأ على الفور بمرحله جس النبض تمهيدا للإعلان عن مرحلة التفاوض. ومهما يكن من أمر التوقعات المحتملة بشأن فشل جميع الحلول السلمية لحل النزاع، فإن الحل المناسب بعد ذلك لن يخرج عن إطار عرض النزاع على محكمة العدل الدولية وإلى حين الوصول إلى هذه النقطة الفاصلة فى مراحل النزاع حول الجزر العربية والتى تقتضى ضرورة تدخل محكمة العدل والأمم المتحدة، فقد يكون من المناسب التوقف عند تصريحات المسئول

الإيراني بأن «أزمة الجزر» مجرد سوء تفاهم» وهو التصريح الذي يمكن تفسيره في اتجاهين الأول: قد يوحى برغبة إيرانية جادة في حل النزاع بأسرع الطرق وأسهلها، والثاني: قد يحتوى على نوع من الغموض الإيراني الذي قد يطيل من أمد النزاع ويعتبر ان موضوع التفاوض المنتظر مجرد مضبعة للوقت في ظل استمرار سيطرة إيران على الجزر العربية المتنازع عليها^(١).

يجد من لا يكتفى بقراءة العناوين صعوبة في تفسير حالة التفاوض التي سادت بعض الأوساط العربية عقب الزيارة التي قام بها وزير خارجية إيران كمال خراي لأبوظبي. فالإشارة الإيجابية الوحيدة على وجود تطور في الموقف الإيراني ازاء قضية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وردت على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي الشيخ حمدان الذي قال «ان البلدين اتفقا على الاستمرار في الاتصالات الثنائية على ان تشمل هذه الاتصالات قضية الجزر». وبحسب هذه القراءة للتصريح، فإن هذه هي المرة الأولى منذ احتلال الجزر العربية عام ١٩٧١، ومرورا بالمفاوضات التي جرت بين البلدين حولها وبخاصة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، التي تبدى فيها إيران استعدادا لمناقشة هذه المسألة مع الإمارات بعد ان كانت تعتبر ان سيادة إيران على الجزر العربية الثلاث موضوعا غير قابل للنقاش. على ان القراءة التحليلية للتصريح يمكن ان تقود إلى نتيجة مناقضة، فما ذكر عن استعداد إيراني للقبول ببحث قضية الجزر العربية الثلاث ورد ضمن تصريح للشيخ حمدان وليس ضمن بيان مشترك عن محادثات الوزير الإيراني في الإمارات.

وفي ضوء هذه المعاني المتناقضة تثار مجموعة من الاسئلة التي يشكل الإجابة عنها مدخلا لفهم الاتجاه الجديد في الخلاف الإيراني - الإماراتي حول الجزر وامكانية الوصول إلى انفاق بشأنه. وأول هذه الاسئلة هو هل تغيرت مواقف



البلدين المعلنة؟ وما هي الاسباب الممكنة لهذا التغيير؟ وما هي الفرص الممكنة لجولات المفاوضات المقبلة؟ هذه الأسئلة طرحناها على اطراف شاركت أو تابعت عن كتب جولة المفاوضات الأخيرة. وبقدر ما كانت المصادر الرسمية متحفظة في تقديراتها وإجاباتها، فإن الخبراء الذين يتابعون قضية الجزر يقدمون قراءة مسهبة ومفصلة للاحتمالات المختلفة لمسار النزاع في ضوء المتغيرات العديدة التي تحيط به. في الجانب الرسمي يقول مصدر مطلع «ان الموقف الإماراتي من قضية الجزر لم يتغير وبالتالي فإن أى تطور إيجابى فى هذا المجال يجب توقعه من الجانب الإيرانى»^(١). ويفسر قائلا «ان الإمارات تبنى موقفها على أساس مبادئ القانون الدولى وعلى أساس الحوار والحل السلمى وهى مستعدة فى هذا الإطار إلى القبول المسبق بأى حكم تصدره هيئة أو محكمة دولية حتى لو كان هذا الحكم فى غير صالح الإمارات». وأضاف المصدر الإماراتى «إن الإمارات لم تغير خطابها السياسى الذى أعلنه رئيس الإمارات أكثر من مرة، وجرى التعبير عنه بأكثر من صورة عبر تصريحات رسمية لمسؤولين فى مواقف مختلفة ومن خلال منابر محلية وإقليمية ودولية». ويضيف المصدر «انه مع الالتزام بالثوابت الرئيسية فى الموقف الإماراتى فإن هناك مجالاً للتحرك والمناورة ضمن بعض المتغيرات التى تؤثر على مواقف الطرف الآخر وخطابه بحيث يتم من خلال ذلك امتحان فرص التطور فى المواقف المتزمتة التى اتسم بها الموقف الإيرانى من الجزر طوال الفترة الماضية». وحتى هذه اللحظة وبالرغم من الجو الإيجابى الذى اتسمت به محادثات خراسى فى أبو ظبى فإن المصدر الإماراتى يؤكد «ضرورة عدم المبالغة فى تقدير هذا الجو الذى ما زال ملبداً باحتمالات قد تعيد الأمور إلى نقطة الصفر».

وبعيداً عن الجو الرسمى المتحفظ يعطى حسن عليكم صورة أكثر وضوحاً



للعو الذى تمت فيه الجولة الأخيرة من المفاوضات فيقول ان هناك عدة عوامل ضاغطة دفعت إيران إلى تغيير لهجتها فى موضوع الجزر. وأول هذه العوامل وجود رغبة إيرانية فى استعادة التحالف الخليجي - الإيراني بعد انقراط التحالف العراقى - الخليجي وهذه الرغبة تصطدم بموضوع الجزر العربية الثلاث التى لا يمكن تجاوزها وبناء وإقامة استراتيجية خليجية إيرانية دون إيجاد حل لها.

الأمر الثانى كما يقول عليكم هو ان هناك احساسا لدى المسؤولين الإيرانيين بأن مفتاح التقارب الإيراني - الأمريكى يكمن فى قيام علاقات إيرانية - خليجية، لأن الولايات المتحدة لأسباب استراتيجية واقتصادية تعطى أولوية لعلاقاتها الخليجية على العلاقة مع إيران. وثالث العوامل الضاغطة كما يقول عليكم هو إحساس إيران بوطأة التدهور فى أسعار النفط وضرورة التعاون مع كيانات الجزيرة العربية بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة لتحقيق الاستقرار فى الأسواق العالمية. وهذا التنسيق بطبيعة الحال يجب ان تكون له قاعدة سياسية من أهم أعمدها حل قضية الجزر. والأمر الرابع ان إيران تسعى إلى جذب استثمارات أجنبية وكذلك الاستعداد لمرحلة تحرير التجارة العالمية والتى ستلعب فيها كيانات الجزيرة العربية دورا رئيسيا باعتبارها مصدرا من مصادر الاستثمار والتمويل وسوقا مهمة للسلع الإيرانية. ويقول عليكم انه فى مواجهة هذه التغيرات الضاغطة فإن دول المنطقة لاحظت وجود تطورات ساهمت فى اضعاف طابع أكثر عقلانية على الموقف الإيراني وأبرز هذه التطورات انحسار الخط المتشدد فى السياسة الإيرانية الذى توج بانتخاب الرئيس محمد خاتمي كرمز معتدل من رموز النظام وانحسار هذا الخط المتشدد أدى إلى انحسار مواقف الشك والخوف التى أبدتها دول المنطقة منذ نجاح الثورة الإيرانية، وبالتالي توفير مناخ أفضل للحوار على جميع القضايا ابتداء من موضوعات تتصل بالأمن والاستقرار بالمنطقة ومرورا بالتعاون والتنسيق وانتهاء بالجزر^(١).

كما ان الحساسية المفرطة التي ابدتها إيران تجاه الوجود العسكرى الغربى عموما والأمريكى خصوصا قد أخذت بالتراجع أما سبب تقلص هذا الوجود أو بسبب ادراكها بأن هذا الوجود ليس موجها ضد إيران أو لقبولها النسيى بأن هذا الوجود هو عنصر توازن للحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها.

يشير عليكم هنا إلى ان جزءا كبيرا من فرص الحوار الضائعة بين الإمارات وإيران فى جولتى المفاوضات التى جرت بين البلدين عام ١٩٩٢ فى أبو ظبى وعام ١٩٩٦ فى الدوحة استهلك فى شكوى إيران من الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة وكأنها بذلك تبرر احتلالها للجزر العربية الثلاث وتعزى وجودها العسكرى فيها بهذا الوجود. ولكن هل اجواء الانفراج السياسى فى العلاقة العربية - الإيرانية يمكن ان تمهد لحل قضية الجزر الثلاث؟ يرى عليكم انه بالرغم من عدم وجود وضوح فى الموقف الإيرانى حتى الآن لا يستبعد وجود قنوات موازية لهذا الموقف شجعت الطرف الإماراتى على التصريح بوجود اجواء ايجابية للمحادثات الأخيرة. ويقول فى هذا المجال ان القنوات الموازية قد تكون أكثر فعالية من الاتصالات المباشرة كما ثبت فى تجربة عملية السلام فى الشرق الأوسط حيث كانت قناة أوصلو سالكة فى حين كانت قناة واشنطن الرسمية متعثرة. ويشير إلى ان إعلان الشيخ حمدان عن استمرار الاتصالات ترك مفتوحا عما أفسح فى المجال للاجتهاد بإمكانية قيام اتصالات على أكثر من مستوى وليس بالضرورة ضمن الإطار السياسى المباشر الذى كانت تتم فيه المفاوضات حتى الآن. وإذا كانت النظرة الإماراتية إلى الجولة الأخيرة من المفاوضات نراهن فى تفهمها الإيجابى على المناخ السياسى العام الذى أحاط بسلك الجولة، إن النظرة الإيرانية ما تزال غامضة، وان كان يبدو من سكوتها وعدم تعليقها على التصريحات الإماراتية أنها راضية بالانطباع الإيجابى الذى خلفته زيارة خرازى إلى العاصمة الإماراتية لكن مصادر إيرانية رافقت خرازى نقول ان قبول إيران بالتقسيم الإماراتى الإيجابى يحفى وراءه موقفا إيرانيا جديدا. وتقول هذه المصادر ان إيران أبدت مرونة فى موضوع جزيرة

أبو موسى وهى كبرى الجزر المتنازع عليها والتي يوجد اتفاقية إيرانية - إماراتية بشأنها منذ ١٩٧١ .

حسب المصادر الإيرانية فإن خرازي اعاد فكرة طرح جزيرة أبو موسى أولا فى إطار جديدي يقوم على أساس اعتراف إيراني بأنها ارتكبت خطأ فى ١٩٩٢ عندما منعت موظفى الإمارات العربية المتحدة من دخول الجزيرة وقامت بفرض قيود على دخول وخروج السكان منها خلافا لما هو منصوص عليه فى اتفاق ١٩٧١ ، فضلا عن انها قامت بتعزيز وجودها العسكرى فى الجزيرة وتعيين حاكم عسكرى لها بشكل يعنى بطريقة غير مباشرة حسم موضوع السيادة على الجزيرة من جانب واحد دون مراعاة لما ورد فى الاتفاقية . وتقول المصادر الإيرانية ان إيران ادركت ان اجراءاتها فى تلك الفترة كانت ضارة وغير مبررة وانها بنيت على أساس مخاوف أمنية مبالغ بها ، إذ اعتقدت ان الوجود الأمريكى المكثف ابان حرب الخليج الثانية سينتهى بعد الحرب إلى القيام بعملية عسكرية ضد إيران وبالتحديد مساعدة الإمارات لاستعادة جزرها بالقوة وهو ما ثبت مع الوقت أنه غير صحيح . اراء كل ذلك فإن طهران مستعدة فى ما يبدو إلى تقديم تنازلات رئيسية فى موضوع جزيرة أبو موسى بما فى ذلك التراجع عن تعيين حاكم لها . وتقليص الوجود العسكرى الإيرانى فيها ، والاعتراف بحقوق الإمارات الإدارية فى الجزيرة وفق نصوص الاتفاقية المبرمة بين البلدين ، وكذلك القبول بمفاوضات حول السيادة فى إطار اعادة النظر فى الاتفاقية الحالية . وبالرغم من المظهر البراق لما تعرضه المصادر الإيرانية فإن هذا العرض قد يتطلب من الإمارات ثمنا سياسيا مباشرا كالأقرار بالتنازل عن جزيرتى طنب الصغرى والكبرى أو ثمنا سياسيا غير مباشر كتأجيل بحث وضع جزيرتى طنب وترك ذلك للزمن مع ما يحمله من تمهيد لحقوق الإمارات فى الجزيرتين . وتقول مصادر إماراتية فى تعليق على هذا التصور للموقف الإيرانى «ان العرض إذا كان جديا فيه عناصر إيجابية ، لأنه يحمل فى طياته مرونة إيرانية يمكن

تطويرها خاصة إذا وصلت هذه المرونة إلى حد التخلي عن بعض المظاهر السيادية التي حاولت فرضها في الجزيرة». يضاف ان اعتراف إيران بارتكابها خطأ في ١٩٩٢ وأنها بالغت في مخاوفها الأمنية يعني سحب البساط من تحت حججها التي تسوقها كمبرر للاحتفاظ بالجزر باعتبارها مخافر أمنية متقدمة لها وهو أمر مفيد على المدى الطويل من حيث انه يساعد على تقليص حساسية الشارع الإيراني بحيث لا يتعامل معها كقضية سياسية تخضع لمزايدات حزبية بل قضية حقوقية وبالتالي يغير موقفه من أى اتفاق على رفع قضية الجزر العربية إلى محكمة العدل الدولية أو أى حل بأى طريقة أخرى». لكن المصادر الإماراتية تؤكد ان عرض التفاوض حول جزيرة أبو موسى لا يمكن ان يتم إلا كجزء من صفقة شاملة للتفاوض حول الجزر الثلاث وان اختلف ترتيب هذه الجزر العربية على جدول الاعمال^(١).

زيارة الدكتور كمال خرازي وزير خارجية إيران والوفد المرافق له إلى أبوظبي يومى ٢٣ و ٢٤ مايو ١٩٩٨م حيث عقدت مباحثات رسمية بشأن قضية الجزر بين الطرفين وقد ترأس الجانب الإماراتى الشيخ حمدان وزير الدولة للشؤون الخارجية. ولم يصدر الجانبان أى تصريح بشأن هذه المباحثات فقد تجنب الوزير الإيراني بالادلاء بأية تفاصيل عن مباحثاته للصحف الإيرانية خلال عودته وأيضاً لم يول الإعلام الإماراتى الاهتمام الكافى لتلك الزيارة (شريط الفيديو المرفق يبين لقطات من أخبار الزيارة المذكورة).

التصريحات الإيرانية حول الجزر العربية

استقبلت أوساط إماراتية بارتياح تصريحات وزير الدفاع الإيراني علي شمعاني والتي عبر فيها عن تفاؤله بالتوصل إلى نتيجة مقبولة مع الإمارات العربية المتحدة بشأن قضية الجزر الثلاث التي تحتلها إيران. وأكدت هذه الأوساط على



ضرورة ان تقترن هذه التصريحات الايجابية بالعمل من أجل التوصل إلى صيغة حل يرضى جميع الأطراف، خاصة ان الإمارات أبدت فى أكثر من مناسبة حرصها على ايجاد حل سلمى لموضوع الجزر العربية العالق منذ ان احتلتها إيران عام ١٩٧١. وكان وزير الدفاع الإيراني قد أدلى بتصريحات لصحيفة «الاتحاد» الإماراتية أكد فيها حرص بلاده على تقوية وتطوير العلاقات مع دولة الإمارات وباقى كيانات الجزيرة العربية لارتباطها بأسباب تاريخية واقتصادية وتجارية. وأشار فيها إلى أن ريادة الدكتور كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني للإمارات فى رقت سابق ساهمت فى تقريب وجهات النظر بين الطرفين وكسرت الجمود الحاصل فى قضية الجزر العربية، وأكد على أهمية استمرار المحادثات المباشرة من أجل الوصول إلى نتيجة مرضية للطرفين. كما أكد على عدم وجود اطماع أو نوايا عدوانية لدى إيران تجاه جيرانها وان قوتها العسكرية لا تحمل رسائل تهديد مباشرة أو غير مباشرة وأن التسلسل والمناورات التى تجريها القوة العسكرية الإيرانية هى لأغراض رفع جاهزية الدفاع ولن تستخدم ضد كيانات الجزيرة العربية على الاطلاق وأن هذه القوة جاهزة للدفاع عن مصالح دول المنطقة مجتمعة إذا تعرضت لآى أخطار ومستعدة لرد لعدوان على أية دولة جارة ودعا شمخاني كيانات الجزيرة العربية لعقد معاهدة دفاع مشترك واجراء مناورات مشتركة. وفى ما يتعلق بدلاقات إيران بالولايات المتحدة استبعد شمخاني حصول تقدم مع اميركا، مشككا فى نواياها حول التقارب، وأشار إلى وجود جدار طويل من عدم الثقة بين إيران والولايات المتحدة وعليهم إزالته لأن الكرة فى ملعبهم. وفى نهاية حديثه نفى بشدة الادعاءات الإسرائيلية بوجود طيارها «رولان أراد» الذى فقد فى لبنان فى السجون الإيرانية، وأشار إلى ان هذه الادعاءات لا تستحق الرد^(١).

صرح وزير الخارجية الإيراني كمال خوارى ان سياسة «الاحتواء المزدوج»



التي مارستها الإدارة الأميركية تجاه إيران فشلت ولم تؤد إلا إلى تضرر الأميركيين أنفسهم ونفى وجود أى مساع إيرانية لبدا حوار مع واشنطن لان لامصدقية له والتجربة الفلسطينية اثبتت ذلك . وأكد خراى الذى شارك فى المؤتمر الوزارى الإسلامى فى الدوحة خلال حديث خاص لـ «الرأى العام» سيادة بلاده على الجزر الثلاث (الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى) واعرب فى الوقت نفسه عن استعداد طهران للتباحث فى مختلف القضايا مع الدول الصديقة وفى ما يأتى نص الحوار^(١):

هل فشلت سياسة الاحتواء المزدوج التى نفذتها الإدارة الأميركية تجاه إيران .
من المعروف أن هذه السياسة فشلت منذ بدايتها لأنها بنيت على أسس فلسفية خاطئة ، ولا أعتقد ان ثمة أحد فى العالم أو فى أميركا يعتقد بأن هذه السياسة قائمة . حتى المتحالفين بها ذهبوا فى مسار مغاير لهذه السياسة التى أدت إلى تضرر الأميركيين والشركات الأميركية .

وهل هناك مساع لإجراء حوار مع أميركا من طرفكم؟

لا توجد مساع من قبلنا لاقامة حوار مع واشنطن رغم ان الأميركيين يرغبون فى مثل هذا الأمر لأننا نعتقد أن أميركا ليست لديها مصداقية والتجربة الفلسطينية اثبتت ان السياسة الأميركية هدفها فرض سياسات فى المنطقة ، أميركا تستطيع ان تتحاور معنا عندما تغير سياستها وتعاملها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

باعتقادكم هل لمجحت سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق؟

- قرار مجلس الأمن يختلف كثيرا عما تريده واشنطن التى تدخلت فى الأزمة الأخيرة من جانب واحد وكان الاجماع الدولى ان يكون القرار فى شأن هذه الأزمة بموافقة أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولى كان ضد حرب العراق والعمل السياسى هو الأفضل والاجدى .

١ - الرأى العام - ١٧/٣/١٩٩٩ .



أعرب وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم عن دعم بلاده للحوار بين إيران والإمارات في حل مشكلة الجزر فهل إيران مستعدة لهذه الخطوة؟

نشكر مشاعر الود والمحبة التي يبديها اشقائنا العرب ونعتقد أنه بالتضام ستحل القضايا العالقة كلها، لكن الشيء المهم توسيع التعاون الجماعي بين دول المنطقة.

لكنكم تقولون ان الجزر الثلاث إيرانية وحكمتكم بالفشل مسبقا على أى حوار فى هذا الشأن؟

نحن نؤكد سيادتنا على هذه الجزر لكننا فى الوقت نفسه مستعدون للتباحث فى مخلف القضايا مع الدول الصديقة.

إلى أين وصلت العلاقات بين طهران وبغداد؟

العلاقات بين طهران وبغداد لم يطرأ عليها أى تطور لكن للحادثات بين العاصمتين مستمرة لحل المشاكل مثل تبادل الأسرى وأيضا المشاكل الحدودية ويجب ان تكون هناك مهادنة وعلى كل حال العراق وإيران بلدان جاران وسيقيان كذلك.

هل تقصون فى النظام العراقى الآن خصوصا بعد الأزمة الاخيرة مع الأمم المتحدة؟

نأمل أن يلتزم العراق تعهداته وينفذ قرارات مجلس الأمن ونحن سعداء^(١).

تأكيدا لما انفردت به «الآباء» قبل أسبوعين، انتهز الرئيس الإيراني فرصة بدء المرحلة الثانية من العطلة الصيفية للبرلمان الإيراني وأعلن عن تعيين معاونيه للسلوون البرلمانية والحقوقه محمد علي صدوفى إمام جمعة مدينة يزد وممثل المرشد فيها وهى الماصب الى تقرر ان يحتفظ بها مع منصبه الجديد. وفى مساق



الاستعدادات الجارية في إيران من أجل انتخاب ٨٦ عضواً لمجلس خبراء الدستور والقيادة أعلن المساعد السياسي والأمني ورئيس لجنة الانتخابات في مدينة طهران إبراهيم رضائي بابادي بأن ٦١ مجتهداً قد أكملوا المراحل القانونية اللازمة لترشيحهم إلى الانتخابات التي ستجرى في ٢٣ أكتوبر المقبل وقال: إن هذا هو العدد الإجمالي لجميع من رشحوا أنفسهم في مختلف المدن الإيرانية بينهم ١٦ من مدينة طهران. من جهة أخرى أكدت إيران ضرورة مواصلة الحوار بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول نزاعهما على الجزر العربية الثلاث التي تحتلها وقالت إنه الحل الوحيد لتسوية ذلك النزاع. ونقل راديو طهران عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد محمدى قوله أمس إن إيران تعتقد بأن حل النزاع مع الإمارات العربية المتحدة سيكون معقولا بمواصلة الحوار. وكان المجلس الوزاري لمجلس التعاون قد طالب إيران في بيان صدر في ختام اجتماعات دورته الـ ٦٨ في جدة بالاستجابة للدعوات الصادقة من قبل الإمارات لحل النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث بالوسائل السلمية وإنهاء الاحتلال الإيراني لها. كما دعا المجلس إيران إلى تسوية النزاع وفق قواعد القانون الدولي بما في ذلك القبول بحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية مطالبا طهران بإلغاء كل الإجراءات وإزالة المنشآت التي أقامتها من قبل في تلك الجزر العربية الثلاث وهي «طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى». وحول العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون أعرب محمدى عن ترحيب بلاده بدعوة المجلس إلى تحسين العلاقات بين الجانبين وقال إن مجلس التعاون أخذ خطوات إلى الأمام نحو توثيق العلاقات وتبني عوامل بناء الثقة في المنطقة^(١).

اعتبرت إيران أن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى «جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية». ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن الناطق باسم وزارة



الخارجية محمود محمدى نفيه التوصل إلى أى تسوية فى هذا الشأن. واعتبر محمدى أن التصريحات التى أدلى بها حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد بأن إيران مستعدة للتخلى عن طنب الكبرى وطنب الصغرى مقابل اتفاق بتقاسم أبو موسى «لانساهم فى تسوية الخلاف وتلحق الضرر بالمفاوضات بشأن سوء التفاهم بين البلدين»^(١).

أكدت إيران رغبتها فى تدعيم علاقاتها مع دول مجلس التعاون وترحيبها بدعوة المجلس بهذا الخصوص. ونقلت إذاعة طهران عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا عاصفى قوله أن على كل دولة أن تفى بدورها فى احلال السلام والأمن فى المنطقة مشيراً إلى أنه «من الضرورى لرفع مستوى التعاون والعلاقات الثنائية أن تفهم دول المنطقة تاريخها وتلعب دورها كى تتمتع المنطقة دائماً بالسلام والأمن والاستقرار». وحول دعوة قمة التعاون التى انتهت أعمالها فى أبو ظبى إلى تسوية سلمية للنزاع على الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى أكد عاصفى أن تلك الجزر هى «جزء من السيادة» الإيرانية. وقال إن بلاده التى تسيطر حالياً على الجزر الثلاث المتنازع عليها كانت مستعدة دائماً لحل المشاكل عبر الحوار المباشر مع المسؤولين الإماراتيين مضيفاً أن «عقد محادثات مباشرة دون تدخل من أحد سوف يكون الطريق الوحيد لحل المشاكل الثنائية وإزالة سوء الفهم» بين البلدين^(٢).

اعرب عاصفى عن أمل بلاده فى «أن تستجيب حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى عقد محادثات مباشرة دون شروط مسبقة وتقوم على أساس اتفاق عام ١٩٧١». وكان البيان الختامى الذى غرخت عنه القمة الـ ١٩ لقادة دول مجلس

١- الشرق الأوسط - ٢٩/٧/١٩٩٨.

٢- جريدة الوطن - ١١/١٢/١٩٩٨.



التعاون التي اختتمت أعمالها قد دعا إلى تحسين العلاقات مع إيران على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتجنب استخدام القوة^(١).

جددت وزارة الخارجية الإيرانية تأكيد سيادتها على الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة. واتهمت صحيفة «جمهورية إسلامي» المحافظة وزير الخارجية الإماراتي راشد عبدالله بـ «الهذيان» معتبرة ان الإمارات يحكمها «شيخ مستسلم» في تصعيد كلامي خطر، على الرغم من مشاركة طهران في معرض الدفاع الدولي «إيدكس» في أبو ظبي. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفى في حديث نشرته وكالة الأنباء الرسمية أن جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى «جزء لا يتجزأ من أراضينا» واعتبر ان «الحل الوحيد لسوء التفاهم القائم حالياً مع الإمارات هو الاستمرار في المفاوضات الثنائية». وأكد أن بلاده «تحرص على تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة» ولكنها «تحتفظ بحقها في تنظيم مناورات عسكرية للدفاع عن سيادة أراضينا». وتابع «نأمل في أن تقبل حكومة أبو ظبي التفاوض في إطار اتفاق ١٩٧١» في إشارة إلى الاتفاق المبرم مع إمارة الشارقة والذي ينص على إدارة مشتركة لجزيرة أبو موسى. وأعرب عن أمله في أن تختار دول المنطقة الحوار وأن «توصد الباب أمام الذين يحاولون زرع الشقاق لبيع الأسلحة وتعزيز وجودهم» في المنطقة في إشارة ضمنية إلى الولايات المتحدة. أما صحيفة «جمهورية إسلامي» فهاجمت من جهتها الإمارات وقالت «يبدو ان هذا الوزير لم يعد يسيطر على أعصابه وأصبح يهذى». وجاءت هذه التصريحات تعليقا على بيان طارئ لوزراء مجلس التعاون الذين دعوا طهران إلى إنهاء «احتلالها» للجزر الثلاث و «الكف عن سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة» وفي هذا



الاجتماع انتقد طهران «لأنها لا تتحدث حتى الآن عن التفاوض لحل مسألة الجزر إنما تتحدث عن مشكلات عالقة» ووصفت «جمهورية إسلامي» تصريحات الوزير الإماراتي بأنها «وقحة» وطلبت من طهران استدعاء سفيرها من أبو ظبي وقطع «العلاقات التجارية والسياحية مع هذا البلد الصغير الذي يقوده شيخ مسلم». وفي موازاة هذا التوتر، نشارك طهران في معرض «إيدكس» وهو الأمر الذي اعتبرته أبو ظبي تعاونا تجاريا غير مرتبط بالتزاع الحدودي. وقال مستشار وزارة الدفاع الإيرانية حسين شاهبازي جعفرى «تشارك في هذا المعرض بغرض عرض جميع منتجاتنا الحالية وذلك في خطوة لاثهار حسن النوايا وبعد أن اقنعنا حكومة الإمارات بالمشاركة». أضاف وهو يقف وسط بنادق آلية وصواريخ ومعدات اتصال يأمل أن يجد مشترين لها في المنطقة، ان إيران لم تحضر سوى عينة محدودة من «الأسلحة التي تنتجها»^(١).

هذا الكلام الذى ذكرته هذه الصحيفة والذى تسمى نفسها «جمهورية إسلامي» كلان لا يليق بها ان نوجه مثل هذه المهاترات إلى رئيس دولة ذات سيادة وجاره مسلمة اعندى عليها واحتل ثلاثة جزر منها، فإس الجار «والجيرة» من المنطلق الإسلامى كما تدعى به الثورة الإسلامية فى إيران، اضافة إلى دور الحكومة الإيرانية فى مثل هذه التصرفات والتجريحات البذنية التى تصدر من جهات غير مسؤولة اخلاقيا ولا أدبيا مع حسن الجوار الذى أوصى به الرسول ﷺ، ولقد أوردنا ما جاء فى الصحيفة الإيرانية كما هى حتى تسنى للمراء ان يصدر حكمه بنفسه، وذلك عندما طالبت بقولها بتصريحات الوزير الإماراتي بأنها «وقحة» وطلبت «بقطع العلاقات التجارية والسياحية مع هذا البلد الصغير الذى يقوده شيخ مسلم». ألا تعرف إيران وهذه الصحيفة أن معظم واردات إيران وصادراتها

١ - حرره الكفاح العربى - سوريا - ١٧/٣/١٩٩٩ العدد ٢٢٣٢.

تتم عن طريق هذا البلد الصغير والتي يعتبر شريان الحياة لإيران إضافة إلى ان معظم التجار وكبار المسؤولين الرسميين فى دول الخليج من اصول إيرانية وان قطع العلاقة يعنى قطع الشريان الحيوى لإيران وبالتالي طرد كل من هو ذات أصول إيرانية، الا تعلم ذلك، ان لم تكن تعلم فلتعلم ذلك واننا لن نسمح ولا نريد من احد ان يتهجم على قادتنا وحكامنا. جدد كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانية رغبة بلاده فى تحسين علاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة. وقال خرازى لصحيفة «خرداد» إن تطوير العلاقات يحتاج لوقت والأمثل مواصلة سياسة إزالة التوترات وتعزيز عنصر الثقة والمشاركة مع جميع الدول العربية والإسلامية وذلك يمثل أولوية للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية. وأبدى خرازى تفاؤله بالأجواء الإيجابية فى المنطقة وأن جميع الدول بما فيها مصر تدرك أهمية تعزيز العلاقات مع إيران. وأشارت الإذاعة الإيرانية أمس إلى أن الإمارات لا ترغب فى مواصلة الحوار مع طهران لحل أزمة الجزر. وقالت الإذاعة، فى تعليق شبه رسمى، إن الإمارات لا تملك أى حق فى الأراضى التى تدعى ملكيتها وأنها ستخسر فى أى مفاوضات مباشرة. وقالت الإذاعة الإيرانية، فى إشارة للمفاوضات مع العراق، إن موجة جديدة بدأت فى المنطقة تزواج بين الاختلاف وضبط النفس والحكمة وتتجنب اتخاذ خطوات منفعة وعجولة. وقال الأمين العام لمجلس التعاون، عقب لقائه رئيس الإمارات «أنا على قناعة تامة بأنه لا يمكن لأى دولة من دول المجلس ان تبنى علاقاتها الثنائية على حساب مصالح دولة أخرى من دول المجلس، مهما كانت موجبات تلك العلاقة الثنائية». وبحث الشيخ حمد بن عيسى أمير البحرين مع الحجيلان السبل الكفيلة بتدعيم مسيرة مجلس التعاون إضافة إلى مستجدات الأحداث فى المنطقة والقضايا العربية^(١).



الموقف الإماراتي

مبادرة الإمارات في شأن الجزر العربية

جددت الإمارات العربية المتحدة مبادرتها السلمية في شأن حل النزاع مع إيران حول الجزر العربية المحتلة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى . فقد أعربت الإمارات عن استعدادها التام لإجراء اتصالات فورية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتأكد من استعداد الحكومة الإيرانية للتفاوض وللقيام بالإعداد والترتيبات اللازمة للمفاوضات بين البلدين بشأن الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى . جاء ذلك في تصريح لمصدر مسؤول بوزارة الخارجية ردا على سؤال لوكالة أنباء الإمارات فى ضوء ما جاء على لسان الرئيس الإيراني هاشمى رفسنجانى فى مؤتمره الصحفى الذى عقده يوم ٢٥ مايو ١٩٩٧ عن استعداد الحكومة الإيرانية للتفاوض مع الإمارات العربية المتحدة بشأن النزاع على الجزر الثلاث وهو الشيء الذى طالما طالبت به الإمارات . وقال المصدر «إنه إذا لم تصل المفاوضات بين البلدين إلى نتيجة لحل النزاع يوافق الطرفان على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية^(١) .

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٧/٥/٢٩ أنها على استعداد تام لإجراء اتصالات فورية مع إيران للتفاوض بشأن الجزر العربية الثلاث المتنازع عليها، لكنها اشترطت ضمينا أنه إذا لم تصل المفاوضات إلى نتيجة لحل النزاع يوافق الطرفان على إحالة نزاعهما إلى محكمة العدل الدولية . وجاء الموقف الإماراتي هذا فى تصريح أدلى به مصدر مسؤول بوزارة الخارجية الإماراتية الليلة قبل الماضية، وذلك ردا على إعلان الرئيس الإيراني هاشمى رفسنجانى فى مؤتمر صحفى عقده فى ١٩٩٧/٥/٢٥ وأبدى فيه استعداد بلاده للتفاوض مع الإمارات

١ - الخليج - ١٩٩٧/٥/٢٩ .



في أى مكان وعلى أى مستوى لحل مسألة الجزر. وقال المسؤول بوزارة الخارجية أن ماطرحه الرئيس الإبراني هو الأمر الذى طالما طالبت به الإمارات. فى هذه الاثناء، أعرب الرئيس الأميركي بيل كلينتون عن أمله فى أن يكون بالإمكان تجماز الخلافات بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران بعد انتخاب محمد خاتمي رئيسا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ووصف الرئيس الأميركي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير فى لندن ٢٩/٥/١٩٩٧، الإنتخابات الرئاسية فى إيران بأنها تطور مهم ومشجع لأنها جاءت تأكيدا جدبدا لقيم العملية الديمقراطية. وذُكر كلينتون، الذى وصل إلى لندن قادما من هولندا فى طريق عودته إلى واشنطن، بالشروط الثلاثة التى تضعها واشنطن لاجراء مصالحه بين بلاده وإيران.

قالت وكالة «فرانس برس»، أن تصريحات كلستون هذه لا تدل على أى تغيير فى وجود جوهر السباسة الاميركية، لكن اللهجة التى استخدمها كانت لافتة للنظر. إذ قال ردا على سؤال لمراسل اميركى: لم اكن ابدا مسرورا للتباعد بين شعب الولايات المتحدة وشعب إيران، انه شعب عظيم جدا^(١)

أكد الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية فى الإمارات العربية المتحدة ان بلاده حريصه على علاقات حس الجوار مع إيران، لكنها فى ما يتعلق بمشكلة الجزر العربية لا نزال متمسك بايجاد تسوية سلمية للنزاع على أساس الحل بطريقة ثنائية أو احوالة الفضية إلى محكمة العدل الدولية. وقال فى حوار أجرته معه «الشرق الأوسط» ان الإمارات تقبل مسبقا بنسيجة حكم المحكمة سواء كان لصالح إيران أو الإمارات. من جهة أخرى جدد الشيخ حمدان بن رايد النأكد ان الإمارات لن تشارك فى مؤتمر الدوحة الاقتصادي ما لم يحدث تقدم حقيقى

وملموس في العملية السلمية وعلى جميع المسارات . ووصف الشيخ حمدان بن زايد القمة لمجلس التعاون المقبلة في الكويت بأنها ستكون واحدة من أهم القمم التي عقدها قيادة مجلس التعاون مشيراً إلى أن القادة الستة حريصون على تأمين الاستقرار لشعوبهم وزيادة فرص العمل المتاحة أمامهم^(١).

أكدت مصادر دبلوماسية في الإمارات استعداد الإمارات لإرسال وفد إلى طهران للبحث في حل سلمى لارمة الجزر العربية الثلاث طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى، إذا كان لدى إيران استعداد مماثل للبحث في هذه المسألة بكل تفاصيلها . وكان رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني أعلن قبل ثلاثة أيام أن المشكلة مع الإمارات يمكن حلها من خلال اللقاءات الثنائية مؤكداً أن طهران تنتظر وصول وفد إماراتي إليها لاستكمال المفاوضات . وقالت المصادر لـ «الحياة» أن تصريحات رفسنجاني لا تحمل أي جديد، مشيرة إلى أن «الكرة لا تزال في الملعب الإيراني» . وكان الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية ينوي زيارة العاصمة الإيرانية في سبتمبر ١٩٩٥ لكن الزيارة ألغيت بسبب عدم استعداد إيران لمناقشة قضية الجزر العربية الثلاث وإصرارها على حصر البحث في مذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٧١ في شأن جزيرة أبو موسى فقط^(٢).

لفتت مصادر دبلوماسية إلى أن الموقف الإيراني لم يتغير بعد مؤكدة أن الإمارات أبلغت إيران رسمياً استعدادها لإرسال وزير إليها إذا قبلت إعلان أن زيارته ستكون مخصصة للبحث في موضوع الجزر العربية الثلاث، لكن طهران رفضت أن تكون خاصة ببحث العلاقات بين البلدين والمسائل العالقة بينهما .

١ - الشرق الأوسط ٩/١١/١٩٩٧ .

٢ - الحياة - ٢٧/٢/١٩٩٨ .



واعتبرت مصادر دبلوماسية ان تصريحات رفسنجاني والرد الإيراني في شأن زيارة مسؤول إماراتي لطهران تعد محاولة للالتفاف على جوهر القضية وتحسين صورة إيران في المنطقة. يذكر أن بيان القمة لمجلس التعاون التي عقدت في الكويت في ديسمبر ١٩٩٧، والذي رحب بالتحويلات السياسية في طهران بعد انتخاب سيد محمد خاتمي رئيسا لإيران، جدد دعم مجلس التعاون سيادة الإمارات على جزرها الثلاث، وكل الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها عليها وحض البيان إيران على إنهاء احتلالها للجزر العربية والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر العربية بهدف تغيير تركيبتها السكانية، واتباع الوسائل السلمية لانتهاء النزاع وفقا لمبادئ القانون الدولي وقواعده، بما في ذلك القبول بإحالة القضية على محكمة العدل الدولية. وتربط مصادر دبلوماسية تكريس أي تحسن في علاقات إيران مع مجلس التعاون بحصول تقدم ملموس على طريق التوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر العربية. وأفادت مصادر مطلعة ان خرازي وعد بزيارة الإمارات مرة أخرى للبحث في مسألة الجزر العربية في شكل مفصل، لكن الزيارة لم تتم بعد من دون إعطاء أي تفسير لتأجيلها أو إلغائها. وأشارت المصادر ذاتها إلى ان تعدد المرجعيات السياسية في طهران ربما يكون أحد الأسباب الرئيسية لعدم عودة خرازي إلى الإمارات، وأكدت أن الكرة لا تزال في الملعب الإيراني. وذكرت ان دعوة الإمارات لحل الأزمة سلما بالحوار المباشر أو اللجوء إلى التحكيم الدولي مازالت قائمة وعلى طهران ان تحسم أمرها وتستجيب نداءات المجتمع الدولي. ورأت ان طهران التي تعمل لبدء حوار سياسي مع الولايات المتحدة لا يمكنها في حال تحسين علاقاتها مع واشنطن القفز فوق مشكلة الجزر الإماراتية^(١).



أكدت الإمارات في ١٠/٥/١٩٩٨ ان وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي سيقوم بزيارة لأبوظبي يوم ٢٢/٥/١٩٩٨ ستركز للمحادثات خلالها حول العلاقات بين إيران ومجلس التعاون. ونقلت وكالة أنباء الإمارات عن مدير إدارة شؤون مجلس التعاون في وزارة الخارجية الإماراتية خليفة شاهين المرى قوله ان خرازي سيجري مباحثات مع كبار المسؤولين في الإمارات حول مجمل العلاقات بين إيران ومجلس التعاون اضافة إلى التطورات الجارية في المنطقة. وأكدت تصريحات المرى ما كانت صحيفة «إيران نيوز» قد ذكرته في ٨/٥/١٩٩٨ حول زيارة خرازي إلى أبوظبي والتي قالت أنها ستركز على الخلاف بين البلدين حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١ وتطالب الإمارات باستعادتها. وكان خرازي قد أكد في تصريحات له في ديسمبر ١٩٩٧ ان الحكومة الإيرانية مستعدة للالتقاء بمسؤولين إماراتيين على أى مستوى لاجراء مفاوضات حول الجزر العريبة الثلاث، وتطالب الإمارات بأن تتركز أى مباحثات ثنائية بين البلدين على هذه المسألة الحيوية وعرضت على طهران عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية، لكن إيران ترفض ذلك العرض وتصر على سيادتها على هذه الجزر. من ناحية ثانية تسلم رئيس الإمارات العربية المتحدة تقريراً عن مسيرة مجلس التعاون والاجتماعات الوزارية التي تعقد في إطار المجلس. وقدم التقرير الأمين العام للمجلس جميل الحجيلان وذلك خلال اجتماعه إلى رئيس الإمارات في أبوظبي. وقالت وكالة أنباء الإمارات ان الأمين العام لمجلس التعاون استمع إلى توجيهات رئيس الإمارات حول العديد من الموضوعات التي تتعلق بمسيرة مجلس التعاون خلال المرحلة المقبلة. وكان الحجيلان قد وصل إلى أبوظبي في ٨/٥/١٩٩٨ في إطار جولة في عواصم مجلس التعاون



الست لتقديم تقارير ماثلة إلى قادتها. واستهل جولته بزيارة الكويت التي تترأس الدورة الحالية لمجلس التعاون^(١).

قال رئيس الإمارات العربية المتحدة في ١٩٩٨/٦/٩ «إنه من الضروري أن تكون العلاقات بين مجلس التعاون قائمة على مبدأ جماعي وليس منفردا وألا تكون ناقصة». وقالت وكالة أنباء الإمارات أن رئيس الإمارات كان يتحدث لدى اجتماعه إلى النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والمفتش العام السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز الذي زار الإمارات. ونقلت عنه القول أن قضية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى يتعين أن تكون جزءا لا يتجزأ من قضايا الجزيرة العربية التي يجب بحثها مع إيران. وقال: إنه يجب على مجلس التعاون أن تبذل كل جهد ممكن لنصرة قضايا الأمة العربية واستعادة تضامنها مضيفا «أن قوة للمجلس من قوة الأمة العربية وأن الثانية سند لمجلس التعاون». وقالت الوكالة أن رئيس الإمارات جدد دعوته إلى عقد قمة عربية سنويا وأنه أعرب عن أمله في التوصل إلى اتفاق بشأن عقد قمة عربية موسعة لمواجهة التحديات الراهنة ومعالجة قضايا الأمة العربية. وقالت أيضا أنه اشاد بمستوى العلاقات بين بلاده والمملكة العربية ووصفها بأنها «علاقات الأخوة الحقيقية والتعاون الصادق» مشيرا إلى أن زيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للإمارات تأتي في «نطاق اللقاءات بين الأشقاء في البلدين والتنسيق والتشاور المستمر بينهما». وكان الأمير سلطان بن عبدالعزيز بدأ في ١٩٩٨/٦/٩ زيارة للإمارات استمرت خمسة أيام بدعوة من رئيس الإمارات^(٢).

١ - الأنباء - ١١/٥/١٩٩٨.

٢ - الوطن ١١/٦/١٩٩٨.



وصفت أوساط إماراتية مطلعة التصريحات التي أدلى بها الناطق الرسمي باسم الخارجية الإيراني محمود محمدى بشأن قضية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بأنها تعكير للأجواء الإيجابية التي سادت المنطقة بعد محادثات وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في أبو ظبي في شهر مايو ١٩٩٨ . وقالت تلك الأوساط انها لم تفاجأ بتلك التصريحات حيث «اعتادت إيران أن ترسل إشارات متناقضة ازاء قضية الجزر العربية تتراوح بين مرونة غامضة وبين تشدد صارخ كما بدا في تصريحات محمدى الأخيرة» .

وأوضحت تلك الأوساط ان «الإمارات كانت حذرة في تقويم المواقف الإيرانية بشأن الجزر العربية الثلاث» وهو ما عبر عنه رئيس الإمارات العربية المتحدة بوضوح في التصريحات التي أدلى بها للتلفزيون السعودي اثناء زيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام السعودي، إذ قال انه «لم يسمع جديدا من وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي وانه ما يزال ينتظر خطوة إيرانية عملية تجاه قضية الجزر العربية تتفق مع ما يتردد عن وجود توجه إيراني جديد في التعامل مع دول المنطقة» . وقالت المصادر الإماراتية ان تصريحات محمدى يمكن ان تؤثر على فرص مواصلة الحوار بين أبو ظبي وطهران لأن هذه التصريحات تتضمن مواقف إيرانية بحيث تصبح مثل هذه المفاوضات اضاععة للوقت ما دامت إيران ترفض مسبقا مناقشة قضية سيادتها على الجزر العربية الثلاث وتعتبرها جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية وأكدت الأوساط الإماراتية ان انتقاد إيران لمواقف الجزيرة العربية المساندة لحقوق الإمارات في الجزر الثلاث أمر غير مبرر، إذ ان هذا الانتقاد يظهر وكأن إيران تسعى للحصول على ثمن سياسي لانفناحها على دول المنطقة، حتى لو كان هذا الثمن تناسيا لحقوق قانونية وتاريخية مثل حقوق الإمارات القانونية والسياسية في جزرها



الثلاث. وأكدت تلك المصادر أن على إيران أن تترك أن قيام علاقات تعاون إيران مع الجزيرة العربية مستقرة يتطلب إيجاد حل لمشكلة الجزر العربية الثلاث يستند إلى مبادئ الشرعية والقانون الدولي، ويأخذ بعين الاعتبار ما يتوفر لدى الإمارات العربية من وثائق قانونية وتاريخية تثبت سيادتها على الجزر العربية الثلاث. وترى مصادر دبلوماسية في الجزيرة العربية أن تصريحات محمدى من شأنها تقليص حماس دولة الإمارات لاجراء جولة مفاوضات جديدة مع إيران، لأن المحادثات التي أجراها خرازي في أبوظبي في مايو ١٩٩٨ وضعت حدا أدنى لاستمرار المفاوضات وإن بدئها من نقطة أدنى من ذلك الحد يعنى فشلا جديدا يفقد المفاوضات الإيرانية الإماراتية مصداقيتها ويعتقد فرص البلدين في إيجاد حل سلمى للأزمة. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية الإيراني كان قد زار أبو ظبي في ٢٣ مايو ١٩٩٨ حيث قابل رئيس الإمارات وأجرى محادثات مع نظيره الإماراتى الشيخ حمدان بن زايد، واتفق فى ذلك الوقت على استمرار الاتصالات والمفاوضات حول الجزر العربية الثلاث. وورد هذا الاتفاق فى تصريحات للشيخ حمدان بن زايد وامتنعت إيران عن الإدلاء بأى تصريحات تعزز تصريحات الشيخ حمدان، وهو امتناع اعتبرته الأوساط الإماراتية علامة مشجعة، لأن سكوت إيران على تلك التصريحات كان يعنى قبولا ضمينا من جانبها ببحث مسألة السيادة على الجزر العربية وهو أمر جديد فى الموقف الإيراني الذى كان يرفض بحث مسألة السيادة على الجزر ويعتبرها أرضا إيرانية لا يجوز التفاوض عليها^(١).

سارعت إيران في ١٩٩٨/٧/٢٨ إلى نفي تصريحات الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة حول استعداد طهران لاعادة جزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى بشروط. نقلت مجلة «الوسط» عن حاكم رأس الخيمة قوله ان إيران



تضغط على الإمارات للحصول على موافقة الدولة الاتحادية على ما جاء فى اتفاقية الشارقة مع إيران حول جزيرة أبو موسى . مضيفا انه مقابل تقاسم أبو موسى فإن طهران مستعدة للتخلى عن الجزيرتين الباقيتين طناب الكبرى و طناب الصغرى من دون أى نزاع . لكن وكالة الأنباء الإيرانية نقلت عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدى قوله : الجزر جزء لا يتجزأ من إيران ومثل هذه المواقف لا تساهم فى تسوية الخلاف وتلحق الضرر بالمفاوضات بشأن سوء التفاهم بين البلدين . على صعيد تجربة الصاروخ الإيراني «شهاب ٣» الناجحة ، حث الجمهوريون فى الكونغرس الرئيس الأمريكى بيل كلينتون على القيام بعمل سريع لمنع الشركات الأجنبية من نقل تكنولوجيا الأسلحة إلى إيران قائلين أن الصاروخ الذى اختبرته طهران ينطوى على تهديد لأمن الولايات المتحدة . وفى رساله إلى كلينتون اذيعت حث نيوت جينغريتش رئيس مجلس النواب وترنت لوت زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ كلينتون على الوفاء بوعده بفرض عقوبات على تسع مؤسسات روسية ربما تكون قدمت مواد أو خدمات لمساعدة دول أخرى على تطوير أسلحة للدمار الشامل . وقال الزعيمان الجمهوريان انه إذا لم يصدر كلينتون العقوبات قريباً فلإنهما مستعدان للمضى قدما فى مواجهة مع البيت الأبيض بشأن تشريع يفرض عقوبات صارمة على الشركات التى تباع تكنولوجيا الصواريخ لإيران . وكان الجمهوريون وافقوا فى وقت سابق من الشهر الحالى على تأجيل اقتراح لإبطال سلطة النقض (الفيتو) التى استخدمها كلينتون ضد مشروع قانون وذلك من أجل إعطاء روسيا فسحة من الوقت لاتخاذ اجراءات ضد الشركات المتهمه ببيع إيران تكنولوجيا يمكن استخدامها فى الأغراض العسكرية^(١).



الموقف الشعبي في الإمارات العربية

بعد حنيش ماذا عن جزر الإمارات العربية

كتب نائب مدير جامعة الإمارات د. سعيد حارب بعنوان «وبعد حنيش ماذا عن جزر الإمارات» يقول: (١)

لا يسع المرء إلا أن يسجل إعجابه وتقديره للموقف الحضاري الذي وقفته كل من اليمن وإريتريا في نزاعهما حول جزر حنيش التي احتلتها إريتريا وتوجهها لحل القضية عن طريق التحكيم الدولي الذي أعاد الحق إلى نصابه وحكم بيمينية هذه الجزر، إذ أن هذا الموقف حفظ المنطقة من الدخول في صراع يدرك الجميع مدى خطورته وآثاره. ولو دخلت الدولتان حربا لأدى ذلك إلى إشعال كثير من الصراعات المشابهة في مناطق شتى من العالم، ولذا فإن جنوحهما إلى التحكيم الدولي لم يمنع الكارثة فقط بل رسخ مفهوم الشرعية الدولية التي تقوم المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة التي قامت من أجل إرساء السلام وترسيخه بين شعوب العالم ودوله وإنشأت لذلك مؤسساتها ومنظماتها المتعددة. ولأن غياب الشرعية الدولية في العقود الأخيرة كان سبباً لنشوب نزاعات وصراعات راح ضحيتها ملايين البشر فإن العالم يتطلع مع نهاية القرن العشرين إلى أن ترسخ هذه الشرعية قواعدها على أسس من العدالة والحياد بعيداً عن الهيمنة والسيطرة، كما يتطلب من الدول أن تحيل إلى هذه المنظمات كل خلافاتها ومشكلاتها، وما قرار محكمة العدل الدولية في مسألة جزر حنيش إلا الدليل على ما يمكن أن تقوم به هذه المنظمات بما يجنب العالم الحروب والدمار، ولعل من تمام الإعجاب بموقف الدولتين هو موقف القيادتين فيهما، إذ بعد صدور الحكم أصدرت كلتا الدولتين بياناً تعلنان فيه التزامهما بالحكم والعمل على تنفيذه، واتفقتا على تحديد الأول من نوفمبر عام ١٩٩٨ موعداً لبدء انسحاب القوات الإريترية من الجزر، كما اتصل



الرئيس الاريتري «اسياس افورقي» بالرئيس اليمني علي عبدالله صالح» مهتا له بهذا الحكم وقام وزير الخارجية اليمني بزيارة لاسمره لبحث ترتيبات اعادة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها ويسجل للقيادتين كذلك موقفهما الحازم من ابواق الحرب التي انطلقت فى كلا البلدين، حيث غلب صوت العقل والحكمة على أصوات التهور والدمار .

ان هذه المقدمة تدفنا إلى التساؤل عن موقف جمهورية إيران الإسلامية من قضية احتلالها لجزر الإمارات الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى» فدولة الإمارات العربية المتحدة قد حددت موقفها واضحا صريحا على لسان رئيس الدولة الذى دعا إلى التحكيم الدولى فى هذه القضية معلنا منهج العقل والحكمة وداعيا إلى تجنب المنطقة مزيدا من الصراعات والمشكلات حفظا لشعوبها وأمنها واستقرارها ودعوة منه لاقامة علاقات وثيقة بين دول الإقليم بعيدا عن الصراع، خاصة وان حق الإمارات فى هذه الجزر واضح ومحدد تثبت الوثائق والأدلة القاطعة التى تجعل موقف الإمارات قويا أمام أى محفل دولى أو هيئة تحكيمية، فهذه الجزر - كما هو معروف للجميع - لم تكن قبل الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٧١ إلا قطعة من أرض الإمارات ترتفع فوقها اعلام الإمارات ويسكنها مواطنون من الإمارات يحتدون بأصولهم وانسابهم إلى وطنهم الأم وكانت الإمارات تمارس السيادة على جزرها بصورة تامة، إلا ان نظام الشاه السابق فى إيران استغل الظروف التى عاشتها المنطقة فى تلك المرحلة وقام باحتلال هذه الجزر فارضا لغة القوة أمام لغة العقل، ولم تتوقف الإمارات عن مطالبتها بحقوقها فى هذه الجزر منذ فترة الاحتلال، إذ لا يكاد يخلو اجتماع أو مؤتمر دولى أو اقليمى الا وتسجل الإمارات موقفها من هذه القضية ومطالباتها باسترداد حقها، بل قبلت الإمارات بكل وسيلة لحل هذه القضية سواء من خلال وساطة الاصدقاء والأصدقاء أو من خلال الحوار المباشر على الرغم من محاولة إيران عرقلة هذا الحوار خاصة بعد انعام احتلالها



لجزيرة أبو موسى التي ظلت إلى عهد قريب ضمن السيادة الإماراتية، وكانت إيران في كل مرة تدعى فيها لاجتماع مشترك لبحث القضية تصدر البيانات التي تحاول ان تصور الخلاف على الجزر على انه خلاف حول بعض القضايا المتعلقة بالمواطنين الإماراتيين في جزيرة أبو موسى رافضة بحث أساس القضية وهو احتلالها للجزر الثلاث بل تصر على أن هذه الجزر جزر إيرانية، فقد نشرت صحيفة «إيران» التابعة لوكالة الانباء الإيرانية في عددها ١٧ / ١٠ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ٩٨ تقريراً عن «جزيرة أبو موسى في نطاق سلسلة اعرف بلدك، جاء فيه «أبو موسى مدينة صغيرة في محافظة هرمز كانت تقع في جزيرة إيرانية تحمل الاسم ذاته وتقع هذه الجزيرة في منتصف البحر بين بندر لنكة والشارقة، وتبلغ مساحتها ٣ كيلو مترات عرضاً و١٢ كيلو متراً طولاً وتعتبر أقصى جزيرة إيرانية في الجنوب، و هي مركز لخمس جزر تقع في مياه الخليج، وتحتل هذه الجزيرة موقعاً خاصاً .. والأهم من ذلك أن لها موقعاً عسكرياً وأمناً كبيراً للممرات المائية لشحن النفط، وتنقسم الجزيرة إلى قسمين: الغربي وتوجد فيه قاعدة عسكرية، والشرقي «منطقة مرواريد» ويوجد بها ١٠٠ منزل للسكن ومن الناحية الجغرافية تعتبر أبو موسى منطقة منخفضة ذات سهل رملي، وأشارت الصحيفة إلى «ان الجزيرة تفتقد للطبيعة الخضراء بسبب قلة الأمطار، ومساحتها غنية بالأسماك وتزخر أرضها بمناجم التراب الأحمر المعروف بأهميته الصناعية، كما تحتوى الجزيرة أيضاً على ذخائر النفط»^(١).

يستعرض التقرير بعد ذلك اسم وتاريخ الجزيرة، حيث انها في الماضي كان يطلق عليها اسماء أبو موسى وبن موسى وبومونسا، ولهذه الجزيرة صلة وارتباط وثيقان مع تاريخ جزيرة كيش، وادعى التقرير «ان معظم هذه الجزر كانت تخضع لسلطة حكام ساحل وجنوب إيران منذ الماضي البعيد. وكان القاطنون فيها يؤمنون حاجاتهم ومستلزماتهم من إيران خاصة من بندر لنكة» واستطرد التقرير قائلاً:



«أقدم حاكم الشارقة بعد ذلك على استخراج التراب الأحمر من هذه الجزيرة الإيرانية بطريقة غير قانونية وبيعه للبريطانيين ليحتل حاكم الشارقة آنذاك هذه الجزيرة، ولكنه بعد ٨٠ عاما وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٧١، عادت هذه الجزيرة مع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى أحضان الوطن بواسطة القوة البحرية الإيرانية، حيث تم عرض الحرائط والوثائق الموثقة للملكية هذه الجزر بواسطة الأمم المتحدة واعترف بأنها جزء لا يتجزأ من التراب الواسع الأطراف لإيران ومستظل هذه الجزيرة إيرانية إلى الأبد».

ولا يعرف المرء كيف يفسر هذا الموقف الزاعم أن الأمم المتحدة اعترفت بالاحتلال الإيراني للجزر العربية، بل لا يعرف كيف يفسر موقف إيران الذي يدعو إلى التقارب بين الدول وإقامة علاقة محترمة بينها تقوم على التعاون والتمسك بأسس الصداقة لكافة الدول المجاورة، كما ورد في صحيفة «آريا» الإيرانية، إذ كيف نفسر الدعوة إلى الصداقة والعلاقات الجيدة بينما هناك مواقف وممارسات تتناقض وهذا الأمر خاصة حين تطلق إيران صيحات التحذير عن سياق السلاح في المنطقة وتدعو دولها إلى الحد من هذا السلاح حفاظا على الاستقرار والأمن فيها، وهى دعوة تبادلها الموافقة عليها جميع دول المنطقة، لكن الواقع يشير إلى أن إيران لم تتوقف عن السعى لزيادة قدراتها التسليحية سواء كانت أسلحة تقليدية أم غير تقليدية، بل ان إيران تعتبر القوة الضاربة عسكريا فى المنطقة بعد تفتيت قوة العراق، فهى تمتلك ٨٦٨٠٠٠ «ثمانمائة وثمانية وستين ألف جندي» منهم ٥١٨٠٠٠ «خمسماية وثمانية عشر ألف» من القوات العاملة، والباقي من الاحتياط، كما ان لديها ١٤١٠ دبابة، و٢٨٩ مدفعا تعمل بالدفع الداتى، و٦٥٩ مدفعا من نوع BML، ٦٥٠٠ مدفعا مورنر، ٤٦ منصة SSM لاطلاق الصواريخ، و١٧٠٠ مدفعا AA، و٧٠٠ منصة نوع SAM، و٣٩٦ طائرة مقاتلة، و٦٠٩ طائرات مروحية و٨ فرقاطات بحرية وغواصتين و٥٢ زورقا بحريا لاطلاق



الصواريخ و٩ طائرات هيلكوبتر ASW، كما جاءت هذه الاحصائيات فى تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، ويبقى السؤال، من الذى يسعى لسباق التسليح؟!؟

ولمآذ تقبل إيران لنفسها ان تزود بكافة الأسلحة وتستكثر على دول الجزيرة العربية اتخاذ وسائلها الدفاعية لحماية سيادتها ومقدراتها وشعبها؟! خاصة فى ظل اجواء التهديد المحيطة بها، لكن الأهم من ذلك لماذا ترفض إيران الذهاب إلى محكمة العدل الدولية لحل هذه القضية، ان منطق العقل يقول ان الدول تختلف كما يختلف الأفراد، ومثلما يذهب هؤلاء إلى القضاء لحل خلافاتهم، فإن الدول يمكن أن تلجأ إلى القضاء كذلك لحل خلافاتها، وقد دعت الإمارات إلى ذلك فلماذا ترفض إيران - ان كانت صاحبة حق - اللجوء إلى القضاء الدولى، وقضية حنيش خير مثال يحتذى، خاصة وان الإمارات العربية المتحدة ودول الجزيرة العربية المساندة لها وكذلك الدول العربية الصديقة لم تسع إلى تصعيد الموقف ولم تطالب المجتمع الدولي باتخاذ أى خطوات ضد إيران احتراماً لرابطة الإسلام التى تجمع بين الطرفين وحفظاً لحقوق الجوار ولل مصالح المشتركة على الرغم من ان إيران - للأسف - تعتبر هذا الموقف العقلانى - نقطة ضعف فى الجانب العربى^(١).

فماذا يريدون؟ هل المقصود من ذلك تصعيد الموقف ورج المنطقة فى حرب ثالثة!!! أم هى إعادة لدور شرطى المنطقة فى إيران، تلك الثورة التى استبشر بها العرب ومنطقة الخليج العربى، اعتقاد منهم أن هذه الثورة ستعيد العلاقة بين العرب والإيرانيين إلى مسارها التاريخى الصحيح، وإذ بالثورة تكرر ذات الطريقة والأسلوب الذى اتبعه الشاه السابق فى ادعائها بملكية الجزر العربية الثلاث. وإذا كنا ننصوّر الموقف الإيرانى فى السنوات الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية وما يجتاح الثورات عادة من اضطراب وقلاقل، فلإن المرحلة الحالية التى دخلت فيها



إيران مرحلة الدولة والامنقصرار خاصة مع مجئ محمد خاتمي، رئيسا للجمهورية فإن التصور الذي يوقعه المراقب لخطوات خاتمي ان تتجه السياسة الإيرانية تجاه المنطقة إلى التعاون المشترك، وحل المشكلات العالقة بين دوله، وفي مقدمتها حل قضية جزر الإمارات العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، خاصة وان خاتمي قد بدأ عهده بالدعوة إلى حوار الحضارات موجها خطابه إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها إيران عدوها الاول، فإذا كانت الدعوة قد وجهت إلى «العدو» وإلى البعد، فإن الحوار الحضاري واتباع الأساليب الحضارية في حل المشكلات أولى مع الأقرب والجار، إذ ليس من مصلحة إيران ولا دول المنطقة الدخول في صراع أو حرب حتى تفرغ المنطقة لتحقيق الاستقرار والتنمية لشعوبها في ظل عالم متغير ومضطرب، فهل يرتفع صوت العقل والحكمة، أم تبقى المنطقة نغلى بمشكلاتها، ذلك سؤال، تنتظر شعوب المنطقة ان تسمع إلى إجابته من إيران.

الإمارات وإيران والجزر العربية الثلاث

تحت هذا العنوان كتب د. علي حميدان كاتب وسفير إماراتي سابق عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية يقول^(١):

إذا كنا قد اخترنا هذا الوقت بالذات للكتابة عن موضوع الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلها إيران في أواخر ١٩٧١، فذلك لاعتبارين مهمين هما:

(١) المؤشرات العديدة التي صدرت عن مسؤولين إيرانيين حول رغبتهم في إزالة التوتر وإفامة علاقات جديدة بن الجمهورية الإسلامية وجيرانها، علاقات منه على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم الدخول في الشؤون الداخلية للغير. وكان أهم هذه المؤشرات ما صدر عن وزير الخارجية الإيراني، الدكتور



على اكبر ولاياتي خلال الجولة التي قام بها لدول المنطقة في إبريل ١٩٩٧ حاملا رسائل من الرئيس الإيراني لحكام الجزيرة العربية لحضور قمة دول المؤتمر الإسلامي التي ستعقد في طهران في ديسمبر المقبل، حيث أكد الوزير الإيراني على «رغبة الجمهورية الإسلامية في فتح صفحة جديدة لعلاقات جديدة مع دول مجلس التعاون تقوم على أساس حسن الحوار وصدق النوايا والمصالح المشتركة وهو أمر إيجابي يعود بالنفع على الجميع ويحمي هذا الجزء من العالم من التدخلات الأجنبية».

(٢) أما الاعتبار الثاني للتطرق لموضوع الجزر العربية الآن فهو المفاجأة التي تخضعت عنها الانتخابات الرئاسية الإيرانية في ٢٣ مايو ١٩٩٧، حيث اسفرت تلك الانتخابات عن فوز محمد خاتمي بأغلبية ساحقة من الشعب الإيراني بشبابه ونسائه ومثقفيه. كل الدلائل تشير إلى أن خاتمي هو بالفعل خاتمة مرحلة من تطور إيران من الثورة إلى الدولة التي تحتل مكانتها في العلاقات الدولية مع ما يتناسب مع أهميتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. والأهم من ذلك كله، وهو ما يعيننا في هذا المقام، تصريحاته المشجعة والمعتدلة والمنفتحة على المنطقة والعالم وخاصة تأكيده على أن السياسة الخارجية لإيران ستركز على تحقيق الانفراج وإزالة التوتر في العلاقات مع الدول خاصة دول الجوار العربية. هذه المؤشرات التي بدرت من وزير الخارجية الإيراني والرئيس المنتخب للجمهورية الإسلامية تدعو ولا شك إلى التفاؤل وتغري المراقب السياسي للبحث عن المواضيع التي مارلت تشكل بؤرا للتوتر في المنطقة. ولا شك أن استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث من قبل إيران هو أهم هذه البؤر التي توجب التوتر في المنطقة بين الحين والآخر، وهذا هو بالتحديد ما دفعنا للقيام بدراسة موضوعية موثقة لهذه القضية الحساسة. في الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ قامت قوات شاه إيران السابق باحتلال جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى بينما كان حكام إمارات الساحل مشغولين بالإعداد لقيام

اتحادهم السباعى الذى سعى بالإمارات العربية المتحدة والذى أعلن قيامه من الثانى من ديسمبر ١٩٧١ . أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى فقد نجحت الحكومة البريطانية فى تمرير اتفاق بين حكومة الشاه وحاكم إمارة الشارقة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ ، إنه اتفاق تمثّل فى مذكرة ترتيبات لتقسام الإدارة فى جزيرة أبو موسى بين إيران والشارقة . الاتفاق يتضمن مقدمة تنص على ما يلى : «لا إيران ولا الشارقة ستتخلّى عن المطالبة بأبو موسى ، ولن تعترف أى منهما بمطالب الأخرى» وإلى جانب المقدمة تضمنت مذكرة الترتيبات البنود التالية^(١) :

(١) سوف تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى . وتحتل مناطق ، ضمن الحدود المتفق عليها فى الخريطة المرفقة بهذه المذكرة .

(٢ - أ) تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة ، ويرفرف عليها العلم الإيرانى .

(٢ - ب) تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة ، ويظل علم الشارقة مرفوعاً باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة ، وعلى نفس الأسس التى يرفع بموجبها العلم الإيرانى على الشكّة العسكرية الإيرانية .

(٣) تقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ ميلاً بحرياً .

(٤) تباشر شركة «باتس جاز اند اويل كونبى» استغلال الموارد البترولية لأبوموسى وقاع البحر وما تحت قاع البحر فى مياهها الإقليمية بموجب الاتفاقية القائمة والتى يجب ان تحظى بقبول إيران وتُدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقية إلى إيران وتدفع النصف الثانى إلى الشارقة .

(٥) يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الإقليمية لأبو موسى .



(٦) يتم توقيع اتفاقية مساعدة مالية بين إيران والشارقة.

نزلت القوات الإيرانية في جزيرة أبو موسى في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ واحتلت الجزء المخصص لها من الجزيرة حسب مذكرة الترتيبات المذكورة اعلاه والخريطة المرفقة بها. ولكن إيران لم تكتف بالجزء المخصص لها من الجزيرة فقد قامت بأعمال وتصرفات كثيرة، خاصة في ١٩٩٢، تتعارض مع الاتفاق الذي وقعته برعاية بريطانية. ليس هنا مكان مناقشة تفاصيل هذا الموضوع فسنعود له لاحقا، لاننا نعتقد بأنه من الضروري أن نتطرق أولا إلى الجذور التاريخية للمطالبة الإيرانية بالسيادة على هذه الجزر ولو بلمحة سريعة^(١).

نظرا إلى المؤشرات الإيجابية العديدة التي صدرت عن مسؤولين إيرانيين، وخاصة في عهد الرئيس الجديد محمد خاتمي مؤشرات إيجابية حول رغبة القيادة الإيرانية في إزالة التوتر وإقامة علاقات جديدة بين الجمهورية الإسلامية ودول الجزيرة العربية، علاقات مبنية على الاحترام المتبادل وتطوير المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير. وقد أشرنا في هذا السياق إلى تصريحات الاميرال علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني الجديد، التي تدعو إلى وضع استراتيجية أمنية بين إيران ودول الجزيرة العربية، تدوين «استراتيجية أمنية مشتركة تحقق أمنا ثابتا ودائما في المنطقة»^(٢).

رغم ترحيبنا بهذه التصريحات التي ننسجم - كما أشرنا - مع مقولة ان الحفاظ على أمن المنطقة هو مسؤولية دولها وشعوبها، فإننا اوضحنا أيضا مدى صعوبة تحقيق مثل هذه الاستراتيجية وذلك لأسباب عديدة تطرقنا إلى أحدها وهو قضية انعدام الثقة بين إيران ودول الجوار العربية وأشرنا إلى اطماع الامبراطورية الشاهنشاهية السابقة في الخليج العربي كأحد أسباب ترسيخ انعدام الثقة بين إيران وجيرانها في المنطقة، وهذه الأطماع التي أدت إلى احتلال إيران للجزر الإماراتية

١ - الاتحاد - ١٥/٦/١٩٩٧.

٢ - الشرق الأوسط ٢١/١٠/١٩٩٧.



الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربى عام ١٩٧١، وجاء احتلال الجزر الإماراتية الثلاث كمكافأة قدمتها الدول الغربية للشاه لتخليه عن اطماعه فى البحرين. وجاءت الثورة «الخمينية» عام ١٩٧٩ لتطيح بالشاه محمد رضا خان المازندراني وتترفع الشعارات المعادية للإمبراطورية والصهيونية ومناصرة المستضعفين فى الأرض الذى بعث الأمل فى نفوس أبناء الجزيرة العربية ودعاهم للتضال بقر انتهاء كابوس الأطماع الإيرانية فى المنطقة بانتهاج النظام الإيراني الجديد سياسة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للخير. إلا ان الثورة الإيرانية لم تكف بالإطاحة بنظام الشاه السابق بل تبنت مبدأ تصدير الثورة الإسلامية ونشرت نفسها كما يقول المفكر المغربى عبدالإله بلقزيز «لأداء دور عالمى إيدولوجى وسياسى، شبيه بالدور نفسه الذى قامت به روسيا البلشفية خلال ثلاثة أرباع هذا القرن. وكانت حركات «الإسلام السياسى» فى البلاد العربية والإسلامية هى القوة المحلية الضاربة التى اعتمدتها إيران فى استراتيجيتها لتصدير الثورة» (الخليج ٣٠/٩/٧٩). كما ان قيادة الثورة «الخمينية» حذت حذو الشاه الراحل فى التمسك بالجزر الإماراتية الثلاث، متسلحة بنفس الحجج التى تسلىح بها النظام الإمبراطورى السابق. ففى ٢٦ مايو ١٩٨٠ بعث وزير خارجية إيران، صادق قطب زاده حينذاك برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد فيها بأن الجزر الثلاث أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى «كانت دائما جزءا لا يتجزأ من إيران» فإيران لم تفعل باحتلالها للجزر عندما انسحبت بريطانيا من «الخليج العربى» فى ١٩٧١ سوى استعادة سيادتها على هذه الجزر» وقد سبق أن بينا فى مقالة نشرت فى «الشرق الأوسط» بتاريخ ٢٧/٧/١٩٩٧ بأن إيران لا تمتلك من الوثائق الجديدة والمعترف بها دوليا ما يخلوها المطالبة بالسيادة على الجزر العربية الثلاث، وقد علق الكاتب والمفكر المغربى عبدالإله بلقزيز، الذى سبق أن اشرنا إليه، علق على اسنمرار احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث بعد ثورة ١٩٧٩، بقول: «القومى همز الدينى فى إيران فتصرفت الدولة بوصفها دولة فارسية فى المقام الأول».

صدرت عدة تصريحات للرئيس خاتمي حول رغبة حكومته في «حوار أخوى» مع الإمارات العربية المتحدة حول الجزر إلا أن موضوع الجزر في اعتقادنا، بحاجة إلى أكثر من حوار أخوى، هو بحاجة إلى مفاوضات جادة للوصول إلى حل سلمي يرضى الطرفين أو الذهاب إلى محكمة العدل الدولية والالتزام بقبول ما تقرره هذه المحكمة الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. هذه هي الصيغة التي تتمسك بها الإمارات العربية المتحدة ويساندها في ذلك كافة دول مجلس التعاون ودول الجامعة العربية. فمشكلة الجزر العربية هي العقبة الوحيدة التي لن تستطيع إيران بدونها أن تحقق مطلبها كاملا مع جيرانها في المنطقة ومع الدول العربية بصورة عامة. إن إيران مطالبة اليوم بالتخلي عن موقفها التفاوضي لعام ١٩٩٢، الذي تمثل في رفضها التطرق إلى موضوع احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وحصر المفاوضات في مناقشة موضوع الالتزام بنصوص الاتفاق الخاص بجزيرة أبو موسى المبرم عام ١٩٧١ بين حاكم الشارقة آنذاك والحكومة الإيرانية برعاية بريطانية. هذا الاتفاق الذي يعطي لإيران صلاحيات معينة «ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من قبل القوات الإيرانية» نص الاتفاق منشور في «الشرق الأوسط بتاريخ ١٥/٦/١٩٩٧». لا شك أن الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، المدعوم باتفاقيات دفاع مشترك بين الولايات المتحدة ومعظم دول الجزيرة العربية، أن لم يكن كلها، لا شك أن هذا الوجود يجعل من تحقيق استراتيجية أمنية مشتركة بين إيران ودول الجزيرة العربية أمرا في غاية الصعوبة خاصة في ظل التوتر الحالي في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأميركية. ولا شك أيضا في أن الوجود العسكري الأميركي في المنطقة هو أحد افرازات حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ - ١٩٨٨ والثانية يناير ١٩٩١، وللتين ما زالت تداعياتهما تخيمان على الآفاق الأمنية في الخليج العربي. لقد ساهمت حرب الخليج الثانية في ترسيخ الفئاعة لدى دول مجلس التعاون بأنها غير قادرة على الدفاع عن نفسها فاندفعت في الاعتماد على الدول الغربية وعلى الولايات المتحدة الأميركية بصورة رئيسية.



يمكن الإشارة في هذا السياق إلى التصريح الهام الذي أدلى به وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني، السيد يوسف بن علوي بن عبدالله في أواخر الشهر الماضي، هذا التصريح الذي يؤكد على أن «العمان علاقات وطيدة مع إيران وهي تنسق معها في مجالات عديدة لاسيما بشأن الأمن المشترك حول مضيق هرمز، ويضيف الوزير العماني بأن بلاده ليست بعيدة عن جهود متنوعة، تبذلها دول إقليمية، لإعادة فتح قنوات الاتصال بين واشنطن وطهران يتضمن هذا التصريح العماني حقيقتين أساسيتين لا بد من الاعتراف بهما والسعي بموجبهما لتعبيد الطريق أمام مشاركة إيرانية عربية للمحافظ على أمن المنطقة. الحقيقة الأولى تتمثل في كون إيران قوة عظمى في الخليج العربي بكل المقاييس، ولا يمكن الاستغناء عنها في أية استراتيجية فعالة للمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة. الجغرافيا جعلت من التعاون بين إيران ودول الجزيرة العربية قدرا لا يمكن الإفلات منه بأي شكل من الأشكال. أما الحقيقة الثانية التي تعكسها تصريحات الوزير العماني، والمنبثقة من واقع الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، فتمثل في ضرورة بذل مساع جادة من قبل دول مجلس التعاون لتخفيف حدة التوتر في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأميركية وإعادة فتح قنوات الاتصال بينهما. ولا بد من التذكير أخيرا بأن أي احتكاك عسكري بين إيران والولايات المتحدة في المنطقة لن يتحمل نتائجه سوى دول الجزيرة وشعوبها^(١).

بدأنا بالقول بأن هناك مؤشرات تدعو إلى الاعتقاد بأن إيران جادة في سعيها لازالة التوتر في العلاقات مع دول الجوار العربية، وخاصة تصريحات الرئيس المنتخب، محمد خاتمي، التي تميزت بالانفتاح على العالم والحرص على فتح صفحة جديدة لعلاقات جديدة مع مجلس التعاون تقوم على أساس حسن الجوار واحترام المصالح المشتركة كما لاحظنا أيضا تجاوزا جديا من قبل مجلس التعاون مع



التوجهات الإيرانية الجديد. ولا نملك في ختام هذه الرسالة إلا القول بأن على إيران ان تدرك، وبأسرع قت ممكن، بأن الخطوة الأولى الواجب عليها اتخاذها على هذا الدرب هي الإعلان عن قبولها بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية في حالة تعذر الوصول إلى اتفاق مرضى مع الإمارات حول الجزر الثلاث. لأن هذا الموضوع سيحدد، كما قال الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية، سيحدد «الافاق التي يمكن ان تكون منطلقا لتطوير العلاقات الإيرانية العربية». المعادلة الصعبة التي تطرح نفسها على القيادة الإيرانية، وخاصة على الرئيس الجديد محمد خاتمي، تتمثل في السؤال التالي^(١):

هل يعتبر التخلي عن الجزر العربية الثلاث أو على الأقل عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى والالتزام الجاد باتفاقية ١٩٧١ حول جزيرة أبو موسى ثمنا باهضا لانجاح سياسة إيران المعلنة لتطوير علاقاتها بدول الجزيرة العربية؟.

موقف مجلس التعاون من قضية الجزر العربية

يستمد الرئيس خاتمي الحكم في إيران منذ توليه قوته من شرعية حكمه، بينما يمتلك خصومه إدارة المؤسسات الرئيسية الأمر الذي أوجد في إيران انفصاما في تعاملها الخارجى تجاه مجلس التعاون. وبينما يسعى الرئيس خاتمي لانباع سياسات أكبر ليبرالية وتطيعا للعلاقات مع الجزيرة العربية ويقلل من احتكار رجال الدين للسلطة في إيران، فإن الواقع العملى للسياسة الإيرانية في الخليج العربي لا يتواءم مع هذا الطرح المبذول للرئيس خاتمي لذلك، فإن إيران مازالت تتشجع سياسة خارجية تستند إلى تفوقها العسكرى، وخاصة في مجال الأسلحة غير التقليدية، حيث تسعى إيران لامتلاك فدرات نووية عسكرية، وتمتلك في الوقت ذاته مخزونا كبيرا من الأسلحة البيولوجية كبديل مناسب لتصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، بهدف ضمان موقعها كقوة إقليمية لا يمكن



تجاهلها في أى ترتيبات أمنية خاصة بمنطقة الخليج العربى . من هنا ظلت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ثابتة تسعى لتكريس احتلالها للجزر العربية الثلاث، وتصر على خروج القوات الأجنبية من المنطقة، وتحاول الهيمنة عليها بقوة إقليمية وحيدة، لأنه فى ظل استمرار صدام حسين فى الحكم أصبحت عودة العراق بقوة إقليمية منافسة لها مستحيلة . وفى ظل التناقضات القائمة بين مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية التى يطرحها خاتمى، وبين واقعية تنفيذ هذه السياسة وما نجم عنها من سعى إيران لتعظيم الخلل فى التوازن العسكرى فى منطقة الخليج العربى، وفى ظل تفاقم الموقف الاقتصادى الداخلى فى إيران، نجد أن هناك ثلاثة سيناريوهات تمثل مستقبل إيران وموقفها من مجلس التعاون وهى^(١):

أن تظل إيران متمسكة بتوجهاتها الحالية من استراتيجية التهديد، والسعى لفرض نفوذها الاستراتيجى السياسى والأمنى فى المنطقة، من خلال تكريس الخلل فى ميزان القوى العسكرية بما يفوق متطلباتها الدفاعية، وفرض الواقع باستمرار احتلالها لجزر الإمارات العربية المتحدة، والقدرة على تهديد الملاحة البحرية فى مضيق هرمز . أن تقوم إيران بانتهاج استراتيجية واقعية تجاه الجزيرة العربية تتوقف فيها عن تطوير قدراتها العسكرية للمحد الذى لا يهدد جيرانها، وتسعى لبناء جسور الثقة وعلاقات حسن الجوار، وإنهاء الاحتلال للجزر الإماراتية، والتوقف عن سياسة فرض الأمر الواقع، ومن ثم تصبح عنصراً من عناصر المعادلة الأمنية لمجلس التعاون . أن تسعى لإقامة علاقات استراتيجية خاصة مع بعض دول مجلس التعاون بتبنى سياسة التهدة بما يضمن لها تحقيق أهدافها للهيمنة على المدى البعيد.

وبالطبع نجد أن السيناريو الثانى هو الأفضل لكل دول المنطقة لضمان الأمن

والاستقرار على المدى البعيد، رغم أن واقع الحال يؤكد صعوبة تنفيذه إلا إذا غيرت إيران من توجهاتها الرامية إلى الهيمنة على دول المنطقة، لاسيما أن الظروف الداخلية والخارجية التي تواجهها إيران حاليا وفي المستقبل المنظور تتطلب ضرورة تعاونها الإقليمي مع دول المنطقة. فمن الناحية الداخلية نجد أن الأزمة الاقتصادية تدفع إيران تجاه التعاون مع دول الجزيرة العربية لجلب الاستثمارات، ومن الناحية الخارجية فلن إيران تواجه نزاعات مع كل دول الجوار الجغرافي تقريبا (أفغانستان وباكستان والعراق وتركيا وإسرائيل) إضافة إلى التوترات المتعلقة ببحر قزوين، مما يدفعها إلى ضرورة تحقيق الاستقرار والأمن تجاه دول الجزيرة العربية، بما يضمن تخفيف حدة التوتر في المنطقة. وربما يؤدي هذا إلى تناقص التواجد العسكري الأجنبي فيها أو إنهائه. ومن ثم فإن التوجه الإيراني الراهن نحو مجلس التعاون سيكون مدفوعا في المستقبل بأسباب اقتصادية وأمنية. إن التناقضات القائمة بين سياستي إيران الخارجية والأمنية، وما ينجم عنها من انتهاج استراتيجية التهديد، سوف تسبب تناقضا واضحا في سلوك إيران وتوجهاتها نحو فرض معادلتها الأمنية في الخليج العربي والتي تستهدف ممارسة النفوذ الاستراتيجي السياسي والديني والأمنى على المنطقة. والنتيجة الحتمية لذلك هو أن تواصل قوات مجلس التعاون والقوات الغربية مجتمعة وفي ظل التحالفات الدفاعية القائمة في المنطقة، التمسك باستراتيجية ردع إيران عسكريا. ولن يتبقى أمام إيران - في نهاية الأمر - من خيار سياسي يحمل مستقبلا اقتصاديا واعدًا إلا سياسة نزع سلاحها والمشاركة بالتالي في الترتيبات الأمنية في المنطقة^(١).

فبالرغم من إقامة علاقات دبلوماسية بين ضفتي الخليج العربي وعلاقات اجتماعية وسياحية إلا أن الوجع مهيم والحل قائم إلى أن قدم السيد (محمد خاتمي) مسلحا بأغلبية أصوات الناخبين الراغبين في التغيير ليس فقط على المستوى الداخلي بل ونفس الدرجة على المستوى الخارجي، ما يمثل رغبة شعبية إيرانية في

١ - د. جمال مند السويدي - نفس المرجع ص ٢٩.

إخراج إيران من ثوب الثورة وإلباسها ثوب الدولة العازمة على فتح علاقات وأخذ المبادرات. فكان السيد خاتمي الرئيس الإيراني بما يمثله من فكر تجديدي ورؤية سياسية مستقبلية لإيران سواء بعلاقاتها الداخلية وكذلك بعلاقاتها الإقليمية والدولية فكان خطابه الصريح الواضح أمام الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩٨ بمثابة البيان رقم ١ على السياسات الإيرانية السابقة. أعلن فيه عزم إيران على دخول في حوار وعلى الانفتاح على العالم والأولوية لمنطقة الخليج العربي وهذه الأولوية قد دعمت بزيارات على كافة المستويات لدول الجزيرة العربية وعلى وجه التحديد زيارة (خاتمي) لقطر وللمملكة العربية. هي زيارات هامة جدا لمد الجسور ولبناء الثقة وللتأكيد على أولويات العمل المشترك فانتقلت العلاقات الإيرانية السعودية على سبيل المثال نقلة مذهلة خلال فترة قصيرة فيها هو الأمير سلطان عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء في المملكة العربية السعودية ووزير الدفاع والطيران يصرح في طهران في الأول من مايو ١٩٩٩ بأن العلاقات الإيرانية السعودية متميزة^(١).

صرح الأمير سلطان بن عبدالعزيز على أن إيران دولة صديقة وعزيزة ولا خلافات بين دول المنطقة. وتأكيدا من البلدين على عمق هذه الزيارة وكمؤشر لتصاعد الثقة فيما بينهما، فقد اتفق البلدان على أن تشارك المملكة العربية بصفة مراقب في الخليج العربي، كما اتفق الطرفان على تبادل الملحقين العسكريين، وبالتأكيد هذا يمثل قفزه في العلاقات الإيرانية السعودية مما سينعكس إيجابا على العلاقات بين إيران ودول الجزيرة العربية الأخرى. كما أن التقارب بدأ يترك ملامحه الواضحة على العلاقات الإيرانية البحرينية التي أصابها الكثير من الضرر بعد أحداث ١٩٩٧. اثر قدوم السيد خاتمي للسلطة وبدء مرحلة الاتصالات الجادة لتخفيف الاحتقان، وجد تجاوبا من دولة البحرين ثم تنويجه بزيارة لوزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك لطهران في مطلع شهر مايو ١٩٩٩ والاتفاق مع وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي على «بدء صفحة جديدة من العلاقات مع

١ - د. معصومة المبارك - المرجع السابق ص ٢٤.



إيران وأن البحرين ترحب بزيارة خاتمي إليها. هذا التقارب بين إيران ودول الجزيرة العربية له بلا شك آثار إيجابية على مجمل العلاقات بين دول الجزيرة العربية ويعزز الثقة بينهما مما يحفف حدة التوتر ويوفر أجواءً إيجابية للتعامل مع القضايا السالفة بين الأطراف ويهيئ ظروفاً أفضل لعلاقات تسودها حسن النية، ومن ثم لن تؤول التصريحات بما يخرجها عن إطارها ولن تنفعل وسائل الإعلام بكيل الاتهامات المتبادلة بما يآرم العلاقات. ويجب ألا ننسى أهمية هذا التقارب على الوضع الاقتصادي، فافتتاح العلاقات الإيرانية مع دول الجزيرة العربية ومن السعودية بوجه الخصوص هياً لإنشاء لجنة مشتركة تبحث موضوع أسعار النفط وتدفع باتجاه سياسات مشتركة حول الانتاج وقد بدت بوادر النجاح مشجعة في هذا الصدد بإعلان اتفاق مشترك حول تخفيض الانتاج^(١).

تجدر الإشارة هنا إلى نقطتين رئيسيتين: أولهما أن من حق إيران أن تسعى لتبوء مركزاً وثقلاً سياسياً في الخليج العربي، ولكن دون تهديد استقرار المنطقة، والتقليل من شأن الدول المجاورة. والنقطة الثانية هي أن مجلس التعاون التي تحاول تعزيز علاقاتها مع إيران قد لمحت إلى حد ما ولو بصورة مؤقتة في تقليل التوجهات العدائية لإيران ومخاطرها على المنطقة، ولكن هذه الدول لم تحصل بصورة عامة على أية ضمانات لتغيير شامل ودائم في السياسة الإيرانية تجاه مجلس التعاون. ومن ناحية أخرى، ومن أجل السعي لتحقيق الشراكة الإيرانية الطبيعية في المنطقة فإن على مجلس التعاون أن يتجنب المشاركة في أي جهد عدائي يستهدف خنق إيران اقتصادياً، لأن الوضع الاقتصادي المتردى في إيران قد يدفعها إلى مزيد من التطرف إقليمياً. وينبغي أن يكون تعامل الجزيرة العربية مع إيران من منظور تأثيرها على الأمن والاستقرار في المنطقة لأنهما أساس التنمية، بمعنى أن يرتبط حجم التقارب الدبلوماسي والتموي والاستثماري العربي مع إيران بمدى تغييرها لسياستها في المنطقة. وعلى دول الجزيرة العربية أن تأخذ بعين الاعتبار أن

إيران تعمل حاليا في انجماين متضادين ومتضارين: الأول هو رغبتها في التعاون مع دول الجزيرة العربية ولذلك فهي تمارس سياسة التهدئة والحوار، والثاني هو سعيها لبناء قدرات عسكرية تخل بالتوازن الاستراتيجي العسكري في المنطقة بما يهدد أمن دول الجزيرة العربية واستقرارها. ومن ثم تبرر الحاجة لتبني مجلس التعاون لسياسة احتواء إيران وتوجهاتها المتضادة بصورة متكاملة وفق منهج اقتصادي شامل، بحيث تتناسب خطوات التقارب والتعاون والمساندة الاقتصادية والسياسية طرديا مع انتهاج إيران لسياسة معتدلة، وخفض قدراتها التسليحية غير التقليدية، واتخاذها إجراءات للحد من التوتر في المنطقة، ورفع الاحتلال عن جزر الإمارات العربية المتحدة، وبناء علاقات حسن الجوار. وكل هذا لا يمنع من قبول مجلس التعاون لإقامة حوار جاد مع القيادة الإيرانية للتوصل إلى حلول مناسبة لجميع القضايا العالقة ولكن في إطار جماعي من خلال مجلس التعاون، حتى لا يؤثر ذلك سلبا على تغيير السياسات الإيرانية الإقليمية، في ظل قناعة إيرانية كاملة بضرورة التخلي عن سياسات الهيمنة ومحاولات التسلط والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الجزيرة العربية. ويلاحظ فإنه من المحتم العمل من أجل أن يصبح توازن المصالح بديلا لتوازن القوى. وعموما فإن مستقبل إيران الاقتصادي والسياسي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتواصل مع الجوار العربي خاصة، وبالتالي مع الدول العربية عامة. وينبغي على تلك الدول أن تعمل على تطبيع علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتلبية الحاجة لبناء جسور الثقة المتبادلة والتعاون على أساس علاقات حسن الجوار. ولكي تنجح عملية التطمين وتخفيف التوتر، فهناك عدة عوامل ينبغي إدراكها^(١):

أولا: إن أمن الخليج العربي يتوقف أساسا على مثلث العلاقات بين إيران والعراق والدول الأعضاء في مجلس التعاون. وتواجه هذه المجموعة عدة تحديات مازالت تحتاج لعمل جماعي إقليمي ودولي، مثل إعادة تأهيل العراق وعودته إلى المجتمع الدولي.

١ - د. جمال سند السويدي - المرجع السابق ص ٣٢.



ثانياً: إن احتمال تخلى الدول الغربية عن ارتباطها بالمنطقة لا يزال أمراً مستبعداً، ما لم تقم إيران والعراق باتخاذ خطوات جادة نحو خفض سباق التسلح التقليدي وغير التقليدي، والكف عن كل ما يهدد استقرار وأمن الخليج العربي، واتخاذ مبادرات جادة وحقيقية فى اتجاه بناء الثقة والتخلى عن طموحات الهيمنة. وإن كان هناك بعض المؤشرات وفى مقدمة هذه المؤشرات نجي التصريحات الإيجابية التى أدلى بها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى شهر إبريل ١٩٩٩ وتضمنت قوله «من المهم الإقرار بأن إيران بحكم أهميتها الجغرافية والاستراتيجية الكبيرة تعرضت على مر العصور، لشتى أنواع التعديات من قبل دول غربية عدة، وخلص إلى القول بأنه «يجب أن نتوصل إلى سبيل لبدء حوار»^(١).

سبق هذه التصريحات تبادل تصريحات أخرى بين الجانبين الأمريكى والإيرانى تشير إلى أن كلا منهما يرغب فى أن يرى تغيراً فى سياسة الآخر تجاهه. كما يلاحظ أن سياسة الاحتواء المزدوج فى شقها الإيرانى تخضع حالياً لمراجعة أمريكية بعد إخفاقاتها السياسى. وكل هذه المؤشرات وغيرها من شأنها أن تؤدى إن عاجلاً أو آجلاً إلى حوار جاد بين الولايات المتحدة وإيران، وهو أمر توجب به دول الجزيرة العربية وتشجعه لأن من شأنه خفض حدة التوتر فى المنطقة والانتقال بها إلى مرحلة أكثر استقراراً وأماناً، قد تقود إلى وفاق مستقر بين ضفتى الخليج العربى^(٢).

ثالثاً: إن إعادة ثقة مجلس التعاون فى جدوى التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرهون بمدى استجابة القيادة الإيرانية للدعوات المتكررة، المتضمنة ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) للحتلة من قبل إيران منذ عام ١٩٧١.

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - المرجع السابق ص ٢٢.

٢ - د. مصطفى عبدالعزيز - نفس المرجع ص ٢٢.



رابعاً: إن على الحكومة الإيرانية أن تنظر بجدية إلى حجم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الإيراني، والتي ربما تؤدي إلى كارثة، بعد أن بدأت الرومانسية الثورية متراجع مفسحة المجال للتوجهات العملية والواقعية السياسية، التي تلتطف من غلوائها التطبيع الدبلوماسي في الخارج والبراجماتية الاقتصادية في الداخل. ومن ثم بدأت الاعتبارات التجارية تغطي على الأهداف الأيديولوجية، عند صياغة السياسة الاقتصادية لإيران. وهذه التوجهات هي موضع ترحيب، لأنها تتيح فرصاً جديدة للتعاون والتقارب في منطقة الخليج.

خامساً: يفترق مجلس التعاون إلى سياسة خارجية موحدة - أو على الأقل متقاربة - تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لذا تمكنت إيران في السنوات الماضية من انتهاز سياسات تجاه مجلس التعاون تختلف من دولة لأخرى، ففي الوقت الذي تسعى للتقارب فيه مع كل من المملكة العربية وقطر وعمان، تستمر في تعنتها تجاه استمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، ولا تبعاً بتأثير ذلك على استقرار أمن الخليج العربي. ومن هنا تأتي أهمية اتباع استراتيجية عربية موحدة تجاه إيران تتناسب طردياً مع مدى استجابة إيران لمطالبات الأمن والاستقرار في المنطقة.

سادساً: طالما أن لغة العصر الحالي هي الحوار لحل المشاكل والنزاعات بين الدول، ونظراً لعدم وجود أي مبادرة عملية حتى الآن، من جانب إيران لإقامة حوار مع مجلس التعاون كمنظومة إقليمية واحدة. لاسيما وأن إيران لا تمتلك أي مشروع لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، فإن الأمر يتطلب قيام مجلس التعاون بالتخطيط لإقامة حوار مع إيران يهدف إلى صياغة الأسس والمبادئ التي تضمن قيام علاقات رشيدة معها. ونشير إلى أن القوة العسكرية لم تكن أبداً ضماناً كافياً لحماية أمن الدول التي تهدد باستخدام القوة ضد دول تقل عنها من ناحية الإمكانيات والقدرات. بل إن هذه القوة ذاتها كثيراً ما أدت إلى عكس ما كانت تطمح إليه، لأن التسلح وحده لا يدل على قوة الدولة، خاصة إذا كانت تعاني من

الضعف الاقتصادي والتفكك الداخلي والصراع بين مراكز القوى كما هو الأمر بالنسبة إلى إيران. بل قد يؤدي ذلك إلى كارثة في المنطقة كما حدث في العراق وكما يحدث في الأقاليم والمناطق التي كانت تضمها يوغسلافيا السابقة في البلقان^(١).

أعلن الرئيس خاتمي بوضوح منذ بداية عهده، أن على رأس أولوياته تعزيز العلاقات وتوثيقها مع دول الجزيرة العربية، وتعزيزاً لذلك تم تشكيل مجلس أعلى برئاسته للبحث في الآليات المناسبة لتطوير وتعزيز العلاقات بين ضفتي الخليج العربي وضمان الأمن الإقليمي المشترك. وأن هذا التوجه يعتبر نقلة في مسيرة التقارب بين الضفتين، ويوحى بأن شأن الجوار العربي في المنظور الإيراني يتعدى كونه شأنًا سياسيًا أو اقتصاديًا فقط بقدر ما هو شأن عام يهم إيران في كافة حقوله وتفرعاته. وبالتالي لا يعتبر توجهها ظرفيًا أو تكتيكيًا لدى دوائر صنع القرار الاستراتيجي الإيراني وإنما أمرًا نابعا من قناعات جديدة للاعتبارات التالية^(٢):

إن هذا التوجه يخدم مصالح إيران الحيوية والأمنية والاستراتيجية خصوصا في منطقة الخليج العربي. فحسابات التكلفة والعائد للسياسات السابقة كانت محصلتها العامة سلبية. تعتقد القيادة السياسية الإيرانية أن توثيق العلاقات بين دول الجزيرة العربية وإيران قد يقلل مستقبلا من مبررات وذريعة استمرار الوجود العسكري الأجنبي المكثف في المنطقة. إن هذه السياسة تنسق مع اتجاه إيران لكسر أى طوق أمنى أو اقتصادى أو سياسى، وتحويله إلى رباط من العلاقات الودية تقوم على التعاون وتطوير المصالح المشتركة. إن تهدئة العلاقات الخارجية، لاسيما في منطقة الجوار الجغرافى المباشر ذات الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران، والعمل على إزالة التوترات أو تهدئتها فيها، من شأنه دعم مشروع خاتمي الإصلاحى فى

١ - د. جمال سند السويدي - المرجع السابق ص ٣٤.

٢ - د. جمال سند السويدي - المرجع السابق ص ٣٤.

الداخل. أن تحسين العلاقات مع دول الجزيرة العربية سيفيد إيران اقتصاديا وسياسيا وسيكون من بين العوامل المساعدة لدعم الاقتصاد الإيراني.

نجد أن دول الجزيرة العربية تحبذ دعم العلاقات مع إيران لعدد من الاعتبارات في مقدمتها:-

إن دعم العلاقات مع إيران كقوة إقليمية يمثل إضافة للجانب العربي وتقوية لموقفه وسدا لمنفذ من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة التي تحتاج إلى توجيه مواردها الآن أكثر من أى وقت مضى نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تلك التنمية التي دفعت ثمنها باهظا للعديد من الحروب والصدامات المسلحة في المنطقة عبر قرابة عشر سنوات. إن الانفتاح بين ضفتين إذا ما تم على أسس سليمة ومتكافئة من شأنه استيعاب أسباب التوتر الأساسية بينهما ويحول دون استدراج دول المنطقة لمواجهة جديدة، ويعزز من المكاسب الاقتصادية للجانبين. أن هناك إدراكا ووعيا أفضل لطبيعة التركيبة السياسية الداخلية في إيران وتوازناتها والتعامل مع أى دعوات للانفتاح انطلاقا من هذا الإدراك، وأنه إذا أراد الجميع البناء فإنه لابد من التفاهم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإعادة بناء جسور الثقة بين الضفتين. إن إيران حاضرة دوما في دائرة الحسابات السياسية العربية كقوة إقليمية قادرة على إحداث التوازن في المنطقة إذا ما تم تجاوز حاجز عدم الثقة، كما تتزايد القناعة بأن استمرار عزلة إيران لا تضر بها فحسب، كما يتصور البعض، بل تضر أيضا على المدى البعيد بالعلاقات العربية الإيرانية، ومن مصلحة دول الجزيرة العربية أن تنتجع إيران في تطبيع علاقاتها بالبحار وبالعالم أجمع، لأن ذلك سوف يجعل من استيعاب «إيران الدولة»، «لإيران الثورة» و«فرق كبير بين هذه وتلك». ويمكن القول أن هذه التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية، تشكل

فى مجملها محصلة إيجابية وإن تباينت فى الدرجة بالنسبة لطرف وآخر أو بالنسبة لموضوع وآخر، إلا أنها فى مجملها تصب فى خاتمة تزايد إحساس كل من الجانبين بالحاجة لمزيد من التفاهم والتقارب على أسس مشتركة وجديدة ومغايرة لما سارت عليه هذه العلاقات فى الفترة السابقة، كما تشكل نوعاً من الضغط على الجانبين لتحقيق ذلك، وتفتح الباب أمام التفاوض بإمكانية حدوث تحولات إيجابية فى سياسات دول المنطقة لفتح حوار متكافئ بين الضفتين لدعم فرص الاستقرار والتنمية فى منطقتهم^(١).

فىما يتعلق أمن الخليج العربى بالعلاقة بين مجلس التعاون من جانب وقوتين أخريتين ليستا عضوتين بالمجلس، كما أن كلا منهما لها نزعات مع بعض أو كل دول المجلس مما يربط أمن الخليج العربى ككل بروابط لا تخفى على أحد، والدولتان هما إيران والعراق، وبخصوص إيران فإن أهم ما ينفص علاقة إيران بدول الخليج العربى النزاع بين إيران والإمارات حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وفى إطار إحكام إيران سيطرتها الكاملة على الجزر الثلاث وإعلان سيادتها عليها قامت بتسيير رحلات طيران منتظمة إلى جزيرة أبو موسى وهى الجزيرة الوحيدة التى يوجد بها سكان، كما أنشأت بها مستودعاً للتبريد وتجهيز الأسماك، ثم أعلنت عن بناء محطة تحلية للمياه بها، وقامت بافتتاح محكمة مدنية وافتتحت فرعاً لجامعة بيان النور فى الجزيرة، ومحطة كهربائية فى جزيرة طنب الكبرى، وقد رفضت إيران كل مطالب الإمارات بإزالة تلك المنشآت التى اعتبرتها انتهاكاً لسيادتها، وأعربت عن مخاوفها من أن تكون بمثابة تمهيد لعملية واسعة لتغيير التركيبة الديموجرافية فى الجزر، وتكرس الاحتلال الإيرانى لها، وأكدت أن ذلك

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - نفس المرجع ص ١٣.



أمر مخالف لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ويشكل انتهاكا
للمذكرة التفاهم المبرمة فى عام ١٩٧١. وقد جرت عدة مفاوضات بين الجانبين
للوصول إلى حل سلمى لهذه المشكلة، لكن دون جدوى بسبب تمسك إيران
بسيادتها الكاملة على الجزر العربية، مما دفع الإمارات إلى بذل جهد كبير فى
محاولة منها للحصول على تأييد دولى لطلبها بإحالة النزاع إلى محكمة العدل
الدولية لثقتها فى أن إحالة الموضوع إلى التحكيم سيثبت أحقيتها على الجزر
العربية، فى حين انتقدت إيران الإجراءات التى اتخذتها الإمارات، وأعلنت تمسكها
بالجزر مؤكدة أنها تمتلك وثائق وإثباتات غير قابلة للمجدل تؤكد أن هذه الجزر تابعة
لإيران على الرغم من أنه قد لاح فى الأفق كثير من المؤشرات التى توحى
بالتوصل إلى حل سلمى لهذا النزاع بين البلدين مع تولى الرئيس المنتخب محمد
خاتمي المعتدل، الرئاسة فى إيران حيث أكد استعداد بلاده لهذه المفاوضات مع
الإمارات بشأن النزاع الحدودى على الجزر الثلاث. إلا أن عام ١٩٩٧ لم يشهد أى
تقدم ملحوظ خاص بهذه المشكلة نتيجة لقيام إيران بعدة إجراءات تنفى ما تعلنه
عن نيتها فى حل النزاع.

ففى مطلع العام قامت سفينة بانتهاك المياه الإقليمية للإمارات دون تصريح
سابق بالرغم من أن رئيس الإمارات قد أصدر فى عام ١٩٩٤ قانونا بشأن حدود
المياه للإمارات والتى حددت بـ١٢ ميلا بحريا، ويسمح القانون للسفن التجارية
الأجنبية بالملاحة فى المياه الإقليمية فى نطاق حق المرور البرئ، وأخضع دخول
ومرور السفن الحربية بما فيها الغواصات وسفن الملاحة الغاطسة الأخرى إلى شرط
الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة فى الدولة وذلك خلال مرورها فى
المياه الإقليمية. وأعلنت الإمارات احتجاجها على عزم إيران بناء مطار فى جزيرة
أبو موسى وآخر فى جزيرة طناب الكبرى، واعتبرت ذلك خرقا صريحا من قبل
حكومة إيران للمذكرة التفاهم المبرمة عام ٧١ بشأن جزيرة أبو موسى، وأحالت بعثة

الإمارات لدى المنظمة الدولية إلى الأمين العام ومجلس الأمن نسختين من مذكرتي احتجاج قدمتها وزارة الخارجية في الإمارات إلى سفارة إيران في أبو ظبي وطلبت توزيعهما كوثيقتين من وثائق الأمم المتحدة، كما قدمت احتجاجا آخر لدى الأمم المتحدة في ٩٧/٦/٢١ في شأن قيام إيران ببناء رصيف على جزيرة أبو موسى ومؤكدة أنه انتهاك صارخ للقانون الدولي وسيادة الإمارات ووجهت احتجاجا رسميا ثالثا إلى إيران لإجرائها مناورات بحرية في جزيرة أبو موسى خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أغسطس ١٩٩٧ عقب قيامها بتأسيس الإنجازات العسكرية على الجزيرة ونصبت فوقها صواريخ مما يهدد دول الجزيرة العربية والملاحة في الخليج العربي، وقد أودعت المندوبة الدائمة للإمارات العربية لدى جامعة الدول العربية مذكرة الاحتجاج هذه لإيداعها كوثيقة رسمية من وثائق الجامعة، ولتوزيعها على الدول الاعضاء خلال انعقاد الدورة العادية رقم ١٠٨ واعتبرت الإمارات كل هذه الإجراءات الإيرانية عملا منافيا لتصريحات إيران المعبرة عن رغبتها في تحسين علاقاتها مع مجلس التعاون، واستعدادها للبحث في قضية الجزر العربية، وأكدت أن ذلك يخل بمصداقية الإدارة الجديدة في إيران، ويؤكد استمرار سياسة إيران الرامية إلى فرض سيطرتها واحتلالها للجزر العربية الثلاث^(١).

من ناحية أخرى أعلن الناطق باسم الخارجية الإيرانية استعداد بلاده لحوار ثنائي مع الإمارات العربية يبدد سوء التفاهم القائم لكنه كرر أن الجزر العربية الثلاث جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، مما جعل الإمارات العربية تستبعد حدوث أي تحسن في العلاقات مع إيران بسبب استمرار إيران في احتلالها للجزر العربية لكنه لم يتبدد لديها الأمل في الوصول إلى حل لهذا النزاع، لذلك دعت مجلس التعاون في ٩٧/١١/١٥ (الذي تضافر معها وأيدها في مطالبتها المشروعة بشأن هذه الجزر بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية) للحوار مع إيران حفاظا

١ - مركز الدراسات الاستراتيجية - الكويت - التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ ص ٢٠٥.



على المصالح المشتركة للطرفين وللتوصل إلى تسوية عادلة للنزاع على الجزر العربية الثلاث بين البلدين. أما بخصوص السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الجزيرة العربية فقد اتسمت علاقات إيران بدول الجزيرة العربية في عام ١٩٩٧ بالبحث عن اتجاه جديد في العلاقات بين الطرفين، وذلك في ظل التوجهات الإيرانية لتحسين العلاقات مع دول الجوار بعد انتخاب محمد خاتمي رئيسا لإيران، وقد اتضحت هذه السياسة مع حرص إيران على زيارة مسؤوليها للمنطقة منذ بداية هذا العام، وخاصة زيارات وزير خارجيتها التي تبين ملامح السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الجزيرة العربية. وكانت أول زيارة قام بها وزير خارجية إيران لدول الجزيرة العربية خلال عام ١٩٩٧ في ٣/١٥ في إطار جولة عربية قام خلالها بتسليم قادة دول المنطقة دعوات من الرئيس هاشمي رفسنجاني لحضور القمة الإسلامية التي عقدت في ديسمبر، وفي هذه الاثناء التقى الرئيس الإيراني بولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في إسلام آباد على هامش القمة الإسلامية الاستثنائية التي عقدت في الذكرى الخمسين لتأسيس دولة باكستان، وقد ضاعفت إيران من جهودها لتحسين علاقاتها مع دول الجزيرة العربية، حيث دعت دول الجزيرة العربية في شهر يوليو إلى إبرام معاهدات واتفاقيات أمنية معها وجاء ذلك على لسان الجنرال محسن رضائي قائد قوات الحرس الثوري الإيراني.

لتدعيم ذلك قام وزير خارجية إيران بزيارته الثانية لدول الجزيرة العربية في ٩٧/١١/١٠ في إطار جولته العربية التي بدأها بزيارة سوريا ثم مجلس التعاون، مؤكدا سياسة بلاده تجاه دول الجزيرة العربية وطرح فكرة إقامة منظومة أمنية تضم إيران ودول الجزيرة العربية، وأوضح أن هدف جولته بناء الثقة في العلاقات بين إيران وجيرانها العرب، وأثناء جولته عقد جلسة مباحثات مع الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية بحث فيها العلاقات الثنائية وسبل تطورها وتعزيزها في مختلف المجالات والقضايا الإسلامية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كما زار كلا من الإمارات لبحث مشكلة الجزر العربية المتنازع عليها، والبحرين، وقطر وعمان

والكويت حيث أعلن أن هناك رغبة من تلك الدول فى تنمية علاقاتها مع إيران^(١).

تابعت الأوساط فى الجزيرة العربية المسؤولة وخاصة فى الإمارات باهتمام وقلق بالغين المناورات الضخمة التى أجراها أكثر من ٢٠٠ ألف عسكرى إیرانى فى مياه الخليج العربى وهى أكبر مناورات تمجربها إيران التى ينظم جيشها بالعادة نحو ٥٠ مناوره سنويه فى مياه الخليج العربى وبحر العرب. وخلال هذه المناورات قدمت إيران عروضاً واسعة لقدراتها العسكرية وقامت خلال عرض عسكرى أجرى فى طهران بعرض أسلحة إيرانية الصنع وخاصة الصواريخ المختلفة الأنواع. وفسرت الأوساط فى الجزيرة العربية هذه المناورات بأن الهدف منها إبلاغ الولايات المتحدة رسالة بأن أى عمل عسكرى أميركى ضد إيران سترد عليه طهران فى منطقة الخليج العربى وأن المنطقة ستدفع الثمن. وتخشى بعض العواصم فى الجزيرة العربية من حدوث مواجهة عسكرية أميركية وإيرانية فى حالة قيام الولايات المتحدة بأى عمل عسكرى ضد إيران إذا ما ثبت أن لطهران علاقة بانفجار الخبر الذى أودى بحياة ١٩ عسكراً أميركياً صيف العام الماضى. ولاحظ مراقبون لجوء الولايات المتحدة لتهدئة الموقف حيث صرح ديفيد ويلش مساعد وزير الخارجية الأميركية بالنيابة الأسبوع الماضى أن بلاده لم تتوصل بعد إلى أن إيران كانت وراء انفجار الخبر ولكنه أضاف أمام اجتماع للجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى أن واشنطن مستعدة لإجراء ضد إيران إذا توصلت إلى قناعة بأن إيران قد تورطت فى انفجار الخبر. وتأمل بعض دول الجزيرة العربية أن لا يكون لطهران علاقة فى هذا الانفجار حتى لا تكون الإدارة الأميركية مضطرة تحت ضغوط الكونغرس للقيام برد عسكرى ضد إيران يؤدى إلى اندلاع حرب خليجية ثالثة^(٢).

١ - مركز الدراسات الاستراتيجية - الكويت - التقرير السنوى ١٩٩٧ ص ٢٠٦.

٢ - مجلة الوطن العربى - ١٩٩٧/٥/٢.

رحبت طهران «بالبان الإيجابي» لوزراء خارجية مجلس التعاون الداعي إلى تعزيز التعاون مع توجهات طهران الجديدة. جاء ذلك في بيان رسمي صادر عن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمود محمدى قال فيه: «ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى أن التعاون بين دول الجوار العربي هو الحل الوحيد لاستتباب الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية وان مبدأ التعاون المذكور نابع من مبادئ حسن الجوار والتعايش السلمى التى تعتبر مبادئ ثابتة من مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية. وأضاف البيان «ان التعاون بين دول الجوار يقضى بالضرورة إلى تمتين وتعزيز السلام والاستقرار الدوليين كما ان استمرار هذا التعاون سيؤدى بلا شك إلى توسيع العلاقات وحل المشاكل أو سوء التفاهات الثنائية المحتملة». ومع ذلك شدد محمدى على «ان الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى جزء لا يتجزأ من الأراضى الإيرانية». ودعا بالمقابل الإمارات العربية المتحدة إلى «تلبية النداء الأخرى للحوار الثنائى المباشر لرفع سوء التفاهم الموجود (ذلك النداء) الصادر بهذا الشأن من جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية»^(١).

يرى مراقبون ان ما يمكن ملاحظته (فى الأفق) فى سماء العلاقات الإيرانية مع الجزيرة العربية بات اقرب ما يكون إلى تكوين قناعة ثنائية راسخة تعتبر الحوار والتعاون والمكاشفة حلا وحيدا لتجاوز عقبات التواصل والتحديات المشتركة. وترى الأوساط الإيرانية حاليا ان المرحلة المقبلة تتطلب تكثيف الحوار والمشاورات ورفع مستوى الاتصالات إلى أعلى درجة ممكنة لتكريس حقائق جديدة بعيدا عن إرث الماضى الثقيل. والملاحظ ان هذه الأجواء تبلورت فى أعقاب جولة فى الجزيرة العربية مهمة قام بها وزير الخارجية الإيرانى - علي أكبر ولايتى، قبل فترة قصيرة اسفرت برأى أوساط حكومية فى طهران عن «نتائج مثارة سواء على صعيد التفاهم على مبادئ الحوار المفتوح والبناء أو على صعيد ضرورة تكثيف ورفع مستوى درجة

الحوار أو على صعيد ازالة بعض الالتباسات وسوء التفاهمات التى كانت تمنع تواصل الحوار حتى الآن بشكل مستمر» وكان وزراء خارجية مجلس التعاون قد عبروا فى بيان نشر فى ختام اجتماعهم فى الرياض عن «استعداد دول المجلس للتجاوب والتفاعل» مع التوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية «من أجل بناء الثقة ووضع العلاقات بين الطرفين فى مسارها الصحيح». وأعلن المجلس «ترحيبه بالتوجهات الجديدة التى عبر عنها وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية» اثناء جولته الأخيرة فى دول المجلس^(١).

كشفت مصادر إيرانية مطلعة لـ «الأنباء» ان المملكة العربية تعمل للتوسط بين إيران والإمارات لحل نزاع البلدين على الجزر الثلاث فى الخليج العربي، مضيفاً ان مبعوثاً إيرانياً رفيع المستوى سيزور الرياض قريباً، حاملاً رد القيادة الإيرانية على مقترحات سعودية لحل النزاع كان قد نقلها لطهران مؤخراً مستشار خادم الحرمين الشريفين وزير الدولة عبدالعزيز الخويطر. وابلغت أوساط الرئيس المنتخب محمد خاتمي «الأنباء» ان الأخير يرغب بشدة فى طي صفحة الخلافات مع دول مجلس التعاون وفى ان يشهد عهده انفتاحاً كبيراً فى علاقات إيران الخارجية. على صعيد آخر، وصف علي أصغر حاجي المدير العام لوزارة الخارجية الإيرانية احتمالات التعاون بين إيران ومجلس التعاون بأنها براقعة. وقال فى حديث لصحيفة «إيران نيوز»: حان الوقت لان تضع الدول الإقليمية اساساً ملموساً ومنطقياً لمقاومة التدخل الأجنبي وحسم خلافاتها دون تدخل أجنبي. وقال المسؤول الإيراني ان هناك أساساً لمزيد من التعاون بين إيران والكويت وعمان وقطر وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع الإمارات والبحرين قال ان هناك مفاوضات طيبة تجري بين الاطراف المعنية. وصرح بأن إيران ستشارك فى معرض دولي للتجارة يقام فى السعودية فى وقت لاحق من العام الحالي^(٢).

١ - الشرق الأوسط - ٢٨/٣/١٩٩٧.

٢ - الأنباء - ١٦/٧/١٩٩٧.

وقال حاجي ان إيران ستعاون مع جيرانها في صناعات النفط والغاز والحفاظ على البيئة، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الثروات البحرية.

الموقف الشعبى لأبناء مجلس التعاون

جلسة مفاوضات صورية

قام طلبة قسم السياسة في جامعة الكويت بجلسة مفاوضات صورية بين الإمارات وإيران حيث جاء فيها^(١):-

نظم طلبة مقرر «الدبلوماسية» للدكتورة معصومة المبارك بكلية العلوم الإدارية، جلسة مفاوضات صورية بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر المتنازع عليها بين البلدين. ولقد أجاد الطلبة الدور كممثلين للدول التي شاركت في الجلسة الصورية حيث كانت المفاوضات الإماراتية - الإيرانية بوساطة من سلطنة عمان والملكة العربية فمثلت الطالبة منى عبدالله دور الرئاسة المؤكدة لسلطنة عمان ومشاركة من الطالبتين صفية حسن ممثلة للوفد السعودي والطالبة أمينة الجميعان ممثلة للوفد الكويتى. وقد بدأت الجلسة الصورية بكلمة للرئاسة أكدت فيها ان دول الجزيرة العربية تسعى من عقد هذه المفاوضات إلى إيجاد حل مناسب يرضى جميع الأطراف حول قضية الجزر مؤكدة سعى دول الجزيرة العربية لإيجاد حسن النوايا لحل القضايا العالقة مع دوله وتؤكد أيضا على ضرورة ان يكون ذلك بواسطة الحوار. ومن جانبه اثنى الوفد الإيراني على بادرة مجلس التعاون فى عقد مثل هذه المفاوضات لإيجاد مخرج سلمى تتعايش معه الجمهورية الإيرانية الإسلامية ودول المنطقة، وقد أوضح الوفد الإيراني الذى كان يمثله كل من الطلبة: عقيل الحجى، فهد الجميאר، ناصر رضا، نورة ناصر، ان قضية الجزر العربية الثلاث تعكر صفو العلاقات ما بين إيران ودول الجزيرة العربية.



تمنى الوفد الإيراني ان يتم التوصل لصيغة مناسبة لحل التفاوض لتكون بذرة التعاون بين دول المنطقة. وعلى الصعيد نفسه شكر الوفد الإماراتي الوساطة العربية لحل هذا النزاع مؤكدا على ان حل هذه المشكلة بصورة سلمية هو الحل الوحيد لحل هذا النزاع. كما أكد الوفد السعودي على ضرورة حل النزاع بما يرضى جميع الأطراف، وأشاد كذلك الوفد الكويتي ببادرة سلطنة عمان لاحتواء الأزمة متمنيا سماع وجهات النظر حول الموضوع. بعد ذلك بدأت المباحثات فى الجلسة الصورية حيث أوضحت الرئاسة العمانية ان الحقائق التاريخية تبين ان إيران كانت تطالب بمجموعة من الجزر فى مياه الخليج العربي، وكانت بريطانيا تؤيد حق العرب فى السيادة على الجزر العربية، مشيرة إلى أن إيران أنزلت أعلامهم على جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى عام ١٩٠٤، وانه فى عام ١٩٧١ وقع القاسمى اتفاقا مع إيران يتم بموجبه منح السيادة الكاملة للشارقة على جزيرة أبو موسى. وأضافت الرئاسة فى كلمتها قائلة: لقد بدأت الأزمة بالتصاعد فى عام ١٩٩٢ عندما طلبت إيران من العمال فى جزيرة أبو موسى ضرورة الحصول على تأشيرات من إيران وليس من الشارقة، وهو طلب يخالف اتفاقية ١٩٧٢ الموقعة بين البلدين، مينة ان حادثة أبو موسى هى دليل على التوسع الإيراني. بعدها ترك المجال لتعقيب الوفد الإيراني الذى أكد انه لا توجد هناك اية أطماع لإيران فى التوسع معربا عن اسفه لرد الوفد الإماراتي الذى وصفه بأنه خلط للأوراق وتزييف للحقائق. وبين الوفد الإيراني أن الجزر عندما استردت لم تكن بريطانيا موافقة على هذه الاعادة مؤكدا ان إيران تملك السيادة على الجزر منذ عام ٦٢٣ ميلادية. وأشار الوفد الإيراني ان قضية السيادة على الجزر قد حسمت فى اتفاقية عام ١٩٧١ وهى بأن الإيرانيين لهم السيادة على جزر الخليج العربي فى طنب الكبرى وطنب الصغرى وان الخرائط البريطانية تؤكد هذه السيادة. ومن جانبها، عقب الوفد الإماراتي على تعقيب الوفد الإيراني مطالبا بضرورة الابتعاد عن ما من شأنه ان يبعد المفاوضات عن الهدف

المنعقد لتحقيقه، وقال الوفد الإماراتي ان لدينا القدرة على عرض المشاكل ولكن خصوصية الوفد الإيراني وتوضيح ان هناك مؤامرة من الغرب على إيران، هي أمور خارج نطاق المفاوضات التي من شأنها اتينا إلى هنا، مؤكدا على ضرورة ابتعاد إيران عن تصفية حساباته مع الغرب على حساب الإمارات وتمنى الوفد الإماراتي ان تكون هناك حلول ترضى الطرفين. وهنا قدم الوفد الكويتي مقترحات خلال التفاوض منها تشكيل قوة خليجية تراقب الوضع في الجزر حتى يتم التوصل لحل نهائي وإيقاف الحملات الإعلامية بين البلدين. كما قدم الوفد السعودي اقتراحا بضرورة الاحتكام إلى المحكمة الدولية، وإعادة مناقشة اتفاقية عام ١٩٧١^(١).

انتهاء الاحتلال الإيراني

كتب نبيل العسومي من أبناء البحرين مقالا عن انتهاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية أولا جاء فيها^(٢):

منذ وصول السيد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية في إيران تولدت آمال في الحوار الإيراني وعلى النطاق الدولي ببروز سياسات أكثر اعتدالا وتفتحا على منطق تبادل المصالح الذي تتبنى عليه العلاقات الدولية في الراهن العالمي. وقد برزت عدة مؤشرات متوالية تؤكد مثل هذا التوجه الجديد نحو تغليب منطق الدولة على المواقف والسياسات الإيرانية الخارجية وكانت القمة الإسلامية الأخيرة في طهران وجها من وجوه هذا التأكيد. ثم ظهرت الرسائل والإشارات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران كوجه آخر من وجوه هذا التوجه نحو امكانية تطبيع العلاقات الإيرانية الأمريكية. إلا أننا أبناء الجزيرة العربية كنا نتوقع ان تكون بدايات هذا الانفتاح ومفاتيحه الأولى تبدأ من البوابة في الجزيرة العربية أي من

١ - الوطن - ١٩٩٧/٥/٣١.

٢ - الاتحاد - ١٩٩٨/٢/٢٤.



الجوار العربي الإسلامي الذي يشل المحيط الحيوى الاقتصادى والجغرافى والثقافى لإيران أيا كان من يحكمها وإيا كان توجهه السياسى. كنا نعتقد أن أولى اولويات الانفتاح الإيرانى هى الانفتاح على الخليج العربى. وأن هذا الانفتاح مفتاحه الرئيسى والجمهورى - فضلا عن عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول - هو وضع حد للاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتية. والجزر الإماراتية المحتلة - كما تدرك إيران - لا يمكن أن تكون خارج أى وفاق عربى - إيرانى، أو فوق تسوية هذا الوضع وبشكل نهائى وعلى أساس القانون الدولى، ومنطق العدل والأخوة. وسوف تكون إيران وأهمه إذا ما اعتقد قاداتها أنه بالإمكان تطبيع العلاقات بينها وبين دول الجزيرة العربية بدون تسوية وضعية تلك الجزر فى اتجاه انتهاء الاحتلال. أن احتلال الجزر الإماراتية من قبل إيران لا يمكن أن يتحول إلى ملف منسى يمكن السكوت عنه كما تعتقد القيادات الإيرانية، إذ سوف يظل ملفا مفتوحا ومؤلما يمنع تطبيع العلاقات ومن أن تنعم المنطقة بأسرها بالأمن والاستقرار. والحقيقة أن إيران التى تحاول جر الملف إلى دائرة النسيان تستند فى رفضها لانتهاء الاحتلال إلى عدد من الإدعاءات والحجج التى لا تستند إلى أية مرجعية قانونية ولذلك ترفض الذهاب إلى لاهائى وترفض التحكيم الدولى لأنها ترفض التسليم بحق الإمارات العربية المتحدة فى السيادة على هذه الجزر العربية. وهى فى النهاية لا تستند فى ذلك إلا إلى منطق القوة وحده فى إطار من الصمت الدولى غير المفهوم وغير المقبول^(١).

فعندما استولى الشاه على الجزر العربية الثلاث. عشية خروج البريطانيين من المنطقة بحجة أنها كانت تابعة للعرش الإيرانى فى وقت من الأوقات، كانت الحجة التى ساقها فى ذلك الوقت لا تستند إلى أى حق جغرافى أو تاريخى ولكن إلى مجرد ادعاءات، وعندما وقف العرب مجتمعين ضد هذا الاحتلال الغاشم. كانوا



يعلمون فى ذلك الوقت ان إيران الشاه كانت تستغل وضعاً عربياً صعباً لتنفيذ مخططاتها التوسعية القديم والمكشوف. فقد كانت دول الجزيرة العربية تحاول شق طريقها إلى الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الجديدة وتطوير أسس التنمية ولم يكن فى مقدورها الوقوف فى وجه الهيمنة الإيرانية وفى وجه الجيش الإيرانى المسلح والمدموم أمريكياً فى ذلك الوقت^(١).

استطاع الشاه، بصمت من حلفائه الغربيين، وبسبب ضعف العرب فى ذلك الوقت، تحقيق أهدافه فى السيطرة على الجزر العربية. واستمر هذا الوضع واستمرت إيران فى رفض انتهاء الاحتلال. واستمر العرب فى المطالبة بالحقوق الإماراتية حتى المجزئ إيران ثورتها الإسلامية وكان أبناء الجزيرة العربية أول من استبشر بأن تعيد إيران الجديدة الأمور إلى نصابها وتصحيح الخطأ وتحول آثار العدوان فى إطار تصحيح العلاقة مع الجوار العربى، إلا ان الوقائع التى اعقبت التحول فى إيران خيبت الآمال ولوحظ ان هناك تشدداً أكبر واستماتة فى رفض طريق الحوار الأخرى لإنهاء الاحتلال. والأغرب من هذا ان إيران حتى عندما تتحدث عن الحوار فإنها تؤكد فى نفس الوقت انه لا يمكن ان يمس موضوع احتلال الجزر العربية. ١١! وإيران عندما رفضت فى السابق الحوار ورفضت الوساطة ورفضت رفع القضية إلى المحاكم الدولية، تحدثت فى المقابل عن الدماء التى يجب ان تسيل انهاراً حتى يصل العرب إلى هذه الجزر العربية المحتلة. والسؤال المحير هنا هو لماذا تصر إيران على رفض الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية فى هذه الحالة بالذات فى حين كانت قبلت الاحتكام إليها فى حالات أخرى، ثم لماذا ترفض إيران الذهاب إلى هذه المحكمة فى الوقت الذى رضيت فيه بأحكامها فى قضايا عديدة؟ كيف قبلت إيران باللجوء إليها لاثبات أو نفي حقها



«التاريخي» في الجزر الإماراتية؟ الجواب عن هذه التساؤلات يعني ان إيران لا تريد حلاً ولا تريد حواراً ولا تريد تحرير المنطقة من فتائل الانفجار. انها تريد للأمر الواقع ان يستمر وتريد للاحتلال ان يتكبر، وهي بذلك تكون مسؤولة عن استمرار التوتر في المنطقة، خاصة وان الإمارات كانت ومازالت تدعو إلى الحوار وإلى حسن الجوار وحل المسائل على نحو أخوي وإلى التعاون المثمر. هذا الموقف الإيراني لا يبدو مقبولاً أو مفهوماً في الوقت الراهن، وخاصة ان إيران تزعم ان لديها الحجج والأدلة التي تؤكد سيادتها على هذه الجزر العربية. فإذا كانت تمتلك مثل هذه الوثائق بالفعل، فما الذي يمنعها من تقديمها وعرضها على المحكمة الدولية؟ انه من الواضح ان إيران لا تمتلك اية أدلة كافية لتأكيد سيادتها على هذه الجزر العربية، بل لعلها تدرك تماماً ان الموقف الإماراتي هو الموقف السليم من الوجهة القانونية ومن الوجهة التاريخية والواقعية، لأن تلك الجزر كانت على الدوام جزراً عربية تابعة لإمارة الشارقة وإمارة رأس الخيمة وان عرب الإمارات قد عاشوا فيها قروناً عديدة ومارسوا فيها مختلف الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن وجود كل الوثائق الرسمية التي تؤكد سيادة الإمارات على هذه الجزر العربية^(١).

هذا الإدراك الإيراني لهذه الحقيقة قد يكون هو السبب الرئيسي وراء الخوف من قبول الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية ولأن الحجج الإيرانية ضعيفة في ميزان القانون الدولي تلجأ إيران إلى الحجج السياسية كالتأكيد على ان هذه الجزر حيوية بالنسبة لأمن إيران وهو مفهوم توسعي وغير مقبول. فهو مفهوم استعماري قديم كانت تردده القوى الاستعمارية القديمة، وما زالت تردده إسرائيل عند الحديث عن الأراضي المحتلة. ان الحديث عن الحوار والمفاوضات إذا لم يقترن بالاتفاق المبدئي على عدد من المبادئ كالاستعداد لانتهاء الاحتلال واللجوء إلى



التحكيم الدولي والاستناد إلى منطق الأخوة وحسن الجوار، سوف يظل حديثاً مفرغاً من كل محتوى ولذلك فعندما نتحدث عن حوار مع إيران يجب أن يعنى ذلك ٣ أمور على الأقل^(١):

- انتهاء الاحتلال للجزر الإماراتية بناء على القانون الدولي . وضع حد لعقلية الهيمنة وتصدير الثورة والتدخل فى الشؤون الداخلية للدول . بناء العلاقات على أساس من التعاون والتكامل فى إطار المساواة والأخوة . وأى حوار خارج هذا الإطار يظل مجرد هوامش بدون معنى أو قيمة .

تحكيم حنيش، قذوة المتنازعين

كتب د . عيان مناع وضرب مثالاً لتحكيم جزيرة حنيش لتطبيقها على الجزر العربية .

أرخبيل حنيش كاد أن يشعل حرباً بين اليمن وأريتريا فلقد قامت البحرية الأريتيرية بالاستيلاء عليه وطردت القوة اليمنية منه وبررت أريتريا هذا الاجراء باحقيتها التاريخية بهذا الارخبيل وعدم استجابة اليمن للمطلب الأريتري بحل الخلاف بوسيلة أخرى غير القوة العسكرية وتأزم الموقف بين البلدين لكن الوساطة المصرية والفرنسية افلحت فى اقناع الطرفين المتنازعين بالاحتكام إلى القانون الدولي ووافق الطرفان على نقل ملف النزاع إلى محكمة العدل الدولية وأعلنا موافقتهما عن حكمها قبل صدوره . وبعد حوالى ستين صدر الحكم لصالح اليمن فماذا كان موقف أريتريا؟ هل شككت بالحكم لتحفظ بالارخبيل؟ ابدا وإنما بادرت فوراً إلى إعلان قبولها له وباركت لليمن بالنتيجة . هذا الموقف العقلاني يسجل للقيادة الأريتيرية فبالرغم من قناعتها بعائدية الارخبيل لها وتمكنها من الاستيلاء عليه غير انها اترفضت بالتحكيم الدولي وقبلت بنتيجته . وإذ نبارك لليمن بنتيجة التحكيم

١ - نبيل العسومي - الاتحاد - ٢٤/٢/١٩٩٨ .



فإننا نحى شجاعة متخذ القرار السياسى الارىترى على اقراره بالحكم واستعداده لتنفيذه، لو لم يكن متخذ القرار الارىترى شجاعا وحريصا على التوصل إلى حل لبحث عن مبررات تعطل صدور الحكم أو تعميق تنفيذه ولو لبعض الوقت. فالارىثريون كانوا بالتأكيد يعلمون قبل صدور الحكم انه سيكون لصالح اليمن وكان بإمكانهم ان يطعنوا بالوثائق والحجج اليمنية وكان بإمكانهم ان ينسحبوا ليعطلوا صدور الحكم لكنهم لم يفعلوا لأنهم لم يكونوا يبحثون عن مبرر لاطالة امد الأزمة وإنما كانوا يبحثون عن حل سريع وعادل لها لذلك داسوا على مشاعرهم وتخلوا عن مطلبهم الوطنى امتثالا للحكم الدولى. اللجوء إلى الاحتكام الدولى كان لاشك تصرفا حضاريا وقبول اريتريا الفورى لنتيجة التحكيم هو شجاعة سياسية نتمنى ان تقتدى بها دول أخرى لحل منازعاتها مع جيرانها^(١).

ولما كان الأقربون أولى بالمعروف فإننا نتمنى على اشقائنا فى البحرين وقطر ان يحسموا خلافاتهم حول جزيرة حوار. إما عن طريق المفاوضات المباشرة أو فى دهرات محكمة العدل الدولية. وإذا كان الطرفان قد رفعوا الأمر إلى المحكمة المذكورة فإننا نتمنى على قيادى البلدين العزيزين على قلوبنا ان يسهلا على محكمة العدل اصدار حكمها وان يقبلا مقدما بنتيجة هذا الحكم. لا شك اننا كنا نتمنى ألا يحدث نزاع قانونى بين الشقيقتين البحرين وقطر لكن حدوث النزاع ليس هو المشكلة إنما المشكلة هى عدم توصل الطرفين إلى حل والأسوأ من ذلك هو ان قضية النزاع لا تزال عالقة ولن تستطع محكمة العدل الدولية البت فيها بالرغم من ان هذا النزاع اقدم فى حدوثه وفى تقدمه للمحكمة الدولية من النزاع اليمنى الارىترى. وإذا كان النزاع البحرينى القطرى يقلقنا فى الخليج العربى فإن النزاع الإماراتى الإيرانى حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى يثير الرعب فى نفوس أبناء الجزيرة العربية. وهو نزاع مختلف لا مبرر لحدوثه غير أطماع



وخطرسة الشاه محمد رضا خان المازندراني لكن المؤسف ان الشاه الذي استولى بالقوة على الجزر العربية عام ١٩٧١ قد رحل عن السلطة عام ١٩٧٩ ورحل بعدها عن الحياة بينما بقيت المشكلة التي اختلقها قائمة. وبالرغم من ان الإمارات العربية المتحدة قد دعت الجارة الكبرى إيران إلى حسم النزاع عن طريق التفاوض أو التحكيم الدولي وبالرغم من تأييد ودعم مجلس التعاون للدعوة الإماراتية غير أن موقف الجمهورية الإسلامية في إيران بشأن احتلال الجزر العربية لم يختلف عن موقف حكومة إيران الشاهنشاهية. وإذا كانت الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية تضغط على الحكومة الإسلامية للاحتفاظ بالجزر غير ان التحولات السياسية في إيران والتي بدأت في عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني وتعززت في عهد الرئيس خاتمي تحتم على القيادة الإيرانية اتخاذ خطوات وقرارات شجاعة. ونثق في أن موافقة إيران على دعوة الإمارات لنقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية وتعهد الطرفين مسبقاً بقبول نتائج حكم المحكمة سيزيد الإعجاب ويعزز الاطمئنان الإقليمي والدولي بالتوجهات الديمقراطية لمؤسسة الحكم الإيرانية، ان حل النزاع اليمنى الاريتري عن طريق التحكيم الدولي وتقبل الاريتريين للنتيجة هو نموذج للعقلانية السياسية ومن المفيد للمتنازعين ان يقتدوا به^(١).

دول مجلس التعاون وإيران

تحت هذا العنوان كتب أحمد كمال يقول:-^(٢)

في سابقة لم تحدث في توجيه الدعوات من قبل الدولة المضيفة لاقامة مؤتمر على مستوى القمة على ارضها، قام الدكتور علي أكبر ولاياتى بجولة شاملة وسريعة لدول الجزيرة العربية لتوجيه الدعوة لفادتها لحضور اجتماع القمة الإسلامية المقرر عقدها في طهران في شهر ديسمبر. واعتبار هذه الدعوة سابقة سببه ان

١ - د. عابد مناع - الوطن - ١٣ / ١٠ / ١٩٩٨.

٢ - أحمد كمال - الشرق الأوسط - ٣ / ٤ / ١٩٩٧.



الوقت ما زال مبكرا وموعد انعقاد القمة ما زال بعيدا، حيث جرت العادة ان توجه الدعوات قبل شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر ولكن ان يفصل عن موعد الدعوة أكثر من ثمانية أشهر فهذا لم يحدث، ولابد لحدوثه من أسباب، والأسباب تكمن لدى المسؤولين في جمهورية إيران الإسلامية والعالمين بطبيعة العلاقات بين إيران ودول الجزيرة العربية. يقول بعض المراقبين أن سبب التعجيل في توجيه الدعوة هو انعقاد قمة إسلام اباد بمناسبة احتفال باكستان بمرور خمسين عاما على استقلالها، وهى قمة لا يمكن اعتبارها عادية أو طارئة وإنما عقدت بدعوة من جمهورية باكستان الإسلامية ليشاركها قادة الدول الإسلامية باليوبيل الذهبى للجمهورية، وللتباحث فى أمور الامة الإسلامية الكثيرة، القائمة والمتشعبة على امتداد ساحة العالم الإسلامى، كذلك اعتبار هذه القمة فرصة لتجميع قادة الإسلام، وقد خشيت إيران ان يعتبر المجتمعون ان قمة إسلام اباد يمكن أن تغنى عن قمة طهران ويستصعب بعض القادة الاجتماع مرتين فى عام واحد ويكتفون بالقمة التى انعقدت، وهذا سبب قد يكون وجيها لتعجل إيران بالدعوة إلى قمة ديسمبر فى طهران.

التصريحات التى اطلقها الدكتور علي أكبر ولاياتى، وزير خارجية إيران، خلال جولته فى دول الخليج العربى، عبرت فى مجملها عن رغبة جمهورية إيران الإسلامية فى فتح صفحة جديدة لعلاقات جديدة مع مجلس التعاون، خاصة مع المملكة العربية التى كانت زيارته لها الأطول زمنا والتى استقبله فيها خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز واجتمع مع ولى العهد السعودى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز اضافة إلى وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل. وأكد ولاياتى خلال تصريحاته العديدة، قبل البدء بالجولة وخلالها، ان إيران راغبة فى ان تكون لها علاقات وثيقة ومتينة مبنية على حسن الجوار وصدق النوايا والمصالح، وأكد أن التعاون بين إيران ودول الجزيرة العربية هو أمر إيجابى يعود بالنفع على الجميع



ويحمي هذا الجزء من العالم من التدخلات الأجنبية. إضافة إلى ذلك لاحظ المراقبون لقاء الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في إسلام آباد بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الذي تم بعد التصريحات الإيجابية التي أطلقها بشأن علاقات بلاده بالفلسطينيين وموقفه الذي أعلنه لمساندة الحقوق العربية في فلسطين، وكذلك لقاء الرئيس الإيراني بعبد من المسؤولين العرب الذين يشوب علاقة إيران ببلدانهم نوع من الفتور ونوع آخر من التوتر وحدوث ما يشبه المصالحة خاصة بالاجتماع المغلق الذي عقده عمرو موسى وزير خارجية مصر مع الدكتور ولاياتي وزير الخارجية الإيراني. ان كل هذه التصريحات والعلامات التي أطلقتها إيران خلال الشهر الماضي لا بد ان تثير عدة تساؤلات وربما الكثير من التحفظات والاكتر من التأمل والتفكير، وهذا لا يعني ان دول الجزيرة العربية لا تقيم وزنا لكل ما جرى ولانتهى بما يمكن اعتباره مبادرة حسن نوايا ولكن لا بد ان ذلك يحتاج إلى رؤية متعمقة مع القبول بهذه المبادرة^(١).

فحين اجتمع وزراء خارجية مجلس التعاون في شهر مارس الماضي ضمنوا بيانهم الختامي المبادرة الإيرانية التي ربما تدل على تحول في السياسة الإيرانية نحو دولهم إذ جاء في البيان بالنسبة لهذا الموضوع «ترحب دول مجلس التعاون بالتوجهات الإيرانية الجديدة لتحسين وتطوير العلاقات مع الدول الأعضاء في المجلس مع تأكيد ثوابت عودة الثقة في العلاقات مع طهران على أسس حسن الجوار والالتزام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبد استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية وضرورة العمل على توفير متطلبات الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة» وفي اشارة إلى تمسك إيران باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى «يأسف مجلس التعاون لاستمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ تكريس احتلالها للجزر

الثلاث التابعة للسيادة الإماراتية. ٢٠٠. إيران - فى وقتها - رحبت بالبيان الصادر عن اجتماع وزراء مجلس التعاون وقال المتحدث باسم الخارجية ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى أن التعاون بين دول الجوار العربي هو الحل الوحيد لاستتباب الأمن والاستقرار فى المنطقة الاستراتيجية من العالم وان حسن الجوار والتعايش السلمى من مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية، ومع ذلك فقد قال هذا الناطق باسم الخارجية الإيرانية ان الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى هى جزء لا يتجزأ من الأراضى الإيرانية. وهنا يظهر التناقض بوضوح ويشكل صافر فى السياسة الإيرانية أو بالتحديد. حسب قول الناطق فى سياسة الخارجية الإيرانية، تناقض بين النوايا الحسنة والمحافظة على حسن الجوار وإزالة الخلافات من أجل ان يسود الاستقرار والأمن هذا الجزء من العالم وبين احتلال واضح وباصرار لجزر عربية تتبع احدى دول الجوار وعدم الاعتراف بهذا الاحتلال ومغالطة الجغرافيا والتاريخ واعتبار الجزر جزءا لا يتجزأ من الأرض الإيرانية. الترحيب الذى لاقتة جولة الدكتور علي أكبر ولاياتى وزير الخارجية الإيراني فى المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر وعلى أعلى المستويات وفى بقية دول مجلس التعاون والاهتمام البالغ بهذه الزيارة وبالتصريحات التى أطلقها بزيارة طيلة فترة جولته، هذا الترحيب دليل واضح وأكد على حسن نوايا دول مجلس التعاون وعلى إزالة كل الخلافات القائمة والعمل على فتح صفحة جديدة فى هذه العلاقات مبنية على عدم التدخل فى شؤون بلدان الجزيرة العربية وعلى عدم إثارة المشاكل والصاقتها بالدين وغير ذلك بكثير^(١).

وجمهورية إيران كما هو معروف لم تعمل منذ قيامها على استتباب الأمن والاستقرار فى دول المنطقة التى تعتبرها جيرانها. قام حجاج إيران بإثارة الشعب والاضطراب فى مواسم متعددة من مواسم حج بيت الله الحرام وسببوا الكثير من الفوضى بين الحجاج فى اظهر بقعة فى العالم حتى وصل الأمر إلى الاقتتال



واسالة الدعاء. وكان الحجاج الإيرانيون فى كل مرة يصرون على اقامة تظاهرات وتوزيع منشورات مهربة ورفع شعارات لا تمت إلى الحج ولا إلى مناسكه وشعائره، كذلك فإنه منذ البداية فإنهم رفضوا رغبة المسؤولين فى المملكة العربية فى تحديد نسب معينة لكل دولة من الدول الإسلامية حسب تعداد السكان فيها وكانوا يرسلون أكثر من المفروض من الحجاج مما يثير الارياك والازدحام الذين يؤثران سلبا على اداء مناسك الحج. كذلك فما جرى فى كندا مؤخرا من اعتقال لاشخاص يتمون إلى حزب الله الإيرانى - بغض النظر عن كونه فى لبنان أو سورية أو السعودية أو فى أى مكان فى العالم - يمكن ان يكونوا ضالعين فى العمل الإرهابى الذى وقع فى مدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية والذى حتى النفى الإيرانى لم يستطع أن يؤكد عكس ذلك رغم ما ورد فيه عن قطع العلاقة مع الشخص أو الاشخاص المتهمين، ولا بد ان يظهر ذلك بوضوح عند بدء المحاكمات العلنية وتكشف خيوط المؤامرة الإرهابية. وتشاء الظروف ان تأتى الأحكام على المتآمرين فى البحرين والذين ثبت عليهم تهم التآمر والتخريب والعمل على قلب نظام الحكم والانتماء إلى حزب الله الإيرانى فرع البحرين تشاء الظروف أن يأتى صدور هذه الأحكام والإعلان عنها فى وقت متزامن تقريبا مع جولة الدكتور على أكبر ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى وتصريحاته المتضمنة دعوته إلى مبادئ حسن الحوار واعلانه للنوايا الحسنة والطيبة وفتح صفحة جديدة فى علاقات بلاده مع دول مجلس التعاون. ويصدر الأحكام فى البحرين بعد انتهاء المحاكمات بتأكد بشكل واضح وصريح التدخل الإيرانى فى صميم الشؤون الداخلية للبحرين عضو مجلس التعاون. ثم يأتى التصريح المتناقض الذى يرحب ببيان مجلس التعاون الذى رحب بتصريحات وزير الخارجية الإيرانى ورحب بفتح صفحة جديدة فى العلاقات الإيرانية العربية فى الوقت الذى يعلن فيه ان الجزر الإماراتية جزء لا يتجزأ من الأرض الإيرانية^(١).



اليس فى هذا تناقض واضح؟ ولكن مع ذلك فإنه من المؤكد ان دول الجزيرة العربية صادقة فى قبولها دعوة إيران وصادقة فى نواياها الحسنة تجاه إيران ومن أجل ان يسود الاستقرار هذا الجزء من العالم وتمتعى - كلها - ان تغير إيران فعلياً سياستها من التدخل فى شؤون الغير واثارة الاضطرابات إلى العمل على مراعاة المبادئ المعلنة، فالسلام والأمن والاستقرار وهو أكثر ما يحتاجه دول المنطقة بما فيها جمهورية إيران الإسلامية. السؤال الذى يطرح نفسه منذ زمن والذى ما زال قائماً هو لماذا الآن؟ . ولماذا تبدأ إيران فى اتخاذ هذه المواقف؟ مثل الالحاح على اقامة القمة الإسلامية لديها وتصفية خلافاتها مع الدول فى الجزيرة العربية وبالأخص المملكة العربية السعودية واعادة الروح للعلاقات الإيرانية الفلسطينية والعلاقات الإيرانية المصرية. . لماذا الآن؟

يقول بعض المراقبين اجابة على هذا السؤال الآن استكملت جمهورية إيران الإسلامية تسليحها، من أسلحة تقليدية دفاعية وأسلحة هجومية وأسلحة الدمار الشامل، وهى الآن تمدها لدول الجوار من منطلق القوة ومن منطلق السيادة والاحتواء، لأنه - كما يفسر المراقبون - إذا كانت دولة الجوار دولة قوية يمكن للدول المجاورة الأخرى ان تقبل بصادقتها بل وتسعى إلى هذه الصداقة وتسعى إلى التعامل والتعاون معها. ويقول البعض الآخر من المراقبين ان إيران تخضع حالياً لهاجس التهديد، إذ ما زال الاحتواء الأمريكى المزدوج للعراق وإيران قائماً وانها تخشى ان تتعرض لضربة مهلكة كما حدث للعراق حين أوشك ان يتم انشاء المفاعل النووى فى مطلع الثمانينات حيث قامت إسرائيل بضربه بموافقة أمريكية، ولهذا فإن إيران تتوقع ضربة اما أمريكية أو اسرائيلية وخاصة الأخيرة التى تتعرض الآن لعزلة دولية ولضغط دولي وربما تقوم الآن بشيء ما يفك هذه العزلة والضغط. لذا فإن إيران المقبلة على انتخابات جديدة وربما أوضاع داخلية جديدة ترغب فى نوع من الاستقرار ومن النقاط الانفاس وتحتاج إلى ان تكف الولايات



المتحدة الأمريكية يدها عنها، ومن أجل ذلك تريد ان تقيم لها علاقات دولية متينة وتريد ان تعلن للرأى العام العالمى انها دولة مسالمة تمد يدها للجميع من أجل علاقات سليمة وانها لا ترمى إلا إلى الاستقرار والمصالحة والسلام^(١).

تعتبر منطقة الخليج العربي، من المناطق الأكثر سخونة فى العالم، إنها تضم فى حدودها دولاً ذات تأثير ونفوذ يمكن ان تعمل على استقرار الأمن كما تؤدي إلى رزعته أيضاً، رغم وجود الروابط التى تربط ضفتى الخليج العربي، العربية والإيرانية منذ مئات السنين. إلا أن الأحداث التى مرت بها دول المنطقة بداية بالحرب العراقية - الإيرانية وانهاء بحرب الخليج الثانية خير دليل على ضرورة اسراع دول المنطقة إلى الحفاظ على الأمن والعلاقات السياسية والاجتماعية. ويتقرب مجلس التعاون بحذر تجاه طروحات الرئيس الإيرانى خاتمى وتصريحاته بضرورة تحسين وتفعيل العلاقات بين إيران للتوصل إلى أقصى درجات الترابط السياسى والاقتصادى بين الجانبين للحد من المخاطر الخارجية التى ترتبص بالمنطقة. «السياسة» التقت الكثير من الفعاليات السياسية والفكرية للتعرف عن قرب حول التصورات التى يمكن ان تكون عليها العلاقات بين الجانبين الإيرانى والعربى ومدى الاستفادة منها مستقبلاً فى تنمية الروابط المختلفة وتذليل الصعوبات التى يمكن ان تواجه عودة هذه العلاقات.

أكد البرلمانى السابق عبداللطيف الكاظمى، أن تفعيل العلاقات العربية - الإيرانية واعادتها بشكل أفضل من الوقت الحالى سيجعل من منطقة الخليج العربى، منطقة آمنة يصعب اختراقها من القوى الأخرى. وقال فى حوار خاص لـ «السياسة» ان عودة العلاقات العربية - الإيرانية يجب أن تكون موثقة «بالتدنية» وبعيدة عن التدخل فى الشؤون الداخلية لكلا الطرفين، مؤكدا ان عدم تفعيل هذه العلاقات سيؤدى إلى حدوث شرخ فى كيان المنطقة بالكامل. وأشار إلى أن



التركيبة السياسية لمنطقة الخليج العربي سيحدث فيها تغييرات جذرية ستجعل القوى الخارجية تعمل للمنطقة ألف حساب إذا اقدمت على فعل شيء ما، مطالبا دول مجلس التعاون ألا «تحبوا» في علاقاتها مع إيران قبل ان تعرف قدراتها الحقيقية التي تمتلكها بالفعل. وحول الدور الذي يمكن ان تقوم به الولايات المتحدة الأميركية في ما يتعلق بعودة العلاقات العربية - الإيرانية قال ان الاميركان «أصدقاؤنا» وهم لا يمانعون في تفعيل هذه العلاقات رغم الاختلاف في وجهات النظر الإيرانية - الأميركية، إلا انه في النهاية ستكون المصلحة العامة هي الهدف الرئيسى لجميع الاطراف^(١).

وصف التقارب العسكرى والسياسى «العربي - الإيراني» حال عودة العلاقات بين الجانبين بشكل فعال ومثمر، بأنه سيحدث توازنا في القوى، في منطقة الشرق الأوسط، وسيعمل على تقوية الجانب العربي من مفاوضات السلام مع إسرائيل والتي وصفها بأنها تسعى دائما لايجاد خلافات بين دول الجزيرة العربية وإيران. وردا على سؤال حول ما إذا كانت إيران تمثل خطرا سياسيا وعسكريا كما وصف ذلك بعض المحللين، قال بالطبع لا فمنذ عشرات السنين وعندما كانت الفرص مهيئة لإيران لكي يحتل أى بلد في المشرق العربي، لم تقدم على مثل هذه الخطوة، نافيا ان تؤدي عودة العلاقات إلى زيادة المد الشيعى الإيراني إلى دول المجلس، مؤكدا ان الجميع يعمل تحت لواء الإسلام الذى لا يفرق بين سنة وشيعة، وفي ما يلى^(٢) نص الحوار:

هل ترون ان هناك توجهها في دول الجزيرة العربية لبناء علاقات متوازنة مع إيران - ما دوافع هذا التوجه في هذه المرحلة؟

نعم، هناك توجه لتفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية من قبل مجلس

١ - السياسة - ١٩٩٧/١٢/٧.

٢ - السياسة - ١٩٩٧/١٢/٧.



التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا يحتمه الأمر الواقع والعلاقات القوية القائمة عبر مئات السنين، فإيجاد علاقات متوازنة وأكثر فعالية مع الجارة إيران في ظل الروابط الجغرافية ستكون أكثر من مفيدة بالنسبة لجميع الأطراف شرط أن تكون هذه العلاقات، «موثقة» بالنوعية ولا تمس التدخل في جميع الشؤون الداخلية للدول في الجزيرة العربية.

ما تصوراتكم لكيفية إعادة بناء هذه العلاقات في ظل التوجهات الجديدة للرئيس الإيراني الجديد؟

بداية لا بد وأن أقول، ان إيران أثبتت عبر السنين صداقتها لجميع أبناء الجزيرة العربية من خلال انماء التجارة، ولم يكن لها «مطامع» أو قصد الإساءة. ولذلك ووفقا لاعتقادي الشخصي فإن الرئيس الإيراني الجديد «خاتمي» أبدى من خلال برنامجه الانتخابي استعداده للانفتاح على الجزيرة العربية أولا وقبل كل شيء ثم على العالم العربي وبقيّة الشعوب الأخرى، واعتقد ان الرجل صادق في ما يحويه من فكر، وإيران لم يكن لها أطماع في الجزيرة العربية خلال سنوات الماضي، وإنما كانت جميع أبناء المنطقة في ظل الاهتمام والرعاية الإيرانية، حتى في أبان الحرب العراقية الإيرانية، عندما قيل للإمام الخميني «نضرب طريق الامداد» بين السعودية والكويت والعراق، قال: «لا تروعونهم انهم مغلوبون على أمرهم» وفي الوقت الحالي تخطى كل هذه العوامل بتفكير جيد في محاولة إلى تحليها للاستفادة منها سواء على الجانب الإيراني أو العربي.

كيف يمكن ان تنشأ علاقات عربية إيرانية سليمة في ظل احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية؟

لا بد من الجلوس على مائدة مستديرة بين الإمارات وإيران وأنني اعتقد انه يمكن التوصل إلى حلول ايجابية من خلال الحوار البناء الهادف القائم على المصالح الجماعية وليس المصالح الفردية، لان الطرفين يدعيان الاحقية حول هذه الجزر العربية، ولكن في نهاية الأمر سيكون الحوار هو اللغة في التعامل ولا بد



للطرفين أن يستغلوا ذلك جيدا، بل وأن الحوار هو الهدف الرئيسى الذى سيظهر الحقيقة للملأ، ولكن إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل هادئ وسليم فى ما يتعلق بهذه المسألة، فليس هناك ما يمنع أن يتم تحويل القضية إلى «محكمة العدل الدولية» واعتقد أن إيران لا تمنع بالأخير فى ما إذا رأت أن هناك تشابكا فى الآراء ولا يمكن حلها إلا عن طريق التحكيم الدولى، وعموما أن هذه القضية لن تكون محل خلاف دائم أو نزاع مستقبلى خصوصا فى ظل استعداد النظام الإيرانى الجديد للتوصل إلى حل سلمى فى ما يتعلق بقضية الجزر العربية، الأمر الذى سيترتب عليه بالطبع تفعيل أكبر للعلاقات العربية الإيرانية، لأن غياب هذه العلاقات قد يؤدى إلى حدوث «شرخ» فى جدار المنطقة بالكامل، خصوصا إذا علمنا أن إيران يوجد فيها ما لا يقل عن ثمانية ملايين مواطن عربى، وجميع الأطراف العربية والإيرانية تنتمى إلى الدين الإسلامى والعلاقات قائمة بينهما وموثقة بالعروبة وبالإسلام.

فى رأيك الشخصى هل ستقوم «قوى خارجية» بالضغط على دول الجزيرة العربية لمنعها من إقامة علاقات متوازنة مع إيران؟

هذا أمر لا شك فيه، فإسرائيل عدوة الإسلام والعرب، وما يربعها ويخوفها حاليا هى إيران، وتسمى دائما إلا تكون إيران قوة تستطيع الدفاع عن نفسها وعن بقية الدول العربية المحيطة بها، فإسرائيل ستسعى إلى عمل المستحيل فى ظل تمكنها من وجودها فى غالبية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ويساعدها فى ذلك اعلامها الذى تسخره لذلك، خصوصا الاساءة للعلاقات العربية - العربية - التى تأتى فى مقدمتها العلاقات الجزيرة العربية بإيران، ولذلك يجب على مجلس التعاون أن يفوت الفرصة على إسرائيل وعدم مقدرتها على خلق الدعايات المفرضة التى تقوم بها فى محاولة للتشويش على أية مبادرات طيبة من شأنها تفعيل العلاقات العربية - الإيرانية بشكل أكبر من الحالية، ولذلك لا بد وأن يكون هناك فكر مستقل للدول فى الجزيرة العربية للبحث عن المصالح المشتركة سواء كانت بين

دول الشرق العربي نفسها، أو بينها وبين إيران باعتبارها دولة إسلامية أيضا في ظل عوامل الجيرة، ولذلك استطاع التأكيد ان إسرائيل تمتلك الكثير من العوامل الهدامة ويساندها في ذلك بعض الدول الغربية، أما الموقف الأميركي فأنا شخصيا مطمئن على ذلك، فالأميركان «أصدقائنا» وهم يتغنون دائما بالقيم الإنسانية وحقوق الإنسان والديمقراطية وحرية المواطن والسلام واستقلال الشعوب وهذه المبادئ لا بد وان تكون جادة في تطبيقها، ولذلك أعتقد ان الولايات المتحدة الأميركية ستقف مع مجلس التعاون لتحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف المشتركة ولكن مستحاول إسرائيل بشتى الطرق ان تجعل من الأميركيين أدوات دعاية لها، وهذا ليس فى صالح المصالح الأميركية، ولذلك يجب على مجلس التعاون ان تحاور الطرف الأميركي بالواقع، خصوصا فى ما يتعلق بالمصالح والقضايا المصيرية للجزيرة العربية والتي تربط معها دولا أخرى كما هو الحال فى إيران، فالشؤون الداخلية لا تقبل المساس.

فإذا كانت الأطراف الأخرى لها أغراض مع الجانب الإيراني فنحن فى الجزيرة العربية لسنا طرفا فى ذلك، فالمصالح المشتركة بين الجانب العربي والإيراني مرتبطة بشكل مباشر، وبناء على ذلك لا بد أن يكون لدى دول الجزيرة العربية شيء من بناء القوى السياسية والاقتصادية والأمنية حتى يمكن أن يستطيع المجلس الدخول فى علاقات أكثر توازنا وأكثر فعالية مع الجانب الإيراني، وهنا لا بد من ذكر عامل مهم وهو توحيد الجيوش فى الجزيرة العربية من خلال إطار تكاملى موحد، حتى يمكن لدول الجزيرة العربية ان تصبح فى إطار منظومة دفاعية وأمنية تستطيع من خلالها التأثير الفعال ضد جميع الشائعات المغرضة والتي تتغنى بالقدرة العسكرية الإيرانية الهشة.

هل تؤثر بعض الخلافات فى دول الجزيرة العربية الحالية فى عودة العلاقات مع النظام الإيراني الجديد؟

بلا شك، فإن للخلافات فى دول الجزيرة العربية اثارا سلبية قد تنعكس على



منظومة مجلس التعاون في علاقاتها مع إيران، بل ومع جميع الدول الأخرى التي تجتهد المنظومة أن في علاقاتها معها تفعيل للمصالح المشتركة بين الجانبين، وهذا يتطلب ضرورة الإسراع في توحيد الصف في دول الجزيرة العربية من خلال منظومة المجلس، ولنا خير مثال على ذلك ما يحدث بالنسبة إلى الدول الأوروبية من تفعيل لدور التعاون بينها رغم اختلاف هذه الدول في عاداتها وسلوكها ودياناتها، إلا أنها يسرون وفق نظام واحد وهو «الوطن للجميع والاعتقاد الديني لله»، ولذلك يجب على دول الجزيرة العربية أن تضع النقاط فوق الحروف، وأكد أن قمة الخلافات في دول الجزيرة العربية تعود إلى موضوع «الطائفية» هذا سني عربي وذاك شيعي إيراني، ومن هنا يجب على الشعوب في دول الجزيرة العربية الابتعاد عن هذه «التعرات» التي ستكون لها آثار عكسية على جميع الشعوب في دول الجزيرة العربية، أيضا فإن المتغيرات المستقبلية والحالية لا تحتمل مثل هذه الاختلافات في العقائد رغم كونها خلافات بسيطة لن تؤثر في مقدرات الشعوب في دول الجزيرة العربية، وبالإضافة إلى ذلك نجد أن مثل هذه الخلافات تم ترسيخها في وجدان الشعوب في دول الجزيرة العربية من قبل الاستعمار، وهذا يتطلب الإسراع في الابتعاد عن مثل هذه الأمور إذا ارادت الدول في الجزيرة العربية أن تتقدم بعيدا عن السلبات والتي تعتبر حجر الزاوية والتي تذكرنا بجاهلية ما قبل الإسلام، وهناك مثال صريح عندما حدث الغزو العراقي الغاشم حيث كان واضحا «الموقف الإيراني» من هذه القضية الساخنة ولم يصدر ولو بيان واحد من الحكومة الإيرانية فيه صفة التحيز إلى النظام العراقي ولذلك يجب على دول الجزيرة العربية «تعديل مسار تفكيرها المظلم» في موضوع الطائفية الشيعية الإيرانية الذي تغذيه العقول الساذجة، الأمر الذي يترتب عليه في النهاية وصف «الإسلام» بالإرهاب وهو بعيد كل البعد عنه.

يرى بعض المحللين إن إيران قد تطلب الانضمام إلى مجلس التعاون في حال عودة علاقاتها مع دول الجزيرة العربية ماذا تقولون؟



دول مجلس التعاون لاتمانع من انضمام دول أخرى إلى منظومتها مثل إيران ولكن يجب ان يكون ذلك على أساس التلية، فمتى نرى ان فى أنفسنا الكفاءة على الجلوس، من خلال مائدة واحدة من أجل المصالح المشتركة لدول الجوار والاحترام المتبادل وكفاءة واحدة، فلا يوجد أى مانع من تحقيق ذلك، فتصميل منظومة دول المجلس يتطلب ايجاد تعاون أكبر وأكثر فعالية مع بقية الدول الأخرى، خصوصا التى تعيش فى نفس المنطقة، وهذا قد يتطلب انضمام إيران وتركيا مثلا أو أى دولة إسلامية أو عربية أخرى، طالما ان ذلك سيفعل دور مجلس التعاون من خلال دستور واضح المعالم ويقدر من التكافؤ، فالإسلام رحمة للعالمين وهذه دول إسلامية قبل أى شىء.

هل من الممكن أن تؤدي عودة العلاقات العربية - الإيرانية إلى حلول توازن فى القوة العسكرية فى منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة؟

لاشك ان التقارب السياسى والعسكرى «العربي الإيراني» على مبدأ من التكافؤ سيؤدي إلى حدوث توازن حقيقى سواء فى النواحي العسكرية أو السياسية فى الشرق الأوسط بالكامل ولكن يجب ان تعتمد مجلس التعاون فى تحقيق ذلك على أسس علمية سليمة ومدروسة جيدا والا نحبو إلى إيران ونقول لها «تفضلى سنعيد العلاقات معك» دون أن نعرف مقدرتنا وهذا بلا شك أسيعمل على خلق جو متناسب تماما فى النواحي الأمنية والعسكرية تجعل الدول الأخرى تفكر جيدا قبل الإقدام على فعل ما يهدد أمن منطقة الخليج العربي أما فى الوقت الحالى وللأسف الشديد فإن دول المجلس «موزعة» ومبعثرة وهذا هو سبب ضعفها وسيحاول الآخرون إضعافنا بشكل أكبر من الحالى من خلال الهيمنة علينا ألا نقبل بذلك بل وعلى دول الجزيرة العربية ان تضع النقاط فوق الحروف فى ما يتعلق بالمصالح المشتركة بينها وبين الدول الخارجية حتى يمكن ان تقرض دول الجزيرة العربية كلمتها، ولكن الحال هذه الأيام يختلف تماما عما نشده وتبغى فنحن فى مهب الريح فالدول الخارجية تقول ونحن نطيع وهذا سيضعف منظومة دول

الجزيرة العربية الأمر الذى يتطلب الإصرار فى إيجاد توازن عسكرى عربى إيرانى وهنا أيضا لابد وان نذكر ان القوى الخارجية لن تقبل ان تدخل فى شؤونها الداخلية وبالتالي فإن هذا يعتبر عاملا مهما وحساسا من أجل عدم تدخلها فى الشؤون الداخلية لمجلس التعاون.

هل يمكن ان تؤثر مواقف بعض دول الجزيرة العربية من الحرب العراقية الإيرانية فتتفح حافلا دون إيجاد علاقات أكثر توازنا وأكثر فاعلية؟

إيران ليس لها ضغينة على مجلس التعاون بسبب مواقفها من الحرب العراقية - الإيرانية وهنا يذكرنى قول الإمام الخمينى عندما قال : انهم مغلوبون على امرهم . فى ما يختص بالعلاقات الإيرانية - العراقية وبالتحديد فى الأحداث التى ترتبت على الحرب بين الجانبين . وفى اعتقادى الشخصى ان الزعماء الإيرانيين لا ينظرون إلى هذا الاتجاه وما حدث بسببه ولكنهم ينظرون إلى أن مجلس التعاون كان يربطه مع إيران علاقات أكثر من طبيعية بواقع المكان الجغرافى وخير مثال على ذلك عندما كان شاه إيران «شرطى الخليج» من قبل الدول المسيحية الغربية لم يفكر باحتلال البحرين او ضمها إلى الأراضى الإيرانية بل واخذ بمبدأ الشورى والحوار والذى ترتب عليه إيجاد تسوية من خلال استفتاء شعبى لأهل البحرين والذى ترتب عليه حكم البحرين بالاضافة إلى أن نظرة الواقع تقول ان من يذهب إلى إيران من أهل الجزيرة العربية لا يرى إلا كل الترحيب والود بعيدا عن أى قضية سياسية أو أمنية لانهم ينظرون إلينا باعتبارنا مهد الإسلام فى الجزيرة العربية وأهل إيران يعتقدون ذلك فكريا ولكن الدعايات المغرضة اوجدت نوعا من التعميق السلبى للخلافات بين الجانبين على عقيدة فاسدة اتت من الخارج وعليه لابد من وجود خطط مستقبلية تهدف إلى تعديل المسار الخارجى لدول المجلس للمراقبة السياسى يرى ان الصمود الألمانى واليابانى فى مواجهة المخاطر الخارجية أدى إلى وجود قوة اقتصادية لهذان البلدان فلماذا لا نستفيد نحن فى الجزيرة العربية من هذه التداعيات .



يرى البعض ان دول الجزيرة العربية تخشى ان تؤدي عودة العلاقات بشكل أكثر فعالية مع إيران إلى تزايد مستمر للنفوذ الشيعي في دول المجلس. ماذا تقولون؟

لا يوجد فرق بين أهل السنة وأهل الشيعة في دول المنطقة بالكامل فالجميع ينتمى إلى دين واحد حتى وإن اختلفت العقائد الطائفية، ولو أرادت إيران ان تحتل أى دولة في الجزيرة العربية لكان اول من تصدى لها الشيعة انفسهم دون اية اعتبارات طائفية، فلا توجد اية «ضعفية» بين السنة و الشيعة في دول الجزيرة العربية، وإذا كان الامر كذلك فلن تستقيم جميع الامور الأخرى المرتبطة بتقديم وتحضر دول الجزيرة العربية، فالعقلية السخيفة المغرضة هي التي تدنس قدرنا ونحاول ان نحمو أهل الجزيرة العربية من خلال التفرقة الطائفية، وعلينا الاستفادة القصوى من الدول الأوربية والتي تعيش فيها اقلية يهودية، ورغم ذلك يعيشون دون تناحر رغم اختلاف اليهودية عن المسيحية، وذلك لانهم تجنبوا البعد عن الخلافات الطائفية، وإنما ينظرون إلى مصلحة المواطن والوطن، فلماذا نحن أهل الجزيرة العربية في خلاف من هذا القضية والتي تأتي إلينا من الخارج ومن أعداء الإسلام ومن أعداء العرب، وهنا لابد أن ارد على ما يخشى من ايجاد علاقات عربية - إيرانية ان يترتب عليها زيادة «المد الشيعي» بأن إيران كانت في السابق أكثر انفتاحا على دول الجزيرة العربية، دون ان يترتب على ذلك مجرد التفكير من الخطر الشيعي، ولذلك يجب ان نترك هذه الشائعات والخلافات جانباً من دون أدنى أهمية لأنها قد تصبح عاملاً خطراً في المستقبل، فالإسلام ليس به طائفية، وكل ما في الأمر ان هذه الطوائف ما هي إلا احزاب سياسية، يجب ان توجه إلى الصالح العام وليس التفرقة الطائفية.

تردد بعض دول المجلس في اعادة العلاقات مع إيران بسبب خشية سيطرة طهران على الاسواق التجارية في شرق الجزيرة العربية - ماذا تقولون؟

نجد أن شرق الجزيرة العربية مفتوح أمام جميع بلدان العالم، وإيران دولة من

ضمن هذا العالم، وإذا كانت لدى دول المجلس رغبة في شراء المنتجات الإيرانية لما يتفق مع امكانياتها المالية فليس هناك ما يمنع من ذلك، بالإضافة إلى تعدد المنتجات الإيرانية المتواجدة في سوق الجزيرة العربية منذ عشرات السنين دون أن يترتب على ذلك أى سيطرة من جانب طهران، بل وإن الأمر يتعدى ذلك وجود استثمارات مشتركة قائمة بالفعل، فتجارة «دبي» لم تنشأ إلا على الجهود الإيرانية وتجارتها، وبالعكس فإن الانفتاح التجارى العربى - الإيراني سيكسب الأسواق في الجزيرة العربية الخبرة من الجانب الإيراني، ولذلك يجب على دول المجلس أن تضع تصورات عدة لبناء قوة اقتصادية من خلال تراث يرقى باقتصادياتها إلى مراحل الاكتفاء.

كيف يمكن الاستفادة من الوضع السياسى الجديد فى إيران لصالح دول مجلس التعاون - خصوصا فى الموقف من النظام العراقى؟

الرئيس الإيرانى الجديد «خامنى» أبدى استعدادة للانفتاح على دول الجزيرة العربية على وجه الخصوص ودول العالم على وجه العموم، ولكن شريطة عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مثلما الحال مع دول الجزيرة العربية والتي ترفض التدخل فى جميع الشؤون الداخلية لها من قبل أى قوى خارجية، ولكن يجب على دول الجزيرة العربية أن تتحاور مع النظام الإيرانى بقدر من الكفاءة لأنها ليست فى موقف الضعيف، وإذا لم يمتلك مجلس التعاون الكفاءة والمقدرة فى التعامل مع الحوار العربى الإيرانى، فليترتب قبل بدء أى حوار، حتى تكون عوامل الاتزان متوافرة بين الأطراف كافة، وعلى اقتراض إذا حدث توازن فى تفعيل العلاقات بين المجلس وإيران، فإن ذلك سيكون له أثر واضح على النظام العراقى، والذي أدى بالطبع إلى شرخ فى الأمة الإسلامية والعربية، ولذلك يجب استغلال الوضع الإيرانى الجديد من ايجاد علاقات متوازنة تخدم المصالح المشتركة.



فى رأبك كيف ستكون طبيعة التركيبة السياسية فى منطقة الخليج العربى بعد
عودة العلاقات الإيرانية - العربية؟

هذا يتوقف على القادة وصلق النوايا الحسنة للمحاولة إلى التوصل لطرق
سليمة تضمن للأطراف كافة التعايش الأمن من خلال هذه العلاقات والتي
سيترتب عليها نفع كبير للمنطقة بالكامل خصوصا إذا عرفنا وهذا هو الواقع ان
إيران دولة قوية وليست ضعيفة، فإيران لم تهزم من العراق لولا الامدادات الهائلة
التي أتت إليها من الغرب، وبالتالي فإن التركيبة السياسية ستكون بالطبع فى صالح
المنطقة بالكامل، حال ايجاد علاقات طيبة ومتوازنة وأكثر فعالية مع الجانب العربى
لدول المجلس والجانب الإيرانى، بل فإن التركيبة السياسية تجعل الدول الخارجية
تعمل لها ألف حساب، لذلك من مصلحة جميع الأطراف الاسراع فى ايجاد
علاقات أكثر فاعلية.

هل يمكن ان تؤثر عودة العلاقات على مفاوضات السلام الشرق الاوسطية -
ما هو مدى تأثير ذلك - وكيف؟

بداية أقول أن السلام لابد وان يكون قائما على أساس مبدأ التكافؤ بين
الأطراف المعنية كافة بعملية السلام وكذلك عدم المساس بالأراضي الفلسطينية من
قبل العناصر اليهودية مثلما حدث منذ أيام عدة حيث تم تجزئة هذه الاراضى بل
والشعب الفلسطينى . إذا فلماذا لا يتم اتحاد عربى إسلامى بالمضامين المتعارف عليها
كافة، فى ظل امتلاك الجناح العربى الكثير من المقومات والأراضى والثروات،
والتي لو منعت عن العالم الغربى لمدة شهر واحد فقط كوسيلة من وسائل الضغط
الاستراتيجى لتغير الموقف تماما وقامت الدول الغربية بالضغط على إسرائيل من
أجل التنازل عن سياساتها التي تسببها فى الوقت الحالى، وهنا اشير إلى حادثة
الحرب المجيدة التي وقعت فى السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، عندما اتحد العرب
واستغلوا تماما سلاح البترول كوسيلة للضغط على العالم الغربى ولكن للأسف



الشديد فإن عدم استمرارية الموقف العربى تجاه إسرائيل مثلما حدث العام ١٩٧٣ أدى إلى هبوط تدريجى فى الأحداث الشرق أوسطية وأؤكد ان عودة العلاقات العربية - الإيرانية بشكل فعال ستعمل على تقوية مفاوضات السلام العربية لصالح الأطراف العربية كافة وهذا ليس سوى حق من الحقوق العربية الضائعة .

يرى بعض المحللين ان عودة العلاقات يمكن ان تؤدي إلى تدخلات فى الشؤون الداخلية لدول الجزيرة العربية من قبل إيران - ماذا تقولون؟

مجلس التعاون «لا يقبل» أية تدخلات فى شؤونه الداخلية من أية دولة أخرى، والموقف الإيرانى واضح تماما من مئات السنين ويسير على خطى عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لدول الجزيرة العربية الأخرى كافة، والقضية تسير وفق دستور داخلى تطبقه جميع دول الجزيرة العربية يضمن لسيادتها عدم المساس من قبل أى قوى خارجية وبالتالي يعتبر هذا هو العامل الأكثر أهمية الذى يحكم العلاقات العربية - الإيرانية . فمن الناحية الاقتصادية هناك الكثير من الروابط بين الجانبين ومن الناحية السياسية تربط الجانب العربى بالإيرانى عوامل عدة فى مقدمتها المصالح الإسلامية والعربية والتي يجب ألا نغفلها على هامش هذه العلاقات وعموما فإن الجانب الإيرانى يعى تماما ان عملية التدخل فى الشؤون الداخلية لدول المجلس لا ترضى دوله وهم أيضا «الجانب الإيرانى» لا يقبلون بذلك من أجل المصالح العامة وتفعيل العلاقات بين الجانبين .

هل من الممكن أن تؤدي عودة العلاقات العربية - الإيرانية إلى مبادرات من قبل بعض الدول الإسلامية للانضمام إلى التكتل في الجزيرة العربية؟

ولم لا، فلا توجد حدود للبلدان فى الإسلام، فنحن نريد من يساند الإسلام والدول الإسلامية والتعايش مع الآخرين شئ مطلوب ولا يضير بالعلاقات العربية ان تنضم إليها دول إسلامية أخرى لتوسع مدى التكامل المفروض



ان يكون منذ مدى بعيد، فجميع الدول الإسلامية تتفق فى مبادئها واساسياتها ومنهجها الذى يمكن ان تسير عليه ويحقق لها القوى سواء كانت الداخلية أو الخارجية (أمريكا)، ومن أجل ذلك فالدول الخارجية (كأمريكا المسيحية) تعمل ويكل ما اوتيت من قوة لعدم وجود أى مبادرات تضم الدول الإسلامية وتطبق تماما نظرية «فرق تسد»، فالعالم الإسلامى فى أمس الحاجة إلى المجددين وأهل الرأى السليم .

ما تصوراتكم للعلاقات العربية - العربية بعد عودة العلاقات مع إيران؟
المصالح لدول مجلس التعاون فوق أى اعتبار لذلك يجب علينا ان نقرر مصالحنا ومصيرنا بأيدينا، لا ان يقررها لنا الآخرون، فمن يريد العزة والكرامة لنفسه من الدول العربية عليه ان يعى تماما ان دول المجلس تريد ذلك أيضا، ولذلك أرى ان العلاقات العربية - الإيرانية ستصبح أكثر فعالية فى حالة وجود تجانس فكرى بين الدول العربية الأخرى، فالجميع يعمل من أجل استراتيجية موحدة تحكم العلاقات والروابط، وما يضير ان يكون هناك علاقات جيدة المستوى السياسى والفكرى بين الدول العربية من جانب، ومجلس التعاون وإيران من جانب آخر، بل بالعكس فإن ذلك سيعمل على خلق استراتيجيات عربية وإسلامية أكثر نفوذا واقوى من الشكل الحالى الذى تتخله هذه الدول فى سياساتها مع العالم الخارجى ومع الدول العربية والإسلامية .

هل يمكن ان تؤدي عودة عودة العلاقات بين دول الجزيرة العربية وإيران إلى قيام تكتل عسكرى فى مرحلة لاحقة؟

ليس هناك ما يمنع من وجود تكتل عسكرى عربى - إيرانى فى منطقة الخليج العربى، وهذا سيؤدى إلى الاستفادة الكاملة من القوات العسكرية المتواجدة حاليا فى كل دولة وتصبح أكثر تجانسا ويمكن استخدامها للدفاع عن المخاطر والتهديدات التى تحدث من وقت إلى آخر فى منطقة الخليج العربى، فالعالم اليوم أصبح قرية

صغيرة تغلب عليه المصالح المشتركة والتعاون البناء بين بلدانه، فالتحالفات العسكرية موجودة في العالم كله، وإسرائيل تحالفت مع الولايات المتحدة الأميركية، ودخلت في تحالف عسكري مع تركيا، فماذا يضير لو كان هناك تحالف عسكري عراقي - إيراني بل بالعكس سيؤدي ذلك إلى حفظ الاجواء المتبلدة في المنطقة وجعلها منطقة محرمة الدخول من أى طرف يرى في نفسه التطاول على الآخرين.

يرى بعض المحللين ان إيران مازالت تشكل خطرا سياسيا وعسكريا على دول مجلس التعاون مما يعرقل عودة العلاقات معها بشكل أفضل من الآن - ما تعليقكم؟

متى شكلت إيران خطر عسكريا على دول مجلس التعاون؟ لم يحدث أبدا على مر السنين، والأحداث الساخنة أثبتت ذلك عبر مئات السنين، فإيران لم تكن في اتجاهاتها الخارجية مع جيرانها العرب أى سوء للنوايا، والتاريخ خير دليل على ذلك، أما في ما يتعلق بالنسبة إلى موضوع «الجزر» فهناك اجتهادات سياسية، قد أكون غير ملما بتفاصيلها المتعددة، ولكن تم تحويل هذا الأمر إلى التحكيم الدولي، وحتى الآن لم تندلع شرارة الحرب الإيراني بسبب هذه الجزر وهذا دليل على مصداقية النظام الإيراني بالتسوية السلمية لهذه القضية، فالتسليم بمبدأ ان إيران تشكل خطرا سياسيا وعسكريا على دول المجلس أمر غير مقبول والتاريخ العربي والإسلامي يؤكد ذلك، وهناك مثال يفند هذا الادعاء عندما كانت دول مجلس التعاون «لقمة سائغة» في الوقت الذي كانت فيه إيران امبراطورية لها القدرة على احتلال أى دولة من الجزيرة العربية لم تقدم على ذلك أبدا، وهذا دليل على صدق النوايا الحسنة وأفضل رد على من يدعون الخطر الإيراني، اضافة إلى التصرفات الطيبة التي قامت بها إيران ابان الحرب العالمية الثانية عندما أمدت دول الجزيرة العربية بالمون الغذائية آنذاك، ولكن استطيع القول ان هناك شائعات ترددها بعض



القوى المغرضة مفادها ان إيران دولة إسلامية تعتنق المذهب الشيعي الذي يشكل خطرا كبيرا على المذهب السني، فهل هذا معقول، المواطن في الجزيرة العربية وقادة دول المجلس يعلمون ذلك تماما والمطلوب ازالة هذه الشائعات من الوجدان الفكري تماما «وهذا حجر الزاوية» وتبًا للأمة الإسلامية جميعها إذا كان تفكير افرادها بهذا الشكل الذي يؤدي بنا جميعا إلى الهاوية ولن تقدم لنا قائمة في ظل النفرقة الطائفية.

هل يمكن ان تؤدي عودة العلاقات العربية مع إيران إلى وجود قوة نفطية يمكن من خلالها التأثير على أسعار النفط في العالم؟

لاشك والقوة الاقتصادية النفطية العربية موجودة بالفعل. وهذا ما يشير غضب القوى الخارجية وتعمل بشتى الطرق على تفتيت هذه القوة الاقتصادية ليظل مجلس التعاون في حالة ضعف اقتصادي كامل ودون حراك، لان ذلك يخيفهم، خصوصا إذا تعلق الأمر بالسيطرة على أسعار النفط في العالم، في ظل الاحتياطات الهائلة التي توجد لدى الدول في الجزيرة العربية، رغم ان دول الجزيرة العربية ليست «عدو» للقوى الخارجية، ولذلك يجب ان تكون هناك اتفاقيات بين الدول في الجزيرة العربية والدول الخارجية في شأن النفط بما يضمن لهم ايصاله وتدفقه بشكل مستمر، علما أن اتجاهات دول المجلس لا تتضمن ما يمنع من تصدير النفط لهذه الدول لما فيه المصلحة العامة للجميع، وبالتالي فإن الاتفاق في شأن أسعار النفط مع إيران والدول في الجزيرة العربية تعتبر خطوة أكثر من مهمة يمكن استغلالها في تحسين المستويات الاقتصادية لدول المجلس دون المساس بالاتفاقات الدولية التي تضمن تصدير النفط للدول المستوردة.

العلاقات الأميركية - الإيرانية المتوترة - هل تقف عائقا أمام تحسين العلاقات

بين طهران ودول المنطقة؟



نحن في الكويت نعتبر الأميركيان (المسيحيون) «أصدقاءنا» وهم ناس طيبون ويحبون السلام والديمقراطية وانما الشعوب، وفي اعتقادي إذا كانت هذه المبادئ التي يتحدثون عنها دائما محل تطبيق دائم من قبلهم، فلن يكون لهم أى اعتراض على ايجاد علاقات عربية - إيرانية أكثر توازنا وفعالية، رغم وجود هذه العلاقات منذ القدم، ومثلما تريد «أميركا» ان تحافظ على مصالحها فى منطقة الخليج العربي فنحن أيضا أهل الكويت نريد الحفاظ على مصالحنا، لذلك وفي اعتقادي أن الأميركيان يعرفون هذا الجانب تماما.

برأيكم هل يستطيع خاتمي ان يتخذ خطا يتعد عن سياسة تصدير الثورة ويعيد ثقة المجتمع الدولي فى إيران؟

«نغمة» تصدير الثورة الإيرانية ادعاء خارجي (أمريكي) زرعه العالم الخارجي بحجة ان إيران تريد تصدير الثورة الإسلامية لجيرانها دون ارادتهم، حتى تغلب موازين السيطرة الإسلامية الإيرانية على بقية المصالح الأخرى، وفي هذا اجحاف كبير لا يمكن تصديقه، فبعد مرور سنوات طويلة على الثورة الإسلامية الإيرانية لم ير في الجزيرة العربية ما يؤثر فيه بالقوة لتصدير الثورة الإيرانية، لانها وبصراحة شديدة «ثورة داخلية» قصد بها اصلاحات جذرية للشعب الإيراني فى فترات كانت تسيطر عليه قوى لا تهدف إلى الاصلاح ابدا، هذا مفهوم الثورة، فهل هذا ما يجعل أهل الجزيرة العربية فى ترقب لذلك؟ بالطبع لا، لان الحكومات في الجزيرة العربية هى صاحبة القرار فى كل ما تراه مفيدا فى مصلحة الشعوب في الجزيرة العربية.

فى ضوء المؤشرات الأولية بعد تسلم الرئيس الجديد للسلطة هل تعتقدون ان العلاقة بين إيران و«حزب الله» ستستمر بنفس الزخم ام انها ستراجع؟

حزب الله لبناني ويجب مساعدته من قبل جميع الدول الإسلامية لشيء



بسيط وهو انه يدافع عن الجنوب اللبناني المحتل فهل هذا خطأ في وجهات النظر الداخلية والخارجية، فلماذا كان الرئيس الإيراني الجديد يدعم حزب الله فليس هناك ما يمنع من ذلك، فالمسألة تتوقف على وجود محتل، ينتهك حرمان جزء من الأراضي «حرام» ام انه أمر غير مقبول من الدول الخارجية (أمريكا)، فالمسألة إذا بعيدة عن المساومة السياسية لأنها تدخل في قضية الاحتلال، وعموما هذه وجهات نظر يعيها مجلس التعاون تماما^(١).

ماذا تريد دول الجزيرة العربية من إيران كي تستقيم العلاقات بين الطرفين؟
نريد من إيران ألا تتدخل في شؤوننا الداخلية، والجلوس على مائدة مفاوضات بأسلوب متحضر يضمن مصالح الشعوب كافة، وهذا ليس معناه قطع علاقات الجزيرة العربية مع الآخرين، فالجانب العربي والجانب الإيراني يسعيان إلى تفعيل للعلاقات بينهما في ظل ما أصابها من تبلد وجمود بسبب بعض الأحداث التي مرت بها المنطقة وانعكست على جميع الأطراف دون تفرقة بين طرف وآخر.

إيران ومجلس التعاون إلى أين.

أكدت أستاذة العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتورة معصومة المبارك ان وجود علاقات عربية - إيرانية بشكل مشر وفعال يضمن استقرار الأمن في منطقة الخليج العربي بالكامل مشيرة إلى وجود توجه في دول الجزيرة العربية كافة والجمهورية الإسلامية الإيرانية لتحسين العلاقات في صالح الشعوب العربية. وقالت في حوار صريح جدا مع «السياسة» بأنه يجب على الجانبين ضرورة الابتعاد عن «أزمة الثقة» والشكوك عند تفعيل وتطوير العلاقات مشيرة إلى أن التوتر الذي حدث في منطقة الخليج العربي قد انعكس سلبيا على القادة والشعوب وأن الألوان لتغيير ذلك وفتح صفحة جديدة في العلاقات. وأكدت على ضرورة الابتعاد عن



«الطمطممة» واغفال الملفات الشائكة إذا رغبت الأطراف كافة في تحسين العلاقات واصفة الوضع الحالي بالكرة التي في الملعب الإيراني وعليها ان تثبت وتسعى لتأكيد حسن النوايا وحل مشكلة الجزر العربية. وردا على سؤال حول الموقف الأميركي من تحسين العلاقات بين الجانب العربي والإيراني كذلك، قالت انه متى عادت هذه العلاقات بشكل أفضل فإن الولايات المتحدة وأوروبا أيضا ستسعيان إلى نفس الشيء لأن الولايات المتحدة لن تمانع من ذلك بسبب المصالح المشتركة في المنطقة والتي تحتم وجود علاقات متوازنة بين جميع الأطراف. وعن مدى تأثير تطوير العلاقات بقضية «الجزر العربية» قالت: ان هذه القضية تمت من خلال «صفقة بريطانية - إيرانية» اعقاب الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٦٨ وبناء على ذلك يتوجب على إيران ان تسارع بحل هذه المشكلة إذا كانت لديها نوايا واتجاهات بتحسين وتفعيل العلاقات مع دول المجلس. وأرجعت «أزمة الثقة» بين الجانبين العربي والإيراني إلى التجارب العقائدية والتاريخية في السنوات الماضية والتي كان لها الأثر الأكبر في ذلك وفي ما يتعلق بإمكانية قيام نكتل عسكري عربي - إيراني حال عودة العلاقات أكدت ان بعض الدول مثل الولايات المتحدة وأوروبا لن تسمحوا بذلك بسبب مصالحهما المعروفة في منطقة الخليج العربي وفي ما يلي نص الحوار^(١):

هل ترون ان هناك توجهها في دول الجزيرة العربية لبناء علاقات متوازنة مع إيران - ما دوافع هذا التوجه في هذه المرحلة؟

من مصلحة دول الجزيرة العربية ان تتوصل إلى أسلوب في العلاقات مع إيران يضمن للجميع استقرار الأمن في المنطقة، لأنه واضح تماما من خلال التجارب التي مرت بها العلاقات في السنوات الماضية ان التوتر ينعكس سلبا على المنطقة بالكامل سواء الساحل العربي منها أو الساحل الإيراني، فإذا كان هناك اتجاه

١ - د. معصومة مبارك - السياسة ١٠/١٢/١٩٩٧.



يتعلق بإزالة جميع عوامل التوتر، وانفراج فى العلاقات فبالتاكيد سيكون هذا الانفراج فى صالح شعوب هذا المنطقة خصوصا فى ظل المعاناة وعدم الثقة والتوتر الذى شهدته منطقة الخليج العربى منذ سنوات عدة والذى لم يظهر فقط على القادة بل انعكست عدم الثقة على شعوب المنطقة وفى ذلك مرحلة خطيرة جدا وآن الأوان كى تتعلم شعوب المنطقة على الضفتين لأن تتعايش مع بعضها البعض وذلك لن يحدث إلا من خلال بناء جسور الثقة بين القيادات وبين الشعوب أيضا وعلى المستويات المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بل ويجب ان تمد جسور العلاقات الإنسانية كافة حتى ينعم الجميع بخليج عربى آمن مستقر ينتجه إلى الاستثمار والنماء بدلا من الاتجاه إلى السلاح.

ما تصوراتكم لكيفية إعادة بناء هذه العلاقات فى ظل التوجهات الجديدة للرئيس الإيرانى الجديد؟

مؤشرات الثقة بدأت تعطى دلائلها الواضحة ما بين الوجلة والخبولة عقب إعلان تساقج انتخابات الرئيس الإيرانى الجديد وبما يحمله من إيجابية فى القول والطرح وبأمل الجميع خصوصا على المستويات الرسمية ان تتحول إشارات الثقة القولية إلى فعلية وتلقى الصدى المطلوب من قبل دول التعاون وفى ما يتعلق بعملية إعادة بناء العلاقات وبناء الثقة المتبادلة بين الجانب العربى، والجانب الإيرانى يجب ان تتم من بداية لقاءات شعبية وليست رسمية لأن الأخيرة لا تنعكس على الشارع العام ولذلك يجب ان تكون هناك خطوات حثيثة شعبية تتعلق بالتفاعل والتقارب بين الشعوب قبل التقارب السياسى بين القادة حتى لو كان هذا التقارب بطيئا نوعا ما من خلال خطوات واثقة من نفسها فى المجالات الحياتية المختلفة بين الشعبين العربى والإيرانى لذلك يجب ان نبدأ بمشاريع مشتركة واستثمارات قصيرة الاجل على الأقل فى البدايات كنوع من جس النبض.



فلتكن هناك خطوات لتبادل الخبرات الاكاديمية والبحوث المشتركة وهذا يعنى وجود خطوات مشتركة لتبادل الثقة يمكن من خلالها تطوير وتفعيل موارين الثقة بين الشعب العربي والشعب الإيراني ثم بعد ذلك يمكن تفعيل التقارب السياسى الرسمى حيث آن الأوان ان تبدأ إيران والدول في الجزيرة العربية «صفحة جديدة» وان تناقش القضايا العالقة والتي من أهمها قضية الجزر الإماراتية . ففتتح مجال العلاقات الإيجابية لا يكون على أساس «طمطمة» وإغفال الملفات الشائكة لان إدارة الظاهر لئلا هذه القضايا الشائكة لن يجدى على الأمد الطويل ولن يؤدى إلى حل مشكلة الثقة بين الأطراف المختلفة فى المنطقة .

كيف تنشأ علاقات عربية - إيرانية سليمة فى ظل احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية؟

هذه «أم القضايا» بين مجلس التعاون وإيران . فإيران ليست حديثة العهد بالسياسة فهى دولة لها سجلاتها وملفاتها العريقة فى العمل السياسى وهى تدرك تماما انه لا يمكن القفز عن الحقائق والجغرافيا حتى تصل إلى علاقات متوازنة وأكثر فعالية مع دول المجلس . وإيران لا تعاني من السذاجة السياسية وهى تدرك تماما بأن المأزق الحالى الكامن والذي سينفجر إذا لم يحل حلا عاجلا وكاملا فلن يكون فى خدمة التوجهات الإيجابية التى يطرحها خاتمى ويجب ان تتزامن هذه الاطروحات الجديدة برؤية إيرانية سليمة حول الجزر العربية حيث تشير كافة الوثائق المطروحة والمعروفة بأنه تمت صفقة بريطانية - إيرانية فى أعقاب فترة الاعداد للانسحاب البريطانى من الخليج العربي عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٧١ ويعترف الجميع بأن الوثائق تحمل ظلما للإمارات فآنذاك كانت بريطانيا هى المهيمنة على المنطقة وكانت الشارقة اماره صغيرة لا حول لها ولا قوة، وضمن الترتيبات الإقليمية التى أعدتها بريطانيا، دخلت مسألة الجزر الإماراتية واقتطع الحق الإماراتى من أهله، وبالتالي إذا كانت هناك اتجاهات للنوايا الحسنة للعمل على عودة العلاقات بصورة

أفضل يجب أن تسارع جميع الأطراف لفتح ملف الجزر العربية وإن يسوى تسوية سياسية سليمة إن أمكن وقضائية إن لم يكن الحل السياسي هو الأمل، لأن محكمة العدل الدولية لم توجد عبثاً، بل وجدت لكي تقضى على المشكلات الدولية إذا فشلت القنوات السياسية، وواضح تماماً أن القنوات السياسية لم تجد في مسألة الجزر العربية ولم تنفع في الأعوام السابقة.

في رأيك الشخصى هل ستقوم «قوى خارجية» بالضغط على دول الجزيرة العربية لمنعها من إقامة علاقات متوازنة مع إيران؟

ميزان القوى ليس في منطقة الخليج العربي فحسب وإنما في أى منطقة «يعبث» به من قبل قوى خارجية ولا يترك لشأن أهله، خصوصاً وأن منطقة الخليج العربي لا تمثل منطقة اقليمية فقط وإنما منطقة مصالح دولية متشابكة ومتناقضة في الكثير من الأحيان، ولذلك ليس من المستبعد أن ينعكس عدم الصفاء في العلاقات الإيرانية - الأميركية على أية محاولات عربية لإعادة الثقة بين الجانبين، خصوصاً بعد نقساط التوتر التي أصابت العلاقات العربية - الإيرانية بعد الثورة الإسلامية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وبالتالي فإن الدول ذات المصالح المتناقضة في منطقة الخليج العربي لن يسعدها كثيراً أن تعود العلاقات بشكل أفضل من السنوات السابقة بين دول مجلس التعاون وإيران، خصوصاً وأن علاقات الدول ذات المصالح في المنطقة لم تعد حتى الآن، ولذلك أؤكد أنه متى ما عادت العلاقات بين دول الجزيرة العربية وإيران، ستعود علاقات هذه الدول مع إيران نفسها سواء كانت أميركية أو أوروبية، وهذا سيعود بنا إلى مرحلة الشاه والتي كانت فيها إيران صديقة للدول الأوروبية والولايات المتحدة، بل ومن الممكن في هذه الحالة أن تدعم الولايات المتحدة وأوروبا علاقاتها وتدفع إلى دعم العلاقات العربية - الإيرانية من جهة أخرى، أما في الوقت الحالى فسالواضح أن العلاقات الإيرانية الأميركية يشوبها الكثير من عدم الارتياح والتوتر، وهذا بالتأكيد سينعكس على أى

محاولة لمد جسور الثقة بين الجزيرة العربية وإيران، بل وربما تنسف هذه الجسور لأنه يتناقض مع السياسة الأميركية للاحتواء المزدوج مع إيران والعراق.

هل تؤثر الخلافات العربية الحالية في عودة العلاقات مع النظام الإيراني الجديد؟

هناك علاقات على المستوى الفردي في دول مجلس التعاون وكذلك تفاهم على المستوى العام لهذه العلاقات، ولكن قد يتقدم المستوى الفردي بدرجة أكبر إلا أنه يظل متأثراً بدرجة أكبر في الإطار العام والمحدد له بخطوط حمراء تتعلق بمشكلة الجزر العربية والتي إذا لم تحل حلاً مرضياً للإمارات فهذا بالتأكيد سينعكس على أى خطوات تتعلق بالإسراع في إيجاد علاقات طبيعية وودية بين دول الجزيرة العربية سواء كانت مجتمعة أو منفردة مع إيران، وفي الوقت الحالي تعتبر قضية الجزر العربية هي المأزق الحقيقي في مسألة العلاقات العربية - الإيرانية، واعتقد أن هذه المسألة واضحة تماماً بالنسبة إلى الحكومة الإيرانية التي تدرك ذلك تماماً حيث أرسلت إليها عبر مجلس التعاون كمنظمة إقليمية وعبر الدول المنفردة ما يفيد بذلك، والآن الكرة في الملعب الإيراني وهي تدرك المطلب العربي وهي تسعى إلى تسوية علاقاتها مع دول المجلس، إذاً ليس أمام إيران سوى الإسراع في حل مشكلة الجزر حتى يمكن تحسين العلاقات بشكل أفضل من الوقت الحالي أو على الأقل الوقت السابق، ولذلك استطيع القول أن بقاء بعض الخلافات العربية الإيرانية سيؤدي إلى التوتر والذي يترتب عليه زيادة النفوذ الأجنبي في المنطقة بل وضوء أخضر لها لاستنزاف مقدرات دول الجزيرة العربية والذي يجب أن تذهب إلى التنمية، وعلى ذلك يجب على الطرف الإيراني وكذلك الطرف الجزيرة العربية الدخول في حوار مباشر لحل الخلافات القائمة لإبطال مفعول أى دعوى لتواجد القوات الأجنبية في ما بينهما.

يرى بعض المحللين ان إيران قد تطلب الانضمام إلى مجلس التعاون في حال عودة علاقاتها مع دول الجزيرة العربية - ماذا يقولون؟

رغم ان الحديث يدور دائما عن توسيع نطاق منظومة مجلس التعاون، إلا انه من الناحية القانونية البحتة قد لا تسمح بعض شروط لوائح وانظمة للمجلس بانضمام اعضاء جدد من دول أخرى تريد الانتساب إليه، لذلك فلوائح للمجلس مغلقة لا تسمح بدخول أو انضمام دول أخرى، ولكن هذا لا يمنع من قيام منظمة أخرى تضمن في عضويتها دول منطقة الخليج العربي بأكملها (بما فيها العراق) أو حتى بعض الدول العربية الأخرى (مثل اليمن)، ولكن إذا كانت لإيران اتجاهات قوية للانضمام إلى دول المجلس، فمثلما ذكرت يكون ذلك من خلال منظمة تضم جميع الدول الخليجية حتى العراق، ومن الممكن ان نطلق على هذه المنظمة، «المنظمة الخليجية».

هل من الممكن ان تؤدي عودة العلاقات العربية الإيرانية إلى حدوث توازن في القوى العسكرية في منطقة الخليج العربي خصوصا والشرق الأوسط عامة؟

نأمل ألا يكون الهدف من تحسين العلاقات بين دول المجلس وإيران هو هدف عسكري، لأنه إذا دخلنا في مسألة التوازن سيؤدي بنا ذلك إلى مرحلة السباق في التسلح ومسألة انعدام الثقة، ولكن للدخول للمأمون لقيام علاقات عربية - إيرانية مستقبلا يجب ان يكون قائما على الاطر الاجتماعية والشعبية والاقتصادية وغيرها من الموضوعات التي تفعل التعاون التكاملي بين الجانبين، أما مسألة التوازن العسكري فالجميع يدرك الحجم العسكري الإيراني وبنائها السكاني والعسكري، وفي المقابل من الجهة العربية والتي تعتبر ليست منظمة دولية في مكان واحد بل دولا رغم ما يضمهما من قانون خاص بمنظومة مجلس التعاون، إلا ان كل دولة تتعامل في سياستها الخارجية باستقلال عن الدول الأخرى، ولكل دولة قدرات عسكرية لا تدخل في مجال التوازن العسكري مع إيران، وهنا لا بد من الإشارة إلى

أنه إذا دخلت دول المجلس العسكرى مع إيران من ناحية القدرات العسكرية فمعنى ذلك أنها ستدخل فى تصعيد البناء العسكرى وزيادة التوتر، لذلك فإن نقطة الانطلاق فى ايجاد علاقات متوازنة عربية إيرانية هى الابتعاد عن النواحي العسكرية وعلى إيران الابتعاد عن التميز العسكرى لان ذلك قد يفسر من قبل دول الجزيرة العربية على انه تهديد لامنھا، ولتكن هناك خطة واضحة لجميع الأطراف لتوجيه مقدراتھا إلى التنمية.

هل يمكن ان تؤثر مواقف بعض دول الجزيرة العربية من الحرب العراقية الإيرانية فتقف حائلا دون عودة العلاقات؟

مرحلة الحرب العراقية الإيرانية انتهت وكان لها ظروفها ومبرراتها وأسبابها، وبالتأكيد فإن قنوات تحسين العلاقات وعودتها بشكل أكثر فعالية من الوقت الحالى بين مجلس التعاون وإيران سيؤدى ذلك إلى تأثر بعض دول الجزيرة العربية بذلك وستأرجح العلاقة بين دولة وأخرى وفقا للخلافات الحالية معها ومع الجانب الإيرانى، فلو قلنا ان الكويت ستخطو خطوات جيدة من أجل تحسين العلاقات، نستطيع ان نقول ان ذلك يختلف عن الإمارات مثلا وذلك بسبب مشكلة احتلال إيران للجزر العربية، ولذلك أؤكد ان هناك احتمالات لكى تتأثر العلاقات العربية الإيرانية بالمواقف التى حدثت أثناء حرب الخليج الثانية، ولكنه سيكون تأثيرا محدودا لاستمرار وجود النظام العراقى ولكن متى نهض العراق من الكبوة التى عليها فى الوقت الحالى، يأمل الجميع ان تتزامن عودة العلاقات مع إيران وكذلك العراق، وبالتالي نخلق الامل المنشود فى بحيرة خليجية عربية تسعى إلى تكامل خدمة المواطن العربى بالدرجة الاولى.

تخشى بعض دول الخليج ان تؤدي عودة العلاقات الخليجية الإيرانية إلى تزايد مستمر للنفوذ الشيعى فى دول المجلس - ماذا تقولون؟



هذه «حساسية» لا تركز على حقائق لان التعايش العربي - الإيراني قائم رغم وجود الشيعة على ضفتي الخليج العربي ولم يؤد هذا إلى «تسوس» في العلاقات مع إيران أو التشكك من وضع الشيعة، ولكن خطورة هذا الطرح بدأت خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث تنامت فكرة الاتهام والتشكيك في الشيعة على الساحل العربي من الخليج العربي، على اعتبار ان الانتماء المذهبي سيدفعهم بلا محالة إلى تأييد إيران، وهذا أثبت خطوة في ما بعد، لان غالبية الشيعة على الساحل العربي من الخليج العربي تكون انتماءاتهم للنول الموجودين فيها، ولم يؤد الانتماء المذهبي إلى انغماس في الاتجاه أو التأييد السياسي لإيران، حيث يبقى الإيراني في هويته وقوميته، ويظل العربي عربيا في قوميته وهويته بغض النظر عن الانتماء المذهبي، لان الانتماء المذهبي لا تنزعme إيران، حتى لو رغبت إيران في ان تنزع ذلك في مرحلة ما في محاولة لاستقطاب الشيعة على الجانب العربي، حيث فشلت هذه السياسة واثبت ان انتماء الشيعة يكون إلى وطنهم الذي يعيشون فيه، ورغم ذلك نجد بعض «الشواذ» فقط من الشيعة الذين انخرقوا في تأييدهم إلى إيران في هذه المرحلة الخطرة التي مر فيها الخليج العربي، ولكن البقية العظمى ظلت على انتمائها للوطن القومي والعربي، وفي المقابل نجد بعضا من الشيعة قد حججوا تأييدهم لإيران وكذلك للعراق إبان الحرب بينهما وهذا ليس معناه التشكيك في قوميتهم العربية، ولكنهم يرون ان هذه الحرب مدمرة ولن تخدم الاهداف القومية العربية والإسلامية بل وتدمر مقومات الخليج العربي، وهذا أدى إلى وجود نوع من «التمرس» سواء للسنّة أو الشيعة خلف انتمائهم لوطنهم بدلا من الزايدة والمساومة على الانتماء الشيعي كما لعبه الآخرون سواء من السنّة أو الشيعة، آنذاك حيث كثرت المزايدات وتبين في ما بعد ان نتائجها مدمرة على جميع الأطراف.

تردد بعض دول المجلس في إعادة العلاقات مع إيران بسبب خشية سيطرة طهران على الأسواق التجارية في شرق الجزيرة العربية - ماذا تقولون؟

إذا كانت هذه الخشية موجودة فإن مردها يكون إلى أزمة الثقة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عدم الثقة فى النوايا ومتى تأصلت الثقة العربية الإيرانية وبنيت على أسس واضحة فإن ذلك يؤدى إلى فتح مجال الثقة بين الجانبين ، ولذلك أقول إذا كان هناك تشكك من قبل مجلس التعاون فى شأن السيطرة التجارية، فإنه قد يكون محق فى ذلك لأن سوق مجلس التعاون دائما فى حاجة إلى المنتجات والبضائع الإيرانية، فى ظل محدودية مجلس التعاون للإنتاج، مقابل الوفرة فى المنتجات الإيرانية، وبالتالي فإن الخشية لها ما يبررها من أن ينحرف الميزان التجارى لصالح إيران، وقد يكون ذلك فى المرحلة الأولى إلا أنه قد يكون دافعا وحافظا لاقتصاديات المنطقة بأن تنشط وتنشط ما يرغب به الساحل الإيرانى ومن ثم نصل إلى نقطة التعاون والتوازن الاقتصادى فى ما بين الجانبين .

كيف يمكن الاستفادة من الوضع السياسى الجديد فى إيران لصالح دول مجلس التعاون؟

فى ظل النفج السياسى لدول المجلس تستطيع ان تمحص المواقف جيدا وتدرس الإشارات وعدم الاكتفاء بالأقوال، وبالتأكيد هذا ما يجرى فى الوقت الحالى منذ انتخاب الرئيس الإيرانى الجديد، إلى هذه المرحلة التى تعتبر مرحلة زيارات متبادلة يأمل الجميع من خلالها صدق النوايا الحسنة التى تدفع المنطقة إلى المزيد من العلاقات الودية والتعاونية التى سنتقنها من حالة التوتر المغلفة التى تعيشها منذ أمد ليس بقصير والتى عايشها الكثير من الشباب العربى والإيرانى، ومن حقهم ان ينعموا بأجواء الهدوء والاستقرار والثقة .

فى رأيك كيف ستكون طبيعة التركيبة السياسية فى منطقة الخليج العربى بعد عودة العلاقات العربية - الإيرانية؟

كلها فى حكم المتوقع والمأمول بأن تكون العلاقات السياسية علاقات يغلب



فيها الحوار ونخمة التفاؤل بالمستقبل وعبارات الود الحقيقي المصحوب بمشاريع على أرض الواقع سواء كانت مشاريع للقاءات السياسية عن طريق الزيارات للقادة والتي توصل بلا شك في العلاقات، كذلك فإن فتح أبواب السياحة للجانبين للاستفادة من الامكانيات السياحية في الجانبين، سيؤدي ذلك إلى خلق أجواء سياسية أكثر رحابة وأكثر ودية، حيث تجعل العلاقات السياسية في ما بين الساحل العربي والإيراني علاقات اقرب إلى المأمول والمثالي من العمل الدبلوماسي بدلا من ان يغلب عليها لهجة وعبارات التشدد والتطرف واللاود، وأؤكد ان الانفتاح ما بين صفتي الخليج العربي سيخلق مناخا إيجابيا سياسيا.

هل يمكن ان تؤثر عودة العلاقات على مفاوضات السلام الشرق أوسطية - ما مدى تأثير ذلك - وكيف؟

بداية فإن مفاوضات السلام في حالة متعثرة ولذلك يجب ألا نقحم فيها التقارب العربي الإيراني وننسب إليه انه سيتسبب في المزيد من التعثر، فإمكانات التعثر واضحة تماما وانها اسرائيلية بحته وان كان يصاحبها بعض المساهمات العربية عن طريق الارتقاء العربي في مواجهة إسرائيل الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التطرف الإسرائيلي، لأنه إذا كان الخصم ضعيفا فيإمكان الطرف المواجه ان يغلق عليه المجال وهذا ما تقوم به إسرائيل الآن، فإذا مسيرة السلام العربية الإسرائيلية متعثرة، والموقف الإيراني منها واضح تماما، ولكن إيران لن تكون ملكا أكثر من الملك المقصود به هنا الجانب العربي، وفي حالة توصل جميع الأطراف المعنية بالمفاوضات إلى حلول سليمة، فهذا معناه الا تقف إيران عثرة في سبيل السلام العربي الإسرائيلي لان الشعوب جميعها تعشق السلام بما فيها الشعب الإيراني، اما حال الواقع يقول ان هذه المسيرة مارالت متعثرة، لذلك نرجوا ان تكون العلاقات العربية الإيرانية أسرع وأكثر ثمارا من مسيرة السلام الفاصلة.

يرى بعض المحللين ان عودة العلاقات يمكن ان تؤدي إلى تدخلات في الشؤون الداخلية لدول الجزيرة العربية من قبل إيران - ماذا تقولون؟

هؤلاء المراقبون متأثرون بالخلفية التاريخية سواء كانت العقائدية أو السياسية، فكان هناك محاولات من قبل إيران للتدخل في شؤون المنطقة عبر القنوات السياسية أو الشعبية، ولذلك فإن التجارب التاريخية والعقائدية توصم حجم الثقة بين الطرفين، وبالتالي يمكن القول ان هذا التشكك يعتبر انعكاس لأزمة الثقة، ونفس الأمر رغم عدم وجود أدلة واضحة من قبل الأكاديميين أو حتى الشارع الإيراني، إلا انه نجد ان هناك حجم من الثقة المهدومة من الجانب العربي تجاه الجانب الإيراني، فهي أزمة قديمة لا يمكن ان نتوقع لها ان تزول بين يوم وليلة، فهناك تشكك بين الجانبين على المستويات والانعكاسات السياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن أي تطور في العلاقات سيكون مرتبطا بعامل الثقة بين الجانبين فمتى تأصلت الثقة سيستطيع الطرفان تفعيل العلاقات.

هل من الممكن ان تؤدي عودة العلاقات وتحسينها بين الجانبين العربي والإيراني إلى مبادرات من قبل بعض الدول الإسلامية إلى الانضمام لهذا التكتل الخليجي؟

قد يحدث ذلك في مرحلة لاحقة، خصوصا وان التكتل الإسلامي موجود بالفعل من خلال المؤتمر الإسلامي، ولكن إذا كانت هناك اتجاهات لتقوية المؤتمر الإسلامي وجعله أكثر فاعلية، فمن السهل على الدول الإسلامية القيام بذلك نظرا لما تمتلك من ارضية كبيرة وستكون لها دوافع أكبر وأفضل، حيث قد يكون من السهل مستقبلا الانضمام إلى هذا التكتل، رغم عدم فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أنه في حالة تطور العلاقات العربية - الإيرانية فإن ذلك قد يؤدي إلى الارتقاء بمستوى المنظمة الإسلامية من ناحية العلاقات مع جميع الدول الإسلامية.

ما تصوراتكم للعلاقات العربية - العربية بعد عودة العلاقات مع إيران؟

بداية فإن العلاقات العربية - العربية قائمة وليست في قائمة الانتظار لما سترتب عليه من نتائج لتطوير وتحسين العلاقات العربية والإيرانية، ولكن العلاقات العربية - العربية يشوبها الكثير من نقاط التوتر والصراعات سواء المعلنة والخفية، وفي رأيي فإن تطوير العلاقات بين مجلس التعاون وإيران قد يكون عاملاً نشطاً لدفع العلاقات العربية بعضها ببعض، على الأقل من حيث الأفضلية والمقارنة، فإذا كان من الأجدي لهذه الدول أن تطور علاقاتها مع إيران فإن الأفضلية في ذلك تعود إلى إمكانية تفعيل العلاقات العربية مع بعضها البعض، وبالتالي يمكن القول أن الخلافات في العلاقات العربية - العربية ليست مرتبطة بالعلاقات العربية - الإيرانية، ولكن المنطق السياسي يدفعنا إلى الاعتقاد أن تطور العلاقات العربية - الإيرانية سيؤدي بلا شك إلى تطور في العلاقات العربية - العربية بصورة وشكل أفضل مما هي عليه الآن، وقد أكون مخطئة في ذلك، حيث من الممكن أن تظهر بعض الخلافات العربية - العربية لن يغير فيها أي تطوير أو تحسين في علاقات الجزيرة العربية مع إيران، مع العلم أننا نتحدث هنا عن تقارب مجلس التعاون مع إيران باعتبار أن هناك مؤشرات ودلائل حقيقية ستستثمر في صالح المنطقة، رغم أن هذا التطور ما زال يضيء ووجع يشوبه الكثير من التحسس موضع القدم وهذا متوقع لأن الفجوة بين العلاقات يجب ردمها بخطوات إيجابية.

هل يمكن أن تؤدي عودة العلاقات بين دول الجزيرة العربية وإيران إلى قيام

تكتل عسكري في مرحلة لاحقة؟

نرجو ألا يكون كذلك، وألا يكون الهدف من تفعيل العلاقات مشتملاً على الجانب العسكري وقيام حلف عسكري لأن الأحلاف العسكرية في منطقة الخليج العربي كلها أحلام لم تعد بأية فوائد ملموسة على شعوب هذه المنطقة، فال مواطن



سواء كان عربيا أو إيرانيا وصل إلى مرحلة من التطلع والتعطش بأن تكون الركيزة الأولى في هذا التقارب هو الإنسان وهذا ما ترتب له بعض التجمعات العالمية والتي تأخذ الإنسان في المقام الأول مثل الاتحاد الأوروبي، لذلك فإنه إذا كان هدف تفعيل العلاقات لقيام تكتل عسكري فهو ليس الهدف المعلق عليه آمال الشعوب الخليجية، ولكن من الناحية السياسية هناك عوامل في غاية الصعوبة ستقف حائلا دون تحقيق تكامل أو تكتل عسكري حيث توجد خلافات قائمة بين الجانب الأميركي والإيراني قد تعرقل ذلك، إلا إذا تحولت هذه الخلافات وأخذت الجوانب المرنة وأفسحت المجال لقيام تقارب عسكري عربي - إيراني، لأن الولايات المتحدة لها مصالح كثيرة في منطقة الخليج العربي وكذلك الدول الأوروبية ولن يقف الجميع موقف المشاهد في ما يتعلق بالتقارب العربي - الإيراني ووصوله إلى حد التكتل العسكري.

يرى بعض المحللين ان إيران مازالت تشكل خطرا سياسيا وعسكريا على دول مجلس التعاون مما يعرقل عودة العلاقات معها - ما تعليقكم؟

مثلا ذكرت إذا كانت هناك أزمة في الثقة بين الجانبين فإن ذلك سيقع تحت بند الاحتمالات والشكوك الصريحة، إما إذا نقحت العلاقات وأخذت شكلا بعيدا عن الأزمة في الثقة وشوائب الماضي وتم فتح صفحات جديدة في مجال العلاقات بين الجانبين فإن ذلك سيؤدي بلا شك إلى علاقات أفضل بعيدا عن أساليب القفر في الحقائق والقضايا وتأجيل أو اغفال بعض المشكلات خصوصا المتأزمة منها، ومن هنا استطيع القول ان جميع الأطراف ما زالت تعاني من حالة «الضبابية» غير الواضحة في مجال العلاقات بين دول الجزيرة العربية وإيران، ولكنني أعتقد ان الزيارات الرسمية الأخيرة ستساعد الجانبين في الخروج من مأرق «عدم الثقة» والذي ليس وليد اليوم، وإنما وليد سنوات ماضية وبسبب مواقف محددة، بالطبع هي ليست في صالح تفعيل وتطوير العلاقات، وبالتأكيد فإن الإعلان عن السر في



الحلول السلمية لقضية الجزر العربية سيخلق دافعا وحامسا عربيا بل وإيرانيا لتطوير العلاقات وبنائها بشكل سياسى شعبى فعال .

هل يمكن أن تؤدي عودة العلاقات العربية مع إيران إلى وجود قوة اقتصادية نفطية يمكن من خلالها التأثير على أسعار النفط فى العالم؟

دول مجلس التعاون وإيران أعضاء فى منظمة أوبك ورغم اختلاف وجهات نظرهم فى بعض الأحيان، إلا أنهم يتفقون فى الكثير من الأحيان حتى فى المراحل التى يكون فيها الجانب العربى وكذلك الجانب الإيرانى على طرفى نقيض فى ما يتعلق بالقضايا السياسية، إلا أنه عند الرجوع إلى سجلات منظمة الأوبك نجد أن الوفود الاقتصادية هى أقرب إلى التضام فى هذه المسألة من الوفود السياسية، لأن فى المجال الاقتصادى توجد رؤية واضحة بعيدة عن المطبات السياسية التى تعانى منها العلاقات الإيرانية على المستوى السياسى البحت، ولذلك فلن التقارب فى السياسات النفطية سيؤدى إلى استفادة الجانبين، ولكن مع ملاحظة أن التقارب النفطى لن يؤدى إلى تكتل اقتصادى والسيطرة فى أسعار النفط لأن ذلك لا يرضى بعض الدول الأخرى، إلا أنها قد لا تستطيع أن تمرقّل التقارب السياسى، لأن هذه الدول الخارجية تحرص على مصالحها فى المنطقة .

فى رأيك هل يستطيع «خاتمي» أن يتخذ خطأ يعتمد عن سياسة تصدير الثورة ويعيد الثقة للمجتمع الدولى بإيران؟

عليه أن يقوم بذلك، لأن ذلك مطلب يتزامن ويتلاءم مع تصريحات خاتمي منذ أن وصل إلى السلطة وحتى الآن ورئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووزير الخارجية يعلنان دائما بأنهما فى إطار فتح صفحة جديدة من العلاقات العربية - الإيرانية، وبالتأكيد فإن أية مؤشرات من جانب إيران حول تصدير الثورة قد لا يلقى الاستحسان من الأطراف الأخرى، وفى اعتقادى لا توجد نوايا واتجاهات

لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى ما يتعلق بسياسة تصدير الثورة لأنها نضجت سياسيا ولم تعد مراهقة حول هذه القضية وخرجت من «هوس» الثورة إلى الدولة المكتملة المؤسسات وتعنى مصالحها الخارجية، وبالتالي إذا كانت لدى إيران المصداقية فى تحسين علاقاتها مع مجلس التعاون فعليها الابتعاد عن الشك فى ما يتعلق بسياسة تصدير الثورة لأن تحسين العلاقات يجب أن يقوم على عدم التدخلات فى الشؤون الداخلية، وإلا ليس هناك مبرر لهذه الاطروحات الإيجابية.

سعى إيران للحصول على السلاح النووى هل تعتبرونه مخططا للمهيمنة على المنطقة؟

بالنسبة إلى مسألة السلاح لاى دولة فإنها تتعلق بالسيادة ولكن الحساسية فى موضوع السلاح الإيرانى مرتبطة بطبيعة العلاقات العربية - الإيرانية ثم طبيعة العلاقات الإيرانية - الأمريكية، وهذا يجعل فى موضوع السلاح الإيرانى حساسية وصدى أكبر من تسليح أى دولة أخرى سواء كان السلاح تقليدى أو نووى وكذلك نظرة إيران إلى عملية السلام العربية الإسرائيلية، حيث ان إيران ليست صديقة سواء للولايات المتحدة أو لإسرائيل، ومن ثم فإن التسليح الإيرانى فى عهد الشاه عندما كان صديقا للولايات المتحدة وكذلك لإسرائيل لم يكن يشير أى لفظ أو حساسية رغم ان شاه إيران كان ينشط فى بناء ترسانة أسلحة غير تقليدية أيضا، ومن هذا المنطلق توجد الحساسية فى موضوع السلاح الإيرانى، ولكن من الناحية السيادية فلإن إيران لها الحق فى تنمية قدراتها العسكرية، رغم انعكاس هذا الأمر على المنطقة وإثارة الحساسية ليس من الجانب الأمريكى فحسب وإنما من الجانب العربى أيضا فى إطار أزمة الثقة التى تحدثنا عنها، وأقول ان برنامج التسليح الإيرانى سيكون محل شك دائم وستكون عليه علامات استفهاما ومحل تساؤل ووضعه فى إطار قد يكون أكبر مما تسعى إليه الحكومة الإيرانية أو ما يتعلق عنه،

ونأمل ان تتوصل دول الجزيرة العربية بالاتفاق مع إيران إلى جعل منطقة الخليج العربي «بحيرة خالية من أسلحة الدمار الشامل» لأن ذلك سيقطع حالة الوسواس السياسية بين جميع الأطراف، مع ضرورة مراعاة ان يشمل ذلك دولا كثيرة قريبة من المنطقة، بل لابد من إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط ومنها إسرائيل، حيث انه ليس من المعقول ان تتحدث الولايات المتحدة عن أسلحة دمار شامل إيرانية وتترك إسرائيل، رغم ان هذا ليس تبريرا لإيران أو غيرها من الدول في امتلاك السلاح النووي^(١).

دعا حمد السليطي الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمجلس التعاون إيران إلى التجاوب مع الدعوات الحيرة لدول المجلس لحل النزاع مع الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث عن طريق الحوار والتفاوض المباشر. وأكد «ان استمرار احتلال إيران لهذه الجزر العربية يشكل عقبة كبيرة أمام تطبيع العلاقات بشكل كلي مع دول المجلس». وقال السليطي في تصريحات صحفية بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٨ ان المؤشرات الايجابية الاخيرة من قبل إيران لحل النزاع لا تكفي إذ لابد من ان يقتصر القول بالفعل لأن ترك هذه القضية الحساسة بدون حل سوف يؤدي إلى استمرار التوتر في المنطقة. وكانت إيران قالت بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٨ انها سترحب بزيارات مسؤولي الإمارات العربية المتحدة لمناقشة النزاع حول الجزر العربية. وقالت وكالة الانباء الإيرانية ان موقف إيران جاء في بيان لوزارة الخارجية ردا على محادثة هاتفية اجراها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مع وزير الخارجية كمال خرازي^(٢).

١ - د. معصومة مبارك - السياسة - ١٠/١٢/١٩٩٧.

٢ - الوطن - ٩/١٢/١٩٩٨.



الخاتمة والموقف العربي

ظهر في الفترة الأخيرة التوجه المعتدل للسياسة الإيرانية ممثلاً بحكم الرئيس محمد خاتمي الذي يسعى إلى الانفتاح على العالم وخاصة الدول العربية الذي لقي ترحيباً وتجاوباً كبيراً من العرب جميعاً لبناء جسور التعاون والتنسيق مع طهران تعبيراً عن روابط الأخوة الإسلامية وروابط الجوار ويأمل أن يؤدي ذلك التجاوب إلى حلول لكافة القضايا بين الجانبين العربي والإيراني وفي مقدمتها قضية الجزر العربية الثلاث. فقد أعرب السيد عبدالحليم خدام نائب الرئيس السوري عن أمله أن تصل الإمارات العربية المتحدة وإيران إلى اتفاق يزيل التوتر في منطقة الخليج العربي فيما يختص بمسألة الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران، وقال: نسعى لإقامة الحوار بين الإمارات الشقيقة وإيران الصديقة ونناقش هذه المسائل عندما نناقش الوضع الإقليمي، ونأمل أن يصل الجانبان إلى اتفاق. وتعتبر زيارة الرئيس خاتمي لدمشق ولقائه بالرئيس الأسد يوم ١٣/٥/١٩٩٩ من الخطوات التمهيدية لحل كافة القضايا العالقة بين العرب وإيران وفي مقدمتها قضية الجزر العربية المحتلة الثلاث، لما تعكسه زيارة الرئيس الإيراني من رغبة حقيقية - كما تقول المصادر المطلعة - لتعميق تعاون طهران مع العرب، وهذا ما أثار ارتياحاً كبيراً وسعادة بالغة في سوريا كدليل على نجاح جهودها لإزالة العقبات التي اعترضت طريق تحسين العلاقات الإيرانية العربية. ذلك أن التوجه الانفتاحي الذي اختطته القيادة الإيرانية باتجاه العرب هياً تربة جيدة لإزالة مشاعر الشك تجاه السياسة الإيرانية نحو منطقة الخليج العربي. وما يذكر أن السعي العربي لإقامة حوار بين الجانبين ليس من باب الوساطة للمساومة على حق الإمارات الثابت عربياً إنما فقط لدفع إيران الجارة للدخول في حوار مع الإمارات العربية المتحدة. وعلى ذات الطريق كانت تصريحات الرئيس خاتمي وهو على أبواب جولة رسمية إلى عدد من دول الجزيرة العربية وفي مقدمتها سوريا ودولة قطر والسعودية والبحرين تحمل إيجابية الموقف وتعبّر عن الرغبة في التعاون والتنسيق مع عرب الجوار. وكان ما يشر بتحرك

عملى لحل قضية الجزر ماصرحت به الدكتورة معصومة ابتكار نائبة رئيس الجمهورية الإيرانية حين وصفت مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث بأنها قضية جزئية ولا يجب أن تكون سببا فى توتر العلاقات بين البلدين. وأضافت فى المؤتمر الصحفى الذى عقدته فى القاهرة اثر زيارتها لجمهورية مصر العربية فى مطلع هذا العام: أنه يجب حل هذه القضية فى الإطار الثنائى، وفى إطار تطوير العلاقات على المستوى الثنائى، وقالت: إن طهران تسعى إلى تطوير علاقاتها مع كل الدول الإسلامية لزيادة فعاليتها ومنها بالطبع دولة الإمارات^(١).

على صعيد آخر أبدى وزير خارجية إيران السيد كمال خراي فى إحدى تصريحاته الأخيرة الرغبة الإيرانية فى تحسين العلاقات مع الدول العربية وحل كافة المشكلات القائمة بين إيران ومجلس التعاون، وقال فى مؤتمر صحفى فى ختام زيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودى لطهران فى ٤/٥/١٩٩٩ إن التحسن التدريجى والمستمر فى العلاقات بين إيران والعالم العربى سيشحط أنشطة تجار السلاح فى منطقتى الشرق الأوسط والخليج العربى، وأضاف بأن الاتصالات بين إيران والدول العربية خففت من حدة التوتر ومهدت السبيل أمام «تعاون مثمر»، وهذا توجه صحيح يتطلب العمل الفعلى لتأكيد حسن النوايا وبناء الثقة فى التعامل الاخرى الصادق بين الجانبين. واستجابة للتوجه الإيجابى للرئيس محمد خاتمى وحكومته، تواترت مؤخرا زيارات كبار المسؤولين العرب إلى طهران تعبيرا عن النية الصادقة والرغبة الأكيدة فى تحسين العلاقات بين الجانبين فكانت زيارة نائب رئيس الوزراء اليمنى وزير الخارجية عبدالقادر باجمال وخلال لقائه مع الرئيس خاتمى توجه الرئيس الإيرانى إلى دول الجزيرة العربية بقوله: إن دول الجزيرة العربية يجب ان تمد يدها إلى بعضها من أجل تأمين مستقبل أفضل. وقد عكست زيارة الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودى لطهران خلال مطلع الشهر الجارى مايو ١٩٩٩ ولقائه مع صانعى القرار فى إيران رغبة وصدق

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٢٢.

نوايا مجلس التعاون فى تعميق علاقاتها وصلاتها مع إيران على أساس مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية والعمل الجاد باتجاه انتهاء المشاكل العالقة وخاصة ما يتصل باستمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث. فقد بين الأمير سلطان للقيادة الإيرانية بأن السعودية شأنها شأن الدول العربية الأخرى مع الإمارات فى كل شىء ولا يمكن أن تكون وسيطة. وقال الأمير سلطان بن عبدالعزيز مشيراً إلى قضية الجزر الثلاث: إن مجلس التعاون لا يضم لإيران إلا كل محبة وتأييد، وإيران حسب علمى ومفهومى لا تضم لدول مجلس التعاون إلا كل تأييد وتآخ، وإن كانت هناك مشاكل فلا بد أن تحل بطريق مباشر أو عن طريق الحوار أو عن طريق التحكيم الدولى. وعلى صعيد آخر فتحت زيارة وزير الخارجية البحرى الشيخ محمد بن مبارك فى نفس الفترة صفحة جديدة فى العلاقات بين البحرين وإيران، وقد رأى الرئيس الإيراني السابق هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، فى تلك الزيارة بأنها تأتى فيما تقوم به إيران ببناء سياستها على مراعاة حسن الحوار مع بلدان المنطقة، وقال إنه على اعتقاد راسخ بضرورة رعاية المصالح الوطنية لكلا البلدين وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية والتعامل على أساس الاحترام المتبادل^(١).

تسعى إيران والدول العربية عامة إلى إزالة أسباب التوتر فيما بينها كى تنفرغ لعمليات التنمية التى باتت مطلوبة بالحاح من أجل الدخول الأمن لعالم القرن الواحد والعشرين. وأخيراً وليس آخراً شهدت الثورة الإيرانية سلسلة من التطورات الإيجابية بانتخاب السيد محمد خاتمى رئيساً للجمهورية فى إيران، ولقد كان هذا الانتخاب ذا دلالة مزدوجة، فمن ناحية عكست المشاركة الشعبية الواسعة فى عملية الانتخاب من جانب حقيقة مهمة وهى أن النظام الإيراني الحالى فإن سياستها حقيقية وضع معها أن أولئك الذين كانوا يراهنون على إمكانية تغيير النظام فى إيران كآلية لتطوير ما فى العلاقات العربية - الإيرانية قد خسروا رهانهم، ومن



ناحية أخرى إلى الرئيس خاتمي بحزمة من السياسات الجديدة المنفتحة على العالم بصفة عامة والمحيط العربي والجزيرة العربية بصفة خاصة، ولاشك ان كثيرا من امكانات التطوير الإيجابي للعلاقات العربية مع إيران يتوقف على لجأ نهج الرئيس خاتمي واستقراره^(١).

نتيجة لهذه التطورات الجذرية التي شهدتها عقد التسعينات لم يكن غريبا ان تتصاعد الدعوة إلى مراجعة المسار السلبي للعلاقات العربية - الإيرانية عامة وفي منطقة الخليج العربي خاصة. بل وأن تنجز هذه الدعوة خطوات محددة على طريق التطوير الإيجابي لهذه العلاقات. غير ان عملية التطوير هذه - كما سبقت الإشارة - تعترضها دون شك عقبات محددة ينبغي علينا المصارحة بشأنها وصولا إلى فهم مشترك حول ماهيتها والسبل الأمثل لمواجهتها^(٢).

على هذا الأساس فإن الدول العربية عامة تنتظر ترجمة هذه التوجهات المعلنة في عهد الرئيس خاتمي إلى خطوات عملية ملموسة قولا وعملا وذلك بالاستجابة الصادقة لدعوات حل نزاع الجزر العربية من خلال الحلول السلمية المطروحة. وعلى الصعيد الدولي لم تعد قضية الجزر إماراتية إيرانية أو حتى عربية إيرانية بل أن هذه القضية أخذت مسارها إلى الساحة الدولية لما تشكله قضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية من خطر يهدد الأمن والسلام ليس في منطقة الخليج العربي فحسب بل إنها تهدد السلام العالمي لما للمنطقة الخليج العربي من أهمية استراتيجية سياسية واقتصادية. فلم يكن اتصال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بوزير الخارجية الإيراني كمال خرازي مقترحا إجراء مفاوضات بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول هذه المسألة بالأمر العادي، فهي انعكاس لموقف دولي ودليل على أن هناك دورا للأمم المتحدة في هذه القضية أدخلت تلعبه تفعيلًا لمسؤولياتها في حل المشكلات والقضايا الإقليمية والدولية.

١ - د. عبدالله الشاذلي - المرجع السابق ص ١٨.

٢ - د. عبدالله الشاذلي - نفس المرجع ص ١٨.

إلا ان افشال محاولة الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان ووأدها فى مهدها عن طريق اطلاق التصريحات حول حسن الجوار وحسن النوايا والاستقرار للدخول فى مفاوضات مباشرة مع الإمارات بدون شروط مسبقة وفق جدول الاعمال الذى يضعه الطرف الإيرانى، فقد كشفت محاولة تكريس الأمر الواقع فى الجزر العربية مع اتخاذ إجراءات متواصلة تؤدى إلى تغيير البنية السكانية والطبيعية لهذه الجزر العربية. وعلى هذا الأساس يدور فى الأوساط العربية نقاش حول كيفية التعامل مع إيران التى تقف قضية الجزر العربية الثلاث كحد وعقبة أمام تطوير العلاقات العربية الإيرانية إلى ما هو أفضل وأعمق، فى حين تبرر لدى الدول العربية رغبة صادقة فى اقامة علاقات قوية مع إيران تتناسب مع وضعها الإقليمى والإسلامى، وتشجيعاً للتيار المعتدل فى إيران إلا أن العناصر المتشددة فى إيران تحاول أن تحول دون نجاح أى تقارب فى هذا المجال^(١).

فى ظل التقدّم الزمنى المشهود لايجد العرب بديلاً من التعامل مع إيران الدولة والحكومة التى مر على تأسيسها ثمانية عشر سنة على يد السيد الخمينى قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية، وفق هذا المنحى يعتقد العرب بأن إيران الثورة مهما تكن أفضل من إيران الشاه هم تواقون إلى فتح فترات حوار مع حكومات إيران المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية إلا ان بعض التصريحات التى تخدش اسماع القادة العرب تجعل رائحة سياسة الشاه القديمة تفوح مجدداً من مقبرة التاريخ. ولان التاريخ لايعود إلى الوراء يبادر مسؤول إيرانى أو مؤسسة إيرانية إلى إعادة النظر بالصورة مجدداً فيطلق بالونات أخرى لكنها تؤكد نوع من التطمين وتصيح ما كان ينبغي أن يصحح. وفى أول مؤتمر صحافى عقده الرئيس الإيرانى المنتخب محمد خاتمى اطلق شعاره بصراحة وقال انه «يرفض الحلول العسكرية وسياسة احتلال الاراضى لحل الخلافات» معتبراً ان المفاوضات المباشرة ولغة الحوار البناء المسبوق بالصبر وحسن النية المتبادلة يجب ان تؤدى إلى نتائج عملية ومثمرة لحل الخلافات بين دول المنطقة. وهذا الموقف الإيرانى الجديد - إذا نفذه الرئيس المنتخب

- سيضع حدا بطبيعة الحال لعسكرة الخليج العربي ونصب صواريخ في الجزر العربية التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١، وسيوقف سيل التصريحات النارية المملوكة بالقوة لكبار المسؤولين الإيرانيين بل إن الرئيس خاتمي ذهب أكثر من ذلك حين قال: «إن إيران ستدافع عن سيادة الدول على أراضيها في المنطقة - وعلى الرغم من اعتقاد مراقبين بأنه يقصد استنكارا للغزو التركي الأخير لشمال العراق - إلا أن هذا المبدأ يوفر على العرب أزمة الفكر السياسي الإيراني الذي تبدو صعوبة التعامل معه والذي طالما يختلط بالأمس الأيديولوجية في اتخاذ المواقف ومع ذلك لمح خاتمي برغبته بالمقابل أن يكون مدركا لهذا المذهب السياسي الجديد إذ قال «إذا كانوا جادين - أي العرب - بالفعل في تطوير العلاقات مع إيران لمصلحة الأمن الإقليمي». قضية الأمن الإقليمي هي الهم الشاغل لدول المنطقة خصوصا وإن هذه الدول وبعد التحالف التركي الإسرائيلي في أوائل عام ١٩٩٦ بدأت تشعر بالخطر الزلزل لأمنها واستقرارها، وفي مقدمة هذا الدول هي إيران، التي تمتلك مواقف مبدئية وثابتة لعدم الاعتراف بدولة إسرائيل ولابعملية السلام في الشرق الأوسط التي توقفت بعد عامين تقريبا من الحوار. الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني لم يخف قلقه وهو يلقي خطابه بمناسبة عيد الجيش في العام الماضي إزاء الاتفاق التركي الإسرائيلي الذي انتقده علنا كما انتقد ضمنا - آنذاك - الطائرات الأميركية العسكرية التي اتخذت من الأراضي السعودية والكويت قواعد انطلاق لها إلى جنوب العراق^(١).

بلذلك فإن إيران باعتبارها إحدى الدول الكبرى في المنطقة الإقليمية وتمتلك مواقف متشددة ستكون هي المستهدفة في تعريض أمن المنطقة إلى أي خلاف أو تدخلات لصالح دول خارجية تتقاطع مع سياسة دول المنطقة أو ترغب في كسب أوراق رابحة لصالح ما يجري الآن من إعادة محاولات الحوار والاتفاق على بنود التسوية السلمية، ولكن بشروط إسرائيلية لذا فإن الرئيس الجديد خاتمي إذا ما قرأ

١ - عدنان الحلفي - السياسة ١٩٩٧/٩/٢٥.



الخارطة التي يقرأها كثير من قادة العرب ومفكرهم سيجد ان إيران ربما ستكون الهدف الأساسي لابعادها عن أية صيغة حوار أو علاقة مع دول المنطقة. ربما قيادة إيران الحالية تختلّف في توجهاتها وفهمها للبعد السياسي وقراءة خارطة المنطقة افضل من قيادتها في الثمانينات التي وقعت في فخ الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ لذا فقد اعتقد الكثير من المراقبين بان القيادة الإيرانية الجديدة ستكون مختلفة - سياسيا واستراتيجيا وفكريا في معالجة الأمور - عن سابقتها وستفوت الفرصة على أعداء دول المنطقة لإيجاد خصوم سياسيين لإيران من جيرانها العرب، ولا يعنى تفويت الفرصة هو مواجهة الخصوم للدرجة الرهان على الحرب للاحتفاظ «بالثورة» كما كان يعتقد في إيران سابقا، بل على أساس ما ذهب إليه خاتمي في إيجاد لغة جديدة قادرة ان تحمل السياسة الإيرانية في اقتناع اصدقائها وخصومها وأعدائها للوصول إلى مرحلة تأييد إيران وإنصافها وإعطائها الحق فيما تذهب إليه من تطبيق سياسة معتدلة وحماية الأمن الإقليمي للمنطقة برمتها، وبالتالي ستوافق جارات إيران على اشراكها في عملية حماية أمن المنطقة. ربما هذا الموقف شعر به الدكتور علي ولايتي وزير خارجية إيران حينما ذهب في ١٩ إبريل عام ١٩٩٦ في زيارة إلى تركيا، كان قد قابله رئيس وزراء تركيا مسعود يلماظ في رئاسته السابقة بلهجة قاسية وشديدة حين نقل ولايتي اعتراض حكومته على الاتفاق المبرم بين تركيا وإسرائيل إذ قال يلماظ: «ان تركيا دولة ذات سيادة ومن حقها ان تطور علاقاتها مع أى دولة، وإذا كان من حق إيران ان تطور علاقاتها مع ارمينيا فمن حق تركيا ان تطور علاقاتها مع إسرائيل». تركيا التي تتصرف سياسيا غير مبالية لعلاقاتها مع العرب ستجد الدولة المعادلة لها في المنطقة وهي إيران، ولما يكون العرب - في المرحلة المقبلة على سبيل الافتراض - هم أقرب إلى إيران من تركيا بفعل حل المشاكل العالقة واعتدال السياسة الإيرانية سيجد الأتراك أمامهم مشكلة معقدة متورعة بين إيران وأكثر من عشرين دولة عربية خصوصا وان السياسة الإيرانية السابقة على عهد الرئيس رفسنجاني لم تسجل نموا ايجابيا مع العرب بالقدر الذي سجلت به نجاحا إلى حد ما مع الأتراك وقد اعترف الرئيس رفسنجاني

بهذا المستوى المتدنى من العلاقات الإيجابية مع العرب واخفاقه فى تطوير علاقات إيران الإقليمية والدولية وابعاد سياسة - كما يقول مقربون من القرار الإيراني - تضع فى اولوياتها تطوير علاقات إيران العربية بدءا من الدول للجاورة فى الخليج العربى .

أكد الرئيس رفسنجانى فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٥ مايو ١٩٩٧ ان طهران مستعدة لإجراء مفاوضات مباشرة فى أى مكان وعلى أى مستوى مع الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر الثلاث فيما أكد الرئيس المنتخب خاتمي فى مناسبة أخرى بعد فوزه بالانتخابات انه وعبر ما يؤمن به من أساليب حل الخلافات فإنه يدعو الإمارات إلى الحوار لحل هذا الخلاف وينصح أن يكون هذا الحوار ثنائيا ومباشرا من دون أن تتدخل فيه قوى اقليمية أو دولية . بالقدر الذى تعتبر أزمة الجزر الاماراتية هى بارومتر اختبار لعلاقات الحكومة الإيرانية الجديدة مع العرب فإن مواقف إيران المقبلة ستشهد تطورا على الصعيد الآخر، ذلك ان الشوط الذى قطعته إيران فى الشعور بالقدره على امكانية تطوير العلاقات الإيرانية - العربية وعلى درجة من الجهورية والاستعداد لتعزيز تلك العلاقات وتوسيعها على صعيد الدول العربية برمتها سواء بين دول الجزيرة العربية أو مصر أو دول المغرب العربى، وبين هذه الدول العربية يتعزز موقع دمشق لتسليك، طريق طهران عربيا فيما لو خففت طهران من مواقفها الحادة وتعاونت مع العرب بطريقة أكثر وضوحا^(١).

رفض السفير الاميركى فى القاهرة ادوارد ووكر التعليق على الممارسات الإسرائيلية واستمرارها فى عمليات الاستيطان داخل الأرض العربية المحتلة وقال إثر اجتماعه مع الأمين العام لجامعة الدول العربية د. عصمت عبدالمجيد أسس انه يرفض «الحديث فى موضوعات تتعلق بمفاوضات الوضع النهائي وانه يفضل ترك الفرصة للأطراف المعنية لحل هذه الموضوعات بأنفسهم».



وقال السفير الأميركي انه بحث مع الأمين العام بتطورات الأوضاع في المنطقة في ضوء زيارة مادلين أولبرايت وريرة الخارجية الأميركية الأخيرة. واعترف ووكر بأن الخطوات التي تم اتخاذها لتحريك المسيرة السلمية مازالت محدودة إلا انه اصرب عن أمله وتفاوله في تحريك الجحود الراهن، مشيرا إلى ان «الإدارة الأميركية تنطلق من أرضية ثابتة للتحرك». وحول مؤتمر الدوحة الاقتصادي الأميركي قال ان «الوقت مازال مبكرا للحدث عن تفاصيل هذا الموضوع» وأشار إلى انه اطلع د. عبدالمجيد على بعض المعلومات الخاصة بإجراء اصلاحات في مجلس الأمن، إلا انه لم يدل بمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة. إلى ذلك، مندوب الإمارات الدائم لدى جامعة الدول العربية انه بحث مع الأمين العام للجامعة تطورات الشرق الأوسط، وجدول أعمال المجلس الوزاري للجامعة وقال المحمود انه ركز على البند الدائم الخاص بالجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران، مشيرا إلى انه لا جديد في القضية، وأكد ان «مجلس الجامعة العربية سوف يواصل دعم وتأييد موقف الإمارات ومساندة حقوقها وسيادتها على الجزر الثلاث طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى»^(١).

وسط اجواء من التفاؤل بين الدبلوماسيين والسياسيين والخبراء العرب بالقيادة الجديدة في إيران ورغبتها في تصحيح علاقاتها العربية والخارجية واحتمالات انعكاس ذلك إيجابيا على تسوية النزاع حول الجزر الإماراتية الثلاث، ما يزال شعور بالخذر والترقب خشية تراجع إيران عن تعهداتها بتحسين علاقاتها العربية وتسوية أزمة الجزر سلميا. وبين التفاؤل والخذر تطرح (البیان) سؤالا على الخبراء العرب والمصريين حول تصورهم لـ «رؤية سلمية عربية لمعالجة مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث» في ضوء وصول «خاتمي» للحكم، واستضافة إيران للقمعة الإسلامية ومؤشرات أخرى إيجابية تبشر بتحسين العلاقات العربية الإيرانية. وفي

هذا الاستطلاع يركز المتخصصون والدبلوماسيون على أهمية الحوار المباشر أو الوساطة، أو التحكيم الدولي لفض النزاع، ويؤكد مسؤول رفيع المستوى بالجامعة العربية انه دون تجاوب إيران مع مرونة الإمارات في حل المشكلة، فلن تكون هناك علاقات إيجابية وقوية بين العرب وإيران. يستهل آراء الخبراء والمتخصصين حول هذه القضية الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وخبير الشؤون العربية والدولية فيقول: حينما أتحدث كمواطن عربي، وكباحث اعتقد ان الموقف الإماراتي سليم ومتوازن، فالجزر إماراتية وسبق ان دولة الإمارات السيادة عليها لفترة طويلة ومن ثم فليس لدى شك من وجوب عودتها. ويضيف د. نافعة: انه من الذين يرون أهمية قصوى لوجود علاقات عربية إيرانية إيجابية خصوصا في ظل التحويلات الجارية في إيران وتأكيد طهران على رفضها لسياسات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ومع الأخذ في الاعتبار وصول خاتمي إلى الحكم في إيران فهناك فرصة تاريخية للمصالحة بين العرب وإيران انطلاقا من حسم الخلاف حول الجزر الإماراتية الثلاث. وفي ظل هذه الروح يجب ان نبحت عن حل لهذا الخلاف، وطبعاً يجب ان يتم ذلك في اطار تسوية سلمية، وفي تقديري - ان المفاوضات المباشرة هي أقصر الطرق لحل المشكلة وفضلها وإذا تعذر ذلك يمكن اللجوء إلى طرف ثالث كوسيط، وكنت أتمنى - والحديث للدكتور حسن نافعة - لو ان العلاقات المصرية الإيرانية الآن في حالة أفضل أو قوية، وفي هذه الحالة كانت القاهرة ستعلب دوراً جوهرياً في الوساطة، ولكن ربما يأتي يوم قريب يتم فيه هذا الأمل، وتبادل طهران والقاهرة السفراء وتكون عودة العلاقات بين البلدين قوة دفع لتحقيق تسوية للخلاف حول موضوع الجزر وتقريب وجهات النظر بما يحقق مصالح الجانبين. وباعتباره خبيراً في شؤون العلاقات الدولية يفرق الدكتور حسن نافعة بين اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، واللجوء للتحكيم الدولي لفض النزاع حول الجزر الإماراتية فيقول أن اللجوء للمحكمة يأتي في سياق القبول بالقانون الدولي وبغض القضية المعينين في المحكمة، وبمقرها في

لاهاي بهولندا، بينما التحكيم الدولي فيتم خلاله تعيين قضاة للتحكيم بين الدولتين بالاتفاق بينهما، وبعد ترشيح هؤلاء القضاة من الطرفين. ويضيف ان اللجوء لهذين الخيارين سيكون الملاذ الاخير المناسب لفض النزاع حول الجزر الإماراتية إذا فشلت مساعي المفاوضات المباشرة بين الإمارات وإيران وكذلك إذا تضررت جهود الوساطة بين الجانبين بمشاركة دولة أخرى حريصة على إنهاء النزاع، حيث يصبح التحكيم أو للحكمة الدولية هما السبيل الوحيد للطرفين المتنازعين^(١).

ومن وجهة نظر اللواء أركان حرب عثمان كامل خبير الشؤون الاستراتيجية باكااديمية ناصر العسكرية بالقاهرة ان الحل السلمي هو البديل الوحيد والمناسب لتسوية النزاع بين الإمارات وإيران حول الجزر العربية الثلاث، وعلى إيران ان تستجيب للاجماع العربي والإسلامي والدولي لتسوية هذا الصراع بطريقة عادلة، وتبدأ في اجراء حوار مباشر مع الإمارات في هذا الصدد ولاسيما ان العلاقات بين الجانبين لم تنقطع وتسمح بإجراء الحوار، ويدعو اللواء كامل إيران ان تحمد ايه أنشطة أو مشروعات جديدة في أى مجال في الجزر العربية الثلاث، وان تتوقف طهران عن اتخاذ اية تدابير أو اجراءات عسكرية أو إدارية غير شرعية تستهدف تكريس احتلالها للجزر الإماراتية دون وجه حق. كما يدعو الخبير الاستراتيجي عثمان كامل قادة إيران - وبمناسبة التغييرات المعلن عنها في السياسة الخارجية والعربية لإيران - إلى ان يدخلوا في مفاوضات مباشرة مع الإمارات دون فرض ايه شروط مسبقة، لأن مثل هذه الشروط يمكن ان تفشل أو تعوق المساعي والمجهودات السلمية والتفاوضية ربما قبل ان تبدأ.

في رأى السفير أحمد بن حلى الأمين المساعد للجامعة العربية للشؤون العربية - وكما قال له «البيان» ان هناك مؤشرات إيجابية تبشر بإيجاد حل عادل لمشكلة الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث وأهم هذه المؤشرات:



• التوجه الجديد الذى اعلنته القيادة الإيرانية فى الأشهر الأخيرة (بعد الانتخابات هناك) - الذى يعلن رغبته فى تطبيع العلاقات مع العالم الخارجى، وبالأخص دول الجوار العربى، وهو تطور لم يكن بارزا بهذه الصورة فى السنوات الماضية.

• استضافة طهران للقمة الإسلامية الأخيرة كأحد القمم الناجحة فى قراراتها وتوصياتها واعادها، وتأكيد طهران على اولويات التعاون الإسلامى كدولة إسلامية كبرى لها تاريخها وثقلها، وقد أكد الأمين العام للجامعة العربية د. عصمت عبدالمجيد أمام هذه القمة على حقوق الإمارات فى السيادة الكاملة على الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ويضيف السفير بن حلى: ان الجامعة العربية ابلغت إيران فى أكثر من مناسبة ومباحثات أن الحل السلمى العادل لمشكلة هذه الجزر العربية يمثل أحد النقاط والمركزات الأساسية لقيام علاقات عربية - إيرانية ايجابية ومتطورة وصحيحة. فى نفس الوقت فإن تسوية قضية الجزر الإماراتية سيساهم بدرجة كبيرة فى بناء الثقة والاحترام المتبادل بين إيران وكل الدول العربية وليس الإمارات أو دول الجزيرة العربية فقط، ومن ثم فسوف تساعد على تحقيق المصالح المشتركة للعلاقات العربية الإيرانية سياسيا، واقتصاديا وثقافيا. ويدعو الأمين العام المساعد للجامعة العربية إيران ان تتجاوب مع المساعى والتحركات الإماراتية لحل أزمة الجزر سواء عن طريق الحوار الدبلوماسى والقانونى الثنائى المباشر، أو ببحث القضية من خلال التحكيم الدولى ووفقا للقواعد المعمول بها فى القانون الدولى لهذه النوعية من النزاعات، ويشير ان الجامعة العربية من جهتها تساند موقف الإمارات لتسوية المشكلة، وتضع موضوع احتلال إيران للجزر العربية كبند دائم على دورات مجلس الجامعة العربية منذ عدة سنوات. ورغم المؤشرات الإيجابية - كما يقول السفير بن حلى - يعود ويحذر انه لم يلمس حتى الآن موقفا أو اجراء عمليا من إيران لاثبات حسن نواياها فى تسوية هذه المشكلة، واعرب بن حلى عن اسفه لاستمرار تنفيذ ترتيبات إيرانية لتأكيد

احتلال الجزر العربية الثلاث، وفرض الأمر الواقع على مستقبل هذه الجزر العربية، ويدل على ذلك ان طهران قامت مؤخرا بتسمية بعض البواخر بأسماء الجزر الإماراتية^(١).

النزاع الإيراني حول الجزر العربية

من خلال اللقاءات التي أجرتها مجلة العالم اليوم مع الشارع العربي جاء مع موقف الإمارات حيث يقول^(٢):-

زيارة كما خراى وزير الخارجية الإيراني للإمارات فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٨ هل تكون بداية لحل أزمة الجزر واذابة الجليد الذى أحاط بعلاقات البلدين منذ عدة سنوات؟ ام ستكون الزيارة خطوة فى طريق طويل من المفاوضات حول الجزر العربية تعيد الحق إلى اصحابه فى النهاية؟ وتناقلت وكالات الأنباء خبرا يفيد باستعداد الحكومة الإيرانية لبحث ملف الجزر الثلاث، هذا الخبر الذى لم تتطلب صياغته سوى بضع نقاط من الخير يثير أسئلة وتكهنات بحجم مياه الخليج العربي. والجزر الإماراتية الثلاث كانت ومازالت السبب الرئيس فى تعقيد العلاقات العربية مع إيران، ويتوقع المراقبون ان يودى التوافق حولها إلى إعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية فى المنطقة ان لم يقلبها رأسا على عقب. بدأت بوادر حل النزاع سلميا عندما بعث الرئيس الإيراني المنتخب محمد خاتمي ببرقية فى ٣ يونيو من العام الماضى إلى رئيس الإمارات العربية المتحدة أعرب فيها عن أمله فى تعزيز العلاقات بين بلده والإمارات فى ضوء ما وصفه بالقواسم التاريخية والثقافية المشتركة بين البلدين. وأكد خاتمي فى برقيته أنه على ثقة بأن ترسيخ العلاقات بين البلدين سيؤدى إلى تعزيز الاستقرار والأمن فى المنطقة وتنمية روح التعاون الإقليمي أكثر فأكثر. وكان رئيس الإمارات قد بادر بإرسال برقية تهنتة إلى خاتمي بمناسبة فوزه فى الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

١ - الملف - ١/١٦ - ١٩٩٨.

٢ - العالم اليوم - ١٣/٥/١٩٩٨.

أعربت الأوساط في الجزيرة العربية عن توقعاتها بأن يؤدي نهج الاعتدال الذي أبداه محمد خاتمي وعبر عنه خلال حملته الانتخابية إلى تحريك الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل سلمي عادل لقضية الجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى المتنازع عليها بين الإمارات وإيران. وقد سبق كل ذلك بيان إماراتي أبدت فيه الحكومة الإماراتية استعدادها لإجراء اتصالات فورية للتأكيد من استعداد الحكومة الإيرانية للتفاوض حول هذه الجزر وذلك ردا على إعلان الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني حول استعداد بلاده للتفاوض مع الإمارات في أي مكان وعلى أي مستوى لحل مسألة الجزر. وكانت طهران قد أوقدت مساعد رئيس الجمهورية إلى الإمارات لتقديم تهمة إيران للشيخ رايد بمناسبة عودته معافى من رحلة علاجه التي أجري خلالها عملية جراحية في الولايات المتحدة. كان ولا يزال الجامعة الدول العربية دور مهم في المطالبة بإنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى حيث كان ذلك البند دائم المناقشة في اجتماعات مجلس الجامعة واصدرت الجامعة عدة قرارات كان اولها في ١٢/٩/١٩٩٢ وكان احدها في ٢٥/٣/١٩٩٨ ويوضح السفير أحمد بن حلى الأمين العام المساعد للشئون العربية بجامعة الدول العربية دور الجامعة في المطالبة بحل هذه الأزمة قائلا:-

تعتبر مشكلة احتلال الجزر العربية الثلاث من البنود الدائمة على جدول أعمال مجلس الجامعة في كل دورة من دوراته نظرا لأهميته وقد سعت مجموعة الدول العربية من خلال الأمم المتحدة على تجسيد ما يتخذه وزراء الدول العربية في هذا الصدد من قرارات بالإضافة لتحركات الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالمجيد سواء مع المسؤولين المعنيين أو مع بعض الأطراف التي نرى انها يمكن ان تدفع على إيجاد تسوية لهذا الموضوع. وقد أكدت قراراتنا دائما على سيادة الإمارات العربية على جزرها الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى



والتأييد المطلق لجميع الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة هذه الجزر العربية ودعوة الحكومة الإيرانية باستمرار ومجددا لانتهاء احتلالها لهذه الجزر العربية والكف عن سياسات فرض الأمر الواقع بالقوة والغناء جميع الإجراءات والمنشآت التي اقامتها على الجزر العربية واتباع الوسائل السلمية لانهاء هذه الأزمة وفي اعتقادي ان الحوار المباشر من أفضل السبل لحل الأزمة ولانريد ان يكون هذا الاحتلال من المسائل التي تعيق العلاقات العربية - الإيرانية .

يضيف الأمين العام المساعد للشئون العربية قائلا: ان الموقف يتجسد في الدعوة المخلصة إلى تسوية هذا الموضوع بالطرق السلمية وذلك لحرص الجامعة على تنمية العلاقات مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية وخاصة في ظل التوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية والتي نأمل ان تهدف إلى اقامة علاقة طبيعية وتنميتها مع الوطن العربي وان تتجسد هذه التوجهات لاعداد المناخ المناسب لاقامة هذه العلاقات على أسس سلمية وراسخة لتسوية المشاكل المعلقة والتي تشكل الجزر العربية الثلاث العائق الرئيسى لها ويعتبر تحاوب القيادة الإيرانية مع الموقف القيادي الذي ابدته الإمارات العربية المتحدة بادرة أمل جديدة لايجاد حل سلمى لمشكلة الجزر الإماراتية المحتلة وفق القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار والأخوة الإسلامية واتساقا للروابط التاريخية والحضارية التي تجمع إيران بجيرانها واشقائها العرب وفي اطار الرؤية الاستراتيجية المهمة وهي العمل المشترك مع دولة إيران من أجل استتباب الأمن والاستقرار في هذه المنطقة المهمة من العالم .

هل تعتقد بأن المبادرة الجديدة بداية حل للأزمة أم أنها سلسلة جديدة من المفاوضات؟

نحن أولا نبارك كل الخطوات التي تهدف للتحرك في هذا الشأن ونعتقد بأن التحرك الإيراني والعمل من أجل التواصل والتقارب مع الإمارات العربية بادرة

تستحق كل الإشادة والتشجيع والترحيب لكن نريد تجسيدا عمليا لهذه المبادرة في ظل رؤيتنا بأن إيران تحاول إيجاد واقعا مفروضا على الأرض من خلال تغيير التركيبة السكانية والطبوغرافية للجزر الثلاث وهذا يتناقض تماما مع ما يسعى إليه الطرفان من اقامة علاقة صحيحة وراسخة تخدم مصلحة إيران ومصلحة الوطن العربى وما يوجد بيننا من روابط وقواسم مشتركة كفيلة بتسوية كل المشاكل والمنازعات ولكن لا بد ان تكون هناك إرادة واضحة ومصممة على تسوية هذه المشاكل لهذا نحن نأمل ونتطلع إلى تسوية هذا الموضوع ولا نريد أن نستبق الأحداث فلا نلنا في بداية الطريق ونأمل ان يتواصل هذا الحوار حتى نجد مشكلة هذه الجزر العربية الحل الواضح والسليم طبقا للقواعد الشرعية الدولية والا ستبقى من العوائق التى تحد من انطلاق العلاقات العربية الإيرانية إلى ما نهدف إليه وإلى ما يحقق مصلحة الطرفين واستتباب الأمن فى المنطقة .

هل الاعتدال الذى تتسم به القيادة الإيرانية يمنح انماها جديدا فى المفاوضات؟

لاشك اننا نلاحظ بأن هناك توجهات إيرانية جديدة وقد التقى الأمين العام خلال حضوره مؤتمر القمة الإسلامى فى طهران الذى عقد فى ديسمبر الماضى بالرئيس محمد خاتمی رئيس جمهورية إيران الإسلامية ووزير خارجيته خرازی وقد تبادل الأخير الرسائل مع الأمين العام بشأن التنسيق بخصوص القضايا التى تهتم إيران والوطن العربى وقد أكد الأمين العام فى كلمته أمام المؤتمر على ضرورة حل مشكلة الجزر العربية وبلا شك نتطلع لان تتم خطوات فعلية وعملية فى هذا الإطار من قبل القيادة الإيرانية ونعتقد ان ما يجمع إيران بالوطن العربى كفيل بان يحل كل المشاكل مهما كانت معقدة فأمن إيران مرتبط بالأمن العربى والأمن العربى مرتبط بالأمن الإيرانى فإذا كنا ننظر إلى الناحية الاستراتيجية بعيدة المدى

والمصلحة المشتركة بين إيران والوطن العربي لابد ان تتحمل المسؤولية الكفيلة بحل المشاكل المتعلقة ونحن نتعامل من خلال افتراض ان هناك نوايا حسنة وان إيران تريد فتح باب للحوار لتسوية هذا الموضوع.

يرى المستشار طلعت حامد المتحدث الرسمي بجامعة الدول العربية بأن هناك بادرة أمل في ظل التحرك الإيراني الجديد ويقول: نحن نأمل بكل قوة ان تستجيب إيران للدعوات الصريحة والجادة الصادرة عن الإمارات لحل مشكلة الجزر العربية في إطار أخوى وعلاقات حسن الجوار التي تربطها بالدول العربية ونحن كجامعة عربية ننظر لإيران على انها قوة مهمة للعالم العربي ولاشك أننا لو تجاوزنا كل المشاكل التي تعوق التحام القوتين فستكون لها وزن وأهمية كبرى خاصة ان إيران تعتبر اليوم رئيسة القمة الإسلامية . ولهذا نتوجه إلى القيادة الإيرانية الرشيدة بأن تسعى بكل ما تملكه من وضوح للرؤية وحرص على الدول العربية على ان تحل جميع المسائل بينها وبين الدول العربية في إطار حسن الجوار وبالطبع نحن نرحب بكل ما من شأنه ان يقوى العلاقات العربية الإيرانية .

يبدى د. هيثم الكيلاني الكاتب والخبير الاستراتيجي، تفاؤله بهذا التطور في التوجهات الإيرانية، ويحدد الأهداف الإيرانية من وراءه والنتائج المترتبة فيقول:

لاشك ان الموقف الإيراني هو موقف جديد من حيث الشكل والموضوع، فهو من حيث الشكل يأتي كمبادرة أولى من الحكم الإيراني الجديد لمعالجة موضوع الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، بعد ان كانت إيران ترفض الحوار حول الجزر الثلاث بشدة، وتلوح بالحوار حول جزيرة أبو موسى فقط . ومن حيث الموضوع كان التعامل الإيراني مع المطالب الإماراتية في الجزر تعاني من أعراض القوى الكبرى في سياستها تجاه الدول الصغرى حيث تجاهلت إيران المطالب الإماراتية المتكررة، ومعها مجلس جامعة الدول العربية التي أكدت على التبعية



الكاملة لهذه الجزر لدولة الإمارات كما أكدت على ضرورة حل المشكلة بالوسائل السلمية، والتوتر الأخير في الموقف الإيراني يتضمن معالجة الموضوع بطريقة التفاوض أو غيرها من وسائل التسوية السلمية التي قد يتفق عليها، وهو ما يعنى نوعا من النصر للفكر الاستراتيجى العربى فى معالجة وإدارة هذه الأزمة مع دولة جارة مسلمة ذات موقف إيجابى فيما يتعلق بقضية فلسطين والحقوق العربية التى تنتهكها إسرائيل .

حول الأهداف الإيرانية من وراء هذا التوجه يقول: لاشك ان تسوية النزاع حول هذه الجزر العربية الاستراتيجية تحقق للجانب الإيراني عددا من المكاسب وبداية فإن هذا المدخل بعيد لإيران مكانتها فى إطار الخليج العربى كله أى ان إيران التى تطلعت دائما للعب دور اقليمى فى منطقة الخليج العربى يتناسب مع حجمها ونفقلها، إنما تدخل الآن المدخل المناسب لكى تترجم ثقلها ومكانتها إلى واقع فعلى من خلال معالجتها السلمية لقضية الجزر العربية وهو أمر لن تتوقف نتائجه عند حدود الخليج العربى، وباختصار ستمكن إيران فى حال التسوية السلمية لهذه القضية ان تأخذ مكانتها كقوة اقليمية مهمة فى الشرق الأوسط ككل، وحينذاك تكون رصيда جيدا للموقف العربى تجاه إسرائيل ومطامعها وتدميرها لعملية السلام. ومن ناحية أخرى فإن إيران بهذا السلوك تواجه بشكل غير مباشر التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج العربى، وهو وجود كبير وكثيف، طالما شكل عنصر قلق على القيادة والإدراك الإيراني كما ان إيران عبر هذا المدخل تواجه سياسة الاحتواء المزدوج التى اعلنتها الولايات المتحدة وتكسر الحصار الذى تفرضه هذه السياسة التى بدأت فى التراجع عمليا اثر قبول العراق الاتفاق مع الأمم المتحدة ولاشك ان كسر سياسة الاحتواء المزدوج خطوة متقدمة فى سبيل إعادة رمام الأمور إلى دول المنطقة، والحد من التدخل الأجنبى فيها.

د. حسن أبو طالب الخبير الاستراتيجى ومستول ملف الخليج العربى فى



مركز الدراسات السياسية بالأهرام له وجهه نظر أكثر حذرا، وهو يدعو لعدم استباق الأحداث، وانتظار ما سيسفر عنه الحوار فيقول:

لاشك ان هذا التطور يتسم ببعض الايجابية، إلا انه لا يحمل في حد ذاته تفسيرات جذرية. فمنذ فترة طويلة هناك قطاع في الخارجية الإيرانية يدعو إلى تحسين العلاقات مع العرب هذه الرسالة أعطيت لهم من الخليج العربي ومن مصر وبناء عليه كان من الواضح في الإدراك الإيراني ان تسريع وتنمية العلاقات مع العالم العربي وهي واحدة من اولويات السياسة الإيرانية متوقفة على العلاقات مع الإمارات. ومن جانبها فإن الإمارات ليست لديها مشكلة إلا الاحتلال الإيراني للجزر في عام ١٩٧١، وانتهاج الثورة الإيرانية لنفس سياسات الشاه في هذه القضية، وكان من الصعب فتح ملف هذه القضية في ظل الحرب العراقية الإيرانية وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، كان من الطبيعي ان تكثف الإمارات جهودها لاستعادة حقوقها. وفيما يتعلق بالحوار حول هذه القضية فإنه ليس جديدا ونحن نعلم انه كان هناك دعوة للحوار موضوعة على ملف العلاقات العربية الإيرانية، وكانت هناك ثلاث أو أربع محاولات عربية للوساطة، ولعبت سوريا وعمان دورا ايجابيا وبالفعل تم عقد ثلاث لقاءات مباشرة بين الجانبين لكن هذه الحوارات لم توفق. والإمارات لها موقف محدد وهو إذا لم تسفر الحوارات عن نتائج ملموسة يتم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية حينذاك تكون هناك قاعدة معينة يتم الاتفاق عليها بين الدولتين تحدد ما هو المطلوب من المحكمين الدوليين ولاشك ان إيران لديها رغبة في نزع التوتر مع الإمارات لتحسين علاقاتها بدول الجوار لكن عليها أن تقدم شيئا حقيقيا فالحوار ليس مشكلة ولكن المشكلة في طبيعة الحوار بمعنى الحوار على ماذا هل يكون اعادة التفاوض بجدية في وضع رضى محدد وإذا لم يتم الاتفاق هل يسمح بالتحكيم ومن هنا فإن طبيعة الحوار هي التي ستكشف عن مدى جدية إيران.

الملاحظة التي أود الإشارة إليها ان مبادرة فتح الحوار تأتى خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني لعدد من الدول في الجزيرة العربية وهو ما يوضح أن المبادرة الإيرانية تستهدف تحسين العلاقات مع دول في الجزيرة العربية . ومعلوم أن الموقف في الجزيرة العربية الداعم للإمارات والذي اشترط للانفتاح الجماعي لمجلس التعاون على إيران أن يتم تسوية قضية الجزر كان هو السبب الرئيسى وراء الموقف الجديد ولو سارعت كل الدول بتحقيق تفاهات قبل التوصل لحل جذرى لقضية الجزر، فإن هذا الوضع سوف يضعف التنسيق بين دول المجلس، ويجعل أى فاعلية للتفاه مع إيران مقصورة عن بلوغ أهدافها^(١).

قال الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشئون الخارجية الإماراتى فى الرابع من شهر يونيو عام ١٩٩٦ إن موقف إيران فيما يتعلق بمسألة الجزر متناقض . وأضاف أن بعض المسئولين فى طهران يعلنون عن استعدادهم لخوض حرب ولو لمدة ٨٠ سنة فيما يعلن آخرون استعدادهم للجلوس معنا لحل ما يسمونه سوء الفهم . وأضاف أن الموقف يفصح عن أحد أمرين، فإما أنه ليست لدى المسئولين الإيرانيين سياسة موحدة تجاه أسلوب حل النزاع على الجزر العربية وبالتالي عليهم توحيد موقفهم، وإما عن الرغبة فى حل النزاع مازالت غير متوافرة أساسا . انتقد بيان للخارجية الإيرانية صادر فى ١٥ يوليو ١٩٩٧ مواقف اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق الداعم لدولة الإمارات فى خلافها مع إيران حول الجزر العربية الثلاث . وأكد البيان أن السيادة الإيرانية على الجزر مسألة مؤكدة وأعلن استعداد إيران الاستمرار فى المحادثات المباشرة لحل سوء التفاهم الحاصل، لكن البيان لم يعلق على مطالبة إيران بقبول عرض النزاع مع الإمارات على محكمة العدل الدولية فى لاهى .

ومن المعروف أن طهران كانت ترفض هذا التحكيم مما يحول دون عزم الإمارات على تقديم شكوى أمام محكمة العدل الدولية لكون المحكمة لا تنظر في النزاعات إلا بموافقة كل الأطراف المعنية. طلبت الإمارات العربية المتحدة، من مجلس الأمن الاستمرار في الإبقاء على «البند المتعلق باستمرار الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث، إلى أن تنتهي الجمهورية الإسلامية الإيرانية احتلالها غير المشروع لهذه الجزر وتسترد الإمارات سيادتها على هذه الجزر وسيطرتها الفعلية عليها». جاء ذلك في رسالة وجهها مندوب الإمارات الدائم لدى الأمم المتحدة، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك ضمن إطار الجهود الهادفة إلى إبقاء هذا البند على جدول أعمال مجلس الأمن في ضوء الإجراءات الأخيرة التي يتبناها المجلس والتي أدت إلى حذف العديد من المواضيع المطروحة على جدول أعماله وذلك بحجة مرور الزمن عليها لكن المجلس استجاب لرغبات العديد من الدول التي ترغب في إبقاء هذه البنود، طالبا إليها توجيه رسائل بهذا الشأن، وهو ما تفعله الإمارات. وأشارت رسالة مندوب الإمارات لدى الأمم المتحدة إلى البند الذي طرح منذ عام ١٩٧١، وذلك في رسالة موجهة من «الممثلين الدائمين للجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والعراق لدى الأمم المتحدة». وقال السفير الإماراتي أن هذا الطلب يقدم «نظرا لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية غير المشروع لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، واستمرار محاولات حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فرض الأمر الواقع بالقوة على هذه الجزر العربية من خلال تنفيذ العديد من التدابير غير المشروعة وغير القانونية فيها، بغية ضمها بالقوة إلى السيادة الإيرانية»^(١).

أودعت الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة النص المتعلق ببيان وزراء خارجية مجلس التعاون والذي طالبوا فيه إيران بإنهاء احتلالها لجزر الإمارات الثلاث واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع حول هذه الجزر أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. ووجه المندوب الدائم للإمارات لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان طالبه فيها بتعميم هذا الجزء الوارد في البيان الصحفي الصادر عن هذا الاجتماع الوزاري على الدول الأعضاء بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن. وينص هذا الجزء من البيان على «أن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون عرض في دورته السابعة والسبعين التي عقدت بالرياض مستجدات قضية احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة في ضوء الزيارة التي قام بها وزير خارجية الجمهورية الإيرانية إلى أبوظبي في ٢٣ مايو ١٩٩٨ وفي الوقت الذي عبر فيه المجلس الوزاري عن تفاؤله بما أسفرت عنه تلك الزيارة من نتائج وعن تمنياته بأن يؤدي استمرار الاتصالات بين البلدين إلى استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات الصادقة باتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. فإن للمجلس الوزاري قد أكد مجدداً مواقفه الثابتة بتأكيد سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ودعمه المطلق لكل الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر ومطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث والنهاء كل الإجراءات وإزالة جميع المنشآت التي سبق إقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي بما في ذلك القبول بحالة القضية إلى محكمة العدل.

دعت الإمارات العربية المتحدة مجدداً جمهورية إيران الإسلامية إلى ابداء الإرادة السياسية الجادة لحل مشكلة احتلالها لجزر الإمارات الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والقبول بمبادرتها السلمية الصادرة القضائية بالدخول في حوار ومفاوضات ثنائية تتناول المعطيات القانونية والتاريخية الأساسية لهذه القضية وليست شكلياتها فحسب. وقال وزير الخارجية في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين: ان دعوة الإمارات لحل هذا الخلاف سلمياً إنما تنطلق من طبيعة علاقاتها التاريخية مع إيران والتزامها بالمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية حفاظاً على السلم والأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وأكد معاليه ان استمرار إيران في تكريس احتلالها غير الشرعي لهذه الجزر الإماراتية الثلاث وفرض سياسة الأمر الواقع بها من خلال اتخاذها للعديد من الإجراءات والتدابير العسكرية والمدنية إنما يشكل مصدر قلق وتوتر بالغين بالمنطقة ويتعارض مع علاقات حسن الجوار وتوجهات مجلس التعاون الداعية إلى انتهاج الحلول السلمية في تسوية الخلافات القائمة. كما وندعو إلى تفعيل دور محكمة العدل الدولية باعتبارها الأداة القانونية الأساسية في مجال تسوية المنازعات بين الدول. لقد أثبتت الأحداث السياسية في العالم وخصوصاً في منطقة الخليج العربي أن الحلول الجذرية للنزاعات الإقليمية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الوسائل والطرق السلمية القائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومن هذا المنطلق فإن الإمارات العربية المتحدة والتزاماً منها بهذه الأسس انتهجت سياسة حكيمة في سبيل التوصل إلى حل سلمي لقضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والتي هي جزء لا يتجزأ من سيادتنا الوطنية والإقليمية^(١).

استمرار إيران في تكريس احتلالها غير الشرعي لهذه الجزر العربية وفرض سياسة الأمر الواقع من خلال اتخاذها للعديد من الإجراءات العسكرية والمدنية الهادفة إلى تغيير معالمها التاريخية والديمقراطية والقانونية إنما يشكل مصدر قلق وتوتر بالغين بالمنطقة ويتعارض في جوهره مع علاقات حسن الجوار والتعايش السلمى وبناء الثقة وميثاقى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامى وتوجهات دول مجلس التعاون الداعية إلى انتهاج الحلول السلمية فى تسوية الخلافات القائمة تحقيقا للأمن والاستقرار الدائمين وتعزيزاً للعلاقات والمصالح المشتركة بين دول المجلس وإيران. وعليه فإننا ومن خلال هذا المنبر ندعو مجدداً حكومة إيران الصديقة لبدء الإرادة السياسية الجادة وقبول مبادرتنا السلمية الصادقة والتي لاقت تأييد كافة الدول الشقيقة والصديقة والقاضية بالدخول فى حوار ومفاوضات ثنائية تتناول المعطيات القانونية والتاريخية الأساسية لهذه القضية وليست شكلياتها فحسب أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة تكفل انتهاء حالة الاحتلال الإيراني لجزرنا الثلاث. كما ونؤكد مرة أخرى ان دعوتنا لحل هذا النزاع سلمياً إنما تنطلق من طبيعة علاقاتنا التاريخية مع إيران والتزامنا بالمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية حفاظاً على السلم والأمن والاستقرار فى منطقتنا والعالم أجمع.

السيد الرئيس: ان الإمارات العربية المتحدة إذ تجمد تأييدها لكافة المساعى والجهود السلمية التى يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة فى سبيل استئناف أنشطة اللجنة الخاصة فى العراق لتفادى نشوء أى تصعيد أو توتر جديدين بالمنطقة آخذين بالاعتبار أهمية المحافظة على سيادة العراق وسلامته الإقليمية وعدم التدخل فى شؤونه الداخلية فإنها تدعو إلى ضرورة الاستمرار فى تحسين وتطوير عمل برنامج الأمم المتحدة للغذاء لتحقيق المتطلبات والاحتياجات الإنسانية للشعب العراقى الشقيق وتخفيف معاناته المتواصلة كما وفى نفس الوقت نحث الحكومة العراقية

على استكمال تنفيذها لكامل قرارات الشرعية الدولية لضمان رفع تدابير العقوبات المفروضة على العراق واستعادة دوره الطبيعي على المستويين الإقليمي والعالمي^(١).

نقلت الوكالة عن البيان قوله ان عنان ابلغ خرايى ان رئيس الإمارات فى اجتماعه فى أبوظبى «أعرب عن رغبة بلاده فى استئناف المحادثات الثنائية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

وأضاف البيان قوله «ردا على ذلك اشار وزير الخارجية خرايى إلى مجالات الاهتمام المشترك والتعاون بين إيران والإمارات العربية المتحدة وقال، كما أعلننا مرارا فإننا نرحب بزيارات مسؤولى الإمارات لإيران لإجراء مفاوضات ثنائية وازالة سوء التفاهم». وكان مصدر دبلوماسى قريب من الأمم المتحدة قال لوكالة فرانس برس ان الأمين العام للأمم المتحدة أبلغ الشيخ زايد استعداداه للقيام بوساطة بين الإمارات وإيران لحل النزاع على الجزر. وقال المصدر طالبا عدم الكشف عن اسمه ان «عنان اقترح اثناء لقائه مع الشيخ زايد القيام بوساطة بين إيران والإمارات فى حال وصول الحوار بين البلدين إلى طريق مسدود». وأضاف المصدر الدبلوماسى نفسه ان «الشيخ زايد ابلغ عنان موافقته على اجراء المفاوضات لكنه اشترط أن توافق إيران على ان تكون المفاوضات لفترة زمنية محددة إذا لم يتم اثناءها الاتفاق يتم اللجوء إلى الأمين العام للأمم المتحدة أو تحال القضية إلى التحكيم الدولى».

تابع المصدر الدبلوماسى ان عنان ألمح للشيخ زايد بـ «ضرورة الاستفادة من مناخ الانفتاح فى إيران الذى نشأ بعد وصول الرئيس الإيراني محمد الخاتمى إلى السلطة» معتبرا ان «هذه لحظة مناسبة لبدء الحوار» بين البلدين. وكشف المصدر عن ان الاخضر الإبراهيمى الموفد الخاص للأمين العام فى أفغانستان «اتصل لهذا الغرض بالرئيس الإيراني محمد خاتمى وأبلغه الفكرة».

استعرض المجلس الأعلى مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث،
طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، التابعة لدول الإمارات العربية
المتحدة، وإذ لاحظ استمرار الإدعاءات الإيرانية، غير المقبولة بشأن الجزر الثلاث
واستمرار الاجراءات الإيرانية الرامية إلى تكريس الاحتلال، أكد للمجلس الأعلى
مجدداً على ضرورة استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات العديدة، الجادة والصادقة،
الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودول مجلس التعاون، ودول إعلان
دمشق، وجامعة الدول العربية، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية
والدولية الأخرى، الداعية إلى حل هذا النزاع سلمياً، وبما يكسب التوجهات
الإيجابية لحكومة الرئيس محمد خاتمي المصلحية الضرورية لبناء الثقة المتبادلة،
وتطوير التعاون، والمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الشأن
جدد للمجلس الأعلى تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزورها
الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة
الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر،
ومطالبته الحكومة الإيرانية بانتهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة
سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن اقامة منشآت إيرانية في الجزر
بهدف تغيير تركيبها السكانية، والغاء كافة الإجراءات وإزالة جميع المنشآت التي
سبق اقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل
النزاع، وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بحالة القضية إلى
محكمة العدل الدولية^(١).

أجرى المجلس الأعلى تقييماً شاملاً للعلاقات بين دول المجلس وإيران
ولنتائج الاتصالات الثنائية بين الدول الأعضاء وإيران منذ القمة الماضية، في ضوء



مواقف مجلس التعاون التي تركز على القناعة بأهمية إقامة علاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على أسس ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ومراعاة المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وبند استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية وعبر للمجلس الأعلى عن قناعته بأن بناء الثقة يتحقق على أساس اتخاذ خطوات عملية لحل المشاكل القائمة بين الجانبين وفقا للقواعد والأعراف الدولية المستقرة لحل الخلافات بالطرق السلمية، وفي مقدمتها استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي هذا الصدد رحب المجلس الأعلى بالجهود التي يبذلها معالي كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى إطار للمفاوضات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران لحل النزاع القائم بينهما، بشأن الجزر الثلاث، ودعا المجلس الأعلى الأمين العام للأمم المتحدة إلى الاستمرار في جهوده ورعاية المفاوضات.

كما دعا المجلس الأعلى الحكومة الإيرانية إلى الاستجابة الجادة لجهود معالي الأمين العام للأمم المتحدة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة^(١).

أمريكا وقضية الجزر العربية

تبدأ إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون اهتماما كبيرا بالزيارة الرسمية التي يقوم بها الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أكد رون نيومان مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية في تصريح له «الاتحاد» ان لقاء الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مع الشيخ خليفة بن زايد يعتبر بالغ الأهمية لأن



المباحثات تتناول قضايا هامة ورئيسية حول التعاون الثنائي والوضع في الخليج العربي مشيرا إلى ان التعاون بين البلدين يتخذ بعدا جديدا بزيارة الشيخ خليفة بن زايد للولايات المتحدة. وقال مساعد وزيرة الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة تعتقد ان الإمارات لها حق قوى وثابت في مطالبتها بالجزر المحتلة من قبل إيران مشيرا إلى تأييد وجهة نظر الإمارات في حل هذه المشكلة بالطرق السلمية سواء من خلال المفاوضات أو التحكيم الدولي أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، مشيرا إلى معارضة أمريكا لحل النزاع باستخدام القوة موضحا ان الولايات المتحدة تراقب عن كثب إذا كانت إيران تسلح الجزر وإلى أى مدى تقوم بوضع معدات عسكرية في هذه الجزر. وقال نيومان: نتطلع باهتمام إلى زيارة الشيخ خليفة بن زايد وما ترمز إليه من نقطة تحول هامة، لتطوير العلاقات بين البلدين التي تعتبر صلبة ومستقرة ومتطورة باستمرار. وقال ان زيارة مسؤول كبير على هذا المستوى من الإمارات إلى الولايات المتحدة والمباحثات الشاملة التي تشهدها الزيارة تعتبران خطوة إيجابية في هذه المرحلة التي تشهدها المنطقة سواء بالنسبة لأزمة عملية السلام أو بالنسبة للتطورات في منطقة الخليج العربي. وقال: تنظر الإدارة الأمريكية إلى صفقة المقاتلات التي تبحث الإمارات شراؤها باعتبارها خطوة رمزية وقال. إن المفاوضات حول صفقة الطائرات بدأت منذ عدة سنوات، والإمارات أبدت اهتماما بالحصول على متطلباتها الدفاعية. خاصة التجهيزات والأنظمة الفنية للمقاتلات. وقال: إن هذا الموضوع في محور مباحثات الشيخ خليفة بن زايد في واشنطن مشيرا إلى أنه يتوقع صدور بيان مشترك يجسد التطور التاريخي في العلاقات بين البلدين مشيرا إلى أنه إذا تمت صفقة الطائرات ستكون خطوة هامة بالنسبة لامكانيات العمل المشترك بين البلدين وهو مهم جدا لاستقرار المنطقة ولقدرة الإمارات في الدفاع عن انجازاتها الاجتماعية. وقال مسؤول الخارجية ان

علاقات الدولتين فى المجال الاقتصادى قوية بشكل كبير. وإن رجال الأعمال الأمريكيين يرحبون بالمناخ الذى تتيحه الإمارات أمام المستثمرين، خاصة قرار الحكومة حماية الملكية الفكرية. وشدد على أن أمريكا تتطلع إلى التوسع فى علاقاتها الاقتصادية مع الإمارات.

من جهة أخرى صرح مسؤول كبير بالخارجية الأمريكية «للاتحاد»: إن اختلاف وجهات النظر فى مواقف الدولتين إزاء عملية السلام، وإزاء العراق، لا يجب أن يؤثر على أهمية دعم العلاقات والتعاون الأمنى بين البلدين.

وقال: إن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة له مواقف معلنة إزاء تأييده لعملية السلام وإزاء ما يستوجب أن يكون عليه الدور الأمريكى وإزاء الدعوة لرفع العقبات عن العراق. وقال إن اتمام زيارة الشيخ خليفة فى هذه المرحلة يعتبر هاماً جداً ونقطة تحول فى عملية بناء العلاقات بين الدولتين^(١). وقال إن علاقات أمريكا مع الإمارات شهدت فترات من الصعود والهبوط.

روسيا وقضية الجزر

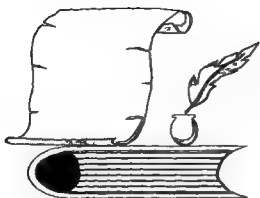
قدم الاتحاد الروسى لوزير الخارجية الإيرانى الدكتور كمال خرازى خلال زيارته إلى موسكو مشروع وساطة حول مشكلة الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التى تحتلها إيران. وذكرت مصادر مطلعة أن خرازى وعد نظيره الروسى يفتخنى بريماكوف بأن يعرض المشروع على الرئيس محمد خاتمى. ويتضمن العرض من الناحية المبدئية موافقة الطرفين المتنازعين (الإمارات وإيران) على مشاركة روسيا فى حل الخلاف، ليتسنى لوزير الخارجية الروسى إرسال مبعوث خاص للترتيب لاجتماع ثلاثى على مستوى وزراء الخارجية، يعقبه لقاء قمة ينتهى بتوقيع اتفاقية بين الطرفين امدتها ٢٥ عاماً تنص على تأجير لإيران الجزر

١ - الاتحاد ١١/٥/١٩٩٨.



المشار إليها. وينص أحد البنود على تعهد إيراني بعدم استخدام الجزر، التي يمكن تمديد الاتفاقية بشأنها للفترة نفسها، لاي غرض من شأنه تهديد الاستقرار في الخليج العربي أو ضد أى من دول المنطقة. وعلمت «القبس» ان مشروع الاتفاق يتضمن ملحقات كثيرة تتعلق بالاستخدام الثنائي للجزر في بعض المسائل الملاحية والعلمية والبيئية وصيد الاسماك وغيرها^(١).





الفصل الثاني

ملكية وسيادة الإمارات على الجزر العربية

- دوافع الاحتلال الإيراني للجزر العربية.
- جذور الاطماع الإيرانية على الجزر العربية.
- الطبيعة القانونية للجزر العربية.
- التطبيق القانوني على الجزر العربية.
- عروبة الجزر.
- سيادة الإمارات على الجزر العربية.
- الادعاءات والأهداف الحقيقية للاحتلال الإيراني للجزر العربية.

دوافع الاحتلال الإيراني للجزر العربية

اتسمت العلاقات بين الدول المطلة على الخليج العربي بالتذبذب بين السلم والحرب، وخاصة بين إيران والدول العربية. على الرغم مما يربط هذه الدول من وحدة التاريخ والدين والارتباط بالاتفاقيات الدولية المنشئة للمنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة حماية البيئة البحرية وغيرها. ومن بين أمور كثيرة، أركت الجزر العربية - وما لها من أثر على تحديد الحدود البحرية بين إيران وبعض دول مجلس التعاون - نزاعات إقليمية لا تزال تستعصى على الحل نتيجة لعدم قبول هذا الطرف أو ذاك للجوء إلى وسائل حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، تلك الوسائل التي اشتملت عليها مواثيق المنظمات الدولية. من هذه النزاعات الإقليمية نزاع الحدود البحرية بين الكويت وإيران ونزاع الحدود البحرية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران. ولقد اعتاد مجلس التعاون في اختتام قمته على دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لدعوة الإمارات العربية المتحدة إلى إجراء حوار مباشر لحل النزاع بينهما حول السيادة على الجزر الثلاث: جزيرة أبو موسى، جزيرة طناب الكبرى وجزيرة طناب الصغرى. إلا أنه لم يصدر حتى الآن رد إيجابي علني وصريح من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية على تلك الدعوة^(١).

نجد أن مسألة الحدود البرية والبحرية بين جمهورية إيران الإسلامية والاقطار في الجزيرة العربية مسألة خلاف طويل، والخلاف الدائر بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر «أبو موسى»، «طناب الكبرى»، و «طناب الصغرى» لهو تجسيد واقعي لاستمرار الخلافات التاريخية وعدم اندثارها مع مرور الزمن، فالزمن كفيل بحل مشاكل كثيرة إلا تلك التي يبنى أساسها على موضوع السيادة والملكية،

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - أثر الجزر على عدم تحديد الحدود البحرية بين بعض دول مجلس التعاون وإيران - ص ١.

فالذاكرة لا يمكنها نسيان حقوق قانونية تم الاعتداء عليها أو حقوق تمت مصادرتها والإجبار على التخلي عنها بالقوة. ففي الساعة الخامسة والنصف من صبيحة يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م قامت القوات الإيرانية البحرية والبرية المحمولة مقدرة بعشرات الآلاف بهجوم غادر على الجزر العربية الثلاث التابعة للدولة الإمارات العربية المتحدة «أبو موسى»، «طنب الكبرى»، «طنب الصغرى» متذرة بالاتفاقية التي حصلت بينها وبين حكومة الشارقة حول ما سمي بمذكرة التفاهم حول أبو موسى مخترقة بذلك الموائيق والأعراف الدولية التي تدعو إلى احترام الحقوق المشروعة وحل الخلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دولياً. وبعد واحد وعشرين عاماً على الاجتياح عادت إيران ثانية بمحاولة فرض هذا الأمر بالقوة حين رفضت السماح لبعض المدرسين والمدرّسات العرب وأفراد عائلاتهم والعاملين من المواطنين والمقيمين في الجزيرة والذين قدموا على متن سفينة عبارة «الخطر» يوم ٢٤ أغسطس ١٩٩٢م بالوصول إلى جزيرة أبو موسى محتجزة إياهم في عرض البحر بما يقارب اليومين وذلك بهدف ازعاج سكان الجزيرة من العرب وممارسة الضغوط عليهم لمغادرة الجزيرة^(١).

لنجد ان السبب الكامن وراء اطالة عمر هذا النزاع، إلى ما يقارب الثلاثة عقود من الزمان، يتمثل في تخلف النظام الدولي الإسلامي لحل النزاعات الدولية عن حل مثل هذا النزاع، إما لكون أغلب قواعد هذا النظام مجرد مشروعات لم تأخذ طريقها إلى التطبيق العملي، كمحكمة العدل الإسلامية المنبثقة عن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، أو لكون النظام نفسه ناقص ومعيب، كنظام حل النزاعات الدولية المنبثق عن ميثاق جامعة الدول العربية في المادتين ٥، ٦ منه. لذلك فإن الباحث الحثيث الذي يحاولنا لاجراء هذه الدراسة، هو: تسبع مراحل تطور هذا النزاع وأثره على العلاقات العربية مع إيران؛ ومحاولة تحليل ما يمكن تحليله ونقد

١ - يعقوب خليل قائد - النزاع الإماراتي - الإيراني للجزر العربية الثلاث في ظل القانون الدولي ص ١.

ما يمكن نقده من نظامى حل النزاعات الدولية فى ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى فى مواجهة هذا النزاع؛ واقتراح الحلول المناسبة وفقا لنظامى حل النزاعات الدولية فى القانون الدولى والشرعية الإسلامية الغراء أبيهما أكثر انطباقا على هذا النزاع. إن معالجة هذا الموضوع تحت عنوان واحد فى مثل هذه الدراسة يبرره أن للجزر، سواء تلك الجزر التى تعود ملكيتها لأى من طرفى النزاع كجزيرة فيلكا الكويتية وجزيرة خرج الإيرانية أو الجزر المتنازع على ملكيتها بين الإمارات العربية وإيران كجزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، لها أثر كبير على عدم التوصل إلى تحديد بعض الحدود البحرية بين بعض دول مجلس التعاون كالكويت والإمارات العربية من ناحية وإيران من ناحية أخرى. سوف نتعرض إلى مراحل تطور مشكلة السيادة على الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة وإيران والحلول القانونية المناسبة التى تودى إلى توطيد العلاقات السلمية بين مجلس التعاون وإيران^(١).

اجتاحت القوات الإيرانية فى الساعة الثانية والنصف من صباح يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ وقبل ساعات فقط من إعلان قيام الإمارات العربية المتحدة وإنهاء معاهدات الحماية البريطانية، الحدود البحرية الدولية لإمارتى الشارقة ورأس الخيمة إثر هجوم مسلح، غازية ثلاث جزر عربية فى الخليج العربى هى أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ومعلنة احتلالها. وقد أثار التصرف الإيرانى ردود فعل عربية محلية وإقليمية على المستويين الرسمى والشعبى تمثلت فى إصدار العديد من بيانات الشجب والاستنكار واندلاع المظاهرات فى معظم عواصم العالم العربى. حتى الآن فلا زال ملف هذه المشكلة مفتوحا بدون حل وقد أثبتت الأحداث أن مثل هذه المشاكل تكون دائما مصدرا لتهديد خطير للأمن والسلام الدوليين. فالإعدادات الإيرانية فى شط العرب أدت إلى حرب ضروس استمرت

١ - د. مدروس فلاح الرشيدى - المرجع السابق ص ٢.

ثمانية أعوام بين العراق وإيران، وعلى هذا الأساس يكون من الضروري وضع مسألة الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث في إطارها القانوني الصحيح من حيث بيان موقف القانون الدولي من التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة وأنه رغم أن الحكومة الإيرانية قدمت عدة تبريرات تستند بعضها على التمسك بفكرة الحق التاريخي ويستند بعضها الآخر على الاعتداد بالمصالح ذات الطبيعة السياسية، سعيًا منها لاضفاء المشروعية على تصرفها، إلا أن تبريراتها ظلت عاجزة عن أن تقدم أساسًا صالحًا يمكن الارتكاز عليه لاضفاء المشروعية على احتلالها. وإذا كان التصرف الإيراني قد جاء فاقد الأساس القانوني وعاجزًا عن الارتكاز على المبررات التاريخية أو السياسية لاضفاء المشروعية على هذا التصرف ومن ثم فإنه يقدو في حقيقته تغيرًا إقليميًا غير مشروع، وتبدو عدم مشروعية التصرف الإيراني سواء حيث توافرت صفات العدوان فيه وفق قرار الأمم المتحدة بتعريف العدوان أو من حيث تحقق شروط التغير الإقليمي غير المشروع تأسيسًا على ما لحقه من مساس بالسيادة الإقليمية الإمارات العربية المتحدة وتهديده للأمن والسلم الدوليين بالخطر^(١).

وإذا كانت الجزر المملوكة لكل من الكويت وإيران، قد حالت حتى الآن دون تحديد الحدود البحرية بينهما، فإن احتلال إيران للجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، قد أثار نزاعات حدود بحرية، تتمثل بالإدعاءات المتبادلة بين الإمارات العربية وإيران بالسيادة على هذه الجزر العربية. ولما كان اكتساب السيادة يتم في القانون الدولي وفقًا لأسباب معينة، فإن التعرض أولاً إلى الواقع الجغرافي لهذه الجزر. وثانياً للطبيعة القانونية لها، قد يساعد على تحديد وسيلة حل النزاع الأكثر فاعلية في القانون الدولي أو الشريعة الإسلامية أيهما أكثر انطباقاً.

ينظر القانون الدولي لقضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث والادعاءات الإيرانية التي حاولت وتحاول بها السلطات الإيرانية تبرير اقدامها على هذا العمل ومحاولة إكسابه طابع الشرعية، نظرة من واقع الحقائق والوثائق استنادا إلى الأسس القانونية المتعارف عليها والتي سبق ان اعتمدتها الدول المنضوية تحت لواء هيئة الأمم المتحدة، ومن قبلها تلك للمتسبة إلى عصبة الأمم. لقد أقرت تلك الدول الأسس القانونية الدولية وتعهدت بالالتزام بتطبيقها، وتأتي الدولة الإيرانية ضمن تلك الدول التي يفترض بها الالتزام التام بميثاق هيئة الأمم المتحدة وبالقانون الدولي. وإن عروية الجزر العربية الثلاث كغيرها من الأرض والمياه العربية حق واقع وأمر ثابت أكدته الوقائع التاريخية والوثائق الرسمية المحلية والدولية بما لا يدع مجالا للشك أو اعتراض. لذلك فإن القضية في هذه الحالة تتركز على الادعاءات الإيرانية وتقنيدها من حيث قانونيتها ودوافعها، ومن ثم مراميها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبعودة إلى مواد القانون الدولي نجد أن صفة الاحتلال لأراضي الغير والعدوان على حقوق دولة أخرى، ينطبق على ما أقدمت عليه السلطات الإيرانية باحتلالها للجزر الثلاث، وبالتالي وجوب إزالة ذلك العدوان ومحو آثاره من على أرض الواقع، وإعادة الحق إلى نصابه وإرجاع السيادة على تلك البقاع إلى أصحابها^(١). ولإيضاح ذلك نرجع إلى استعراض الادعاءات والحجج الإيرانية.

نجد إن موضع الخلاف أو النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر له خلفيات ووقائع تاريخية ليست وليدة الساعة فحسب بل ولها جذور قديمة سواء كانت تاريخية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية، ومن خلال الجانب القانوني من هذا النزاع سيتم التركيز على ما قامت به إيران من احتلال للجزر من وجهة نظر القانون الدولي، كما سيتم ذكر القانون الدولي العام للجزر من خلال تعريف الجزيرة وشروطها وما هي العوامل التي تحدد الامتدادات البحرية لها، كما نتناول

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٨٥.

نبذة بسيطة عن موقع وجغرافية هذه الجزر ليوضح عن مكان وأهمية هذه الجزر جغرافيا واقتصاديا، ثم أسباب هذا النزاع من خلال الحديث عن جذور مشكلة الجزر، ثم نصوص القانون الدولي فيما يخص بهذه المشكلة من خلال شرح أحكام القانون الدولي النازمة لكسب السيادة على الإقليم وأنواع هذه الأحكام وتطبيقها على الوضع بين الإمارات وإيران، إضافة إلى العمل العسكري الإيراني على الجزر وآثار هذا العمل قانونيا في ظل استخدام القوة العسكرية وما هو رأى القانون الدولي في ذلك، ونتعرف على الوسائل القانونية المتاحة لإلزام طرفي النزاع بحل هذه المشكلة من خلال عرض بعض الوثائق والاتفاقيات الدولية، ثم نبين بعض المواقف الدولية وآخر المستجدات على الساحة الإقليمية والتحريك السياسي والدبلوماسي الذي قامت به الإمارات العربية المتحدة منذ الاحتلال على الصعيد الخليجي والعربي والدولي وإبراز وجهة نظر القانون الدولي في طبيعة الصراع القائم بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية للسيادة على الجزر المتنازع عليها أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى قبل الشروع في التحدث عن قضية السيادة والملكية على الجزر من وجهة نظر القانون الدولي، لنا أن نقف قليلا ونلقى الضوء ونعرف ما مدى أهمية هذه الجزر العربية من الناحية الجغرافية والاقتصادية وموقعها الاستراتيجي في مدخل الخليج العربي، لتتبلور فكرة أولية في نظر القارئ عن مدى أهمية تلك الجزر بالنسبة لطرفي النزاع، الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية^(١).

الأهمية الجغرافية للجزر العربية

تظهر أهمية التعرف للواقع الجغرافي لهذه الجزر الثلاث في هذه الدراسة، أن الإحاطة بمثل هذا الواقع يهيئ السبيل نحو تحديد الطبيعة القانونية لهذه الجزر، كما سيأتي بيان مثل هذه الطبيعة إضافة إلى كون هذا الواقع أحد الوقائع التي يستند إليها أي حكم لتحديد السيادة على هذه الجزر الثلاث، يصدر عن محكمة دولية

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ٢.

يتفق أطراف النزاع على رفع هذا النزاع إليها. ولما كانت جزيرة أبو موسى هي أكبر الجزر الثلاث، فإننا سوف نبدأ في تحديد الواقع الجغرافي لهذه الجزيرة ثم بعد ذلك تحديد الواقع الجغرافي لجزيرتي طناب^(١):

أ- جزيرة أبو موسى:

لهدف هذه الدراسة، سالف الذكر، فإنه يهمنا من واقعها الجغرافي أمور معينة، هي: بعدها عن إقليمى طرفى النزاع، ومساحتها، وسكانها. فجزيرة أبو موسى تقع عند مدخل الخليج العربي، حيث تبعد هذه الجزيرة عن مدينة الشارقة حوالى ٣٥ ميلا بحريا، كما تبعد عن الساحل الإيرانى المقابل حوالى ٤٣ ميلا بحريا. كما أن مساحتها تبلغ حوالى ٣٥ كيلو متر مربعا، حيث يبلغ طولها ٧ كيلو مترات، بينما يبلغ عرضها ٥ كيلو مترات تقريبا؛ محاطة بمياه عميقة نسبيا. ويسكنها حوالى ١٥٠٠ نسمة، معظمهم من صيادى الأسماك؛ أما البعض الآخر فيعمل بالرعى والزراعة على نطاق ضيق. كما يتوافر فى هذه الجزيرة خام أكسيد الحديد الأحمر، بالإضافة إلى ما يوجد فى مياهها الإقليمية من مخزون بترولوى بكميات اقتصادية مناسبة.

ب- جزيرة طناب الكبرى:

كذلك فإن هذه الجزيرة تبعد عن رأس الخيمة، أحد إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، حوالى ٢٠ كيلو مترا، و١٧ ميلا إلى الجنوب الغربى من جزيرة قشم الإيرانية، فيما تقع إلى الشمال الشرقى من جزيرة أبو موسى، سالف الذكر، حيث تبعد عنها ٥٠ كيلو مترا. يبلغ طول قطر جزيرة طناب الكبرى هذه حوالى ٢,٥ ميلا، بينما تبلغ مساحتها حوالى ٩ كيلو مترات مربعة؛ يسكنها حوالى ٢٠٠ نسمة.

ج- جزيرة طناب الصغرى:

تبعد هذه الجزيرة عن ساحل رأس الخيمة مسافة ٩٠ كيلو متر، بينما تبعد

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - المرجع السابق ص ١١.

٨ أميال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى؛ حيث يبلغ طولها ميل واحد، أما عرضها فيبلغ ثلاث أرباع الميل.

جذور الأطماع الإيرانية على الجزر العربية

نجد أن تاريخ الجزر العربية التي أقدمت إيران على احتلالها جزء من تاريخ «القواسم» الذين حكموا الساحل العماني والذين نشطوا في بعض أجزاء إيران الجنوبي منذ بداية القرن الثامن عشر خلال فرع قبيلة القواسم التي انطلقت من رأس الخيمة إلى الساحل الإيراني وأقاموا إمارة «لنجة» في جنوب إيران وبقيت تحت حكمهم منذ نهاية العقد الثاني من القرن الثامن عشر حتى سيطرت إيران عليها في عام ١٨٨٧م وهزم القواسم فيها وعندها اعتبرت إيران العرب في تلك المنطقة رعايا إيرانيين. بدأت إيران بعد احتلالها لإمارة (لنجة) العربية لاحتلال الجزر العربية مبتدئة بجزيرتي (صري) و(هنگام) مستغلة فرصة سقوط القواسم وتشتت أسطولهم على يد بريطانيا، فقامت بالقضاء على الحكم العربي في لنجة على الساحل الشرقي للخليج العربي واستولت على جزيرتي «صري» و«هنگام»، وفي تقرير بريطانيا حول الجزر ذكر: (أن شيوخ الساحل العماني في الشارقة قد ادعوا الحق في تبعية الجزر لهم، لأنها كانت تابعة للقواسم الذين سيطروا في القرن الثامن عشر على لنجة في جنوب إيران، أما الإدعاء الإيراني في الجزر فقد بنى على أساس أن شيوخ القواسم في لنجة قبل عام ١٨٨٧ ولمدة طويلة هم مواطنون إيرانيون حكموا لنجة كممثلين رسميين إيرانيين، وبهذا المعنى وانطلاقاً من هذا الأساس سيطرت إيران على الجزر وأصبحت أراضي إيرانية).

دخلت مسألة الجزر العربية في الخليج العربي مرحلة جديدة في بداية السبعينات بعد إعلان بريطانيا عزمها الانسحاب عسكرياً من منطقة الخليج العربي، فكان هذا أحد الأسباب الهامة التي دفعت إيران إلى الإقدام على احتلال الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى عام ١٩٧١م ولم يكن هذا هو السبب الوحيد، فضعف الوضع العربي بعد هزيمة ١٩٦٧م وانسحاب بريطانيا قد

دفع إيران إلى تحقيق حلمها باحتلال هذه الجزر العربية. تبدل موقف بريطانيا التي كانت تعارض احتلال إيران في السابق حيث بان تخاذلها عام ١٩٧١م بتقليصها مقترحات إلى حاكمي الشارقة ورأس الخيمة لتلخص في تقسيم عوائد النفط في الجزر العربية الثلاث بين إيران والإمارتين العربيتين حيث تدفع الأولى منحة سنوية لحاكمي الإماراتين ولا تعلن عن تواجدها العسكري في الجزر، وقد رفض حاكم رأس الخيمة هذه المقترحات في الوقت الذي قبلها حاكم الشارقة، حيث أصبحت هذه المقترحات بعد ذلك الإطار الذي غلف عملية الاحتلال الإيراني للجزر العربية وأصبح احتلالا وضمها للأراضي والمياه الإقليمية دون أى حقوق للإمارتين العربيتين.

الطبيعة القانونية للجزر العربية

منذ ان استكملت إيران احتلال جزيرة أبو موسى في مارس ١٩٩٢ وأكملت امعانها في سياستها في أواخر أغسطس ١٩٩٢، يلقى مسؤولون إيرانيون بأحاديث عن تبعية جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لإيران. وهذه الأحاديث لا تستند إلى أى أساس تاريخي ولا قانوني ولا علاقة لإيران بهذه الجزر سوى علاقة سلطة احتلال دشنها الشاه السابق في نوفمبر ١٩٧١ ومازالت مستمرة. «جزر الخلاف» بين إيران والإمارات العربية المتحدة، مدعومة من مجلس التعاون والمجموعة العربية، تحولت إلى قضية عربية هي مرشعة للتحويل إلى قضية دولية إذا فشلت الجهود السياسية الجارية حاليا في إيجاد حل سلمي لها. المسؤولون في الإمارات العربية المتحدة يرفضون الحديث عن «الخيار العسكري» ويعطون الأولوية القصوى للحل السلمي لكن ذلك لم يمنع البعض في أبو ظبي من التساؤل همس. هل يمكن ان تحدث مواجهة عسكرية بين دول التحالف وإيران إذا ما اصر الإيرانيون على التمسك بجزيرة أبو موسى؟ وهل يصل الأمر إلى حد القيام «بعملية عسكرية» لتحرير أبو موسى وأيضا جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين استولى عليهما الإيرانيون في عهد الشاه عام ١٩٧١؟ لا أحد يتمنى

ذلك فى الإمارات العربية المتحدة أو فى منطقة الخليج العربى، لكن «البعض» بدأ يتحدث همسا عن هذا الاحتمال ويتساءل إذا كانت الظروف الإقليمية والدولية تسمح بتكرار عملية «عاصفة الصحراء» فى الجزر العربية الثلاث، وبالتالى تسمح بعملية عسكرية لتحرير هذه الجزر. والجزر الثلاث ذات أهمية استراتيجية فى منطقة الخليج العربى، إذ انها قريبة من مضيق هرمز - الذى يعتبر طريق النفط بين الخليج العربى والعالم - وتشرف على المضيق، وتشكل مركزا مهما لمراقبة عدد من دول المنطقة. ومن يسيطر على الجزر العربية الثلاث يستطيع، إذا اراد، ان يمارس ضغوطا على بعض دول المنطقة. وقد خالفت إيران مذكرة الترتيبات الموقعة بينها وبين إمارة الشارقة - فى نوفمبر ١٩٧١ - برعاية بريطانيا، إذ ان هذه المذكرة تدعو إيران والشارقة إلى الاشتراك فى إدارة شؤون الجزيرة وهى لا تتضمن أى نص يحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها بل تركت هذه المسألة للحل والخمس لاحقا. وقد أقدم الإيرانيون من طرف واحد على خطوات وإجراءات أدت، عمليا، إلى ضم هذه الجزيرة إليهم. اما جزيرتا طنط الكبرى وطنت الصغرى فتابعتان لإمارة رأس الخيمة^(١).

تطور النظام القانونى للجزر فى القانونى الدولى العام وازداد الاهتمام به خصوصا فى السنوات الأخيرة، ويلاحظ ان الجزر فى إطار قانون البحار قد تكون ما يلى:

- أ - إما جزرا تكون قارة بأكملها مثل (استراليا).
 - ب - إما جزرا تكون دولة بأكملها مثل (مالطة وقبرص).
 - ج - وإما جزرا تابعة، أى تابعة لإقليم برى مثل (الجزر مدار بحثنا هذا).
- عرفت المادة ١/٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢م الجزيرة بأنها: (منطقة من الأرض مكونة تكوينا طبيعيا ومحاطة بالمياه والتى تبقى فوق الماء

فى حال المد). لى يطبق التعريف السابق على أى جزيرة يجب أن تتوفر بها ثلاثة شروط هى^(١):

١ - أن تكون الجزيرة تكوينا طبيعيا. ومعنى ذلك أن تكون الطبيعة هى التى كونت الجزيرة تكوينا تلقائيا دون التدخل من جانب الإنسان، ونتيجة لذلك لا تعتبر الجزر الصناعية جزرا بالمعنى السابق.

ب - أن تكون الجزيرة محاطة بالماء. ومعنى ذلك أنه إذا لم يحط بها الماء حتى ولو من جانب واحد فإنها لن تكون جزيرة بل شبة جزيرة.

جـ - أن تعلو الجزيرة فوق الماء فى حالة المد. ومعنى ذلك أن تظل الجزيرة بارزة وظاهرة ومكتشفة فوق الماء فى حالة المد أما إذا كانت مغمورة بالماء فى حالة المد وتصبح بارزة وظاهرة ومكتشفة فى حالة الجزر فقط فإنها لا تعتبر جزيرة بل يطبق عليها النظام الخاص بالمرتفعات التى تنحسر عنها المياه فى حالة الجزر. ويتوقف تحديد الامتدادات البحرية للجزيرة على عوامل عديدة منها:

أ . المساحة. ذلك أن بعض البروز الأرضية الصغيرة جدا كالصخور أو الجزيرات لا يعقل أن يكون لها الامتدادات البحرية التى تمنح للجزر.

ب. الموقع الجغرافى. يتوقف تحديد المساحات البحرية للجزيرة على موقعها الجغرافى المائى وهل توجد داخل أم خارج الامتدادات البحرية للدولة وعلى العلاقة القائمة بينها وبين الامتدادات البحرية للدول الأخرى سواء كانت مجاورة أم مقابلة لها.

جـ. قابلية الجزيرة للسكن. ذلك أن وجود سكان فوق الجزيرة يمكن أن يؤدى إلى منحها امتدادات بحرية مساوية لتلك التى تمنح للشاطئ القارى، فالجزيرة المهجورة أو الخالية من السكن لا تمنح امتدادات بحرية واسعة.

يعتبر تعريف المقصود بالجزر وتحديد طبيعتها القانونية، من المسائل الهامة فى

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - المرجع السابق ص ٢٢.



حل أى نزاع يثور بشأن السيادة عليها أو حتى بشأن اثرها على تحديد الحد الخارجى للجرف القارى بين الدول المتقابلة، كدولتى الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث ان تحديد المقصود بالجزيرة فى مفهوم القانون الدولى، يحدد ما إذا كان النزاع القائم يثور بشأن السيادة على جزيرة أم لا . فإذا كان النزاع يثور بشأن السيادة على تنوء وما شابهه، فلإن النزاع يكون بشأن حدود بحرية ويخضع للقواعد التى تنظم ذلك فى القانون الدولى، أما إذا كان النزاع يثور بشأن السيادة على جزيرة تنطبق عليها تعريف الجزيرة فى مفهوم القانون الدولى، فلإن حل ذلك النزاع يخضع لقواعد القانون الدولى التى تنظم حل النزاعات الدولية بشأن السيادة على الإقليم الأرضى . إلا أن انطباق تعريف جزيرة على الجزر العربية الثلاث ليس فى حد ذاته نهاية المطاف، حيث تثار صعوبات أخرى قد تحيط بموضوع النزاع، وإن كانت صعوبات ثانوية، بالنسبة للنزاع ذاته، حيث تتعلق تلك الصعوبات بتحديد المقصود بالامتدادات البحرية لجزر البحار شبه المغلقة، كجزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، واللاتى يقعن فى الخليج، ذلك الخليج الذى يشبه إلى حد كبير البحر شبه المغلق فى مفهوم القانون الدولى العام. بل إن أهمية تحديد الطبيعة القانونية للجزر العربية الثلاث تظهر جليا إذا ما علمنا أن النزاع بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة على الجزر العربية الثلاث، قد أدى إلى قيام نزاعات حدود بحرية بين الدولتين، وعدم استكمال تحديد الحدود البحرية بينهما^(١).

تضمن القانون الدولى تعريفا لما يعتبر جزيرة، حيث عرفت المادة ١/١٠ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ بشأن البحر الإقليمى والمادة ١/١٢١ من اتفاقية البحار لعام ١٩٨٢ المقصود باصطلاح «جزيرة» بأنه: «... رقعة من الأرض متكونة طبيعيا ومحاطة بالماء، وتعلو عليه فى حالة المد...». وبتطبيق هذا التعريف على جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، نجد أنها جميعا:

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - المرجع السابق ص ٢٢.

- قد تكونت بفعل الطبيعة، فهي ليست جزر صناعية.

- وهي جميعا محاطة بالماء.

- وهي جميعا لا تغمرها المياه فى حالة المد.

لذلك فإن تعريف الجزيرة بالمفهوم القانونى ينطبق على هذه الجزر جميعا، وبالتالي فإن النزاع بشأن السيادة عليها جميعا يخضع لنظام حل النزاعات الدولية بشأن السيادة على الإقليم الأرضى لا البحرى، فما هى تلك الوسائل؟

نصوص القانون فيما يختص بالمشكلة

أحكام القانونى الدولى النازمة لكسب السيادة على الإقليم

يتفق فقهاء القانون الدولى على وجود خمس طرق تقليدية لاكتساب السيادة على الإقليم، طرق (أصلية) وأخرى (ناقلة) وذلك بحسب ما إذا كان الإقليم موضوع الاكتساب خاضعا لسيادة دولة ما أو غير خاضع، (فالتنازل والفتح والتقدم) من طرق الاكتساب الناقلة، أما (الاستيلاء والأضافة) فهما من طرق الاكتساب الأصلية، وستطرق لتحريف وأمثلة لكل من هذه الطرق فى الفقرة التالية.

أولا: طرق الاكتساب الأصلية.

(١) الاستيلاء Occupation هو إدخال الدولة فى حيازتها المادية اقليما غير مملوك للدولة ما بقصد فرض سيادتها عليه، فموضوع الاستيلاء يتصل بالأقاليم التى لا تتبع أية دولة من الدول أى الأقاليم المباحة، وقد كان الاستيلاء فيما مضى الطريق الشائع لكسب ملكية الأقاليم نظرا لوجود بقاع كثيرة غير مأهولة أو غير مملوكة لأحد وهو ما ليس متوفرا فى الوقت الحاضر بعد ما تم اكتشاف سطح الأرض قاطبة ولم يعد هناك من الأقاليم ما لا يخضع لولاية دولة ما.

(٢) الإضافة Avvretion تكتسب الدولة السيادة الإقليمية على المساحات

الجديدة التى تضاف إلى إقليمها الاصلى بفعل العوامل الطبيعية أو بفعل الإنسان، ويتم ذلك دون حاجة إلى قيام الدولة بأى عمل أو اجراء خاص من جانبها لتقرير سيادتها على هذه المساحات الجديدة التى تسمى بالاضافات لانها تلتحق إقليم الدولة الاصلى فتصبح جزءا لا يتجزأ منه، ومن أمثلة ذلك الحواجز البحرية التى تقيمها الدولة (كهولندا) عند شواطئها، أما المضافات الطبيعية فهى الأكثر حدوثا وأمثلتها كثيرة منها: الزيادات التدريجية أو الفجائية فى الشواطئ البحرية ومنها حدوث دلتا النهر حيث نشأت جزر جديدة ضمن البحر الإقليمى للدولة.

ثانيا: طرق الاكتساب الناقلة

(١) التنازل Session هو تخلى دولة للدولة أخرى عن سيادتها على إقليم معين بمقتضى اتفاق بينهما وهو قد يكون بمقابل فى صورة مبادلة أو بيع وقد يكون دون مقابل، ومثال التنازل بمقتضى الاتفاق ما قامت به إيطاليا من تنازل لفرنسا عن السافر أونيس عام ١٨٦٠م مقابل تنازل فرنسا لها عن مقاطعة لومبارديا وتنازل رومانيا لروسيا بموجب معاهدة برلين ١٨٧٨م عن إقليم بساريا مقابل تنازل روسيا لها عن جزر دلتا الدانوب وإقليم دوبروجا، أما التنازل بالبيع فمثالة تنازل نابليون عام ١٨٠٣م عن مقاطعة لوزيانا للولايات المتحدة مقابل ستين مليون فرنك وتنازل روسيا عن إقليم ألاسكا للولايات المتحدة عام ١٨٦٧م مقابل سبعة ملايين دولار، أما التنازل دون مقابل فهو عادة جبرى يفرضه الغالب على المغلوب فى معاهدات الصلح ومثال ذلك تنازل فرنسا لألمانيا عن إقليم الألزاس واللورين عام ١٨٧١م.

(٢) الفتح Conquest . وهو اخضاع دولة لإقليم دولة أخرى كلا أو بعضاً بواسطة القوات المسلحة للدولة الفاتحة وضمها لإقليمها، و يكون الفتح عادة بعد انتهاء الأعمال الحربية ويتم بإعلان من جانب الدولة الفاتحة بضم الإقليم المفتوح، ويبلغ الإعلان لسائر الدول بالطرق الدبلوماسية توطئه لاعترافها بالضم صراحة أو ضمنا، لكن هذا الأسلوب من أساليب ملكية الاقاليم أصبح غير مشروع البتة فى عهد عصبة الأمم (المادة ١٠) وتأكد ذلك فى ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٢/٤) وهذا

رأى جمهورية الفقهاء أيضا، وعليه فإنه لا يحق لإيران أن تؤسس ملكيتها للجزر الثلاث في نوفمبر ١٩٧١ استنادا إلى تلك الطريقة، ولا يمكن لها أن تبرر قانونيا احتلال جزيرتي طناب الكبرى والصغرى عسكريا، لأنها طريقة غير مشروعة، وما يستند إلى باطل فهو باطل.

(٣) التقادم PRESCRIPTION: لا بد لنا هنا من التمييز بين التقادم فى السيادة على إقليم والاستيلاء على إقليم ما منذ زمن قديم، فقد أجمع فقهاء القانون ان الاستيلاء بالقوة على إقليم ما واستمرار السيادة على ذلك الإقليم المستولى عليه ولو لمدة طويلة مهما بلغت من الزمن لا يكسب الجهة القائمة بالاستيلاء حق اكتساب السيادة الإقليمية على ذلك الإقليم، طالما أن هناك من يعترض على ذلك الاستيلاء وله الحق فى ذلك الإقليم، وطالما يطالب المتضرر بحقه فيه، كان يكون ذلك المتضرر دولة أخرى أو شعب. وفى هذه الحالة لا يكون لقرارات الدولة المسئولة على إقليم ما - مثل قرارات الضم والالحاق وكذلك التغييرات المحدثة فى ذلك الإقليم - أى مفعول حقوقى فى اكتساب حق السيادة، مثال ذلك هضبة الجولان السورية التى استولت عليها إسرائيل منذ عام ١٨٦٧، وكذلك الأقاليم والبلاد التى استعمرتها فرنسا والبرتغال وهولندا وبريطانيا وغيرها، فقد ناضلت شعوب تلك البلاد واستعادت سيادتها واستقلالها رغم مرور عقود أو قرون من السنين، ولهذا فإن القانونيين يقولون بوجود إعادة الحال إلى ما كان عليه من السيادة، اما التغييرات العينية من مباني أو مشاريع أو توطين سكان من خارج الإقليم (المستوطنون) فهذه أمور يتم التسوية بشأنها وفق معايير التحكيم الدولى.

ومن هذا المفهوم نجد أن حق سكان أو شعب إقليم ما هو حق له قدسيته فى ديارهم وفى وطنهم، لا يمحوه التسلط الخارجى ولا يتفيه ضعف هؤلاء السكان نتيجة لظروف معينة أو لتأثيرات ما. وكمثال على ذلك، حق شعب فلسطين فى العودة إلى دياره، وحق شعب أى شعب مرحل إلى أصفاء أخرى فى العودة إلى

موطنه، وكذلك حق أهالي جزيرة طنب فى الرجوع إلى منازلهم ومزارعهم، إلى موطن آبائهم موطن أجدادهم مهما طال الزمن. إن ردود الفعل على المظالم التى ارتكبت فى حق الشعوب، سواء فى التسلط الأجنبى عليهم أو الاستيلاء على موطنهم أو ترحيلهم عن بلدانهم فى محاولات لصبهم أو محو انتماءاتهم الوطنية أو القضاء على قوميتهم، كلها محاولات باءت بالفشل رغم مرور عقود وعقود من السنين، وخير برهان على ذلك ما نشهده اليوم فى بلدان الاتحاد السوفيتى المنهار، وفى يوغسلافيا المفتنة من صراعات عرقية وقومية وطائفية للعودة بتلك البلاد إلى وضعها السابق قبل إجراءات لينين وتيتو، التى كان هدفها صهر قوميات الشعوب المنفصولة تحت سلطتهم بالقوة عن طريق مزج السكان، والقضاء على ما يميز جماعة عن أخرى، ليتولد فى النهاية انتماء جديد للدولة الجديدة وحدها. وهكذا لم تتجح سياسة القهر والاستيلاء على أقاليم الغير، وستبقى الشعوب تحين الفرص لاستعادة حقوقها ولاسترداد سيادتها على ما اغتصب من أوطانها^(١).

وبالعودة إلى تعريف التقادم المكسب للسيادة فى القانون الدولى نجد ان هناك شروطا لا بد من توافرها لادعاء باكتساب الملكية، تركز بوضع اليد على الإقليم لا بد وأن تكون بصفة صاحب السيادة عليه لمباشرة السلطان فيه، من ثم فاستحجار الإقليم أو ادارته مع الاعتراف بسيادة دولة أخرى عليه، لا يمكن اعتباره سببا مكسبا للأقاليم بالتقادم مهما طاللت مدة الإجارة أو الإدارة. وإيران وإن كانت تدير جزءا من جزيرة أبو موسى، إلا أنها تعترف بعدم حسم موضوع السيادة على الإقليم. سلمية الحياة: لا بد من توافرها لادعاء الملكية، فمتى ما حصلت الحياة بالقوة فلا تثبت السيادة بالتقادم. والوضع فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى هو وضع احتلال بالقوة أن تكون الحياة علنية وبطريقة مستمرة وغير متقطعة ولمدة طويلة من الزمن. واختلف الفقهاء القانونيون فى تحديد المدة المكسبة للسيادة بالتقادم. فاقترح البعض مائة عام واقترح آخرون خمسين عاما. وبطبيعة الحال فإن الحياة الطويلة

تاريخيا هي ثابتة لصالح الإمارات لا إيران. أن تدعن الدولة الأخرى، ولا تحتج على وضع الدولة الأولى يدها على الإقليم، فالاحتجاج الدبلوماسي، ورفع الدعاوى تقطع وتندحض حجة الإذعان والتقدم المبني عليه. فلا يمكن لإيران أن تدعى إذعان الإمارات للأمر الواقع وسكوتها على حقوقها الثابتة في ملكية الجزر الثلاث، فلقد أثبتت الإمارات حقها القانوني منذ اليوم الأول للاحتلال الإيراني وذلك عن طريق إرسال برقية إلى الأمم المتحدة من طرف رأس الخيمة في ٣٠/١١/١٩٧١ أو عن طريق المقاومة المسلحة في جزيرة طناب مما أدى إلى قتل وجرح بعض الأفراد. كما أن الإمارات استمرت في الدفاع عن حقها في أروقة الأمم المتحدة كلما أثبتت قضية الجزر العرية الثلاث^(١).

بذلك يمكن القول بأن التقدم هو وضع اليد لمدة طويلة على إقليم يخضع بالفعل لسيادة دولة أخرى، ونظرا لعدم وجود قواعد تفصيلية عرفية أو اتفاقية تنظم أحكام التقدم أو انقضاء مدة طويلة على الحياة الفعلية كما هو الحال في الاستيلاء والتنازل، فقد ذهب بعض فقهاء القانون إلى إنكار وجود ذلك النظام في القانون الدولي، أما غالبية الفقهاء فيميلون إلى تقرير وجود نظام التقدم في القانون الدولي مستندين بذلك على الأسباب والحجج التالية:

(١) أن معظم الحدود القائمة بين الأقاليم المختلفة للدول إنما ترتكز في سندها القانوني على مضي المدة الطويلة.

(٢) أن السند القانوني لسيادة كل دولة على إقليمها هو في واقع الأمر وضع اليد الطويل الأجل.

(٣) إن عدم وجود قواعد تفصيلية وعلى الأخص من حيث تحديد المدة التي يلزم انقضائها على وضع اليد الهادئ المستمر ليس معناه عدم وجود نظام التقدم في العلاقات بين الدول، وأكثر الدول لم تجد نفسها بحاجة إلى الاتفاق على

١ - أحمد التلمري - المرجع السابق ص ٣٩٢.

قاعدة عامة لتحديد مدة وضع اليد الطويل وفضلت ترك الأمر للظروف الخاصة بكل حالة.

يعرف (أوبنهايم) التقادم المكسب بأنه (اكتساب السيادة على إقليم ما عن طريق ممارسة السيادة الفعلية عليه على نحو مستمر وغير متنازع فيه ولفترة من الزمن تكفى لتخلق الشعور العام بأن هذا الوضع القائم هو الوضع الذى يتفق مع النظام الدولى). ويشترط إذن فى وضع اليد الطويل ليعتبر سنداً مكسباً للملكية على الأقاليم بالتقادم ما يلى^(١):

(١) أن تضع الدولة يدها على إقليم معين تابع لإحدى الدول الأخرى بصفتها صاحبة السيادة عليه وأن تصدر على هذا الأساس كافة تصرفاتها التى تجريها بشأن هذا الإقليم وسلطانها التى تباشرها فيه على أن يكون ذلك ضمن اتفاقية موقعة بين الطرفين تعترف بها الدولة واضعة اليد بسيادة الدولة الثانية على الإقليم، ومثال ذلك المعاهدة بين بريطانيا وتركيا فى ٤ يونيو ١٨٧٨م بشأن إدارة بريطانيا لقبرص على أن تظل الجزيرة تحت السيادة التركية، ويمكن أن يكون ذلك أيضا باتفاقية لإيجار مثال ذلك مركز الولايات المتحدة فى إقليم (بنما) الذى استأجرته من جمهورية (بنما) فى عام ١٩٠٣م، وكذلك مركز المملكة المتحدة فى إقليم هونج كونج الذى استأجرته من الصين عام ١٨٩٨م، وفى كلا الحالتين سواء بالاتفاقيات المعقودة بين الطرفين أو بصفة الإيجار فإن الدولة الأولى التى عقدت الاتفاقية مع الدولة الثانية صاحبة السيادة فى الإقليم لا يمكنها أن تكتسب السيادة على ذلك الإقليم عن طريق وضع اليد مسهما طالبت مدة إدارتها لأنها وإن كانت تباشر السيادة فعلا إلا أنها تفعل ذلك بصفتها مستأجرة أو باتفاقية معينة نيابة عن الدولة صاحبة السيادة القانونية عليه أى الدولة المؤجرة.

(٢) أن يكون وضع اليد هادئا بمعنى أن لا يكون متنازعا عليه، أما إذا احتجت دولة الأصل على وضع اليد واستمرت فى احتجاجها عليه فإن وضع اليد

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ١٤.

لا يعد في هذه الحالة هادئا، أما إذا لم تبد دولة الأصل احتجا أو كانت قد احتجت أول الأمر ثم توانت أو أخذت المسألة بشكل سلبى فإن وضع اليد يصبح في هذه الحالة هادئا لاغبار عليه.

(٣) أن يكون وضع اليد قديما، ويتفرع عن هذا وجوب أن يكون قد مضى على وضع اليد زمن طويل تصرفت خلاله الدولة واضعة اليد على أنها صاحبة السيادة على الإقليم فى مواجهة الدول كافة أى بعلانية وعلى نحو مستمر غير متقطع.

التطبيق القانونى على الجزر العربية

بعد هذا العرض لأحكام القانون الدولى الناظم لاكتساب السيادة القانونية على الإقليم، نتقل الآن لتطبيق هذه الأحكام على حالة جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ونستعرضها بثلاث فقرات رئيسية هى:

(١) الوضع القانونى للجزر.

(٢) تنفيذ الحجج الإيرانية.

(٣) الوضع القانونى لاتفاقيات التسوية.

أولا: الوضع القانونى للجزر العربية

ثابت من عرض الوقائع والأدلة المكتوبة أن القواسم الذين يحكمون الشارقة ورأس الخيمة العربيتين هم الذين مارسوا بصورة فعالة ومستمرة مختلف مظاهر السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وكانت هذه الممارسة تتناسب وظروف هذه الجزر من حيث صغر المساحة وقلة السكان، ومن تلك المظاهر لممارسة السيادة إدارة المرافق العامة ومنح امتيازات استغلال الموارد الطبيعية واستيفاء الرسوم ورفع العلم العربى للإمارتين عليها.

كل ذلك يثبت توفر الحياة الفعلية والفعالة للجزر من قبل الإماراتين ويقدم



السند القانوني النافذ لكسبهما السيادة عليها بالتقادم وبغض النظر عن كون كانت السيادة القانونية له عليها قبل عام ١٧٥٠، وهذا السند لا يمكن ان يتنقض منه ما قدمته إيران في أوقات متباعدة من ادعاءات او احتجاجات شكلية، لأن الاحتجاج الشكلى أو الورقى، أو الادعاء المجرد من أى سند لا يمكن ان يعارض الحياة الفعلية والفعالة للإقليم وقد لاحظنا أن القضاء والتحكيم الدوليين يرفضان باستمرار الأخذ بالاحتجاج والتحفظ وخاصة المقتطع منها، ضد الممارسة الفعالة للسيادة، ممارسة تتناسب مع ظروف الإقليم. والملاحظ ان تحفظات إيران المتشظعة هذه انصبت على وضع جزيرة «أبو موسى» دون غيرها كما تدل الوثائق المعروفة حتى الآن ولكن حتى في شأن هذه الجزيرة لم يكن موقف إيران مستمرا ومنسجما وجديا. اما بالنسبة لجزيرتى طنب فثبتت الوثائق ان إيران تراجعت مع الاعتذار عن مسألة رفع علمها عليهما وعلى أبو موسى عام ١٩٠٤. ثم ان إيران لم تعترض يوما ما على منح حكام الشارقة ورأس الخيمة الامتيازات المتتالية بالتنقيب عن النفط وغيره من المواد المعدنية الخام بل ذهبت منذ البداية إلى الاقرار بحق هؤلاء الحكام وحدهم فى منح مثل هذه الامتيازات. وفيما يخص موقف الدول الأخرى فهو الآخر يعزز ويوطد الحياة الفعلية للإمارتين ويظهر ذلك بكل وضوح من جانب الحكومة البريطانية وممثلها منذ أوائل القرن الماضى وحتى انتهاء الحماية البريطانية فى أواخر العام الماضى ومن سكوت الدول الأخرى على هذا الوضع وغضها النظر عنه مع علمها الكامل به لما رافقه من علانية وهذوء. وإذا كان الاجتهاد قد أقر بأن خمسين عاما من الحياة الفعلية تكفى لاكتساب الملكية بوضع اليد إلا فى حالات خاصة يقررها اتفاق الطرفين، افلا تكفى مائتا عام ويزيد من الحياة الفعلية الهادئة والعلنية لتجعل السيادة القانونية على الجزر الثلاث للشارقة ورأس الخيمة؟؟^(١)

أما التاريخ القديم فيدل على ان هذه الجزر خضعت عبر العصور

١ - عيسى محمد مهنا - تبعية الجزر الثلاث المحتلة - جريدة الخليج بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٢.

للمستعمرين المتوالين الذى حكموا منطقة الخليج العربي من يونان ورومان وقرس ومغول وبرتغاليين وبريطانيين، وهو أمر ينطبق على إيران ذاتها، فقد حكمها الميديون وكل الأقوام الأخرى. بل لقد اقتسمتها بريطانيا وروسيا فى ٣١ أغسطس ١٩٠٧ كذلك احتلت بريطانيا الجانب الإيراني من الخليج العربي وقضت منه على الجانب العربى. وفى الحرب العالمية الثانية اكتسح الحلفاء إيران عام ١٩٤١ وانزلوا الشاه عن عرشه وبقيت جيوش الحلفاء فى إيران إلى ما بعد الحرب. ولو أن للاستعمار حقوقا تاريخية على مستعمراته ومناطق نفوذه لما كان للحكومة الشاهنشاهية - آنذاك - حقوق أراضيها ذاتها. وإن سكانها جميعا يتمون إلى فروع ذات القبائل العربية التى تسكن البر المقابل. وعندما فرضت بريطانيا الحماية على مشايخ الخليج العربى ومنهم شيخ القواسم سلطان بن صقر على أثر ما اسمته حروب القرصنة اعتبرت الجزر الثلاث من توابع الشارقة ورفعت عليها اعلامها وقد حدث عام ١٩٠٤ وعلى وجه الدقة فى شهر إبريل من ذلك العام أن قام موظف بلجيكي يعمل فى مصلحة الجمارك الإيرانية بزيارة جزيرتى «أبو موسى» و«طنب» وانزل منهما علم الشارقة ورفع محله العلم الإيراني تاركا بعض حراسه لحماية العلم الجديد، فاحتج الممثل البريطانى فى طهران نيابة عن شيخ الشارقة وانكرت الحكومة الإيرانية علمها بالحادث وامرت بانسحاب الحرس وانزال علمها من الجزيرة وقد تم ذلك فى ١٤ يونيو ١٩٠٤ حيث أعيد علم الشارقة على الجزيرة وظل هذا العلم يرفرف فوق «أبو موسى» وظل علم رأس الخيمة يرفرف فوق طناب الكبرى والصغرى إلى أن انزلتهما القوات الإيرانية عنوة فى مطلع ديسمبر ١٩٧١. ويقول الدكتور هانلى D. Hanley بأن الحكومة البريطانية كانت منذ بداية وجودها فى الخليج العربى تعتبر الجزر ملكا لامارة الشارقة ورأس الخيمة، وإن الإيرانيين لم يجعلوا من مطالبتهم بالجزر نقطة خلاف، كما أنهم لم يحاولوا التدخل بأنفسهم بصورة مباشرة فى شؤون تلك الدول^(١).

وهذا الاستنتاج تدعمه الوثائق والمراسلات البريطانية. ومن ذلك المراسلات الرسمية فى أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٣٥ وهذه نماذج عليها^(١):

١ - فى ٢٨ سبتمبر ١٩١٢ كتب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى «السير بيرسي كوكس Percy Cox» إلى شيخ الشارقة «وكانت رأس الخيمة مرتبطة بها» صقر بن سلطان القاسمى يطلب منه السماح باقامة منار فى جزيرة طناب التابعة له لهدى البواخر العابرة للخليج العربى فأجابه الشيخ فى ١٢ أكتوبر ١٩١٢ بموافقة شريطة «أن لا يحدث تدخل فى شؤون الجزيرة عدا هذا».

٢ - فى ١٤ رمضان ١٣٥٤ هـ كتب المعتمد البريطانى كتابا للشيخ سلطان بن سالم أشار فيه إلى «جزيرتكم طناب».

٣ - فى ٢ ذى الحجة الموافق ٣ فبراير ١٩٣٨ كتبت وكالة الدولة البريطانية فى ساحل عمان إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة تطلب منه الاذن لاحد المهندسين فى «أبو موسى» «بزيارة جزيرة طناب» الذى يريد التفاهم مع حضرتكم فى خصوصها، واجبا من حضرتكم ان تفضلوا بالاذن ليتسنى له زيارة جزيرة طناب وكذلك تكتبون إلى وكيلكم فى جزيرة طناب عن ذلك «وكانت هذه الرسالة الثانية بهذا الخصوص فقد سبقتها مراسلة مماثلة فى السادس من صفر ١٣٥٤ هـ».

٤ - فى أغسطس ١٩٢٩ أرسل المقيم السياسى البريطانى والقنصل البريطانى العام فى بوشهر كتابا إلى حاكم رأس الخيمة فى موضوعات شتى منها ما يتعلق بجزيرة طناب التى ذكرها بأنها «جزيرتكم» وأشار بأهمية رفع العلم فيها عند مرور السفن واقامة منارة لاهداء السفن.

٥ - فى ١٣ مايو ١٩٥٣ كتب المعتمد السياسى البريطانى فى ساحل عمان رسالة برقم ١٠٨٤/٥٧ إلى الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة يطلب فيها

١ - عيسى محمد مهنا - نفس المرجع - ١٤/٩/١٩٩٢.

منه التأكيد له عما إذا «كُتبت ترفعون علمكم على جزيرتي طنط ونابو طنط بصورة دائمة وانكم تبعتون مندوبيكم فى كل شهر للمراقبة على هاتين الجزيرتين».

٦ - وفى ٢١ أكتوبر ١٩٥٧ كتب المعتمد البريطانى فى ساحل عمان بلعبى كتابا برقم ١٢١١/٥٧ إلى حاكم رأس الخيمة يخبره فيها بأن بلوحة حرية بريطانية ستزور رأس الخيمة زيارة رسمية وتسافر بعدها إلى جزيرة طنط التى «هى من ممتلكاتكم» وذلك بقصد نصب لوحة على شاطئها تشير إلى أنها «ملككم» وهذه تساعد على عدم تشجيع ادعاءات السلطة الأجنبية. ونظرا لتأجيل الزيارة بعث المعتمد البريطانى (أ. ح. بى واكر) برسالة أخرى للحاكم تاريخها ١٧ مايو ١٩٥٨، أكد فيها مضمون الرسالة السابقة بكاملة وطلب إرسال متلوب ليحضر إقامة اللوحة على «نابو طنط» مكتوبا عليها بأن «الجزيرة ملككم...».

٧ - وفى ٢١ أكتوبر ١٩٦١ لما حاولت إيران إرسال جماعة لمسح جزيرة طنط بعث المعتمد السياسى البريطانى (أ. ج. ام كريك) برسالة للشيخ صقر القاسمى حاكم رأس الخيمة رقمها ١٠٣٣/٦١، يفيد فيها ان حكومة صاحبة الجلالة احتجت باسمه لدى حكومة طهران على ذلك. وقد سحبت للجموعة بعد ذلك.

٨ - أضف للملك كله سلسلة مستصلة من تصريحات المسؤولين البريطانيين كلها تؤكد تبعية جزيرة أبو موسى للشارقة وطنت الكبرى والصغرى لرأس الخيمة، لسا فى حاجة إلى التعرض لها تفصيليا، ولكن يمكن الاشارة إليها مرجعيا.

٩ - ثم ان تبعية «أبو موسى» للشارقة وطنت الكبرى والصغرى لرأس الخيمة بعد اعتبارها امارة مستقلة مثبتة باتفاق بين اخذ القواسم المشكلين لكلا الإماراتين.

١٠ - وحتى شيخ لنجة اعترف غير مرة بهله التبعية. فى كتاب من الشيخ علي خليفة إلى شيخ رأس الخيمة مؤرخ فى ١٣ محرم ١٢٩٤ يقول «لان الجزيرة

المذكورة (أى طنّب) واقعة ضمن ممتلكاتكم، ان هذا هو الدافع واننى مقتنع بأن جزيرة طنّب هى احدى ممتلكات قواسم عمان. ونحن لا نمتلك اية ممتلكات هناك وليس لنا أى تدخل إلا بموافقتكم...». وفى كتاب ارسله الشيخ يوسف شيخ لنجة إلى الشيخ حميد بن عبدالله شيخ رأس الخيمة بتاريخ ١ جمادى ١٣٠١هـ يقول «بالحقيقة ان الجزيرة تخصكم يا قواسم عمان ولقد وضعت يدى عليها ظنا منى انكم موافقون على أساس ان العلاقات بيننا هى علاقات مودة ولكن حيث انكم الآن لا تريدون ان ازرع أشجار النخيل هناك ولا تريدون كل بوسميط ان يقطعوا حشائش من هناك فإن شاء الله سوف امنعهم من ذلك وتبقى علاقاتنا معكم ودية». ولجئنا أمام نفس الاقرار فى رسالة بعث بها خليفة بن سعيد إلى الشيخ أحمد بن عبدالله فى ٢ رمضان ١٢٨٩.

١١ - أكثر من هذا ففى رسالة برقم ٧٢ / ج١ / ٧ تاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ كتب المدير العام لشركة الزيت الانجلو إيرانية رسالة للشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة يناقش فيها مسألة التنقيب عن الزيت فى جزيرة. وعن بعض المواقع الأخرى حدود بلادكم، ثم فى ٢ ديسمبر ٥ كتب يقول بوضوح أكثر «لاحقا لكتابتنا المرقم ٧٢/هـ أن المؤرخ فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ لنا الشرف ان نخبركم بخصوص جزيرتكم الطنب اننا سنواصل ان نطمح Prospect هناك إذا رأينا من الضرورة وحيث أنها داخلة بحدودكم فإنها مضمونة بشروط الخيار...». ليس لدينا أدلة تثبت اعتراض أو تحفظ إيران على هذا الوجود العربى المستقل فى الجزر العربية الثلاث ولكن من الواضح من حادثة عام ١٩٠٤ - وقد يكون لها سوابق ولواحق - ان إيران سعت بصورة متقطعة للمطالبة بحق ما على الجزر سواء بطريق التراسل مع بريطانيا كدولة حامية أو بطريق التسلل لزرع علمها فى هذه الجزيرة أو تلك بين حين وآخر وبخاصة فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى. اما بعد ذلك فكل الأدلة المتوفرة تشير إلى انها اذعنت للوجود العربى فى الجزر وسلمت

بسيادة العرب عليها وقد لاحظنا موقفها من قضية رفع علمها على الجزر العربية عام ١٩٠٤ وكيف انها اتصلت منها وامرت باتزاله بعد أيام معدودات من رفعه وكيف اقرت في عام ١٩٣٥ ان التقيب عن الزيت في طنب يخص حاكم رأس الخيمة ثم كيف تخلت في الستينات عن فكرة مسح جزيرة طنب.

من خلال عرضنا السابق للوقائع والثوابت والمراسلات الرسمية المكتوبة تبين أن القواسم الذين يحكمون الشارقة ورأس الخيمة هم الذين مارسوا بصورة فعالة ومستمرة مختلف مظاهر السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، ومن تلك المظاهر لممارسة السيادة إدارة المرافق العامة ومنح امتيازات استغلال الموارد الطبيعية واستيفاء الرسوم ورفع العلم العربي للإمارتين عليها، كل ذلك يثبت للبيان توفر الحياة الفعلية للجزر العربية من قبل الإمارتين ويقدم السند القانوني النافذ لكسبها السيادة عليها (بالتقدم)، وهذا السند لا يمكن أن يتقص منه ما قدمته إيران في أوقات متباعدة من ادعاءات او احتجاجات شكلية، لأن الاحتجاج الشكلي أو الورقي المجرد من أى سند لا يمكن ان يعارض الحياة الفعلية للإقليم ولا يمكن أن يأخذ به القضاء والتحكيم الدوليين حيث أنهما يرفضان باستمرار الأخذ بالاحتجاج والتحفظ وخاصة المتقطع منها ضد الممارسة الفعلية للسيادة، والملاحظ ان تحفظات إيران المتقطعة تركزت على وضع جزيرة أبو موسى دون غيرها كما تشير إليه الوثائق، ولكن حتى هذه التحفظات لم تكن مستمرة وجدية، أما بالنسبة لجزيرتي طنب فقد لاحظنا كيف تراجعت إيران مع الاعتذار عن مسألة رفع علمها عليهما وعلى أبو موسى عام ١٩٠٤، وأيضاً إيران لم يكن لها أى اعتراض يذكر في منح حكام الشارقة ورأس الخيمة الامتيازات للتالية بالتقيب عن النفط والمواد المعدنية بل اقرت منذ البداية بأحقية هؤلاء الحكام في منح مثل هذه الامتيازات، وإذا كان الاجتهاد قد أقر بأن خمسين عاماً من الحياة الفعلية تكفى لاكتساب الملكية بوضع اليد إلا في حالات خاصة يقرها اتفاق الطرفين، أملاً

تكفى مثنا عام ويزيد من الحياة الفعلية الهادئة والعلنية لجعل السيادة القانونية على الجزر الثلاث للشارقة ورأس الخيمة^(١).

ثانياً- تنفيذ الحجج الإيرانية. تبين من سياق الموضوع أن الحكومة الإيرانية لم تقدم علنا بأى دليل Proof Evidence يدعم مطالبها بالجزر العربية الثلاث، بل تكررت هذه المطالبات بمناسبة متفرقة على أساس بعض الحجج الآتية: أن السيادة على الجزر كانت لإيران قبل بداية الاحتلال البريطاني للمنطقة منذ ثمانين عاماً. أن الخسائر البريطانية تدخل الجزر فى السيادة الإيرانية. أن مصالح إيران الاستراتيجية وأمن الخليج يتطلبان تبعية السيادة على الجزر لإيران. حيث بنت إيران مزاعمها بتبعية الجزر الثلاث لتبرير أطعامها فى السيطرة عليها إلى استنادات واهية لا أساس لها من الصحة، وهى:

١ - بنت إيران ادعائها بحقها فى الجزر الثلاث على أن شيوخ القواسم فى لنجة قبل عام ١٨٨٧م ولمدة طويلة مواطنون إيرانيون حكموا لنجة كممثلين رسميين إيرانيين، وبهذا المعنى، وانطلاقاً من هذا الأساس سيطرت إيران على الجزر، وأصبحت أراضي إيرانية.

٢ - أما الادعاء الثانى فقد بنى على أساس أن هذه الجزر قد ظهرت على أنها جزر إيرانية على خريطة الحرب البريطانية فى عام ١٨٨٧م، التى قدمت نسخة منها إلى شاه إيران بواسطة الوزير البريطانى المفوض فى طهران، وقد ذكر ذلك فى أمر اللورد فى يوليو عام ١٨٨٨م.

٣ - تستند إيران فى دعواها ومطالبها فى الجزر إلى أنها قد ظهرت فى خريطة اللورد كريسزون غير الرسمية عام ١٨٩٢م، وأيضاً فى الخريطة المسحية الهندية (البريطانية) فى عام ١٨٩٧م، والخطأ فى المسألة تتحملها السلطات البريطانية، و يقول التقرير البريطانى نفسه إنه لا يمكن أخذ التصريح، ولا الخريطة بصورة رسمية، كما لا يمكن اعتبار ذلك مهما قبل وبعد ادعاء إيران فى الجزر.

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ١٥.



قام د. أحمد زكريا الشلق بدراسة لبعض الإدعاءات الإيرانية حيث يقول:-

تعتمد الدراسة على مناقشة وتفنيد الحجج التي ساقتها أطروحة الأستاذ بيروز مجتهد زاده لتبرير ادعاءات ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.. ورغم أن هذه الدراسة تبدو، في ظاهرها، وكأنها محض دراسة سياسية، إلا أنها في الواقع تعالج القضية من بعدا التاريخي، والذي تمتد جذوره إلى بدايات القرن الثامن عشر، بغض النظر عن التطورات السياسية التي لحقتها، خاصة منذ فرضت حكومة الشاه محمد رضا خان المازندراني وضعاً جديداً، استند إلى القوة العسكرية منذ أواخر عام ١٩٧١م، ثم ما أجدته الجمهورية الإسلامية في إيران بالنسبة لجزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢م. ويود الكاتب أن يشير ابتداءً إلى أن ثمة دراسات إيرانية عديدة عاجلت المسألة من وجهة نظر إيرانية صرفة. وهذا أمر طبيعي على كل حال، وفي هذا المجال هناك مثلاً كتابات الأستاذ داوود باوند أستاذ القانون الدولي بجامعة الإمام الصادق وكذلك كتابات وتعليقات الأستاذ جمشيد ممتاز، من كلية الحقوق بجامعة طهران، وإن اتسمت كتاباتهما بطابع قانوني بحكم تخصصهما. غير أن كتابات الدكتور بيروز مجتهد زاده، الأستاذ بجامعة لندن، هي أكثرها أهمية في مجالنا، بحكم تخصصه في دراسة الوضع الجيوسياسي للخليج العربي، وقد جمع الأستاذ مجتهد زاده حصيلة كتاباته في كتاب أصدره بالإنجليزية، عن مركز دراسات الشرقين الأدنى والأوسط، التابع لمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وصدر في يوليو ١٩٩٥م تحت عنوان «جزر طناب وأبو موسى، وجهة نظر إيرانية بحثاً عن السلام والتعاون في الخليج العربي». وقد كرر الأستاذ أفكار دراساته في ورقة قدمها إلى «ندوة العلاقات العربية - الإيرانية، الاتجاهات الرائدة وآفاق المستقبل» التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع جامعة قطر، بالدوحة صيف ١٩٩٥م. وقد اعترف الأستاذ مجتهد زاده بأن الكتاب المشار إليه هو حصيلة تكامل أبحاثه حول تاريخ سيادة إيران على الجزر حتى وقت تأليفه، وذلك في حديثه إلى صحيفة «كيهان العربي»

في ١٩ نوفمبر ١٩٩٥م، وذلك الحديث المثير الذي جعل عنوانه «الجزر الإيرانية الثلاث». بين وثائق التاريخ والادعاءات الواهية للإمارات» وقد أوضح خلال الحديث، عندما سئل، منذ متى طرحت دولة الإمارات ادعاء عروبة الجزر؟ فأجاب أنها لم يكن لها ادعاء في السابق، وأنها طرحته منذ سبتمبر ١٩٩٢م!!، وأنه بدأ منذ ذلك التاريخ يهتم بالموضوع وينشر أولى مقالاته حول سيادة إيران على الجزر، ثم استكمل أبحاثه في مقالات عديدة، نشرت بالفارسية والإنجليزية، خلال الأعوام ١٩٩٢ - ١٩٩٥م، حتى خرجت في شكل كتاب مستقل^(١).

يتابع د. أحمد زكريا قوله:-

يمكن ملاحظة أن الأستاذ مجتهد راده متخصص في الجغرافية السياسية والإقليمية للخليج العربي، وفي الدور الإيراني بالذات، وليس مشتغلا بالتاريخ والبحث التاريخي بالمعنى المفهوم من التكوين والوظيفة، وإن كان ذلك بطبيعة الحال لا ينفي أهمية أبحاثه وكتاباته، وإن اقتضى أن ينظر إليها بحسبانها ليست أبحاثا تاريخية بالمعنى الأكاديمي. أما عن ورقته التي قدمها إلى ندوة «العلاقات العربية - الإيرانية» صيف ١٩٩٥م، فرغم أنه بدأها بالحديث عن أهمية التعاون الإقليمي في الخليج العربي وضرورة ومبررات وضع ترتيب لتجمع اقتصادي في الخليج العربي إلخ. ثم انتقله لتفسير أحداث عام ١٩٩٢م في جزيرة أبو موسى، من وجهة نظر إيرانية، إلا أن الذي يعنينا هنا ويدخل في مجال تخصصنا هو القسم الثاني من الدراسة والذي جعل عنوانه «نظرة في بعض الحجج التي تقدمها الإمارات العربية المتحدة» لأنه يتعلق بالجزء التاريخي من الدراسة، وما ساقه من حجج وأسناد تؤيد وجهة نظره بشأن «ملكية» إيران للجزر الثلاث. . هو ما سوف تناقشه معه. وقد بلور الأستاذ مجتهد راده رأيه في عدد من القضايا، ساق خلالها ما اعتبره أدلة وحجج لسيادة إيران على الجزر وامتلاكها لها، وهذه القضايا هي:

١ - د. أحمد زكريا الشلق - الإدعاءات الإيرانية في جزر أبو موسى والطنين - تحليل تاريخي - سياسي الأطروحة بيروت مجتهد راده - مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - العدد العاشر ١٩٩٨ - ص ١٤٥.



أسبقية احتلال الجزر، قضية الخرائط البريطانية، قضية إثبات الوثائق البريطانية للملكية القواسم للجزر وسيطرتهم على جنوبى الخليج العربى، وأخيرا ما أسماه بالوضع القانونى المزدوج لقواسم لنجة، وسوف نحلل ونناقش ما طرحه الأستاذ من آراء وأسانيد من وجهة نظر ووجهة النظر الإيرانية على وجه العموم، طبقا لنفس السياق الذى أورده^(١).

نقد الحجّة الإيرانية الأولى،

أما بالنسبة للحجة الأولى فتدعى إيران أن السيادة على الجزر كانت لها قبل ثمانين عاما، وأنها تخلت عن سيادتها لتستعيرها بريطانيا، ولتفنيده هذه الحجة تطرح التساؤلات التالية:

أ. أين ما يثبت فى القانون من أدلة على سيادة إيران للجزر قبل ثمانين عاما؟

ب. أين اتفاق الإعارة الذى تدعيه إيران بينها وبين بريطانيا، وإذا كان هذا الادعاء صحيحا فكيف تنفيه بريطانيا بوثائقها التى استعرضناها ويتصريحات مسؤوليها الرسمية؟

ج. كيف حصل أن السيادة الفعلية على الجزر لم تمارسها بريطانيا منذ وصلت إلى الخليج العربى حتى انتهاء حمايتها وإنما مارستها إمارة الشارقة حتى عام ١٩٢١م ثم إمارتى الشارقة ورأس الخيمة بعد ذلك حتى الاحتلال الأخير للقوات الإيرانية للجزر؟

د. وكيف حصل أن إيران أخيرا تفاوضت فى شأن أبو موسى مع الشارقة وتوصلت معها إلى تسوية مؤقتة لهذه الجزر كما سنرى لاحقا وليس مع بريطانيا؟

إذن من طرح هذه التساؤلات وتفنيدها نجد أن الحجة الأولى لا محل لها لا فى الواقع ولا فى القانون كما نجد أن إيران لا تملك أى دليل أو إثبات لوجود سيادة لها على تلك الجزر، وقد تزعم إيران بأنه كانت لها سيادة، وأنها تخلت

١ - د. أحمد زكريا الشلق - نفس المرجع ص ١٤٥.



عنها لبريطانيا على سبيل الإعارة، وهذه الحجة أيضا (قولية) لا يمثلها أى دليل لدى الإيرانيين، بل إن بريطانيا ذاتها تنفى ذلك الادعاء، وتذهب إلى عكس ذلك فتؤكد وتعترف رسميا بأن الجزر عربية وتابعة للقواسم منذ أن وصلت سفنها إلى المنطقة ومنذ أن تعرفت على هذه البلاد، ويزيد على ذلك تأكيدا ما اقترته حكومة شركة الهند الشرقية في وثائقها من أن الجزر العربية الثلاث وغيرها من الجزر في الخليج العربي عربية وأنها تابعة منذ أواسط القرن الثامن عشر الميلادي للشيوخ القواسم في الشارقة ورأس الخيمة. كما أن طلب إيران من قواسم الشارقة ورأس الخيمة استئجار الجزر أو شراءها بمبالغ مغرية وعلى فترات ويعروض مغرية متعاقبة وحتى قبيل الاحتلال الإيراني للجزر في ١٩٧١/١١/٣٠ - كما تذكر الوثائق البريطانية يكشف بطلان الادعاء الفارسي ويحبط الحجة الاولى الواهية^(١).

أما عن مسألة أسبقية احتلال الجزر فيقول د. أحمد زكريا: «ذكر مجتهد راده أن حجة أسبقية الاحتلال التي طرحها البريطانيون في الماضي، والتي تطرحها الإمارات العربية الآن، تستند إلى ما كتبه الوزير البريطاني المفوض في طهران إلى وزارة الخارجية الإيرانية عام ١٩٠٤م من أن «ما فعله شيخ الشارقة ليس سوى رفع علمه على الجزر التي لا تزال غير محتلة من أى حكومة...» وصف مجتهد راده ذلك بأنه رعم غامض، يتجاهل حقائق منها أن إيران كانت هي الحكومة الوحيدة المجاورة لتلك الجزر في ذلك الوقت، وأن القول بأنها غير محتلة من أية حكومة لا معنى له... وأن شيخ الشارقة، لم يكن في ذلك الوقت رئيس «دولة» أو «حكومة» في الخليج العربي، وأنه رئيس عشيرة تحت الحماية البريطانية، يتمتع بسيطرة عشائرية دون أن تكون ذات بعد اقليمي... إلخ. ولعلنا نسال الأستاذ مجتهد راده: وهل اعتبار أن الحكومة الإيرانية هي الحكومة الوحيدة «المجاورة» للجزر، يمثل دليلا على امتلاكها لها، أو يرتب لها حقا من حقوق السيادة عليها، أو يجعل الجزر محتلة من هذه الحكومة الوحيدة المجاورة لها؟ وهل كان ثمة «دول»

١ - د. طاهر موسى عبده - إيران والاحتلال العسكرى الإيراني للجزر - ص ٦٩.



و«حكومات» في الخليج العربي في ذلك الوقت، بالمعنى المعروف اليوم، أم أنها كانت جميعا إمارات يتمتع بحكامها بسلطة، وإن عشائرية، على رعاياها. . وهل ينفي ذلك امتداد سلطة وحقوق رؤساء العشائر إلى أراض وجزر معينة ومحددة؟ ثم ألم تمتد سلطة هؤلاء الرؤساء على رقعة جغرافية، أم أنها سلطة على قبائل وأناس لا أرض لهم؟. وفي إطار مسألة أسبقية «الاحتلال» يضيف مجتهد راده أن فتح علي شاه عام ١٨١١م، وناصر الدين شاه عام ١٨٥٦م قد أعطيا لسلطان عمان حقوق إيجاره بندرعباس وميناب ومناطق الساحل الجنوبي الخليج العربي، من الشرق إلى الغرب حتى البحرين «فإذا كانت هذه المساحات تعود إلى إيران، فلا يمكن أن تكون جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والواقعة جغرافيا في الوسط منها، جزرا غير محتلة، وأن سيادة إيران على الجزر ثبتت تقليديا دون رفع أعلام الهوية. .»^(١).

يتابع د. أحمد زكريا قوله:-

وفي تقديرنا أنه لو ثبت صحة سيطرة إيران على هذه المساحات، وممارسة سيادتها عليها بشكل مستمر ودائم، فإنه لا يرتب حقوقا لإيران لاحتلال الجزر، ولا يعتبر سند الملكية لها أو سيادتها عليها، فليس لمجرد أن الجزر تقع وسط هذا الامتداد الجغرافي يعنى أنها كانت محتلة من الحكومة الإيرانية، ثم إنها جزر وليست امتدادا لليابس، وليس ثمة ما يفيد ماديا احتلال إيران لها. . . وإذا استبعدنا مسألة رفع الأعلام على الجزر «باعتبارها طريقة جديدة أدخلتها الدول الأوربية» فما هي شواهد هذه السيادة، أو ما هي الأدلة التاريخية على ممارسة إيران سيادتها على الجزر، إن نفى أو أثبات عدم وجود أعلام إيرانية على الجزر، لا يعطى دليلا ولا يترتب حقوقا لممارسة السيادة «دون حاجة إلى أعلام». وقد ذكر مجتهد راده أن «إيران كانت قد رفعت علمها في عام ١٨٨٧م على جزيرة صري وجزيرة أبو موسى، للتدليل على ملكيتها لهاتين الجزيرتين في أعقاب عزل الحاكم

١ - د. أحمد زكريا الشلق - المرجع السابق ص ١٤٥.

القاسمی من نیابة الحاکمية لبندر لنجة . ١٠. والثابت أن علم ایران لم يرتفع على جزيرة أبو موسى، عندما احتلت القوات الإيرانية جزيرة صري في سبتمبر عام ١٨٨٧م، فعندما احتل حاجی أحمد خان ميناء لنجة وطرده القواسم منه، تقدم إلى صري واحتلها ورفع العلم الإيراني عليها، وكانت الأوامر الصادرة إليه تقتضى أن يتقدم لاحتلال جزيرة طناب، لكنه ووجه باحتجاجات من جانب بريطانيا، التي رأت في ذلك تعديا على حقوق شیوخ القواسم في الساحل العماني، الذين لهم حقوق لا نزاع فيها بشأن ملكيتهم للجزر مع قواسم لنجة، والذين أهربوا عن رفضهم بشدة لهذا الاحتلال الإيراني، ونتيجة لذلك لم تتقدم القوات الإيرانية صوب طناب أو أبو موسى، كما هو ثابت في الوثائق، كذلك فإن الشائعات التي انتشرت مواكبة للتحركات الإيرانية كانت تتعلق بجزيرة طناب التي كانت في الأيام الأخيرة لحكم الشيخ خليفة بن سعيد في لنجة موضوع خلاف مع شيخ رأس الخيمة، أما جزيرة أبو موسى فلم يرد عنها شيء لأنها كانت في رأى جميع الأطراف من ممتلكات قواسم عمان بغير منازع^(١).

تفنیذ الحجة الإيرانية الثانية

مرة أخرى كانت للبريطانيين يد في إثارة النزاع على الجزر العربية مجدداً، ففي الوقت الذي عرفه المقيم السیاسی البريطاني كذلك الوکیل المعتمد ما اتفق عليه القواسم وشرعيتهم في الجزر المذكورة كانت هناك دوائر بريطانية أخرى لاتزال تعتمد فكرة أساسها أن طناب وأبو موسى وصري تابعة لقواسم لنجة الذين تحولوا إلى موظفين إيرانيين بعد استيلاء يوسف بن محمد عام ١٨٧٠ على الحكم في لنجة، وعندما أعد فرع الاستخبارات التابع لوزارة الحریة البريطانية خريطة إيران عام ١٨٨٦ ظهرت هذه الجزر الثلاث وقد لونت بلون الأراضي الإيرانية نفسها وقد وضعت هذه الخريطة الدبلوماسية البريطانية في موقف حرج في ما يعد أثر وصول نسخ منها إلى الحكومة الإيرانية وكانت هذه الخريطة موضع جدل وقال البريطانيون أنهم وضعوها لأغراض حریة فقط!!

١ - د. أحمد زكريا الشلق - نفس المرجع ص ١٤٥.



أبلغ سفير دراموند وولف في ١٩ إبريل ١٨٨٨ الوزير المفوض البريطاني في طهران وزير الخارجية الماركيز سالزيري أن روس قد اكتشف مؤامرة دبرها رئيس الوزراء الإيراني أمين السلطان لزيادة النفوذ الروسي في الخليج العربي وذلك إلى حد التنازل عن إحدى الجزر لروسيا لتتخذها محطة فحم وفي ٢٠ يوليو من العام نفسه اجابت الحكومة الإيرانية في ردها على مذكرات الاستفسار البريطانية أن شيوخ لنجة من القواسم كانوا حكاما إيرانيين واصحاب سيادة على صري وغيرها، ولذلك فليست هنالك حاجة تدعو إلى تقديم دليل على أن الجزيرة إيرانية!! وفي مناقشة خاصة بالحدود الإيرانية قدم الوزير المفوض البريطاني في طهران، بتعليمات من الماركيز سالزيري، نسخة من الخريطة التي اعدتها وزارة الحرية وقد علق الشاه فوراً عندما رأى الخريطة كيف أن جزر طناب وصري تعتبر أراضى إيرانية بشهادة البريطانيين! واعتذر دراموند وولف في ما بعد عن تقديم هذه الخريطة إلى شيوخ الساحل العماني والتي اتت بنتائج سيئة لم تكن متوقعة بالنسبة إلى قضية الجزر وقد رأت الخارجية البريطانية يومها أن تغض الطرف عن هذه المسألة تماماً لإنهاء مفاوضاتها مع الشاه في خصوص الحدود الأفغانية الإيرانية.

لخص تشرشل الأمر يومها في رسالة تسحب يد بريطانيا تماماً من موضوع النزاع على الجزر العربية وقرارها بعدم التدخل فيه! وفي ظل تقهقر سلطة القواسم في لنجة وتراجعهم نحو الجزر العربية وقع حادث مهم في نهاية مارس ١٩٠٤ وهو وصول كبار التجار من الساحل الإيراني بصحبة عائلاتهم إلى الجزيرة بقصد تحميلهم إلى الميناء وفي العاشر من مارس رفع علم الشارقة فوق الجزيرة مجدداً وكذلك فوق جزيرة طناب وحدث ما توقعه الجميع إذ قدمت مجموعة من رجال الجمارك الإيرانية في نهاية مارس ١٩٠٤ إلى جزيرتي أبو موسى وطناب وأرالت الأعلام العربية ورفعت العلم الإيراني وأقامت عدداً من الحراس. اتهمت بريطانيا يومها السفارة الروسية بأنها وراء الخطوة الإيرانية ثم تراجعت طهران وسحبت أعلامها وحراسها بعد مشاورات صعبة قادها اللورد كيرزون إلا أن صري كانت قد أصبحت في أيدي الإيرانيين باعتبار أن العرب يطالبون بها لزمّن طويل!

أما عن الحجة الإيرانية الثانية: والتي أوردها مندوب إيران في مجلس الأمن عند عرض شكوى رأس الخيمة على المجلس في عام ١٩٧١. والتي زعم فيها أن الخرائط البريطانية الصادرة عام ١٨٧٠ تشير إلى جزيرتي طناب باللون الذي أعطته لبلاد إيران، والذي امتنع هو نفسه عن إثباتها قائلا: «إن مجلس الأمن ليس محكمة» فيالعودة إلى مواد القانون الدولي نجد أن المحاكم الدولية تمتنع وتحفظ كثيرا في قبول الخرائط، ولا تأخذ إلا بتلك الخرائط الموثقة والمعتمدة من الطرفين المتخاصمين والملحقة بالمعاهدات الدولية أو قرارات التحكيم الدولية وهذه أيضا لها قيمة تكميلية ولا يترتب عليها بمفردها أى أثر قانوني، فلا عبء مثلا بالخرائط إذا تعارضت مع وصف الحدود الواردة فى معاهدة ما، أو تعارضت مع الأدلة القانونية، وعليه فإن المحكم لا يعبر أى اهتمام لتلك الخرائط مهما بلغ عددها.

أما الخرائط الصادرة عن جمعيات علمية جغرافية أو رسامين جغرافيين مهما كانت مكانتهم، أو الخرائط الصادرة عن شركات مختصة أو حتى عن الأفراد وطلبة المدارس فإن تلك الخرائط فى مجملها لا تشكل أية قيمة استدلالية أى اعتبار قانوني. وعلى ذلك فإن الخريطة التى تدعيها إيران هى من نوع الخرائط الخاصة التى تستخدم فى الملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود، وعلى عكس ذلك فإن الخرائط الدولية كانت تشير إلى عروبة الجزر منذ العهود القديمة، بل إن الخرائط الصادرة فى عهد الحماية البريطانية وهى كثيرة تشير بكل وضوح إلى تبعية الجزر إلى الإمارات، وأبرز مثال على ذلك خارطة أصدرتها شركة خرائط إيرانية مختصة أوضحت فيها أن الجزر الثلاث هى جزر عربية وليست جزءا من إيران. كما ان الاعتراف البريطانى الدائم بعروية تلك الجزر يسقط هذه الحجة وينهيا. اضافة إلى أن بريطانيا كدولة أجنبية لا تملك أى حق فى التصرف بحقوق الآخرين وممتلكاتهم لا بما يمكن لها أن تصدره من خرائط، أو تعقده من اتفاقيات، بل إنه يقع عليها واجب الحماية Protectorate كما يدل على الكلمة معناها وهو: الصيانة وليس التهديد^(١). والواقع ان القضاء الدولي يتحفظ كثيرا فى قبول الخرائط



الجغرافية كدليل يمكن الركون إليه فى تحديد الحدود إذا تعارضت معها. كما ان إيران لم تبرز الخرائط البريطانية التى رعمت وجودها بصورة علنية، كما انها لا تعتبر رسمية لأنها لم توثق من قبل شخص يمثل بريطانيا فى العلاقات الدولية البريطانية، كما يشترط القانون البريطانى^(١).

يقول د. أحمد زكريا عن قضية الخرائط البريطانية بأنه:

لقد ذكر الدكتور مجتهد راده أن هناك عددا من الخرائط البريطانية الرسمية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تثبت ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والملاحظ أنه وضع ملحقا فى دراسته الإنجليزية، صنف فيه هذه الخرائط إلى ثلاث مجموعات، رسمية وشبه رسمية وغير رسمية، وقد اتضح من قائمته أن أقدم الوثائق «الرسمية» زمنيا هى خريطة فرنسية وجدت ضمن وثائق الخارجية الفرنسية وأنها رسمت عام ١٧٦٤م وأن الجزر ظهرت فيها بلون الاراضى الإيرانية، أما أقدم الخرائط «الرسمية» البريطانية فترجع إلى عام ١٨٢٩م وأن الكابتن بروكس هو الذى وضعها فى ضوء تعليمات شركة الهند الشرقية البريطانية، ويشير إلى أن هناك خريطة أخرى أقدم كان قد أعدها جون ماكدونالد بالابيض والاسود عام ١٨١٣م، ثم أعيد طبعها ملونة عام ١٨٣٢م، وأن الجزر ظهرت فيها أيضا بلون الاراضى الإيرانية، والحقيقة أن الدارس لهذه الخرائط لا يكاد يثبت له أنها خرائط «رسمية» من تلك التى تصدرها الدول ودوائرها الرسمية، كخرائط ملحقة بمعاهدات، لتحديد وتخطيط الحدود بين إيران وحكام ساحل عمان، أو حتى بين إيران والسلطات البريطانية الحامية، فهى لا تعدو أن تكون مجرد خطوط بحرية أو تحديد بحرى قامت به دوائر رسمية بريطانية تتصل بتحقيق هدف بريطانى يتمثل فى تأمين سلامة الملاحة للسفن التجارية البريطانية، ومن ثم فإنها تفقد أى قيمة قانونية أو قوة الزامية فى مسائل الحدود. ومن المتفق

١ - د. طاهر موسى عبده - المرجع السابق ص ٧٢.



عليه أن هذه الخرائط لا تلزم الدولة التي حددتها وهى بريطانيا، ومن باب أولى فإنها لا تلزم الدولة التى تعينها المعلومات الواردة بها وهى الإمارات العربية... وإذا جار لنا بأن نكيف الخرائط البريطانية على أنها تمثل اعترافاً ضمنياً من جانب الحكومة البريطانية بتبعية الجزر العربية الثلاث لإيران، فإن السلوك اللاحق Subsequent Conducts لبريطانيا يدحض ذلك الاعتراف ويجرده من كل قيمة قانونية، ففى مناسبات كثيرة اعترفت بريطانيا صراحة وعلى لسان مسئوليتها، بتبعية الجزر العربية الثلاث لامارتى الشارقة ورأس الخيمة، اضافة إلى ممارسة الإماراتين لكافة أشكال السيادة على الجزر الثلاث، وبالتالي فلن الاعتراف الصريح اللاحق لا يمكن دفعه باعتراف ضمنى سابق ومطعون فى استيفائه للشروط اللازمة للأخذ به ابتداء^(١).

يمكن القول بأن المحاكم الدولية التحكيمية والقضائية تحفظ كثيراً فى قبول الخرائط كدليل على الحدود، ففى دعوى (البالماس) بين الولايات المتحدة وهولندا قدمت حكومة واشنطن أكثر من ألف خارطة تتراوح تواريخها ما بين عام ١٥٩٩م إلى عام ١٨٩٨م وليس فيها سوى ثلاث خرائط تقترب من وجهة النظر الهولندية، ومع ذلك فقد قرر المحكم آنذاك فى حكمه النهائى الصادر عام ١٩٢٨م بأن المحكم إذا ما اقتنع بوجود حقائق قانونية تتعارض مع بيانات رسامى الخرائط الذين لا يعرف مصدر معلوماتهم أمكنه ألا يعير خرائطهم أى اهتمام مهما بلغ عددها. والأسئلة التى تطرح نفسها حيال الحجة الثانية هى أين تلك الخرائط التى يزعم الإيرانيون بوجودها دون أن يبرروها علناً، وهل من قدم تلك الخرائط آنذاك يمثل الحكومة البريطانية؟ وللإجابة على تلك الأسئلة يتضح أن المسؤولين الإيرانيين لم يحملوا أنفسهم مشقة إبراز هذه الخرائط، وأيضاً لا يمكن نسبة تلك الخرائط إلى الحكومة البريطانية؟ ما لم تكن موثقة من شخص يمثلها فى علاقاتها الدولية وهو شرط غير متوفر، وحتى لو توفر فلا عبرة به حيث أكدت بريطانيا نفسها تكراراً

١ - د. أحمد زكريا الشلق - المرجع السابق ص ١٤٦.



ومراراً بسيادة الشارقة ورأس الخيمة على الجزر في أكثر من وثيقة معلنة ومنشورة^(١).

تفنيد الحجة الإيرانية الثالثة:

أما الحجة الثالثة التي ركزت إيران عليها وهي أن مصالح إيران الاستراتيجية وأمن الخليج العربي يتطلبان تبعية الجزر لها، فهي كما هو واضح حجة سياسية. فالجزر الثلاث تخضع للسيادة الفعلية والقانونية لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة، إذن فهو ادعاء سياسي ما لم يأخذ الصفة القانونية باتفاق قانوني أصولي فلم يجد له محلاً في القانون.

الاطماع والمصالح لاتبرر الاحتلال، وعليه فلن ادعاء إيران بأن أمن الخليج العربي وسلامته يتطلبان أن تكون السيادة على الجزر لها، هو ادعاء سياسي بحث مالم يتخذ الصفة القانونية باتفاق قانوني أصولي. وعند تقييم حجة (حماية المصالح الاستراتيجية) والتي استندت عليها إيران، والتي تمثلت أساساً بالموقع الجغرافي للجزر العربية وأهميتها الاستراتيجية لحماية الأمن وطرق المواصلات في الخليج العربي، يتضح للمفسرين القانونيين أنها حجة لا تقوى على إضفاء الشرعية على تصرف إيران إزاء الجزر العربية والمتمثل بخرق القاعدة الدولية القاضية بمنع استخدام القوة في مجال العلاقات الدولية لاجداث تغييرات إقليمية. تنص المادة ١/٥ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتعريف العدوان على أنه: ما من اعتبار أيا كانت طبيعته، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو غير ذلك يصح ان يتخذ مبرراً لارتكاب عدوان. فمن حيث الموقع الجغرافي وبالرغم من أن المعطيات الجغرافية تكشف عن قرب الجزر النسبي من مضيق هرمز وتحكمها في مدخله ومخرجه، فإن هذا الموقع لا يضاهي شيئاً يذكر إذا ما قورن بالموقع الجغرافي للميناء الإيراني (بندر عباس) أو جزيرة (قشم) الواقعة على مدخل المضيق مباشرة، والتي تعتبر من الجزر الكبرى في الخليج العربي. فضلاً عن أن إيران

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ١٧.



وضعت يدها على جزيرة صري التي تبعد حوالى عشرين ميلا عن جزيرة أبو موسى، وتستطيع إيران حماية مصالحها الاستراتيجية من خلال تلك المواقع فى مدخل الخليج العربي دونما حاجة لاحتلال جزر تابعة لدولة أخرى. وإنه لو طبقت فكرة الجوار على اطلاقها كأساس لاكتساب السيادة على الإقليم، فقد تؤدي إلى نتائج وخيمة فى مجال العلاقات الدولية، وقد تؤدي أيضا إلى اختفاء دول عديدة من على مسرح الحياة الدولية، أما عن نظرية أمن الخليج العربي فلإن وجهة النظر العربية حوله تتلخص فى القاء عبء المسؤولية الأمنية للخليج العربي على عاتق أبناء الخليج العربي وحدهم دون غيرهم وفى ابعاد القوى الكبرى عنه^(١).

نظرا لوجود نزاع حول هذا الموضوع فإن ميثاق الأمم المتحدة ينص فى أكثر من موضع على ضرورة حل النزاعات والخلافات الدولية بالطرق السلمية، وإن الإعراض عن حل تلك المنازعات بالطرق السلمية يعنى فى حقيقة الأمر انتهاكا لقاعدة دولية تقضى بعدم جوار استخدام القوة لحل الخلافات والمنازعات الدولية، فعلى الأمم المتحدة فى هذه الحالة ودرا للخطر الذى قد يمس الأمن والسلم الإقليمى، فإنه يتوجب وفق نصوص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والمواد الأخرى المشابهة، أن تنظر الأمم المتحدة فى النزاع القائم بين دولتين عضوين فى المنظمة كما حدد ذلك نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويشير القانونيون إلى مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى فيرون أنها غير قانونية نظرا لإبرامها بين بريطانيا وإيران فى الوقت الذى كانت فيه الشارقة لارالت محمية بريطانية وليست متمتعة بحقها القانونى بالتعامل من الجهات الدولية أو الخارجية. وهذا الواقع يحتمه عليها التزامها باتفاقية الحماية الموقعة مع بريطانيا والتي تنص على عدم تمتعها بحق الدخول فى أى مراسلات مع دولة غير بريطانيا، لذلك فإن هذه المذكرة تلزم بريطانيا ولا تلزم الشارقة أو الإمارات حتى مع توقيع حاكم الشارقة عليها. إلا ان الالتزام الأخلاقى لدولة الإمارات بتوقيع حاكم الشارقة



الشيخ خالد بن محمد صقر القاسمي، ظل قائما باعتبار أن الشارقة هي جزء من الإمارات العربية المتحدة على ضوء هذه الحجة، يعتبر القانونيون أن هذه الحجة سياسية أكثر منها قانونية وأنها تعكس عقلية الهيمنة التي تُسير النظام السياسي لحكومة الشاه، بل إن بعض القانونيين يذهبون إلى حد وصف الادعاءات الاستراتيجية بأنها ستار لأغراض اقتصادية لدى القيادة السياسية الإيرانية، وعلى ذلك فإنهم يقررون أن أمن الخليج العربي مسؤولية جميع دوله ولا يمكن بأي حال من الأحوال انفراد دولة واحدة به، وأن هذا الأمن الإقليمي يتحقق بالتعاون وحسن الجوار لا باحتلال أراضي الغير بالقوة وفرض الهيمنة العسكرية عليها^(١).

عروبة الجزر

منذ أكثر من مائتي عام، كان القواسم يسيطرون على الساحلين الغربي والشرقي القريبين من مدخل الخليج العربي. فمنذ عام ١٧٦٣، تمت لهم السيطرة على جزيرة قشم ومدينة لنجة ولفت وشناصر على الساحل الشرقي. ومن الطبيعي أن تكون الجزر الواقعة بين الساحلين ملكا لهم. هذا ما أكدته إحدى الوثائق البريطانية الصادرة عن مكتب وزارة الهند ١٩٢٨. وكان القواسم في تلك الفترة يملكون أسطولا بحريا، ويتمتعون بقدرات قتالية عالية. تشهد بذلك معاركهم العديدة مع القوى الاستعمارية التي تعاقبت في اجتياح منطقة الخليج العربي. وقد استمر هذا الوضع طيلة عدة عقود لم تتمكن خلالها أى من القوى المعادية من كسر شوكة القواسم. إنمّا، وعلى سياسة «فرق تسد» التي اتبعتها بريطانيا بصورة خاصة، حدث انشقاق داخلي في صفوف القواسم، نجم عنه استقلال إمارة رأس الخيمة عن الشارقة. وكان يحكم الأولى حميد بن عبدالله الذي وضع يده على جزيرة ظنب لقربها من إمارته، ويحكم الثانية سالم بن سلطان الذي ألحق جزيرة أبو موسى بالشارقة لقربها منها أيضا.

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٩٧.



ومع أن هذه المنطقة كانت يومئذ تحت سيطرة بريطانيا إلا أن هذه الأخيرة لم تتدخل فى الموضوع لأنها اعتبرت أن ما يحدث هو من الأمور الداخلية. و الواقع انه من عادة المستعمر اثاره الفوغائية والفوضوية والتفرج على تقاتل الاخوة. تلك الفترة، كانت الإمارات العربية فى حالة صراع وحروب بحرية فيما بينها وربما كان لذلك تأثيره على خطوط الملاحة البحرية، مما استدعى تدخل بريطانيا. ولأن القواسم كانوا يشكلون أكبر قوة محلية تقف فى وجههم، شن عليهم البريطانيون حربا شعواء دامت سنوات عدة إلى أن تمكنوا أخيرا من التغلب عليهم عام ١٨٢٠، وبالتالي أجبر القواسم على الدخول فى معاهدات حماية مع بريطانيا. عندئذ استغلت إيران فرصة ضعف القواسم لتحتل ميناء لنجة عام ١٨٨٧، ثم صري هنجام وظل حاكم الشارقة صاحب السيادة على أبو موسى وجزيرتى الطنب.

يقول د. أحمد ركريا مفندا الادعاءات الإيرانية عن (ما أثبتته البريطانيون بشأن سيطرة القواسم على جنوبى الخليج العربى والجزر) وهنا يناقش مجتهد راده ما أثبتته الوثائق البريطانية من أن «سيطرة القواسم على جنوبى الخليج العربى والجزر كانت قد ثبتت قبل أن يتم الفصل بشأن الساحل الإيرانى بأمد طويل» ويعلق بأن هذا ينافى حقائق التاريخ للافتقار إلى الوضوح بشأن ذلك الفرع من القواسم الذى تستند إليه السيطرة على الجزر العربية. ويذكر أنه إذا كان المقصود بهم قواسم لنجة، فليس هناك شك - فى رأيه - فى أن هؤلاء حكموا لنجة وتوابعها من الموانئ والجزر، بصفتهم رعايا وموظفين إيرانيين، وقبل أن يتم عزلهم عام ١٨٨٧م، أما إذا كان المقصود أن الفرع الرئيسى من القواسم - يقصد قواسم ساحل عمان - هم الذين ثبتوا سيطرتهم على الجزر قبل عام ١٨٨٧م، فإن الحاجة تدعو «لبرهان قاطع» يوضح كيف جرى تثبيت هذه السيطرة؟ والواقع فى تقريرنا، أن هذا الفصل بين ما أسماه «قواسم لنجة» و «قواسم الفرع الرئيسى» رغم أنه ينطوى على فكرة متعمدة يقصد منها أن يتسبب فرع منهم إلى إيران، فإنه

يتجاهل أن الفرع الذي حكم لنجة وتوابعها كان عربيا وتابعا لقواسم ساحل عمان، ولو كانوا يحملون الرعوية الإيرانية، أو موظفين إيرانيين لما كان ثمة حاجة للحكومة الإيرانية إلى عزلهم والتضييق عليهم لإبعادهم تماما عام ١٨٨٧م. أما ما «يرهن» على ثبوت هذه السيطرة وتأكيدها، فهناك وثائق عديدة منها: رسالة الشيخ صقر بن خالد بن سلطان حاكم الشارقة إلى الكولونيل بيلي في ديسمبر ١٨٦٤م التي يشكو فيها من تعدى أهل دبي على جزيرتي أبو موسى وطنب وهما «من دور الآباء والاجداد» وهناك رسالة الشيخ خليفة بن سعيد حاكم لنجة إلى الشيخ حميد بن عبدالله بن سلطان في نوفمبر ١٨٧١م والتي يعترف فيها بتبعية جزيرة طناب لشيخ رأس الخيمة، وهناك كذلك رسالة الشيخ علي بن خليفة حاكم لنجة إلى الشيخ حميد أيضا في يناير ١٨٧٧م التي تتضمن نفس المعنى، ويمكن أن يضاف إلى ذلك رسالة يوسف بن محمد حاكم لنجة التالى التي أرسلها للشيخ حميد بن عبدالله في ٣٠ مارس ١٨٨٤م والتي يعترف فيها بتبعية جزيرة طناب لقواسم عمان. أما اقتباس مجتهد زاده عن وثيقة رسمية بريطانية ما يوضح أن هذه الجزر كانت قد احتلت من أحد فروع القواسم في النصف الثانى من القرن الثامن عشر، خلال فترة الاضطراب التي أعقبت وفاة نادر شاه، وإنهم استوطنوا الساحل الإيراني... إلخ، فيرى باحثنا أنه لو صحت هذه الوثيقة - وهو بذلك غير متأكد من صحتها - فهي اعتراف بأن الجزر كانت ملكا لإيرانيا احتله القواسم، وأن هذا الاحتلال «المزعوم» لم يعترف به البريطانيون إلا عام ١٩٠٣^(١).

يتابع د. أحمد زكريا قوله:-

الواقع أن احتلال القواسم للجزر يؤكد أسبقية الاحتلال، ولا يعنى انتزاعها من إيران، فالجزر لم تكن مأهولة، وإنما كانت مجرد مأوى للصيادين، ولم تكن تتبع أية سلطة إيرانية، حتى خلال نادر شاه، وليس هناك فى الكتب والمصادر الإيرانية التى تناولت شئون الخليج خلال هذه الفترة، ما يثبت تبعيةها لإيران،

١ - د. أحمد زكريا الشلق - المرجع السابق ص ١٤٧.



وعندما طلب المسئولون البريطانيون من السلطات الإيرانية، إثبات ذلك مرارا لم يقدموا ما يثبت ذلك مطلقا. وقد تجاوز الباحث الحقيقة كذلك حين ذكر أن احتلال القواسم للجزر لم يعترف به البريطانيون إلا عام ١٩٠٣م، لأن البريطانيين دافعوا عن حق القواسم ومنعوا إيران من احتلال بقية الجزر، بعد احتلالهم لجزيرة صري عام ١٨٨٧م على نحو ما هو معروف، وليس منطقيا أن يتولى البريطانيون حماية بقية الجزر العربية من الاحتلال الإيراني دون أن يكون لديهم قناعة واعتراف بعائدة الجزر للقواسم في ساحل عمان. وحين حاول الدكتور مجتهد راده تغنيد ما ورد في الرسائل المتبادلة بين شيوخ رأس الخيمة والشارقة من جهة، وبين الوكلاء السياسيين البريطانيين وحكام لنجة من القواسم من جهة أخرى، رأى أن أهمها رسالة من يوسف بن محمد شيخ لنجة إلى الشيخ حميد بن عبدالله حاكم رأس الخيمة بشأن تلك قواسم عمان لجزيرة طنّب (في ٣٠ مارس ١٨٨٤م جمادى الآخرة ١٣٠١هـ) والتي ذكر فيها «أن هذه الجزيرة لكم يا قواسم عمان»، فرأى باحثا أن هذه الجملة لا تكشف عن حقيقة بقدر ما تكشف عن «مجاملة شرقية» معتادة، ويفسر كذلك ذكر يوسف بن محمد في نفس الرسالة بأن «بلدة لنجة هي بلدنكم...» تدخل كذلك في إطار المجاملة «لأنه ما من أحد ظن يوما أن لنجة تعود لغير إيران». والحقيقة أن هذا القول يخالف حقائق التاريخ آنثذ، لأن لنجة كانت بالفعل واقعة تحت حكم القواسم العرب، الذين هم فرع من قواسم ساحل عمان، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٨٧م، وليس معقولا أن تقوم حجة الباحث هنا على ما حدث بعد ذلك العام عندما أبعد العرب عن لنجة، والرسالة ترجع إلى عام ١٨٨٤م، عندما كان القواسم لا يزالون يحكمون لنجة، ومن ثم فهي إقرار بواقع، وليست نوعا من المجاملة^(١).

تعتبر الجزر الثلاث عربية تاريخيا وسياسيا وقانونيا وسكانيا، فبريطانيا الدولة المستعمرة للمنطقة تعترف بأن الجزر الثلاث هي جزر عربية، ويقول «لوريمر»

١ - د. أحمد زكريا الشلق - نفس المرجع ص ١٤٨.



واضع كتاب دليل الخليج أن تبعية جزر «أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى» تعود إلى حاكم الشارقة، وقد مارست رأس الخيمة والشارقة سيادتهما الفعلية على الجزر فيما يختص بالشرطة أو التعليم، وكان العلم العربي يرفع على الجزر. وكذلك فإن الجزر الثلاث تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة والتي تمتد حتى نقطة الوسط في الخليج العربي بحيث تقسم منطقة الخليج العربي أفقياً وطولياً بشكل متساو من قبل الدول المستفيدة من مياه الخليج العربي. والجزر، هي أقرب إلى المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة منها إلى المياه الإقليمية الإيرانية. وسكانياً فإن سكان الجزر هم عرب، وقد استوطنوا هناك منذ زمن يعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر. وأخيراً فإن الاحتلال لا يعتبر سنداً قانونياً لتمازس إيران سيادتها على المنطقة المحتلة، وكذلك فإن تبريرات السلطات الإيرانية للاستمرار في احتلال الجزر بدعوى منع «التدخل الأمريكي» سيياً وأهياً وغير قانوني، حيث أن الإمارات العربية المتحدة ترفض التدخل الأجنبي على أراضيها^(١).

نشأ اسم الخليج الفارسي أصلاً منذ اكتشاف قوات الإسكندر الأكبر للخليج إذ بدأ بالساحل الشرقي وكان يسمى هذا الخليج في الزمن القديم بالبحر الميت أو البحر الأدنى ويبلغ طول ساحله في الزمن القديم بالبحر الميت أو البحر العربي وتعتبر الأقاليم الساحلية لشبه الجزيرة العربية المنافذ البحرية التي لا يستطيع سائر المناطق العربية الداخلية الحياة بدونها ولذلك فإن هذه الأقاليم تمثل الحدود الشرقية للوطن العربي الكبير وأنها عربية بتاريخها القديم ووجودها الحديث^(٢). وكانت سواحل الخليج العربية مائة في المائة من كافة الجهات إلى أن سيطرت إيران على إقليم (عربستان) العربي فأصبحت من ذلك التاريخ وهذا الوقت يظل على

١ - التقرير السياسي لجريدة الخليج العدد (٩٠) - ١٩٨١.

٢ - د. يحيى حلمي رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية ودراسة قانونية سياسية اقتصادية شاملة، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٨، ص ص ٢١١ - ٢١٢.

سواحلها الشرقية وكان هذا الإقليم إمارة عربية قبل احتلاله من قبل إيران عام ١٩٢٥ أما باقى سواحل الخليج العربي سواحل عربية تمتد من الشمال حتى الجنوب العربى وقد أدى صراع البترول فى الخليج العربى إلى حصول الخلافات والمنازعات وعدم التفاهم بين إيران ودول الخليج العربى المجاورة لإيران بشأن حدود المياه الإقليمية المجاورة والامتداد القارى لكل منهما. ومن جهة أخرى فقد عمدت إيران إلى فرض نفسها وغمرتها بالمهاجرين الإيرانيين بالتواطؤ مع بريطانية وشركات البترول الأخرى والحصول على جنسيات عربية لدولة الخليج العربى لمحو الهوية القومية العربية واحلال الهوية الإيرانية وذلك أملا فى أن تكون هى الوريث الوحيد لبريطانية فى المنطقة^(١).

عايش الشيخ خالد بن صقر بن محمد القاسمى قضية الجزر العربية الثلاث وتابع المطامع الإيرانية فيها وما تبع ذلك من مواقف بريطانية تجاه الجزر. ففى ١٨/٩/١٩٦١ زار المعتمد السياسى البريطانى فى دى (المستر أى. إس ونجستىر) ودارت محادثاته معه حول التحرشات الإيرانية بجزيرة طنب الكبرى، وقد ألزم الشيخ صقر السلطات البريطانية بحماية مصالح رأس الخيمة فى هذه القضية وفى القضايا الأخرى المشابهة، وأكد على إلزام بريطانيا بتلك الحماية حتى فى غياب أى طلب من الإمارة باعتبار أن مسألة الحماية معهود بها لبريطانيا بموجب الاتفاقيات المبرمة معها. كما أكد فى لقائه مع المعتمد البريطانى فى دى حرص إمارة رأس الخيمة على ابقاء علمها مرفوعا على الجزر بشكل يومى وكان يحرص على التفقد الدائم لشؤون الجزيرة ومتابعة الخدمات الحكومية فيها والاهتمام بسكانها حتى أنه بنى داراً له فيها تطل على مياه الخليج العربى الواسعة. كما كان الشيخ خالد شديد الحرص على حقوق الإمارة فى جزيرتى طنب، صلب الموقف فى المحادثات التفاوضية مع الوسيط البريطانى السير ولیم لوس، الذى قام بالضغظ

١ - محمد سعيد الخطيب، الوضع القانونى للبحر الاقليمى مع دراسة للبحار الإقليمية العربية والأجنبية فى القانون الدولى، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٥ ص ١٩٥.



على إمارتى رأس الخيمة والشارقة للإذعان للرغبة الشاهنشاهية التى تطالب بتسليم الجزر لإيران طواعية . وعشية الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث كان لخالد لقاءات مع مندوبى وكالات الأنباء العربية والعالمية ووفد التلفزيون الألمانى حيث أعلن موقف رأس الخيمة بقوله : إن الجزيرتين الكبيرتين والصغيرة عربيتان منذ قدم التاريخ وتابعتان لرأس الخيمة ، وإن الاحتلال الإيرانى للجزيرة لا يشكل مشكلة لنا وحدنا ، إنما هى مشكلة تواجه الأمة العربية بكاملها ، وقد حمل بريطانيا مسؤولية ذلك الاحتلال باعتبارها مرتبطة مع الإمارات بمعاهدات الحماية^(١) .

تبع ذلك تأكيدات الشيخ خالد للصحافة العربية والأجنبية على عروبة الجزر الثلاث وذلك من خلال الزيارات التى قام بها عقب الاحتلال الإيرانى إلى كل من الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التونسية والكويت وغيرها من الدول . وفى احدى اللقاءات الصحفية مع الشيخ خالد تركز الحوار حول عروبة الجزر الثلاث والعمل على استعادتها ، فقد قال خالد : لم يكن اهتمامى بقضية جزر الإمارات الثلاث بدافع الشهامة العربية وحب الوطن والحرص على كل ذرة من ترابه فحسب ، بل كان مع ذلك حرصا شديدا على احقاق الحقوق وضع الأمور فى موضعها الصحيح . فالوثائق التاريخية القديمة تؤكد بما لايدع مجالاً للشك أن الجزر الثلاث حكمها العرب القواسم منذ عام ١٧٥٠م على الأقل وسكانها يتمتعون إلى فروع القبائل المتواجدة على البر العربى المقابل . ولم يتغير هذا الوضع فيها حتى فى أثناء فرض الحماية البريطانية ، ولم تشهد هذه الجزر أية محاولة لتغيير هويتها سوى فى العام الرابع من هذا القرن أى فى عام ١٩٠٤م حيث قام موظف بلجيكي فى الجمارك الإيرانية بزيارة الجزر وأنزل أعلامها ورفع محلها العلم الشاهنشاهى . واحتج الممثل البريطانى فى طهران واعتذرت الحكومة الإيرانية منكراً علمها بذلك أمره حراس العلم الإيرانيين بإنزاله والعودة به إلى بلدهم ، وفى نفس اليوم عاد علم القواسم يرفرف فوق الجزر . حتى عاد الإيرانيون لتنفيذ مخططهم



القديم بمجرد أن أعلنت بريطانيا انسحاب قواتها من الخليج العربي، فالجزر عربية، ترابها عربي، وهواؤها عربي، وما زالت وفات الأجداد ترقد تحت هذا التراب. وقد كان التواصل يتم بين الوطن الأم وبين هذه الجزر العربية بصفة شبه مستمرة لأن السكان هناك فروح من بعض القبائل والعائلات العربية التي تقسم في الشارقة ورأس الخيمة. ويقليل من التأمل في الموقع الجغرافي تتضح الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر مما يستدعي الحرص عليها والتمسك بها والسعى لاستعادتها حرصا على سلامة الدولة وأمنها بل حرصا على سلامة وأمن دول الخليج العربي كلها لأن هذه الجزر العربية كلها واقعة في مدخل مضيق هرمز تقريبا. وحول الاجتياح الإيراني، قال الشيخ خالد كانت الحكومة الإيرانية تترصد الوقت المناسب لاجتياح الجزر الثلاث ووجدت فرصتها عندما أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من منطقة الخليج العربي، فانقضت على الجزر لتحقيق هدف طالما سعى إليه حكامها السابقون، وكان قد سبق لها محاولة ذلك عدة مرات. أما إثبات عروبة هذه الجزر فهناك من الوثائق والمستندات الشيء الكثير في القديم والحديث وقد أشرنا إلى حادثة البلجيكي الذي رفع عليها علم إيران وكيف اعتزلت طهران عن ذلك وأعادت الأمور إلى ما كانت عليه. وتؤكد الوثائق التي أسرد بعضها فيما يلي عروبة تلك الجزر بوضوح لا يقبل للمجادلة أو المناقشة^(١):

الوثيقة الأولى: رسالة بتاريخ ١٩١٢/٩/٢٨ من المقيم السياسي البريطاني في الخليج السيد بيرسي كوكس، موجهة إلى شيخ الشارقة (وكانت رأس الخيمة مرتبطة بها) وكان الحاكم آنذاك الشيخ صقر بن سلطان القاسمي يطلب منه المقيم السماح باقامة فنار في جزيرة طناب لهدى البواخر العابرة إلى الخليج العربي.

الوثيقة الثانية: رسالة أخرى بتاريخ أول أكتوبر ١٩١٢ وفيها يرد شيخ الشارقة على المعتمد البريطاني بالموافقة على طلبه شريطة ألا يحدث أي تدخل في شؤون الجزيرة، مهما كان مصلره.



الوثيقة الثالثة: رسالة كتبها المعتمد البريطاني نفسه إلى الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة بتاريخ ١٤ رمضان ١٣٥٤ هـ متضمنة بالنص صراحة على عبارة (جزيرتكم طنّب) نصا وتحديدا. وقد ذكرت هذه الإشارة الصريحة في رسالة أخرى بتاريخ ١٩٢٩/٨/٢١ من المقيم والقنصل البريطاني العام في بوشهر إلى حاكم رأس الخيمة مؤكدة على عبارة (جزيرتكم طنّب).

رابعا: إن هناك رسالة أخرى من الوكالة البريطانية في ساحل عمان إلى الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣م تطلب فيها الوكالة منه الإذن للقنصل بالموافقة على زيارة أحد المهندسين لجزيرة طنّب واختطار مثله في الجزيرة بهذه الموافقة.

خامسا: ظلت أعلام القواسم مرفوعة على الجزر دائما حتى الاحتلال الإيراني سنة ١٩٧١م كما أن حاكم الشارقة كان يتقاضى الرسوم من جزيرة أبو موسى للغوص عن اللؤلؤ ورعى الماشية منذ عام ١٨٦٣م.

سادسا: كانت جميع المرافق العامة بهذه الجزر تخضع لإدارة الإماراتين وتطبق جميع الأنظمة والقوانين والأعراف المطبقة بالإمارتين.

سابعا: ثم إن سكان الجزر الثلاث كانوا يحملون جنسية الإماراتين.

ثامنا: إن جميع الامتيازات القانونية الممنوحة للشركات العالمية لاستخراج المواد المعدنية والتفطية من الجزر الثلاث موقعة من إمارتي رأس الخيمة والشارقة. فهل يحتاج الأمر بعد ذلك إلى مزيد من الأدلة أكثر وضوحا من هذا الذي ذكرناه. تؤكد الوثائق التاريخية الصادرة من بريطانيا أن هذه الجزر عربية فكانت جزيرة أبو موسى تدار من قبل أمير الشارقة كما تدار جزيرتي طنّب الكبرى والصغرى من قبل رأس الخيمة كما أن إمارتي الشارقة ورأس الخيمة هما اللتان منحتا الامتيازات القانونية لاستخراج المواد المعدنية والبتروك سواء في الجزر نفسها



أم في مياها الإقليمية وقد منحت إمارة رأس الخيمة امتياز البترول إلى شركتي^(١):

union oil exploration and production company and the son them natural gas company.

عرف الشيخ صقر بن محمد القاسمي باهتمامه بوقائع التاريخ العربي والإسلامي بشكل عام، ويتاريخ منطقة الخليج العربي بشكل خاص، ومن ذلك اهتمامه بالوثائق والمراسلات والسندات، التي تشكل بالتالي المادة الرئيسية لكل بحث علمي ومرجعا يعول عليه فيما يتطلب التوثيق من أمور. وإثر الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث، أعد الشيخ ملفا خاصا تضمن مجموعة من الوثائق المتوارثة، التي تظهر بكل وضوح وبكل الحقائق عروبة الجزر منذ القدم، وتبعيةها منذ أواسط القرن الثامن عشر للحكام القواسم في رأس الخيمة والشارقة، إضافة إلى مجموعة من الوثائق والمراسلات من المسؤولين البريطانيين، وقد بعث بهذا الملف إلى جامعة الدول العربية حيث تم توريعه على كافة الدول العربية والمنظمات المعنية لتكون على اطلاع كامل بكل تلك الوثائق ولكي تتعرف على تلك الحقائق التي تدحض بما لا يدع مجالاً للشك أو التأويل الادعاءات الإيرانية، وتكشف الأطماع الإيرانية والمحاولات السابقة للتوسع والسيطرة على المناطق العربية في الخليج العربي.

هذا فقد كانت هذه الوثائق مادة أساسية للباحثين القانونيين الذين تناولوا قضية الجزر العربية في ضوء القانون الدولي ومعاهدات الأمم المتحدة ومن تلك الوثائق مراسلات من جهات إيرانية تعترف نصاً بتبعية الجزر إلى القواسم، ووثائق بريطانية كثيرة تقر بهذه الحقيقة إضافة إلى وثائق من حكام لنجة والساحل الشرقي عموماً، تدحض أى ادعاء إيراني يقول بغير عروبة الجزر. هذا وقد كان الشيخ

١ - د. محمد رشيد الفيل - الأهمية الاستراتيجية للخليج ص ٢٠٦.



صقر بن محمد القاسمي حرصا كل الحرص على الوثائق الوطنية للعرب القواسم خصوصا، وللمنطقة عموما بما جعل هذه المستندات مصانة في أيد أمينة طيلة تلك السنين، علما بأنه سبق أن رُود بعضها منها إلى السلطات البريطانية المعهود لها بالحماية العسكرية والعلاقات الخارجية لمشيخات الخليج العربي، وذلك منذ عدة عقود، كما أن ما هو متداول من الوثائق البريطانية وخاصة محاورات السفراء البريطانيين في طهران مع وزراء البلاط الشاهنشاهي بما يخص المنطقة يشكل جزءا مهما من ملف وثائق عروبة الجزر^(١).

ادعاءات الجانب الإيراني بشأن مجموعة الجزر العربية الإيرانية لم تستند إلي حقائق أما الجانب العربي لم يقف عند تأكيد تبعية الجزر للجانب العربي ولكن سعى العرب دائما لتأكيد عروبة الجزر بكافة السبل الممكنة. ففي التاسع من ديسمبر عام ١٩٧١ لمحج الشيخ خالد شيخ الشارقة السابق في وضع تسوية مع إيران فيما يخص جزيرة أبو موسى وأعلن بنفسه بيان أذاعة بالراديو في ذلك اليوم وتضمن هذا الاتفاق رفض الشيخ صقر «رأس الخيمة» الاتفاقيات مع إيران حول الطننين. واستطاعت الحكومة الإيرانية بذلك وبالتواطؤ مع بريطانيا من احتلال جزر الخليج العربي الثلاث «أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى» بعد رحيل القوات البريطانية عن المنطقة. وقد أحدث الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث أزمة عنيفة بين الدول العربية وإيران. أحدث الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية العربية الثلاث أزمة عنيفة بين إيران والدول العربية ومجلس التعاون بصفة خاصة، وأدت إلى قطع العراق والدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا لمشاركتها في هذا الفعل الغادر والآثم، وكذلك أدى ذلك إلى تأميم ليبيا لشركة البترول البريطانية تحت اسم «شركة بترول الخليج». وكما توصل كذلك مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده في ١١ مارس عام ١٩٧٢م في محضره رقم ٥٧ إلى

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص ٣٨٢.



اصداره قراره الذى أكد فيه على عروية وإمارتية الجزر الإماراتية الثلاث وغيرها من الجزر العربية الأخرى، وأدانت جامعة الدول العربية بشدة كل أوجه الاحتلال لهذه الجزر بالقوة والعتاد^(١).

مما يهدد أمن المنطقة واستقرارها، ويتناقى كذلك مع ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية والمعاهدات الدولية المبرمة بين جميع الدول، كما حمل قرار الجامعة العربية بريطانيا المسئولية الكبرى لتخليها عن التزاماتها الدولية بعد إجلائها عن هذه الجزر الإماراتية الثلاث، حيث كانت القوات البريطانية قد احتلت ساحل عمان فى الخليج العربى عام ١٨١٩م وبعد عام واحد من هذا التاريخ وقع شيخ القواسم معاهدة حماية مع بريطانيا تشمل الجزر الثلاث الإماراتية هذه وعلى المستوى الدولى والمنظمات العالمية فقد أثرت مشكلة الجزر العربية فى مجلس الأمن فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٧١م حيث قدمت وفود الدول العربية مذكرة طالبوا فيها اتخاذ إجراءات ضد بريطانيا لأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدات التى تفرض عليها حماية تلك الجزر. وعروية هذه الجزر ثابتة تاريخيا أيضا وذلك طبقا لما جاء على لسان المسئولين البريطانيين فى وثقاتهم المكتوبة وذلك فى دائرة الوثائق والسجلات البريطانية فى لندن "Pubic record office" ومن تلك الوثائق كتاب الدائرة الخاصة بالحكومة الهندية وهى "India arbice" والمرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٣٨م والذى كان مما جاء فيه^(٢):

«فيما يتعلق «بتومب» (جزيرة طنّب) و«تومب» الصغرى (طنّب الصغرى) وأبو موسى، فإن الموقف فى رأينا أنها - أى الجزر الإماراتية الثلاث - تخص للمحميات العربية فى هذه المنطقة ويجب أن تستبعد من حساب شركة البترول الأنجلو إيرانية». وهذه الوثائق تعد من الدلائل على عروية هذه الجزر الثلاث

١ - يحيى حلمى رجب - مجلس التعاون - ص ٢١٥.

٢ - محمد سعيد الخطيب - الوضع القانونى - ص ٥٨٩.



العربية وضرورة خضوعها للملك وحيازة وتصرف الإمارات العربية المتحدة وهي في الوقت نفسه تؤكد وتنفي بشدة المزاعم الإيرانية في هذه الجزر.

سيادة الإمارات على الجزر العربية

ظهرت بوادر هذا النزاع إلى الأفق في مطلع القرن العشرين عندما تأكد اكتشاف كميات هائلة من المخزون البترول في منطقة الخليج العربي، واكتشاف خام أكسيد الحديد الأحمر في هذه الجزر، فأخذ النزاع يتمثل، في مراحله الأولى، بإدعاءات متكررة في فترات رمنية منفصلة واحدة عن الأخرى بشأن السيادة على هذه الجزر العربية. في الوقت الذي تدحض فيه إمارتا الشارقة ورأس الخيمة هذه الإدعاءات عن طريق الممارسة الفعلية للسيادة على هذه الجزر قبل وأثناء هذه الإدعاءات ولم ينكر عليهما، في ممارسة هذه السيادة على الجزر الثلاث، أية دولة أخرى من دول المجتمع الدولي، بما في ذلك الدولة الحامية - بريطانيا - عما يمثل اعترافا واقعيا بسيادة إمارتي الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر. إلا أن الإدعاءات الإيرانية بالسيادة على الجزر العربية الثلاث قد يكون فيها جانب من الصحة، إذا ثبت ما ادعته إيران: بأنها قد فقدت ممارسة سيادتها على تلك الجزر إلى إمارتي الشارقة ورأس الخيمة عن طريق احتلالها من قبل بريطانيا، دولة الحماية على الإماراتين، والادعاء بأن الخريطة التي أعدها جمعية الجغرافيا الملكية في عام ١٨٩٢ تشير إلى هذه الجزر على أنها جزر إيرانية، والادعاء بأن الخرائط الخاصة بتلك الجزر تشير إلى أن الخليج العربي بشكل عام إنما هو خليج فارسي، واعتراف المجتمع الدولي، كاعتراف منظمة عصبة الأمم المتحدة، بأن تلك الجزر إنما هي جزر إيرانية^(١) حسب الادعاءات الإيرانية دون وجود اسناد ووثائق.

لذلك فإنه في سبيل التحقق من مدى شرعية الادعاءات الإيرانية بالسيادة

١ - د. د. مدوس فلاح الرشيدي - المرجع السابق ص ١٢.



على الجزر العربية الثلاث، فإنه ينبغي فحص مدى شرعية ممارسة إمارتى الشارقة ورأس الخيمة لسيادتهما على الجزر الثلاث، عن طريق تتبع مظاهر ممارسة تلك السيادة، وكيفية نشأة كل مظهر من تلك المظاهر، وأساسه القانونى، الذى يستند إليه فى نشأته. فإذا ما أردنا تتبع مظاهر ممارسة إمارتى الشارقة ورأس الخيمة لسيادتهما على الجزر الثلاث، فلنأخذ أن تلك المظاهر متعددة من حيث النوع والأساس القانونى الذى تستند إليه، بل إنها أحيانا متداخلة فيما بين الإماراتين: فأحيانا تأخذ مظهر إبرام عقود امتياز التقيب وأحيانا أخرى تأخذ شكل إبرام عقود لإيجار هذه الجزر، وأحيانا تأخذ شكل إدعاءات متبادلة بين الإماراتين بشأن السيادة على أحد هذه الجزر الثلاث، وأخيرا فإن مظهر السيادة قد يأخذ مظهر استيطان بعض هذه الجزر بمواطنى الإماراتين على النحو التالى^(١).

ليس للجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى الخليج العربى تاريخ متميز قائم بذاته وإنما هو يرتبط بتاريخ الساحل العمانى المقترن دائما بالقواسم تلك القبائل العربية التى شهد لها التاريخ الحديث ازدهارا تجملى خلال القرن الثامن عشر والعشرين الأول والثانى من القرن التاسع عشر، ولم تكن آنذاك قد ظهرت إمارات الخليج العربى على الساحل العمانى بعد فقد كانت قوة القواسم لاتضاهيها قوة فى المنطقة وكانت عاصمة القواسم رأس الخيمة، ولكن فى عهد الشيخ سلطان بن صقر (١٨٠٣ - ١٨٥٦) تم نقل العاصمة إلى الشارقة فتبعية الجزر كانت آنذاك إلى دولة القواسم التى تتكون من رأس الخيمة والشارقة ومشيخات الخليج العربى الأخرى التى ظهرت فيما بعد، ثم وجدت بريطانيا فى القواسم قوة مناهضة لنفوذها فى الخليج العربى فعطت جهودها للاحاطة بحكمهم وأخيرا استطاعت بريطانيا احتلال رأس الخيمة وحصون القواسم وإبرمت معهم معاهدات فى ١٨٢٠ و ١٨٣٨ و ١٨٤٣ و ١٨٥٣. بعد ان تم للسلطات البريطانية

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - نفس المرجع ص ١٢.



الاستيلاء على قلاع القواسم وثغورهم وتشت اسطولهم عملت إيران على احتلال ما لم تستطع عليه اiban حكم القواسم ففضى الإيرانيون عام ١٨٨٧ على الحكم العربى فى لنجة على الساحل الشرقى العربى والذى يتنى إلى القواسم واستولوا بعدئذ على صري الواقعة إلى الغرب من جزيرة أبو موسى والتابعة لمشيخة الشارقة وجزيرة هنجام التابعة لقييلة بنى ياس العربية ولكنهما رغم وحفها هذا نحو الساحل الغربى للخليج العربى فلم يعرف أبدا أن إيران ادعت السيادة على جزيرتى طناب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى وظل حاكم الشارقة الذى كانت رأس الحيمة جزءا من مشيخته صاحب السيادة على تلك الجزر.

ليس هناك أى إشارة فى المؤلفات الأجنبية تذكر خلاف ذلك وإنما تعترف جميعا بسيادة الشارقة على الجزر فلوريمر الذى قام بوضع كتاب دليل الخليج بتكليف من حكومة الهند بعد ان اطلع على عدد كبير من المصادر والمعلومات السرية التى وضعتها حكومة الهند بكاملها تحت تصرفه والذى يعتبر كتابه وثيقة سرية لم يسمح بالإطلاع عليه حتى سنة ١٩٦٠ يذكر ان (تبعية جزر أبو موسى وطناب تعود إلى شيخ الشارقة وهو يزورها أحيانا فى الطقس الحار)، لكن فى بداية القرن العشرين بعد ان تدهورت التجارة فى ميناء لنجة إثر الاحتلال الإيرانى لها وانشاء مركز للجمارك الإيرانية فيها وانتقال التجار العرب منها إلى الساحل العمانى شعرت إيران ان تجارتها فى المنطقة اخذت تدهور لاسيما ان التجار العرب قد اتخذوا من جزيرة أبو موسى مركزا تجاريا لهم لتصرف بضائعهم إلى الخارج وطلبوا من شركات الملاحة التجارية البريطانية ان تجعل جزيرة أبو موسى من بين الموانئ التى تقف عليها بواخرها وذلك تمهيدا لخلق سوق حرة فيها بعيلة عن تعسف المسؤولين الإيرانيين وتدخلهم ..

دفع ذلك إيران لمناهضة النفوذ العربى فى تلك الجزر التى اخذت تنافس الموانئ الإيرانية فى تجارتها فتحركت فى ربيع عام ١٩٠٤ السفينة الإيرانية (مظفرى)



باتجاه جزر طناب وأبو موسى وعلى ظهرها موظف أوربي مسؤول على العوائد هو المستر (دامبرين) وانزال علم الشارقة منها ليرفع بدله العلم الإيراني ثم وضع على الجزر حراسة جمركية إيرانية وإزاء ذلك الموقف المعادى قدم شيخ الشارقة احتجاجا شديدا إلى الممثل البريطاني في الخليج العربي فقام سفير بريطانيا في طهران بالضغط على حكومة إيران مما اضطرها إلى الانسحاب من الجزر بعد ثلاثة أشهر من الاحتلال وذلك لتستعيد الشارقة سيادتها عليها وترفع عليها اعلامها. ويبدو ان بريطانيا التي غضت النظر عن الاحتلال الإيراني لجزيرتي صري وهنجام العربيتين لم يرق لها احتلال إيران لتلك الجزر بسبب موقعها الاستراتيجي في مدخل الخليج العربي وثروتها الطبيعية الغنية وقد انسحبت إيران من الجزر مرغمة ولكنها ادعت خلافا للواقع انها تملك الوثائق التي تثبت حقها الشرعي في احتلال الجزر وبقي موضوع السيادة على الجزر مادة للاخذ والرد إلا ان بريطانيا هددت إيران بأن الاصرار على الادعاء بتلك الجزر يدفعها لان تطالب باعادة النظر في الاحتلال الإيراني لجزيرة صري العربية التي ظل فيها النفوذ الإيراني غير مستقر فتكون ذلك لغیر صالح إيران مما جعل إيران تلوذ بالصمت والتراجع في خططها بعد ان عجزت عن اثبات حقها الذي تدعيه واكتفت باحتلال جزيرة صري فقط وحتى هذه الجزيرة وافق الوزير البلجيكي لشؤون الكمارك المسيو (باوس) على شطبها من قائمة مراكز الجمارك الإيرانية التي جرى اعدادها في ذلك الوقت وقد تمت الموافقة على ابقاء قوات حرس الجمارك في الجزيرة لمنع التهريب إلى البلاد ولم تقم الحكومة البريطانية منذ ذلك الوقت باثارة موضوع الجزيرة وان الحكومة الإيرانية هي الأخرى لم تشر موضوع جزر طناب وأبو موسى بعدئذ إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. ويفند الدكتور أحمد زكريا الشلق الزاعم الإيرانية حول السيادة المزدوجة بقوله:-

«ويذكر مجتهد راده بشأن ذلك أن البريطانيين ادعوا فى وثائقهم أن هذه الجزر قد حكمت من قبل حكام لنجة القواسم العرب وليس بصفتهم موظفين إيرانيين، ويرى أن هذا وضع قانونى مزدوج يستعصى على الفهم، ويتساءل: كيف يمكن لحاكم لنجة أن يحكم جزرا تابعة للحاكمية، لا بصفته حاكما لها، بل بصفته يحمل عنوانا آخر رسميا وقانونيا؟ على اعتبار أن هناك - حسب قوله - كمية كبيرة من الوثائق البريطانية والإيرانية تصف قواسم لنجة بأنهم «موظفون إيرانيون» ثم يتساءل: ولماذا لم يحتج البريطانيون ضد استمرار وضع لنجة وتروابعها تحت الاختصاص الإيراني المباشر من عام ١٨٨٧م وحتى عامى ١٩٠٣، ١٩٠٨م؟ والثابت تاريخيا أنه لم يجر ترتيب وضع قانونى مزدوج، فحاكم لنجة حتى عام ١٨٨٧م كان عربيا من القواسم، وليس ثمة دليل مؤكد لممارسة الحكومة الإيرانية سيادة عليه، فهل ثمة وثائق تثبت أن قواسم لنجة كانوا يحكمونها باعتبارهم «من الرعايا الإيرانيين المخلصين»؟ وذلك قبل ابعاد القواسم منها عام ١٨٨٧م ثم، لماذا طردهم الإيرانيون طالما أنهم إيرانيين مخلصين؟ وهل الذى حدث هو ابعاد الحكام من القواسم عن السلطة أم ابعاد العرب جميعا من لنجة؟ أما السؤال: لماذا لم تحتج بريطانيا عندما أنهت السلطات الإيرانية حكم القواسم للنجة والجزر؟ فالثابت أن بريطانيا احتجت بالفعل على احتلال جزيرة صري، وحالت دون امتداد الأطماع الإيرانية إلى بقية الجزر، ولم تشأ أن توسع دائرة الخلاف مع الحكومة الإيرانية حينئذ، ثم اتخذت من «سكونتها» على احتلال صري سلاحا تهدد به الحكومة الإيرانية إذا ما فكرت فى احتلال بقية الجزر فيما بعد، وهو موقف لم يكن حازما من جانب السلطات البريطانية على أية حال. وربما كانت بريطانيا تهتم بمسألة مياه الخليج وجزره أكثر من اهتمامها بتحول الساحل الشرقى للخليج العربى كله إلى ساحل إيراني، بعد ابعاد الحكم العربى منه، لذلك شرعت تتدخل عمليا، عندما

بدا لها أن احتلال إيران لبقية الجزر العربية سيهدد مصالحها الاستراتيجية في مياه الخليج العربي^(١).

فإذا كان من مظاهر ممارسة سيادة أية دولة على إقليمها، إبرام عقود الامتياز الخاصة بالتنقيب عن المعادن، فقد أبرمت الشركة البريطانية (Valley Ochre And Oxide Co. Ltd Golden) عقدا اختياريا لمدة ستة أشهر مع الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، حاكم الشارقة، عام ١٩٣٤ لاستغلال الأكسيد الأحمر مقابل هذه الشركة مبلغ ٥٠٠ روية إلى الشيخ سلطان، ثم اتفق الطرفان في شهر فبراير ١٩٣٥ على إبرام عقد امتياز في هذا الخصوص. ولم يعارض المندوب السامي البريطاني في البحرين على هذا العقد، مما يمثل اعترافا واقعيًا من قبل دولة الحماية بسيادة هذه الإمارة على هذه الجزيرة، ولم تحتج إيران على ذلك العقد إلا فيما بعد، كما سيأتي بيانه. بل إن الدولة الحامية لم تعترض على قيام الشركة بتصدير الأكسيد الأحمر المنتج من جزيرة أبي موسى إلى الخارج في شهر إبريل عام ١٩٣٦، وقيام هذه الشركة باستيراد احتياجاتها المختلفة عن طريق ميناء الشارقة. بل إن إبرام عقد امتياز للتنقيب عن أكسيد الحديد الأحمر، كأحد مظاهر ممارسة السيادة، لا يقتصر فقط على الشارقة وممارسة سيادتها على جزيرة أبي موسى، حيث أنه قد أصبح ممارسة ثابتة تقرها ليس فقط الدولة الحامية، بل أيضا رأس الخيمة كأحد مظاهر ممارسة هذه الأخيرة لسيادتها على جزيرتي طنّب الكبرى وطنّب الصغرى. يؤكد ذلك محاولة الشركة البريطانية (Valley Ochre And Oxide Co. Ltd Golden) مد امتيازها إلى جزيرتي طنّب، حيث طلب ممثل هذه الشركة من المعتمد البريطاني في الشارقة بأن يحصل هذا الأخير للأول على ترخيص من المندوب السامي البريطاني في البحرين يتضمن هذا الترخيص الموافقة على أن يقوم ممثل الشركة بمقابلة حاكم رأس الخيمة حسب رغبة هذا

١ - د. أحمد زكريا الشلق - المرجع السابق ص ١٤٩.



الأخير. وبعد موافقة المندوب السامي البريطاني في البحرين، وموافقة الشيخ سلطان بن سالم القاسمي، حاكم رأس الخيمة، قام مندوب الشركة البريطانية بزيارة إلى جزيرة طناب لمعرفة مدى إمكانية وجود أكسيد الحديد الأحمر في هذه الجزيرة. وإذا كانت مظاهر ممارسة السيادة على جزيرتي الطنب قد تداخلت فيما بين مشيختي الشارقة ورأس الخيمة في أوقات قليلة، إلا أنها قد انفردت رأس الخيمة بممارسة السيادة على هاتين الجزيرتين. ففي عام ١٩١٢ أبرمت بريطانيا اتفاقاً مع شيخ الشارقة لبناء منارة لإرشاد السفن على جزيرة طناب، وفي ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٤، طلب الشيخ سلطان بن سالم، حاكم رأس الخيمة من المقيم السياسي البريطاني بأن يقوم هذا الأخير بإبرام اتفاق معه تستأجر بموجبه بريطانيا جزيرة طناب لإقامة تلك المنارة وتدفع بموجبه إلى حاكم رأس الخيمة الإيجار المقابل لذلك. مما أدى بالمقيم السياسي البريطاني إلى مقابلة ذلك الطلب بالرفض^(١).

استمرت محاولات حاكم رأس الخيمة برفع علمه على جزر طناب منذ ذلك الحين وحتى ٢٥ يناير ١٩٤٢، حيث قام المعتمد البريطاني في الشارقة بإرسال تقريره إلى المندوب السامي البريطاني يذكر فيه، من بين أمور أخرى، أن حاكم رأس الخيمة يقوم بجباية الضرائب سنوياً من سكان جزيرة طناب، مما جعل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الكولونيل هاي (W.R. Hay, CIE Hon, ble Lient - Colonel) يقوم بإرسال أحد الضباط إلى جزيرة طناب في منتصف شهر إبريل من ذلك العام لتفقد أحوالها، فأعرب له حاكم الشارقة من أنه يرغب في رفع علمه فوق جزيرة طناب الكبرى، مما جعل المقيم السياسي البريطاني يصدر تعليماته العامة بالموافقة على ذلك. إلا أن خلافاً حاداً قد ثار بين مشيختي الشارقة ورأس الخيمة بشأن السيادة على جزيرة طناب وذلك في عام ١٩٤٨، حيث أن

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - المرجع السابق ص ١٣ .

المشيختين قد مرتا بفترات من الاتحاد والانفصال وتعاقب السيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. يوضح ذلك قيام المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بإرسال طلب إلى المقيم السياسى فى البحرين يطلب منه التحقيق فى هذا الأمر. فرد هذا الأخير بأنه لا توجد حول هذا الموضوع سجلات دقيقة حول اعتراف الحكومة البريطانية بتبعية هذه الجزيرة لمشيخة رأس الخيمة، وإن كان هناك ارتباط وثيق بين الجزيرة وهذه المشيخة منذ انتهاء إمارة «النجدة» فى عام ١٨٨٧. وأضاف هذا التقرير أنه من عام ١٨٦٩، وهو وقت استقلال حاكم رأس الخيمة عن الشارقة وحتى هذا الوقت، فى أواخر عام ١٩٤٨، وفيما عدا المدة الواقعة فيما بين ١٩٠٦ إلى عام ١٩٢١، فإن مشيختي الشارقة ورأس الخيمة كانتا تخضعان لحكم واحد. ثم بعد ذلك استقلت مشيخة رأس الخيمة عن طريق استقلال أحد فروع قبيلة القواسم، وهى القبيلة التى يتنسب إليها كل من حاكم الشارقة وحاكم رأس الخيمة، وإن الحكومة البريطانية قد اعترفت باستقلال رأس الخيمة فى عام ١٩٢١(١).

يتضح من خلال ما استعرض من وثائق رسمية سابقة أنه ليس لدينا أدلة تثبت اعتراض أو تحفظ إيران على الوجود العربى فى الجزر العربية الثلاث، ولكن من الواضح من حادثة الموظف البلجيكي عام ١٩٠٤م والتى سبق ذكرها أن إيران سعت وبصورة متقطعة للمطالبة بحق ما على الجزر سواء بطريق التراسل مع بريطانيا كدولة حامية أو بطريق التسلل لزور عملها فى هذه الجزر، ومن الأدلة المتوفرة أيضا بإذعان إيران للوجود العربى على الجزر موقفها إزاء إنزال علم الشارقة ورفع علمها بدلا منه فى نفس حادثة عام ١٩٠٤م وكيف أنها تنصلت منها وأمرت بإنزال علمها بعد أيام معدودات، وكيف أقرت فى عام ١٩٣٥، أن التنقيب عن الزيت فى طنب يخص حاكم رأس الخيمة(٢).

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - نفس المرجع ص ١٤.

٢ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ١١.



أخذت تظهر الادعاءات الإيرانية شيئا فشيئا بالسيادة على جزيرة أبو موسى وجزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى عندما اكتشفت شركة الوادى الذهبى كميات من الأكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز الإيرانية، وذلك عن طريق قيام الشركة بتحريض الحكومة الإيرانية بمد سيادتها إلى جزيرة أبو موسى، كما أشار إلى ذلك السفير البريطانى فى إيران فى رسالة بعث بها إلى حكومته عام ١٩٢٣ . وعلى الرغم من أن الإيرانيين قاموا بإرسال بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبو موسى فى نهاية عام ١٩٢٥ لفحص كميات الأكسيد الأحمر الموجودة هناك، فقد أدى موقف الحكومة البريطانية المتشدد ضد تلك المحاولة، وتمسكها بسيادة حاكم الشارقة على هذه الجزيرة، إلى قيام الحكومة الإيرانية بإرسال تعليماتها إلى جميع موظفيها بعدم المساس بجزر أبو موسى وطناب الكبرى والصغرى . مما جعلها تبرز ممارسة مشيختي الشارقة ورأس الخيمة بالسيادة على الجزر العربية الثلاث بأن إيران قد تخلت عن ممارستها لسيادتها على تلك الجزر تحت طائلة الضغط البريطاني . أخذت الحكومة الإيرانية فى أواخر عام ١٩٤٨ تعرب عن تدمرها بسبب اتخاذ تلك الجزر كمناطق لتهديب البضائع إلى إيران، الأمر الذى جعل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج، بيلى (Pelly) يقوم بإرسال كتاب فى شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ إلى المعتمد البريطانى فى البحرين يطلب من هذا الأخير بأن يستفسر من حاكم رأس الخيمة عن موضوع تلك الإدعاءات ويحث هذا الأخير على المحافظة على ممتلكاته والدفاع عن تلك الجزر العربية . ومن أجل التحقق من الادعاءات الإيرانية، فقد طلب المعتمد السياسى البريطانى فى البحرين، بيلى (Pelly)، من الوكالة البريطانية فى الشارقة إعداد تقرير كامل عن جزر أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى، وبالفعل فقد قامت هذه الوكالة بزيارة هذه الجزر فى الفترة الواقعة بين ١٩ - ٢١ يناير ١٩٤٩، ووضعت تقريراً وفقاً لذلك . وقد أكد التقرير على ممارسة مشيختي الشارقة ورأس الخيمة لمظهرين من مظاهر ممارسة

سيادتهما على الجزر الثلاث، وهما انتساب سكان هذه الجزر إلى سكان المشيختين، وارتفاع علم كل من المشيختين على هذه الجزر^(١).

فبالنسبة لجزيرة أبو موسى، فقد تضمن التقرير تحديد عدد سكانها بستين مواطنا، ومائة وأربعون عاملا يعملون في شركة الوادي الذهبي والأكسيد، ومعظم سكانها من المواطنين المحليين، ولم تزر الجزيرة إلا أربعة أو خمسة مراكب فقط منذ شهرين. أما بالنسبة لجزيرة طنّب، فقد حدد التقرير عدد سكانها بحوالي ثمانين مواطنا، بالإضافة إلى سبعة هنود وإيرانيين. وقد أكد التقرير، أنه لا توجد أية دلائل على استخدام هذه الجزر من قبل السفن لتهرب البضائع إلى إيران. إضافة إلى ذلك، فقد جاء في تقرير بيست (Navy G.F.M. Best, Commander Royal)، وهو أحد ضباط البحرية البريطانية، أن هذا الأخير قد زار جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنّب الكبرى والصغرى، بعد تلك الإدعاءات الإيرانية، حيث رأى علم الشارقة يرتفع على جزيرة أبو موسى وعلم رأس الخيمة يرتفع على جزيرة طنّب. فتعدد وتنوع الإدعاءات الإيرانية بشأن السيادة على الجزر العربية الثلاث على هذا النحو، لا يمكن تبريره وتفسيره إلا على أساس أن إيران قد قصدت من وراء هذه الادعاءات جميعا عدم انقضاء ما تدعيه من حق بالسيادة على الجزر العربية الثلاث بالتقادم من ناحية، وعدم اكتساب مشيختي الشارقة ورأس الخيمة لحق السيادة على الجزر عن طريق الممارسة المستمرة للسيادة (prescriptioion) من ناحية أخرى ففي قضية جزيرة بالماس (Island of palmas Case) لعام ١٩٢٨ بين هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أكد المحكم (Huber) أن عدم احتجاج أسبانيا ضد ممارسة هولندا للسيادة على جزيرة بالماس العائدة لأسبانيا يعتبر اذعاناً من هذه الأخيرة لهولندا مما أدى إلى اكتساب هذه الأخيرة للملكية الجزرية بواسطة التقادم^(٢).

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - المرجع السابق ص ١٥.

٢ - د. مدوس فلاح الرشيدى - نفس المرجع ص ١٦.



تؤكد الحقائق التاريخية أن هذه الجزر العربية كانت تابعة للقواسم في الشارقة ورأس الخيمة على الأقل منذ القرن الثامن عشر وحتى عند مجيء بريطانيا إلى المنطقة وإبرامها عدة اتفاقيات مع حكام المشيخات ومنها الاتفاقية الأولى في عام ١٨٢٠، فإن ذلك لم يؤثر على سيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على تلك الجزر، حيث كانت المشيختان آنذاك مشيخة قاسمية واحدة، وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة في بداية القرن العشرين آلت جزيرة أبو موسى إلى قواسم الشارقة وآلت طناب الكبرى وطناب الصغرى إلى قواسم رأس الخيمة وكانت حيازة المشيختين للجزر فعلية ومتواصلة وهادئة حتى نوفمبر عام ١٩٧١م، وكانت تمارسان من أعمال السيادة على الجزر العربية الثلاث ما يتناسب مع طبيعتها الجغرافية ومساحتها وكثافتها السكانية. وليس ثمة ما يثبت أن المشيختين قد تخلينا عن سيادتهما على الجزر العربية الثلاث أو كفتا عن الاهتمام بمجريات الأمور فيها. وبالمقابل فإن إيران لم تمارس أى مظهر من مظاهر السيادة على أى من الجزر العربية الثلاث، كما أن مطالبتها المتقطعة بالجزر العربية لم تخر دون معارضة أو منازعة. ومن المستقر قانوناً أن الادعاءات الورقية لا تكفى لازاحة السيادة القائمة على الحياة الفعلية للإقليم. تجلت مظاهر ممارسة السيادة في التصرفات التالية:

- (١) أن الجزر العربية الثلاث ترفع أعلام الشارقة ورأس الخيمة وتطبق قوانينها وأنظمتها وأعرافها كما أن سكانها يحملون جنسية المشيختين.
- (٢) وجود ممثلين لحاكمي المشيختين في الجزر بصفة مستمرة.
- (٣) استيفاء حكام الشارقة ورأس الخيمة رسوما سنوية عن الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها سكان الجزر كالصيد والغوص ورعى الماشية.
- (٤) وجود مرافق عامة تابعة لمشيختي الشارقة ورأس الخيمة على جزيرتي

أبو موسى وطنب الكبرى. أما طناب الصغرى فنظرا لصغر حجمها ولافتقارها لمصادر المياه العذبة فإنه لا يوجد بها مرافق، وكانت تخضع للرقابة والإشراف المباشر من قبل ممثل حاكم رأس الخيمة فى طناب الكبرى والذي كان يزورها من وقت لآخر.

(٥) قيام مشيختي الشارقة ورأس الخيمة منذ مطلع هذا القرن بمنح الامتيازات لاستخراج المواد المعدنية والنفطية فى الجزر الثلاث ومياها الإقليمية. ومثال على ذلك فقد منح حاكم الشارقة امتيازات للتنقيب عن أكسيد الحديد فى أبو موسى لشركات مختلفة فى أعوام ١٨٩٨ و١٩٢٣ و١٩٣٥ وكانت فترة الامتياز الأخير ٢١ عاما، كما منح حاكم الشارقة أيضا امتيازات للتنقيب عن النفط فى أبو موسى فى عام ١٩٣٧ لشركة الامتيازات البترولية المحدودة، وفى عام ١٩٧٠ لشركة بيوتس^(١).

أما بخصوص جزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى فقد منح حاكم رأس الخيمة امتيازاً للتنقيب عن أكسيد الحديد فى عام ١٩٥٢، كما منح الحاكم امتيازاً للتنقيب عن النفط لشركتين أمريكيتين فى عام ١٩٦٤^(٢). أثارت إيران ادعاءات متقطعة حول الجزر العربية، بيد أن تلك الإدعاءات افتقرت إلى الأسانيد والأدلة القانونية المعززة لها، كما أنها تعارضت مع سلوك إيران اللاحق والمتمثل فى طلب الحكومة الإيرانية لشراء جزيرتى طناب من حكومة رأس الخيمة عبر الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٩ إلا أن حاكم رأس الخيمة رفض هذا العرض جملة وتفصيلاً مهما كان الثمن وقامت الحكومة البريطانية بإبلاغ إيران برفض حاكم رأس الخيمة للعرض.

١ - د. محمد رشيد الفيل - المرجع السابق ص ١٩٩.

٢ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق ص ٢٣٢.



اقرحت الحكومة الإيرانية فى أكتوبر عام ١٩٣٠ على حاكم رأس الخيمة استئجار جزيرة طنب الكبرى لمدة ٥٠ عاما، وفى عام ١٩٧١ طلبت حكومة إيران مرة أخرى شراء جزر طنب ورفض حاكم رأس الخيمة الطلب الإيراني. ويشكل سلوك إيران هذا أساسا لتطبيق المبدأ القانونى المستقر دوليا والذي يقضى بأنه إذا اتخذ أحد الأطراف باعتباره أو سلوكه موقفا يخالف مخالفة بينة الحق الذى يدعيه فإنه يمتنع عليه المطالبة بذلك الحق. وقد عبرت الحكومة البريطانية فى أكثر من مناسبة، من خلال الوثائق والمراسلات الرسمية منذ القرن التاسع عشر، عن اعترافها بسيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على الجزر^(١)، ومعارضتها للادعاءات الإيرانية حتى أن الحكومة البريطانية فى سبتمبر عام ١٩٣٤ وجهت تحذيرات للحكومة الإيرانية بعدم المساس بالأوضاع القائمة فى الجزر العربية، حيث اعتبرت أن المزاعم الإيرانية لا أساس لها من الصحة وهددت بمقاومة أى تدخل من جانب إيران فى الجزر.

يبدو واضحا تنوع الإدعاءات الإيرانية بالسيادة على الجزر العربية الثلاث، وما ترمى إليه هذه الادعاءات من أهداف سبق ذكرها، عندما تحولت هذه الادعاءات من مجرد ادعاء السيادة على هذه الجزر العربية، ثم ادعاء استخدام هذه الجزر لتهريب البضائع إلى محاولة إيران استئجار هذه الجزر العربية، من أجل، على ما يبدو، الالتفاف حول التعنت البريطانى ضد ادعاءات إيران السابقة فى السيادة على الجزر الثلاث، ومحاولة إيران وضع تلك الجزر، على الأقل، تحت سيادتها الواقعية إلى أن تحين الفرصة لتنفيذ ما تدعيه. إلا أن تلك المحاولة وإن نجحت فى الالتفاف حول اصرار شيخى الشارقة ورأس الخيمة بشأن تمسكهما بالسيادة على تلك الجزر. يوضح ذلك قيام الحكومة الإيرانية فى عام ١٩٣٠ بتقديم اقتراح إلى الحكومة البريطانية يقضى باستئجار إيران للجزر الثلاث لمدة

١ - د. محمد طاهر موسى عبده - المرجع السابق ص ٥٩.



خمسین عاماً، وقد استطاعت بالفعل الحكومة البريطانية التأثير على حاكم رأس الخيمة، الشيخ سلطان بن سالم القاسمي، فوافق هذا الأخير على تأجير جزيرة طنب للحكومة الإيرانية، شريطة أن يظل علم إمارته مرفوعاً على هذه الجزيرة، كأحد مظاهر ممارسته لسيادته عليها؛ والا يكون لإيران أية سلطة على رعايا الشيخ، مما أثار خلافات بين الطرفين تم على إثرها تعليق هذا الموضوع^(١).

ثم هدأ هذا النزاع فترة ليست بقصيرة، لتأججه من جديد شركات البترول الغربية المتصارعة على مناطق امتيازات جديدة، مما جعل النزاع يتخذ مساراً جديداً، يتمثل في اتسام الإدعاءات الإيرانية بالتهديد باستخدام القوة لتنفيذ هذه الادعاءات، وخصوصاً بعد إعلان بريطانيا عن نيتها في الانسحاب من منطقة الخليج العربي في عام ١٩٧١. في الوقت نفسه، فقد أظهرت كل من مشيختي الشارقة ورأس الخيمة النية في الدفاع عن سيادتهما على تلك الجزر ضد أي اعتداء خارجي وإن كانتا تنقصهما الوسائل اللازمة لذلك. ويظهر ذلك من أنه، في عام ١٩٦٩، قام حاكم الشارقة بمنح شركة (Buttes) البريطانية امتيازاً لاكتشاف البترول في جزيرة أبي موسى ومياهاها الإقليمية إلى مسافة ثلاث أميال بحرية وقاع وباطن قاع المنطقة المجاورة لسواحل هذه الجزيرة، كتأكيد لاستمرار ممارسة سيادته عليها، ثم قام حاكم الشارقة في ١٠ سبتمبر عام ١٩٦٩ بإصدار قانون يتضمن مد مياها الإقليمية إلى مسافة اثني عشر ميلاً بحرياً من جزيرة أبي موسى. وقد قامت شركة البترول الوطنية الإيرانية (M.I.O.C) في ٢٣ يونيو عام ١٩٧٠ بإعلان شركة بوتس (Buttes) بأن إيران تحتفظ بحقوقها في اتخاذ ما تراه من عمل مناسب بشأن خضوع جزيرة أبو موسى ومياهاها الإقليمية لسيادتها، كتأكيد في المقابل، على استمرارية الادعاءات الإيرانية بالسيادة على هذه الجزيرة. يظهر ذلك من الأسانيد الجديدة التي استندت إليها تلك الادعاءات، وهي: أن إيران قد سلمت هذه الجزيرة إلى الشارقة



وأن بريطانيا قد أكدت مرارا ملكية إيران لها وأن المحافظة على أمن الخليج العربي لا يكون إلا بخضوع هذه الجزيرة للسيادة الإيرانية. وأمام ما تظهره بريطانيا من لين أمام هذه الادعاءات الإيرانية، بعد عقد عزم بريطانيا على مغادرة منطقة الخليج العربي في عام ١٩٧١، أبلغت إيران رسميا الحكومة البريطانية في حوالى ١٩ مايو عام ١٩٧٠ أنها، أى إيران، تعتبر جزيرة أبو موسى ومياها الإقليمية إلى مسافة ١٢ ميل بحرى خاضعة للسيادة الإيرانية. فلم يكن من الشارقة، فى مثل هذا الوضع الجديد، إلا أن أعلنت من جانبها رفض الادعاءات الإيرانية بالسيادة على جزيرة أبو موسى، مؤكدة عروبة تلك الجزيرة، حيث أن القبائل التى تسكن تلك الجزيرة ينحدرون من نفس القبائل العربية التى تعيش فى إمارة الشارقة وأن هذه الجزيرة عربية منذ الأزل ولم تحتل من قبل أية قوة أجنبية^(١).

يقول د. أحمد زكريا عن الادعاءات الإيرانية:-

شهدت القضية بعد ذلك تطورات أخرى لعل أبرزها محاولات الحكومة الإيرانية منذ عام ١٩٣٠م وما بعده، تأجير أو شراء الجزر، وهو أمر لا يعرضه صاحب حق أصيل، ومنها أيضا احتلال إيران للجزر احتلالا عسكريا فى نوفمبر ١٩٧١م، كما هو معروف، حتى وإن رددت كتابات مجتهد زاده وغيره أن البريطانيين «أعادوا» الجزر لإيران وهم بسبيلهم للتسحاب من الخليج، ومنها أيضا الظروف والملايسات التى اضطرت الشارقة إلى توقيع «مذكرة التفاهم» مع الحكومة الإيرانية بشأن جزيرة أبو موسى فى نوفمبر ١٩٧١م. ثم أخيرا أحداث عام ١٩٩٢م التى انتزعت فيها الحكومة الإيرانية جزيرة أبو موسى تماما وشرعت فى تحويلها إلى جزيرة إيرانية صرفة^(٢).

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - نفس المرجع ص ١٨.

٢ - د. أحمد زكريا الشلق - المرجع السابق ص ١٥٠.

فكل التطورات السابقة تنقلنا من نطاق التاريخ الذى عالج به الأستاذ مجتهد راده أطروحته، إلى مرحلة أخرى، ولكن يهمنى فى النهاية أن نشير إلى أنه فى كتابات أخرى طرح سببا آخر للدعاء، بتملك بلاده للجزر العربية، بخلاف الادعاءات السابقة، حين ذكر أن ثمة أهمية أمنية واستراتيجية تقتضى امتلاك هذه الجزر، ذلك أن المسافة بين جزيرتى طناب الكبرى والصغرى، وبين الساحل الإيرانى، أقصر من المسافة بينهما وبين الساحل العربى، وبالتالي فإن أمن إيران يقتضى الاحتفاظ بالجزر، ورغم أن هذه الحجة تتجاهل أصحاب الحقوق التاريخية فى الجزر، إلا أنه من الضرورى أن نشير إلى أن هذه الحجة صارت فى ظل التطورات التقنية الحالية فى فنون التسليح، لا معنى لها، وذلك لتغير مفهوم الأمن والاستراتيجية على نحو مدهل، مما يغير بلا شك القيمة الاستراتيجية والأمنية لهذه الجزر بالنسبة لإيران، لذلك فإن انتهاء الاحتلال العسكرى الإيرانى للجزر العربية الثلاث، وتسوية المشكلة نهائيا سواء من خلال مفاوضات مباشرة، أو حتى فى خلال اللجوء للتحكيم الدولى، سيكون مدخلا طبيعيا لإرساء أسس السلام والتعاون فى شتى المجالات بين جمهورية إيران الإسلامية وجيرانها العرب^(١).

كتب الدكتور إبراهيم خلف العبيدى عن سيادة الجزر العربية فى جريدة الثورة العراقية بتاريخ ١٩٧٩/٧/٩ يقول:-

إن تاريخ هذه الجزر العربية مرتبط بشكل أساسى بتاريخ الخليج العربى وبتاريخ القواسم بالذات، تلك القبائل التى كانت لا تضاهيها فى المنطقة خلال القرن الثالث عشر والعقدين الأولين من القرن التاسع عشر. حيث فرضت سيطرتها على الساحل العماني، الساحل الإيرانى وعلى عدد من الجزر فى الخليج العربى عندما بدأ البريطانيون يحاولون بسط سيطرتهم على الخليج العربى، كانت القواسم اقوى قوة محلية تقف فى وجههم. فشن البريطانيون حربا لا هوادة فيها

١ - د. أحمد ذكريا الشلق - نفس المرجع ص ١٥٠.



لسنوات عديدة حتى تمكنوا من التغلب على هذه القوة العربية عام ١٨٢٠ بعد ان أبدى القواسم ضروياً من الشجاعة والتضحية.

أجبر حكام القواسم على الدخول فى معاهدات الحماية والأمن المشترك مع البريطانيين. وطرد القواسم من الساحل الإيرانى لكن سيطرتهم بقيت على عدد من الجزر منها جزيرة «صري» وميناء لنجة على الساحل الإيرانى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وتمكن الإيرانيون من احتلال ما لم يتمكنوا عليه إبان حكم القواسم فاحتلوا ميناء لنجة عام ١٨٨٧ واستولوا بعد ذلك على جزيرة صري وهنجام وظل حاكم الشارقة الذى كان رأس الحيمة جزءا من إمارته صاحب السيادة على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ويؤكد ذلك لوريمر بقوله (ان تبعية جزر أبو موسى وطنب تعود إلى شيخ الشارقة، وهو يزورها أحيانا فى الطقس الحار وأنها لم يحكمها أى مسؤول إیرانى). ويعد احتلال لنجة من قبل الإيرانيين فأخذ موظفو الجمارك الإيرانيون يضغطون على التجار ويسترون منهم الأموال ويفرضون عليهم ضرائب فهاجر التجار إلى موانئ الساحل العربى ولم يكتفوا بذلك بل إن قسما منهم فاتح وكالات النقل والشحن الأجنبية بأن سقتهم يجب أن تأتى إلى أبو موسى أفضل من ذهابها إلى لنجة، فعلا وافقت بعض وكالات الشحن على ذلك، فخاف الإيرانيون من تحول التجارة من لنجة إلى أبو موسى فظهر الادعاء الإیرانى الأول عام ١٩٠٤ بهذه الجزر العربية وتحركت السفينة الإيرانية مظفرى فى تلك السنة باتجاه جزر طنب وأبو موسى، وانزل علم الشارقة ورفع العلم الإیرانى بدلا منه. ووضعت على الجزر حراسة جمركية إيرانية. واحتج حاكم الشارقة لدى بريطانيا بشدة. وضغط عليهم للتدخل ونتيجة مداخلات معينة وخوفا من بريطانيا على مصالحها طلب البريطانيون من الحكومة الإيرانية بأن استمرار احتلال الجزر العربية أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى سوف يدفع السلطات البريطانية إلى إثارة موضوع جزيرة صري، وقال للتدوب

البريطاني في تلك المفاوضات ان السلطات البريطانية ما تزال تعتقد ان صري تابعة إلى حاكم الشارقة. وفي إطار الأطماع الاستعمارية أثبتت الأمة بعد ذلك عام ١٩٠٧ ولكن هذه المرة ليس بين الإيرانيين وحكام الشارقة والبريطانيين، بل بين الألمان والبريطانيين. فقد بدأت ألمانيا تعمل على مد نفوذها السياسي والاقتصادي إلى الخليج العربي منذ عام ١٩٠٠.

استطاع أحد رجال الأعمال الألمان وهو روبرت فون هاوسن من الحصول على امتياز استخراج أوكسيد الحديد من حاكم الشارقة، ولما بدأ هاوسن عام ١٩٠٧ بتصدير الخامات على ظهر السفن الألمانية شعر أصحاب المشاريع البريطانية بالغيرة من هذا النجاح الألماني، وشعرت الحكومة البريطانية كذلك بالخطر الذي يهدد مناطق نفوذها. فاعزت الحكومة البريطانية إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بالضغط على حاكم الشارقة لالغاء الامتياز المذكور. وخضع لهذا الضغط. لكن فون هاوسن لم يعر أهمية ذلك، مما دفع الحاكم إلى اتخاذ اجراء آخر، وذلك بإرسال سفينة محملة بالرجال، وقد صاحبهم مسؤول بريطاني على ظهر قارب مسلح، ووصلت هذه القوة في الثاني والعشرين من أكتوبر ١٩٠٧ وطردت رجال الشركة الألمانية من الجزر، وتطور الأمر إلى أزمة بين ألمانيا من جهة وبريطانيا وحاكم الشارقة من جهة أخرى، فطلب الألمان من حاكم الشارقة تعويضا عما لحق المصالح الألمانية من أضرار. وجرت مفاوضات بين بريطانيا وألمانيا على أعلى المستويات وكانت وجهة نظر البريطانيين في تلك المفاوضات أن من حق حاكم الشارقة بصفته صاحب السيادة على الجزيرة منح أى امتياز أو الغاؤه: وبقيت الأزمة بين بريطانيا وألمانيا حتى قيام الحرب العالمية الأولى التي تمخضت عن تدعيم السيطرة البريطانية في الخليج العربي.

انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة سنة ١٩١٩، واقتسمت المشيختان ملكيتها للجزر العربية فصارت جزيرتا طنط الكبرى وطنط الصغرى تتبعان رأس الخيمة،



وبقيت جزيرة أبو موسى تتبع الشارقة. وبعد الاطاحة بحكم الدكتور مصدق وسيادة المصالح الأمريكية في إيران وممارسة نظام الشاه للور الشرطى في الخليج العربى حاولت إيران فرض سيطرتها على الجزر، فقامت قطع من الاسطول الايرانى في مارس ١٩٦٤ باحتلال جزيرة أبو موسى. ولاقى ذلك الإجراء احتجاجات واسعة في ارجاء الوطن العربى. فصرح وزير خارجية إيران بأن إزال الجيش في الجزر كان مناورة حرية طارئة اشترك فيها الاسطولان الإيرانى والأميركى. وليس القصد من ذلك الاحتلال، وان القوات الإيرانية انسحبت بعد عشرين يوما عند انتهاء المناورات. ويمكن الرد على المزاعم بما يلى^(١):

أولا - ان جميع الوثائق والمراسلات الرسمية البريطانية تدل على ان الحكومة البريطانية كانت منذ القرن الماضى وحتى احتلال الجزر عام ١٩٧١ تقر بالسيادة العربية على هذه الجزر، وسنكتفى بذكر بعض الوثائق. وطلب المقيم السياسى البريطانى في الخليج العربى في ١٩١٢/٩/٢٨ من حاكم رأس الخيمة السماح بإقامة منارة لارشاد السفن في الخليج العربى في جزيرة طناب الكبرى. كتب المقيم السياسى البريطانى في بوشهر سنة ١٩٢٩ إلى حاكم رأس الخيمة رسالة تضمنت العبارة التالية «جزيرتكم طناب» وأشار في رسالة إلى أهمية رفع العلم العربى على الجزيرة، وأكد في أكثر من رسالة إلى أهمية العلم العربى على ان حاكم رأس الخيمة كان يصر على رفع العلم كلما مرت سفينة أجنبية بالقرب من الجزيرة. طلب المعتمد السياسى البريطانى في (ساحل عمان) عام ١٩٥٧ من حاكم رأس الخيمة الإذن بزيارة بارجة حرية بريطانية لجزيرتى طناب، وقدم مثل هذا الطلب لبارجة أخرى في مايو ١٩٥٨. صرح وليم لوس ممثل وزارة الخارجية البريطانية في المفاوضات بين الإمارات قبيل الانسحاب البريطانى من الخليج العربى، بأن الحكومة البريطانية عندما دخلت الخليج العربى لم تنتصب أبو موسى من إيران

١ - د. إبراهيم خلف العبيدى - جريدة الثورة العراقية - ١٩٧٩/٧/٩.



وتسلمها للشارقة، وإن الحكومة البريطانية تعتبر منذ دخولها المنطقة أن جزيرة أبو موسى عربية وهى كانت كذلك بمقتضى الوثائق المحفوظة لدى الحكومة البريطانية. وأكد وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية فى كتابه المؤرخ فى ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٠ أن وجهة نظر الحكومة البريطانية هى أن السيادة على جزيرة أبو موسى تعود للشارقة. وهكذابقى البريطانيون يعترفون بالسيادة العربية على الجزر منذ دخولهم الخليج العربى حتى احتلالها من قبل إيران، ولم يسبق ان احتجت أية دولة فى العالم على ذلك.

ثانيا - ان مشيختي الشارقة ورأس الخيمة مارستا بصورة فعالة ومستمرة مختلف مظاهر السيادة بما يتناسب وظروف الجزر الثلاث. وكانت هذه الممارسة تشمل مختلف مظاهر النشاط الحكومى كإدارة المرافق العامة المدارس والمستشفيات ومنح الامتيازات لاستثمار الموارد الطبيعية ورفع العلم العربى فى الجزر، واستيفاء الرسوم والضرائب من الأشخاص الذين يستعملون هذه الجزر.

ثالثا - ورعت الأمانة العامة للجامعة العربية بعد عدة أيام من الاحتلال مجموعة من الوثائق يبلغ عددها (١٨) وثيقة قدمها حاكم رأس الخيمة إلى الجامعة، وتضم هذه الوثائق اعترافات عديدة من الجهات الرسمية ومن الممثلين الرسميين فى الحكومة البريطانية ودول أخرى لتبعية الجزر إلى رأس الخيمة، وتضمنت هذه الوثائق عقود امتياز أوكسيد الحديد والنفط، وبعض المراسلات بين شركة النفط الانكلو - إيرانية فى عبادان التى يعود تاريخها إلى سنة ١٩٣٥ وكافة هذه المراسلات تعترف بها الشركات بملكية رأس الخيمة والشارقة للجزر.

رابعا - رفع العلم الإيراني على الجزر عام ١٩٠٤ لمدة ثلاثة أشهر لا يكون اطلاقا سندا قانونيا يثبت وجودا فعليا لإيران على الجزر، وإيران فى تلك السنة كانت تجرب وضع يدها على الجزر، ولكنها جربت بتردد واستحياء، ولم ترق مطالبتها إلى مستوى المطالبة الرسمية بل ولم ترق إلى مستوى المطالبة الورقية أو

الاحتجاج الشكلى الورقى . ويعز ذلك أن إيران لم تعترض على قيام حاكمى رأس الخيمة والشارقة بمنح الامتياز لاستخراج الموارد طبيعية .

خامساً :- الوضع القانونى لاتفاقيات التسوية . من خلال التفحص العميق لمسألة الخلاف الناتج عن احقية السيادة على الجزر أهو للإمارات أم للإيران ، يتبين لنا أن هناك أطرافا أخرى لها مصالح مشتركة فى هذه الجزر ، ونعنى هنا بصريح العبارة (بريطانيا وأمريكا) حيث ان الأولى تعتبر الدولة الحامية والثانية صاحبة شركات الإستيـاز فى استخراج النفط والمعادن من الجزر ، ومن خلال تشبث الإمارات وإيران بأحقيتهما على الجزر أخذت الأمور فى التعقيد وخاصة عند اقتراب موعد انتهاء حماية بريطانيا وخروجها من الخليج العربى مما دفع ببريطانيا وأمريكا إلى التفكير والتخطيط بطريقة للخروج من هذا المأزق السياسى الذى يحول دون استمرار أعمال التنقيب واستخراج المعادن من تلك الجزر ، ومن خلال هذا الاستنتاج نطرح التساؤلات ونعرض الاحتمالات الآتية :

(١) فأما بالنسبة لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى فليس هنالك فى علمنا أى اتفاق بين إيران ورأس الخيمة حولهما ، فماذا لو تبين أن بريطانيا كدولة حامية قد عقدت اتفاقا مع إيران تتنازل فيه باسم رأس الخيمة عن السيادة عليها لإيران؟ وما رأى القانون بهذه الاتفاقية لو كانت قد أبرمت على سبيل الاقتراض؟

كتبت صحيفة الاتحاد الظليانية عن سيادة الجزر العربية فقالت :

المسألة مسألة حق وباطل ، فالحق هو المنتصر أما الباطل فلن يدون لأنه يفتر إلى مقومات البقاء هذه هى حال قضية جزيرة أبو موسى ، ومعها طنب الكبرى وطنب الصغرى . الباطل يقارع الحق ويحاول نفيه ، إذا لم نقل سلبه . ولأنه حق لقي اجماعا على استرداده ، اجماعا يؤكد سيادة الإمارات على الجزر الثلاث ، وكل ما عدا ذلك يعتبر خرقا للقوانين والشرعية الدولية ، لا تقر به ولا تعترف بوجوده

حتى وإن فرض نفسه بالقوة كما هو الوضع في كثير من حالات الاحتلال. حق الإمارات في السيادة على أبو موسى لا جدال فيه، هكذا يقول التاريخ والقانون. ومن يقف ضد منطق التاريخ يكون من دون منطق، لا سند له سوى الأوهام التي لا بد أنها ستزول وتتلشى وبطبيعة الحال، أن من يستند إلى الأوهام يكون كمن يحرق البحر ظناً منه أنه يستطيع أن ينتج غلالاً، بينما الواقع مخالف تماماً. غلة واحدة، هي النتيجة، ولكنها مرة المذاق على الجميع، لأن الاحتلال لا يفرز إلا ما هو مر، فلماذا تصر إيران على أن تشرب كأسه بينما في استطاعتها أن تحجب المنطقة ما يعكر الأمن والاستقرار فيها؟

ثم إلى من تطلع إيران من العرب ليقف معها ضد سيادة الإمارات على جزرها؟ الجواب، قرار عربي وافق عليه مجلس الجامعة بالاجماع يؤكد حق وسيادة الإمارات على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. فهل كل العرب على خطأ في موقفهم، وهل هناك استعداد إيران للوقوف ضد كل العرب الذين لم يعملوا يوماً إلا في سبيل تعزيز العلاقات مع إيران وفق أسس ومبادئ الشرعية الدولية؟ نعم إن العرب قالوا كلمتهم في الاحتلال الإيراني، وهي كلمة حق، وما على إيران إلا احترام العهود والمواثيق الدولية الموقعة بينها وبين الإمارات، لأن ذلك هو السبيل الأمثل لحل الخلافات، والقاعدة الأساسية التي يتم الارتكاز عليها لاحقاق الحق^(١).

(٢) وأما بالنسبة إلى (أبو موسى) فما هو التكييف القانوني للاتفاق الذي يبدو أنه تم بين شيخ الشارقة والحكومة الإيرانية حولها عشية نزول القوات الإيرانية فيها، يبين نصر مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى^(٢).

لم يكن بوسع إيران والشارقة تدارك تطور ذلك النزاع عن طريق عرضه على

١ - د. إبراهيم خلف العبيدي - جريدة الثورة العراقية ١٩٧٩/٧/٩.

٢ - جريدة الاتحاد - أبوظبي - ١٩٩٢/٩/١٤.

منظمة إسلامية أو حتى دولية، حيث ان مشيخة الشارقة لاتزال في ذلك الوقت تخضع للحماية البريطانية، الأمر الذى يستلزم موافقة الدولة الحامية على ذلك. وكان بوسع بريطانيا عرض هذا النزاع على عصبة الأمم للتحطة، أو منظمة الأمم المتحدة، أو حتى جامعة الدول العربية، إلا أنها لم تفعل ذلك، حيث ان المفاوضات المباشرة مع إيران قد تحقق لها مكاسب سياسية لم تكن تحصل عليها لو عرض النزاع على القضاء الدولى أو حتى على منظمة إسلامية أو دولية. بل إنه حتى ولو وافقت الدولة الحامية على عرض النزاع على المنظمة الإسلامية الوحيدة فى ذلك الوقت، وهى جامعة الدول العربية، حيث لم تصل منظمة المؤتمر الإسلامى بتطورها إلى مرحلتها الحالية، فإن نظام حل النزاعات الدولية فى ميثاق الجامعة كان ناقصا ومعيبا، كما سيأتى بيانه، بحيث لا يتوقع ان يكون له أثر فعال فى حل النزاع القائم. يظهر ذلك جليا من موقف الحكومة البريطانية تجاه هذا النزاع فى مراحل الأخيرة حيث توصلت كل من إيران والشارقة، بفضل جهود الحكومة البريطانية، إلى الاتفاق على مذكرة تشتمل على التفاهم بين البلدين بشأن مستقبل جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية، والتى قام بإعلاتها حاكم الشارقة فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٧١ قبل قيام القوات الإيرانية باحتلال جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى بأربع وعشرين ساعة. مما يوضح فشل الجهود المبذولة لحل النزاع بالطرق القانونية، ومحاولة أحد طرفى النزاع حله عن طريق استخدام القوة. وإن كان ذلك جزئيا على الأقل بالنسبة لجزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى، أو التهديد باستخدام القوة، والتى تحت طائلته وافقت مشيخة الشارقة على مذكرة التفاهم مع إيران بشأن مستقبل جزيرة أبو موسى^(١).

ففى إلقاء نظره على مذكرة التفاهم هذه، نجد انها لم تتطرق إلى موضوع السيادة على جزيرة أبو موسى، ولم يتخل أى من الطرفين عن ادعائه بشأن السيادة

١ - يعقوب خليل القائد - للرجع السابق ص ١٨.

على تلك الجزيرة، لذلك فإن تلك المذكرة ما هي إلا حل مؤقت اتفق عليه بين البلدين. فالمذكرة تشتمل على النظام الذى ينبغى أن تخضع له الجزيرة، حيث يتمثل هذا النظام بأن لإيران الحق بإزالة قوات عسكرية ورفع العلم الإيرانى على منطقة تم تحديدها فى الخريطة المرفقة بتلك المذكرة، مع خضوع تلك المنطقة للاختصاص الإيرانى. كذلك منحت المذكرة الشارقة حق الاختصاص على ما تبقى من الجزيرة، بالإضافة إلى حقها فى رفع علمها على مركز البوليس التابع لها فى الجزيرة. كما تم، فى تلك المذكرة، الاتفاق على اقتسام عائدات البترول المنتج من الجزيرة ومياهها الإقليمية بالتساوى مع المساواة بين مواطنى الدولتين فيما يتعلق بحقوق الصيد فى المياه الإقليمية للجزيرة. إلا أنه قد ثار نقاش حول مدى قانونية مذكرة التفاهم المبرمة بين إيران والشارقة حول جزيرة أبو موسى، حيث ان هناك من الدول العربية من قال بأن ذلك الاتفاق غير قانونى على أساس ان حاكم الشارقة قد أبرمه تحت ظرف من ظروف الإكراه، بالإضافة إلى أنه ليس لديه السلطة بتوقيع ذلك الاتفاق. يظهر ذلك من التفسير المفاجئ لحاكم الشارقة، وإن كان الحاكم الجديد قد أعلن فى ٢ فبراير عام ١٩٧٢ إنه سوف يقف إلى جانب الاتفاق الذى أبرمه سلفه مع إيران، ثم إنه سوف يطلب من إيران إبرام اتفاق جديد بدلا من الاتفاق الذى أبرمه سلفه. فأهم مظهر من مظاهر رفض مذكرة التفاهم تلك، ليس فقط من قبل الدول العربية، بل أيضا من قبل الإمارات العربية المتحدة، التى قامت كنتيجة لاتحاد الإمارات السبع ومن بينها الشارقة، أن الإمارات العربية لم تعلن عن موقفها صراحة بشأن تلك الاتفاقية، مما يعنى أنها طبقت مبدأ الصحيفة البيضاء (clean - slate) على مذكرة التفاهم تلك، باعتبارها من المعاهدات غير المتكافئة (Unequal Treaties) وبالتالي فإنها لم تخلف الشارقة فى الالتزامات الناشئة عن تلك المذكرة^(١).



وأما التكييف القانوني لمذكرة التفاهم التي تمت بين الشارقة وإيران بشأن (أبوموسى) فقد اتضح الآتى^(١):

(١) من خلال قراءة المراسلات الرسمية التي تبودلت بين كل من الشارقة وإيران وبريطانيا بشأن أبو موسى تبين أن هذه المراسلات تمت بسرعة وبزمن قياسى انحصر ما بين ١٨ نوفمبر إلى آخر نوفمبر ١٩٧١م تقريبا مما يوضح لنا أن بريطانيا وشركة (بيوتس غاز انداويل) الأمريكية ضغطت وبصورة غير مباشرة على حكومة الشارقة لقبول هذه الاتفاقية لضمان استمرارية مصالح الشركات المستمرة فى تلك الجزيرة.

(٢) واضح من تلاحق هذه الوثائق بهذه السرعة أن (صفقة التفاهم) إن جار التعبير لها حول أبوموسى جاءت نتيجة جهود متضافرة ملحة من جانب الحكومة الإيرانية والحكومة البريطانية وشركة (بيوتس غاز انداويل) الأمريكية وحكومة الشارقة لإيجاد تسوية ما للوضع نتيجة اقتراب الانسحاب البريطانى وتصميم حكومة طهران على الفور بمكاسب ما فى الجزر ولو بقوة السلاح. هل يمكن القول أن حاكم الشارقة بهذا التفاهم قد تنازل عن سيادة بلاده على هذا القسم من الجزيرة الذى احتلته القوات الإيرانية؟ لا نعتقد ذلك للأسباب الآتية^(٢):

(١) أن مذكرة التفاهم هذه تمت فى فترة كانت الشارقة ما تزال تحت الحماية البريطانية بموجب سلسلة من الاتفاقيات آخرها كان فى عام ١٨٩٢م التى تنص هذه الاتفاقية على واجب كل منهم: (لن أتنازل مهما كانت الأحوال ولن أبيع ولن أرهاق أو عدا ذلك لن أقبل احتلال أى جزء من إمارتى إلا للحكومة البريطانية)، وقد لاحظنا أن بريطانيا كررت وباستمرار الاعتراف بجزيرة أبو موسى كجزء لا يتجزأ من سيادة الشارقة.

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ١٩ .

٢ - يعقوب خليل قائد - نفس المرجع ص ١٩ .

(٢) تشير المذكرة إلى أن حكومة الشارقة لم تتخل عن ادعائها في الجزيرة وإن كانت كلمة (إدعاء) التي وردت في الاتفاقية أضعف من كلمة (سيادة)، ولعل استخدام مصطلح (ادعاء) هو لاييجاد التوازن الدبلوماسي بين حقوق الشارقة القانونية ومطالب إيران السياسية.

(٣) ثم إن نص المادة ٢ - أ من مذكرة التفاهم صريح في أن ما ستتمتع به إيران هو مجرد (الولاية) على المناطق التي تعسكر فيها قواتها وليس (السيادة) وثمة فرق كبير بين المعنيين، حيث الولاية هي إدارة المناطق المسؤولة عنها بتفويض من صاحب السيادة القانونية من باب الإنابة، أما السيادة فهي ملكية الإقليم وممارسة السيادة والخيار الفعلية عليه حسب أحكام القانون الدولي النازمة لكسب السيادة على الإقليم.

(٤) وأوضح حاكم الشارقة الراحل خالد بن محمد القاسمي في إعلان له من صوت الساحل مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٧١م، قال أنه تم الاتفاق بينه وبين الحكومة الإيرانية بشأن أبو موسى، وأوضح (أن ترتيبات هذا الاتفاق لا تمس نظرة الشارقة في سيادتها على جزيرة أبو موسى حيث سيبقى علم الشارقة مرفوعا عليها وبمحيط يبقى كذلك على مركز الشرطة وعلى الدوائر الحكومية فيها وكذلك سيبقى المواطنون فيها تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة).

(٥) الظروف التي أحاطت بالاتفاق، حيث تزامن التهديد الإيراني بعمل عسكري ضد جزيرة أبو موسى إذا لم يتم التوصل إلى حل مع اقتراب انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي، كل ذلك يعتبر من قبيل الإكراه المبطل للرضاء، فالعرف الدولي مستقر على أن أى اتفاق دولي يعتبر باطلا إذا تم تحت التهديد بالقوة أو استخدامها بصورة مخالفة لمبادئ القانون الدولي العام، وهذا ما أثبتته اتفاقية «فيينا» لقانون المعاهدات الموقعة عام ١٩٦٩م في مادتها الثانية والخمسين.



(٦) وأما السبب الأخير في رفض اعتبار مذكرة التفاهم وثيقة تنازل عن السيادة عن بعض أجزاء أبو موسى لإيران فهو اغفالها الكامل لتطلعات سكان الجزيرة وهذا ما يجعلها تتعارض كلية مع حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي أصبح واحدا من مبادئ القانون الدولي الوضعي.

أما بالنسبة لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الكبرى الصغرى فقد رأت الحكومة البريطانية، قبل احتلال إيران لهاتين الجزيرتين، ضرورة اتفاق إيران ورأس الخيمة بشأن وضع نظام يحدد مستقبل تلك الجزيرتين بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في عام ١٩٧١. فبذلت الحكومة البريطانية جهودا مضنية في هذا الاتجاه، إلا أنها لم تسفر عن نتيجة ما، عزت الحكومة البريطانية السبب فيه إلى أن حاكم رأس الخيمة لم يستطع التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية في هذا الخصوص، بينما يرى الشيخ أن السبب في عدم التوصل إلى اتفاق مع إيران إنما يرجع إلى التمسك الإيراني وتمسك إيران بادعاءاتها على الجزيرتين. يظهر ذلك جليا من الاسانيد التي اتخذتها إيران أساسا لادعاءاتها بالسيادة على جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى، والمتشكلة بأنه: «على مدى أكثر من قرن، ابتداء من ١٨٧٠، فإن الخرائط البريطانية تشير إلى أن هاتين الجزيرتين إنما هما إيرانيستان. أما السبب الحقيقي وراء هذا الاحتلال، فهو الأهمية الإستراتيجية لهاتين الجزيرتين، حيث رأت إيران ضرورة احتلالهما بعد الانسحاب البريطاني، حيث أنه لا يوجد أي اتفاق بين إيران ورأس الخيمة بشأن إنزال قوات إيرانية في تلك الجزيرتين، كما هو الحال بالنسبة لجزيرة أبو موسى. إضافة إلى أن ذلك قد وقع قبل انتهاء معاهدة الحماية بين بريطانيا ورأس الخيمة وانسحاب بريطانيا بيوم واحد من الخليج العربي^(١).

أما لتفنيد احتمال عقد اتفاق بين بريطانيا وإيران تتناول به بريطانيا عن

١ - يعقوب خليل قائد - نفس المرجع ص ١٩.

السيادة فى طناب الكبرى والصغرى لإيران نابة عن رأس الخيمة، نعرض الحقائق الآتية(١):

(١) أن صفة بريطانيا فى المنطقة محددة باتفاقية الحماية بينها وبين مشايخ الساحل العماني بما فيهم شيخ القواسم (الشارقة ورأس الخيمة).

(٢) تعهد بريطانيا رسميا بحماية هذه المشيخات دون المساس بحقوقها وحرياتها.

(٣) ليس فى اتفاقيات الحماية ما يخلو بريطانيا الحق فى التصرف بالبيع أو التنازل عن أى جزء من إقليم المشيخات المحمية حيث أن قواعد القانون الدولى الناطمة للحماية لا تسمح بمثل هذا التنازل، فالقصد من الحماية هو الصيانة وليس التهديد.

هذا لو ظهر أن بريطانيا تنازلت لإيران على الجزر العربية بشكل أو بآخر فإن تنازلها هذا يعتبر باطلا بطلانا مطلقا فى ظل القانون الدولى المعاصر الذى يكفل حق الشعوب فى تقرير مصيرها. على أن الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى قد واجه احتجاجا عنيفا رفع إلى مجلس الأمن، الذى اجتمع فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ لمناقشة هذه المسألة. من ذلك أن ممثل الإمارات العربية المتحدة فى مجلس الأمن، قد اعتبر أن ذلك العمل من جانب إيران إنما هو عمل لا يمكن تبريره من الناحيتين التاريخية والقانونية، فضلا عن تعارضه مع ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ثم أضاف قائلا: أن الحكومة البريطانية قد أكدت من جانبها، فى عدة مناسبات، أن هاتين الجزيرتين إنما هما جزيرتان عربيتان، وإن الادعاءات الإيرانية بالسيادة عليهما ليس لها ما يبررها من الناحيتين التاريخية والقانونية. كما انتقدت عدة دول عربية موقف الحكومة البريطانية من الاحتلال الإيرانى لجزيرتى



طلب الكبرى وطنب الصغرى، على أساس أنه في وقت الاحتلال لم تكن معاهدة الحماية بين بريطانيا ورأس الخيمة قد انتهت، مما يحتم على بريطانيا الدفاع عن رأس الخيمة ومنع إيران من احتلال تلك الجزر. من بين تلك الدول العربية، التي انتقدت بريطانيا في موقفها هذا، الكويت حيث أن ممثل الكويت قد أشار إلى أن الحكومة الكويتية قد طلبت من إيران أن تحيل قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية أو إلى التحكيم، إلا أن مساعي السلام هذه قد رفضت من قبل إيران. فبرر ممثل الكويت موقف إيران هذا، بأنها لا تستطيع مواجهة حقائق ثابتة وغير متنازع عليها مؤداها أن تلك الجزر لا يمكن أن تكون إلا عربيا وإن في استمرارية المرور الحر من خلال مضيق هرمز ليس فقط أمرا ضروريا لإيران، وإنما هو أيضا أمرا ضروريا للكويت والدول الأخرى المطلة على الخليج العربي^(١).

إلا أنه على الرغم من هذه الاحتجاجات العنيفة، فقد استمرت إيران حتى الآن باحتلالها لهذه الجزر العربية الثلاث، الأمر الذي أدى إلى عدم التوصل إلى اتفاق بين الإمارات العربية المتحدة وإيران من أجل تحديد الجرف القارى بينهما. ولما كانت الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية قد وقعتا اتفاقية البحار لعام ١٩٨٢ في ١٠ ديسمبر ١٩٨٢، وإن لم يصدقا عليها حتى الآن، ولما كان كل منهما قد صدق على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو في منظمة الأمم المتحدة، فإن موضوع الجزر العربية الثلاث وما نشأ عنه من نزاع بين هاتين الدولتين المسلمتين، ينبغى الفصل فيه وفقا لمبادئ القانون الدولي والشرعية الإسلامية الغراء، إيهما أكثر انطباقا، وتوطيدا لأواصر الأخوة الدينية واستقرار الأمن والسلام الدوليين في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ولا يكون ذلك ممكنا إلا بتحديد ما إذا كانت هذه الجزر تعتبر جزرا في مفهوم القانون الدولي من تطبيق ما يتضمنه هذا القانون ومبادئ الشريعة الإسلامية من نظام لحل النزاعات الدولية

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ١٨ .

من هذا القبيل، وتحديد نظام حل النزاعات الدولية الأكثر انطباقاً على هذا النزاع في النظامين الدولي والإسلامي^(١).

الادعاءات والأهداف الحقيقية وراء الاحتلال الإيراني للجزر العربية

يعتبر المضيق وجزره المحيطة به بوابة أمن لإيران من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية فهو يربطها ببقية المحيطات والبحار. فنقل النفط الإيراني لا يتم إلا عن طريق البحر عبر هذا المضيق، كما أن ٦٥٪ من تجارة إيران الخارجية تتم عن طريق المرافئ داخل الخليج العربي. وقد دفع هذا المنحنى الاستراتيجي للمضيق بشاه إيران السابق لتطبيق استراتيجية «شواطئ الخليج». كما كانت تدعى الأحقية الكاملة لها بالخليج العربي فقد كانت دائمة التحرش والمطالبة بالجزر العربية سواء البحرين أو جزر الإمارات العربية المتحدة. أما عن البحرين. فقد بعثت إيران في ١٩٣٠ مذكرة احتجاج للحكومة البريطانية ترفض فيها الاتفاقيات التي عقدها شيخ البحرين مع بريطانيا دون الرجوع إليها مثل منح امتيازات لاستثمار موارد الزيت وكذلك اعترضت على منح الشيخ حق التنقيب عن الزيت لشركة «استاندرد أويل الكاليفورنية». في عام ١٩٥٧ أصدرت الحكومة الإيرانية قراراً بضم البحرين لها وأعطت لنفسها الوصاية على الخليج العربي ومشيعاته وجزره. كما كانت تشجع الهجرة الإيرانية للخليج العربي للاستفادة من ثرواته ولاستكمال إشرافها على المضيق والتحكم به استمر هذا الوضع حتى بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران واستمرت المطالبة بالبحرين واحتلال جزر الإمارات «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى» إذ استولت عليها في ٣٠/١١/١٩٧١ قبل الانسحاب البريطاني بيوم واحد إذ كانت ترى أنها جزر إيرانية وامتداد طبيعي لإيران^(٢).

اختلفت الباحثون والدارسون في مسألة احتلال الجزر في تحديد طبيعة

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - نفس المرجع ص ٢١.

٢ - د. محمد رشيد الفيل - المرجع السابق ص ١٩٣.



الدوافع التي حدثت بالحكومة الإيرانية إلى القيام بغزو الجزر واحتلالها. فمنهم من رأى أنها دوافع استراتيجية وجغرافية لوقوع الجزر قرب مدخل الخليج العربي واشرافها على خطوط الملاحة البرية الدولية، لكن لدى إيران فى الخليج العربي جزر تحتل مواقع جغرافية واستراتيجية تفوق اضعاف ما تمثله الجزر العربية المحتلة. فمن مدخل مضيق هرمز جنوبا وحتى شمال الخليج العربي تنتشر الجزر التابعة لإيران ابتداء من جزيرة لارك وانتهاء بجزيرة خرج وفارس وغيرها، وكلها جزر تحتل مواقع جغرافية هامة. أما من حيث الأهمية الاستراتيجية فإِنَّ الجزر التابعة لإيران تؤمن السيطرة على الخليج العربي أمنيا واستراتيجيا بحيث تغدو الجزر الثلاث المحتلة لأقيمة لها استراتيجية، فجزر قشم وصرى «المحتلة أيضا» لا تبعد عن الجزر المحتلة إلا بضع أو عدة كيلو مترات وتستطيع إيران عن طريقها تأمين الأمن والحماية لمياهها الإقليمية ولطرق الملاحة فى الخليج العربي دون احتلال الجزر الثلاث^(١).

ذهب آخرون إلى التركيز على الأهداف الاقتصادية لكن العائدات التي سوف تحصل عليها إيران من استغلال النفط فى الجزر الثلاث لا تساوى شيئا يذكر أمام العمليات التي تدخل خزائنها سنويا قادمة من الشركات التي تستخرج البترول الإيراني، وحجم أرباح البترول المكتشف فى الجزر الثلاث لا يمكنه أن يسرر لمجازفات السياسة التي لجأت إليها حكومة الشاه حينما عمدت إلى استخدام القوة من أجل تأكيد (حقوقها) كما تدعى. بينما ذهبت فئة أخرى إلى تفسير التصرف الإيراني بدوافع نفسية تكمن فى محاولة الشاة (عام ١٩٧١م) اظهار نفسه أمام الشعب الإيراني بأن حامى حمى حقوق إيران ومصالحها، خصوصا بعد الفشل الذريع الذى منى به فى قضية البحرين، حين تبنت الأمم المتحدة استفتاء، قيام دولة البحرين المستقلة. والواقع ان التفسير الصحيح للتصرف الإيراني ازاء الجزر

١ - عبدالوهاب عبدول - مجلة درع الوطن - أبوظبى - نوفمبر ١٩٩٣ ص ٣٦.

يكن في النظر إلى كافة الدوافع مجتمعة، فكل دافع ساهم بشكل أو بآخر في تشكيل السلوك النهائي للقرار الإيراني ازاء الجزر والذي ظهر في النهاية على شكل غزو الجزر واحتلالها^(١).

سيطرت الروح العدائية بصورة مستمرة على سياسة الحكم في إيران نحو جيرانها وعلى الأخص العراق ودول الجزيرة العربية. تلك الخلافات التي امتدت من نهاية القرن الثاني عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر. فإن الاعتداءات والتجاوزات الإيرانية على العراق أثناء الحكم العثماني والوطني وأقطار الجزيرة العربية الأخرى قد احتلت أطول فترة تاريخية لقد قامت إيران بالاستيلاء على عربستان وجزر شط العرب وطالبت بالبحرين منذ عام (١٩٢٢). فقد كانت إيران تريد أن تجعل من نفسها حامية للخليج العربي، وفي عام (١٩٣٠) تقدمت إيران بمذكرة احتجاجية للحكومة البريطانية تنكر فيها على شيخ البحرين أن يكون لها الحق في منح أي امتيازات لاستثمار مواد الزيت في بلاده دون استشارة أو موافقة حكومة إيران وأصبحت أيضا على الحكومة الأمريكية حينما منح الشيخ حق التنقيب عن الزيت لشركة (استاندرد أويل الكاليفورنية)، وفي عام (١٩٥٧) أصدرت الحكومة الإيرانية قرارا يقضى بضم البحرين إلى الأراضي الإيرانية باسم الإقليم الرابع عشر، وفي عام (١٩٥٨) احتجت بشدة على اتفاقية الرياض المعقودة بين البحرين والسعودية بشأن تحديد المياه الإقليمية بين البلدين، وتشجع إيران هجرة مواطنيها إلى الخليج العربي ويبدو ذلك من سياسة إيران الحديثة منذ عام (١٩٦٦) للاستفادة من ثرواتها من جهة واستكمال إيران لأشرافها على مضيق هرمز والتحكم فيه من جهة أخرى^(٢).

لم تكف إيران بالمطالبة بالبحرين بل مارست ادعاءاتها واحتجاجاتها وبدأت

١ - عبد الوهاب عبدول - نفس المرجع - نوفمبر ١٩٩٣ ص ٣٦.

٢ - د. محمد رشيد الفيل - المرجع السابق ص ١٩٥.

انظارها تتوجه نحو جزر الخليج العربية مثل: صري، أبو موسى، طناب الكبرى، طناب الصغرى وذلك فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك لاهميتها الاستراتيجية والاقتصادية وكذلك لأن إيران تنظر لها على أنها جزر إيرانية وما يؤكد على هذه الاطماع هى المذكرة الإيرانية التى بعثها «حاجى ميرزا» رئيس اقليم فارس إلى بريطانيا فى ١٨٤٤ ذاكرا فيها أن الخليج العربى يعتبر ملك لإيران من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزره وموانئه. (١) تبذل الوضع الإيرانى فى الستينات وبدأت إيران تهتم بصورة أكبر بالخليج العربى وجزره وعما حفزها على ذلك هو تحالف الاتحاد السوفيتى معها وتقديم المساعدات الغربية لها ثم تبع ذلك التقارب الإيرانى الروسى والذى أعلن فيه الشاه عدم السماح للولايات المتحدة باقامة قواعد نووية لصواريخ موجهة فى إيران وتم عقد الاتفاقيات التجارية وبدأت إيران بتسليح نفسها وانتهى هذا التسليح باحتلال إيران للجزر العربية. ولقد شجع إيران على احتلال هذه الجزر العربية مجموعة من المتغيرات كان أبرزها التالى:

١ - بروز إيران بدءاً من العام ١٩٥٣ أى بعد عودة الشاه إلى السلطة دولة حديثة بعد نمو قدرتها العسكرية واتجاهها اقتصادياً نحو التصنيع، وقوة اقليمية لا يستهان بها، وقد عملت مع مطلع الستينات على تركيز اهتمامها على المناطق العربية فى الخليج العربى.

٢ - الظروف والمتغيرات الدولية التى آلت إلى التعاون بين إيران وبريطانيا فى قضية احتلالها الجزر عشية انسحاب بريطانيا التى مسعت إلى البحث عن يضمن لها مصالحها السياسية والاقتصادية فى المنطقة.

يعتبر مضيق هرمز هو بوابة العبور المائية الضيقة إلى منطقة الخليج العربى فغير هذا المضيق يتم نقل النفط ومن ثم يبعه وتوزيعه على بلدان العالم فتمت يتدفق

١ - د. بدر الدين عباس الخصوص - دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ج٢ ص ١٠٥.

ثلثي امدادات العالم من النفط. وقد جعله موقعه الاستراتيجي عرضة لكثير من المخاطر بسبب عوامل خارجية إقليمية ومحلية وقد تؤدي نتائجها لافلاق هذا المعر وهذه المخاطر تكمن في:

أ - خطر الغواصات وقد كانت إيران من أول الدول المطلّة على الخليج العربي التي استخدمت الغواصات.

ب - امكان تعرض ناقلات النفط لعمليات هجومية في البحر أو البر.

د - قيام حرب إقليمية أو محلية بين دول المنطقة أو بين دولة أجنبية وأخرى من المنطقة. ومن أول الدول المعنية والمتصلة مباشرة بالمضيق هي إيران^(١).

لا يرجع الاحتلال الإيراني للجزر العربية إلى الادعاءات الإيرانية من الناحية التاريخية لأننا نعلم أنها كانت تحت السيادة العربية منذ مئات السنين وقد أقرته بذلك الحكومة البريطانية ولكنه يرجع إلى أسباب أخرى وهي :-

أولاً: من الناحية الاقتصادية

من الأمور الهامة التي أثرت في تطور الأحداث الخاصة بالجزر العربية ما حدث في نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين، أول هذه الأمور أن التجارة في ميناء لنجة قد تراجعت بعد الاحتلال الإيراني عام ١٨٨٧م وانتقل التجار العرب إلى الساحل العماني، وهنا شعرت إيران بتدهور تجارتها في المنطقة ولاسيما أن التجار العرب قد اهتموا بجزيرة أبو موسى لتكون ميناء تجاريا ومركزا أساسيا لتصريف بضائعهم إلى الخارج، وأخذت الجزيرة تنافس الموانئ الإيرانية في التجارة فتحركت إيران لفرض سيطرتها على جزيرة أبو موسى، والامر الثاني أن روسيا كانت تشكل ضغطا على إيران في تلك الفترة في الوقت الذي كان فيه النفوذ البريطاني يتنامى في منطقة الخليج العربي وجنوب إيران، وكانت بريطانيا لا تريد

١ - أنطوان متى - الخليج العربي - ص ٢٣.



الضغط على إيران في مسألة الجزر حتى لا تترك الفرصة لتقارب إيراني روسي من جهة أو أن تستغل روسيا ذلك فتعمل على تقوية نفوذها في إيران من جهة أخرى^(١).

بدأت إيران في بناء أسطولها التجاري وتزايد نشاطها الأمر الذي أزعج بريطانيا وجعلها تطلب من حاكم الشارقة رفع علمه على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى باستمرار لمنع أية محاولة إيرانية لفرض سيطرتها. ساد الهدوء في الجزر حيث كانت بريطانيا أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن ولا ترغب في أية مشكلات في مناطق نفوذها حتى جاء عام ١٩٢٣م حيث قامت الحكومة الإيرانية بالمطالبة بجزيرة أبو موسى والبحرين ورفع الأمر إلى عصبة الأمم المتحدة. لقد كانت الإمارات العربية في تلك الفترة غير قادرة على مواجهة الاطماع الإيرانية، خاصة بعد أن تمكنت بريطانيا من إضعاف القواسم والسيطرة على المنطقة كلها. عادت إيران لاثارة موضوع الجزر مرة أخرى في عام ١٩٣٢م عندما منح حاكم الشارقة امتياز استثمار أكسيد الحديد في جزيرة أبو موسى لصالح الشركات الأمريكية، وطالبت بإلغاء العقد حتى تحل مشكلة السيادة على جزيرة أبو موسى، وأقدمت إيران في عام ١٩٥١م على إجراء يهدف إلى فرسة جزيرة أبو موسى وذلك بإجراء احصاء لسكان الجزيرة وتوزيع هويات إيرانية عليهم، وقد أكدت وقتها السلطات البريطانية في المنطقة أن جزيرة أبو موسى تابعة للشارقة وأن الحلفاء استخدموها في عام ١٩٤١م وأن البحرية البريطانية تتردد على الجزيرة في زياراتها باستمرار، وكانت إيران تحاول ابقاء مسألة مطالباتها بالجزر حية ولا تتوقف بدافع خلق وقائع تاريخية تستند إليها في ادعائها بمرور الزمن، وهكذا ومنذ عام ١٩٥١م وحتى عام ١٩٧٠م لم تحاول إيران اتخاذ إجراء لاحتلال الجزر وإنما استمرت مطالبتها بها، وربما يرجع ذلك أيضا إلى وجود المد العربي

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ٨.



الذى كانت تزعمه مصر فى الخمسينات والستينات^(١) بزعم وقائد العرب جمال عبدالناصر. اضافة إلى وجود أكسيد الحديد الأحمر وكميات كبيرة من النفط الخام والتى يمكن استغلالها تجاريا.

ثانياً من الناحية السياسية:

يتضح مما سبق ان إيران لا تملك اية حجة قانونية أو تاريخية تخولها احتلال الجزر العربية، وخلال القرون الثلاثة الماضية لم تحاول السيطرة على هذه الجزر إلا مرة واحدة عام ١٩٠٠ ولفترة قصيرة فلما قامت إيران عام ١٩٧١ باحتلال الجزر وما هى الدوافع فعلية وراء ذلك.

ان تصميم إيران لاحتلال الجزر يعود إلى عام ١٩٦٨ حينما أعلنت الحكومة البريطانية انها مستسحب من الخليج العربى نهاية عام ١٩٧١.

ترتبت على قرار الانسحاب آثار عديدة، ومن أهم الآثار المترتبة على تطبيقه مسألة الفراغ السياسى الزعوم، وأكدت الدول الغربية على ضرورة ايجاد قوة موالية للغرب لملء هذا الفراغ والحيلولة دون اسهام القوى المتحررة فى أى نشاط فى المنطقة، وقد صرح ريتشارديسون مساعد وزير الخارجية الأمريكية انذاك أن واشنطن تؤيد رعاية إيران فى الخليج العربى بغية صيانة الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة الحساسة وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لإيران لتجعل منها قوة عسكرية فى المنطقة بعد الانسحاب البريطانى، وفى الوقت نفسه بدأت الصحافة الغربية تظهر قوة إيران العسكرية وترشحها لملء الفراغ الزعوم. وبدأت إيران تتحرك فعليا للحلول مكان بريطانيا بعد انسحابها وذلك تنفيذا للمخططات الأمريكية فى المنطقة التى أوكلت إلى إيران. صوت قضية البحرين بعد أن اقامت الدنيا واقعدتها فى المطالبة بها. وكانت الموافقة الإيرانية

١ - يعقوب خليل قائد - نفس المرجع ص ٨.



السريعة على اسقاط الادعاءات حول البحرين موضع تساؤلات، وكان واضحا ان التراجع الإيراني يعني التخطيط للاستيلاء على أراض عربية أخرى في الخليج لاسيما ان ادعاءاتها في البحرين لم تسفر عن نتيجة تذكر، كما ان البحرين يسكنها رهاء ربع مليون نسمة مؤمنين بقوميتهم العربية معارضين لأى وجود إيراني. وكان قيام اتحاد الإمارات موضع استغلال إيران، فأشار المبعوث البريطاني وليم لوس ان الاتحاد لن يقوم إلا بموافقة إيران، ان إيران لا توافق إلا بضم الجزر إليها، وطالب الشاه المخلوع بأن يسلم إليه الجزر وان يعهد لإيران القيام بنفس الدور الذى كانت تقوم بريطانيا على الأقل كوسيلة من وسائل التسوية التى ينبغى أن تحقق. وأعلن اردشير راهدى وزير خارجية إيران انذاك ان هناك أزمة بيتا وبين بريطانيا حول مطالبتنا بالسيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وان كل ما تبغيه إيران من هذه الجزر ان لا تتحول إلى أماكن تركز لعناصر التخريب والتهديد بعدها، وايدت الصحافة البريطانية هذا الرأي مؤكدة ان بريطانيا تخشى من انقلاب يسارى فى المنطقة مما يؤدى إلى انتقال هذه الجزر بالغة الاهمية والاستراتيجية، لانها المدخل إلى حقول النفط إلى أيد معادية، لذلك فإن بريطانيا حريصة على عدم إغضاب إيران التى سوف تلعب دورا حاسما فى الحيلولة دون تسرب التيارات اليسارية والقومية العربية وبذلك تمت الصفقة بين إيران وبريطانيا بمباركة وتخطيط اميركى، فقامت إيران باحتلال الجزر قبل يوم واحد من إعلان الاتحاد^(١).

أرسل الشاه فى عام ١٩٧٣ قوات إلى عمان لمساعدة السلطان قابوس للقضاء على ثورة ظفار، وما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٧ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجهيز إيران بأحدث الأسلحة الضاربة وعقدت مع إيران فى عام ١٩٧٤ أكبر صفقات أسلحة وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإيفاد بعثات عسكرية ذات اختصاص للاشراف على تدريب الجيش الإيراني على استخدام هذه الأسلحة

١ - د. إبراهيم خلف العبيدى - جريدة الثورة العراقية ١٩٧٩/٧/٩.



المعقدة وتم الاتفاق عام ١٩٧٤ مع الولايات المتحدة على بناء أكبر قاعدة إيرانية على الخليج العربي في الطرف الجنوبي الغربي من إيران. لقد حاولت إيران أن تصفى مشاكلها مع المملكة العربية لتضع خططها فيما يخص الخليج فخلال اجتماع جده عام ١٩٦٨ توصل الشاه والملك فيصل إلى حل بشأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين وهي جزيرتا فارسي وعربي حيث تبودلت الوثائق الخاصة بالتصديق على الاتفاقية القاضية بحقوق السعودية على جزيرة عربي وإيران على جزيرة فارسي. أما اهتمام إيران الحديث بالخليج العربي فالسبب يعود إلى أنه يمثل الطريق الوحيد لشحن صادرات البترول المتزايدة من إيران. فالملاحظ أن ميناء «عبادان» لا يفي بحاجة إيران لأن شط العرب يتبع العراق. كذلك ضحالة الماء عند المحمرة بحيث لا يسمح للسفن لأكثر من حمولة (١٨٠٠ طن). بالمرور وبهذا لا بد من التنقيش عن محل لميناء جديد. فتم اختيار جزيرة خارج (خارج) وبناء هذا الميناء البترولي الواسع جعل إيران تهتم كثيرا بتحقيق الأمن والاطمئنان في الخليج العربي منذ الستينات ولهذا عملت إيران على اجتذاب أمراء الساحل لتحقيق أهدافها في تسهيل الهجرة الإيرانية إلى هناك وكانت فاتحة هذه الزيارات هي زيادة الشيخ صقر بن محمد القاسمي عام ١٩٦١ وفي أثناء هذه الزيارة عرض الشاه استعداداه لإجابة طلبات الشيخ التي يريد من مستشفيات ومدارس وأطباء ولكن فوجئ باعطائه وثيقة يوقع عليها بتنازله عن جزر بلاده ويقال أن الشيخ رفض ذلك الطلب^(١).

أيجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية في جزيرة موسى وجزيرة طناب الكبرى والصغرى سيمكن إيران من مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج العربي. وعلى الرغم من سقوط الشاه عام ١٩٧٩ وظهور حكم الخميني إلا أنه هو الآخر استمر في احتلال الجزر العربية ورفض إعادتها لأصحابها وجدد ادعاءاته في البحرين واستغل بعض العناصر الإيرانية الموجودة في بعض أقطار الجزيرة العربية

١ - د. محمد رشيد الفيل - المرجع السابق ص ١٩٧.



لإحداث الاضطرابات اضافة إلى مد نفوذها إلى الساحل العربى مما يغير فى تحديد
مياهاها الاقليمية وذلك باحتلالها للجزر العربية تسيطر على معظم مياه الخليج
العربى.

ثالثاً من الناحية الاستراتيجية:

وجود الجزر بأيدى غير عربية يجعلها تتحكم بالمضيق وبالسفن المارة وموقع
هذه الجزر العربية على قواعدها العسكرية السابقة يؤلف قطاعا كاملا يؤمن مصالح
إيران العسكرية. وجعل هذه الجزر قواعد لتوجيه الهجوم البحرى والجوى على
الساحل الغربى كما تستخدم سواحلها ملجأ للغواصات وعمق المياه الساحلية
مساعد على اقامة قاعدة وميناء للسفن الحربية وقاعدة جوية مقابلة للساحل العربى
من حيث موقعها الفريد عند مدخل الخليج العربى وكما قال الامين العام المساعد
لجامعة الدول العربية للسفير البريطانى أن الاحتلال الإيرانى لهذه الجزر سيهدد
المصالح العربية فى المنطقة كلها من النواحي الاستراتيجية والاقتصادية والبيترولية
لأن لهذه الجزر مركزا استراتيجيا هاما. وقد يجعل إيران تتحكم فى مصير الخليج
العربى كله^(١).

وإذا ما عرفنا أن هذه الجزر تقع أمام شواطئ الإمارات العربية مما يجعلها فى
خطر دائم وخاصة إذا أصبحت قاعدة عسكرية حيث يمكن الوثوب منها على
السواحل العربية بسهولة. يستنتج مما سبق ان إيران لم تكن لها حقوق تذكر لا
قانونية ولا تاريخية فى الجزر العربية، وان احتلالها للجزر جاء تنفيذا للسياسة
الاميركية فى المنطقة وتحقيقا لاطماعها التوسعية وأهدافها الاستراتيجية المتمثلة بما
يلى (٢):

١ - محمد على رفاعى - المرجع السابق ص ٥٥٣.

٢ - د. إبراهيم خلف العبيدى - جريدة الثورة العراقية ١٩٧٩/٧/٩.



أولا - ضرب الحركات التحررية فى الأقطار العربية المطلة على الخليج العربي وتدعيم الأنظمة الموالية للامبريالية التى تنفق مصالحتها مع مصالح الولايات المتحدة.

ثانيا - التحكم بمدخل ومخرج الخليج العربى سواء فى مضيق هرمز أو الجزر العربية وحماية طرق المواصلات التجارية للولايات المتحدة وبريطانيا وإيران المطلة على الخليج العربى والسيطرة على حقول النفط.

ثالثا - التوسع الاقليمى وضم أراض ومياه اقليمية جديدة لإيران مما يزيد من طاقاتها الاقتصادية المتوفرة فى هذه المياه وجزرها.

رابعا - استخدام الرعايا الإيرانيين فى أقطار الخليج العربى لضرب الحركات التحررية أو كلدريعة للتدخل فى شؤون المنطقة الداخلية الاستراتيجية والسياسية، واستخدام هذه الجزر منطلقا للمتسللين والمخربين.

خامسا - استتصاص النعمة الشعبية فى إيران حيث حاول الشاه كما يحاول النظام الحالى تحويل السخط الشعبى فى الداخل إلى العدو الوهمى فى الخارج عن طريق اذكاء النزعة الشوفينية وتحريك الاطماع التوسعية.

سادسا - فتح جبهة جديدة فى الخليج العربى لشل الجناح الشرقى للوطن العربى، لاسيما العراق، إلى جانب جبهة الكيان الصهيونى لوضع المنطقة بين فكي كماشة، ولقد رحب الكيان الصهيونى بذلك الاحتلال فى حينه فذكرت مجلة جيش الصهانية (بحمانية) ان احتلال إيران لمواقع استراتيجية تتحكم فى منطقة الخليج العربى تعزز الجهود الأمنية «لإسرائيل» وتعفيها من مسؤوليات كانت تفرص عليها ان تتحرك لضمان أمن الملاحاة (الإسرائيلية).

أرادت إيران باحتلالها لهذه الجزر تحقيق بعض الاهداف الآ وهى^(١):

١ - د. يحيى رجب - المرجع السابق ص ٩٤.



١ - التأكيد لأمريكا على مقدرة القوات الإيرانية على استخدام التقنية العسكرية العالمية ومقدرة الشاه على التحرك في الخليج.

٢ - التأكيد للعرب على دور إيران في الخليج العربي كقوة رادعه.

٣ - أخذ الشاه يؤكد مركز إيران في المحيط الهندي مما أقلق الهند ودول المحيط الهندي الساحلية.

٤ - أن هذه الجزر تتمتع بموقع استراتيجي ممتاز وتتحكم بملاحة المدخل الجنوبي للخليج العربي عند مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بخليج عمان.

٥ - التأكيد للعالم العربي وللإمارات العربية على أن الخط المحافظ في المنطقة يجب أن يستمر فيوجه شاه إيران قواته ضد حركات التحرر والاستقلال الوطنية والقومية وأن الدور الإيراني العسكري هو لخدمة كافة الحكام.

إن حكومة الشاه أحكمت باستغلالها للتوقيت المناسب في احتلالها والتي لم يستطع العرب فهمها. فإن أزمة الشرق الأوسط واحتمال نشوب حرب ١٩٧٣ مع إسرائيل كان قائما بسبب الحرب الاستنزافية التي كانت قائمة على جبهة القناة، وكما كان العالم مشغولا بالحرب الهندية - الباكستانية والتي أسفرت عن انفصال بنغلادش. والأهم من ذلك أن الاحتلال الإيراني حدث قبل الانسحاب البريطاني نهائيا من الخليج العربي في الوقت الذي لم تكن بريطانيا تستطيع أن تعمل أي عمل عسكري ضدها حسب القول البريطاني وتبريراتها هذا إن لم نقل أنها تعاونت مع إيران في تسليمها الجزر العربية. لذلك فإننا نلاحظ بأن الإيرانيين فشلوا في فهم الاستياء العربي من عملية الاحتلال الذي يعتبر أول احتلال إيراني منذ الحرب العالمية الثانية وبخاصة أن ردود الفعل العربية جاءت مختلفة ومتناقضة ومتباعدة^(١).

١ - رياض نجيب الريس - ظفار قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي



يجب علينا أن نتذكر توصية شاه رضا خان المازندراني لابنه محمد رضا خان إيران والذي قال له «لقد حررت الشاطئ الشرقي للخليج من العرب وعليك أن تحرر الشاطئ الغربي»^(١). وهذه التوصية تبين لنا عن مفهوم السياسة العدوانية لدى حكومة شاه إيران وللأسف لم نعد بشيء لهذه السياسة العدائية أو نهتم بها. وكان لاستراتيجية إيران في محاولتها لتثبيت سياستها في الخليج العربي القيام بما يلي:-

١ - فتحت عام ١٩٦٨ مؤسستا الأسد الأحمر وجمعية الشمس (جمعية الصليب الأحمر) عيادة صغيرة في عمان، ومناطق أخرى من دول الخليج العربي.

٢ - فتح مستشفى ومدرسة في دبي.

٣ - شجعت البنوك الإيرانية على فتح فروع لها عبر الخليج العربي كما في دبي والبحرين.

٤ - تزاول الخطوط الجوية الإيرانية خدمات متعددة عبر الخليج العربي، ولقد انتهى النشاط العسكري الإيراني باحتلال جزر (أبو موسى - طناب الكبرى - طناب الصغرى).

جاء في تقرير أعدته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي «مطامع استراتيجية أساسية تحكم الاحتلال الإيراني للجزر العربية»:

أكد تقرير أعدته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي ان سيادة الإمارات العربية المتحدة على الجزر التي تحتلها إيران تؤكد عدة عوامل أهمها ان هذه الجزر يسكنها مواطنون من الإمارات العربية، وخاصة في جزيرة أبو موسى حيث يبلغ عدد السكان من مواطني الإمارات ٢٠٠٠ مواطن. وأشار التقرير إلى أن حاكم الشارقة ابرم عقود الامتياز الخاصة بالتنقيب عن المعادن لجزيرة أبو موسى مع الشركات البريطانية في عام ١٩٣٤. وكذلك رفع علم رأس الخيمة على جزيرتي

٢ - مصطفى عبدالقادر النجار - المرجع السابق ص ٢٥٥.

طنب الكبرى والصغرى حتى تاريخ ٢٥ يناير ١٩٤٢ . وتضمن تقرير اللجنة خريطة تبين الدلالة الاستراتيجية والجغرافية لمواقع الجزر . وأوضح التقرير ان من العرض السابق تتضح أهمية الموقع الجغرافى لتلك الجزر لما تتمتع به من مركز استراتيجى مهم لقربها من مضيق هرمز الذى تمر به ٦٢٪ من واردات العالم النفطية مما شجع إيران على الاستيلاء على هذه الجزر بعد العديد من المحاولات التى كانت بداياتها فى عام ١٩٠٤ وبهذا الصدد أشار التقرير إلى المحاولات الإيرانية التالية(١):

المحاولة الأولى: فى عام ١٩٠٤ عندما رفعت قوة إيرانية العلم الإيرانى فوق جزيرة طنب الكبرى إلا ان بريطانيا اجبرتها على ازالة العلم عنها باعتبارها مستعمرة تابعة لها .

المحاولة الثانية: فى عام ١٩٦٤ انزلت إيران قواتها فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى وسحبتهما بعد عشرين يوما فقط نتيجة الاحتجاج والاستنكار من قبل الإمارات وبريطانيا .

المحاولة الثالثة: قبل يومين من استقلال الإمارات عن بريطانيا عام ١٩٧١ استولت إيران كلية على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى وجزء من جزيرة أبو موسى بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربى .

المحاولة الأخيرة: تأكيد إيران سيطرتها على الجزر بعد استيلائها الأخير فى أغسطس ١٩٩٤ بشكل كامل على جزيرة أبو موسى ناقضة بذلك «الاتفاقية الموقعة بين إيران والشارقة» التى تم التوصل إليها عبر الوساطة البريطانية لتنظيم شؤون جزيرة أبو موسى» التى تتضمن ترتيباتها مقدمة و٦ بنود. وجاء فى المقدمة قولها: «لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى ولن تعترف أى منهما بمطالب أخرى».



واضاف التقرير : وعلى هذا الأساس كانت فى ذهن طهران الترتيبات التالية :
تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى وتمتثل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها فى الخريطة . وتكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة . ويرفرف عليها العلم الإيراني وتمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة ويظل علم الشارقة مرفوعا باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة ، على الأسس نفسها التى يرفع بموجبها العلم الإيراني على الثكنة العسكرية الإيرانية . وتقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ ميلا بحريا . وتباشر شركة نفطية استغلال الموارد البترولية لأبو موسى وقاع البحر وما تحت القاع فى مياهها الإقليمية بموجب الاتفاقية القائمة والتى يجب ان تحظى بقبول إيران . وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقية نتيجة الاستغلال المذكور مباشرة إلى إيران . وتدفع النصف الثانى إلى الشارقة ويتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الإقليمية لأبو موسى . ويتم توقيع اتفاقية مساعدة مالية بين إيران والشارقة . وأشار التقرير إلى ان إيران تدعى سيادتها على الجزر بحجة أنها فقدت فى السابق سيادتها بفعل الحماية البريطانية التى انتهكت هذا الحق^(١) .

البعض يرى أن تمسك إيران بجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى واستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى بمثابة (رسالة تحذير) إلى القوميات التى تشكل منها الدولة الإيرانية التى تتطلع إلى الانفصال عن الوطن الأم وإعلان دولة قوية لها على غرار ما يحصل الآن فى دول آسيا الوسطى المجاورة لإيران أو مثلما يجرى فى أفغانستان أو مطالبات الأكراد فى تركيا . إلخ . وموody هذه الرسالة أن الدولة الإيرانية غير مستعدة للتفريط فى أى جزء من أراضيها حتى ولو كان هذا الجزء بضع جزر صغيرة لا تعدى مربع . ولا يخفى أصحاب هذا الرأى تخوفهم



من حدوث مثل هذا الانفصال نظرا لتشكيل الدولة الإيرانية من قوميات مختلفة وإن كانت الغالبية العظمى من الأتراك حيث يشكل أكثر من ٦٥٪، والبقية من مختلف القوميات كالفرس والبلوش و«الأوريك» والكراد والتركمان و«البختيارين» والأذريين والعرب خصوصا وأن النزعة الانفصالية قد بدأت تظهر لدى الكراد الإيرانيين وأن المضايقات الأمريكية والتركية لإيران في جمهورية أذربيجان تخلق مضجع إيران في أذربيجان. ويعزى رأى ثان التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى إلى تردى الوضع الاقتصادى فى إيران، فالأزمة الاقتصادية الحانقة التى تمر بها إيران حاليا يدفعها إلى نهج أى سلوك يخفف من وطأتها عليها حتى ولو كان هذا السلوك افتعال أزمة نفطية مع جيرانها لمحاولة ريادة عائداتها أو مخزونها النفطى. ويرى أصحاب هذا الرأى أن إيران تعاني من ضعف احتياطها النفطى وذلك بفرض سيطرتها على جزيرة أبو موسى والطنبتين متؤكد ملكيتها لثروات هذه الجزر إذ ستعلن أن مياهها الإقليمية المقدرة بـ ١٢ ميل بحرى تبدأ من نهاية الحدود البرية لهذه الجزر باتجاه الإمارات وبذلك تكون جميع حقول النفط والمخزون النفطى فى هذه المياه تابعة لها. وهنا تبدو مطالب إيران فى مفاوضات أبوظبى انعكاسا لهذه الأزمة فقد طالب الوفد الإمارات العربية المتحدة بتعويضات مالية ادعى أنه يستحقها بسبب الخسائر التى منيت بها إيران إبان حربها مع العراق. واعرب الوفد الإيراني عن شعوره بعدم الارتياح إزاء الحصة النفطية التى تحصل عليها إيران من حقول مبارك. واتهم الإمارات باستخراج كمية من النفط أكبر مما يتعلق^(١) ١٩٩١

يرى جانب آخر من أصحاب هذا الرأى ان السياسات الاقتصادية الخاطئة التى انتهجتها الحكومة الإيرانية أدت إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار البطالة وارتفاع معدلات التضخم وأسعار السلع الأساسية، وأثار استياء



شعبها تحول إلى أعمال شغب ومظاهرات فى معظم مدن إيران الرئيسية هدد بسقوط الحكومة بل والنظام بأكمله الأمر الذى دفع الحكومة الإيرانية إلى تصعيد إجراءاتها فى جزيرة أبو موسى والحديث عن اكتشاف مؤامرة كبرى تحاك فيها (أبوموسى) ضد أمن وسلامة البلاد رغبة منها فى تحويل أنظار الشعب الإيرانى عن المشاكل التى يعانىها والالتفات حول القضية القومية الكبرى. ومثل هذه المقولة - اكتشاف مؤامرة - يمكن ان تلهى الشعب وتجعلهم يخففون من حملاتهم على الحكومة أو يصرفون النظر عن أية أعمال شغب أو اضطرابات يمكن ان يقوموا بها احتجاجا على الأوضاع البالغة الصعوبة التى تعيشها البلاد. ويذهب رأى ثالث إلى أن التجاوزات الإيرانية فى الجزيرة (انذار إيرانى) لدول مجلس التعاون ودول إعلان دمشق والولايات المتحدة الأمريكية من أن أى ترتيبات أمنية فى الخليج العربى لا يمكن ان تتم بمعزل عن إيران. والذى تريد إيران ان تبلغه لدول مجلس التعاون وحلفائها أن إيران بشقلها التاريخى ورصيدا الحضارى والثقافى وورثها البشرى والاقتصادى والعسكرى وتشعب مصالحها السياسية والاستراتيجية فى الخليج العربى والعالم لا يمكنها أن تقبل بدور هامش لا يحقق أهدافها القومية فى مسألة أمن الخليج العربى. ويفضل أنصار هذا الرأى أن دول مجلس التعاون عقدت اتفاقات أمنية ثنائية أخرى مع دول من خارجها مثل أمريكا وبريطانيا اضافة إلى بناء قواعد عسكرية أمريكية كبيرة وكثيرة. والملاحظ على تلك الاتفاقات أنها استبعدت إيران من الترتيبات الأمنية، وفى أقصى الحالات أعطتها دورا هامشيا فى الوقت الذى كانت تصريحات المسؤولين فى إيران تترك الانطباع بأن المقصود هو اقامة نظام أمنى محوره إيران، وهذا ما اثار خيبة الأمل لدى المسؤولين الإيرانيين من سلوك جيرانهم العرب فى الخليج العربى. ويتهى أصحاب هذا الرأى إلى أن هدف إيران من اجراءاتها فى جزيرة أبو موسى لفت انتباه دول مجلس التعاون وحلفائها وعلى الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية أنها معنية أكثر من غيرها بأوضاع المنطقة

ولا يمكن استبعادها من أية ترتيبات أمنية فيها حيث صرح وزير الخارجية الإيرانية في مقابلة صحفية مع صحيفة واشنطن بوست (. . . ان أية ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي لا تكون طهران جزءا منها مصيرها الفشل . وقال أيضا . . «إن تلك هي مبادئنا وهذا ما نعتقد ونحن نعتقد بأنه إذا أرادت بعض الدول في المنطقة الحصول على ترتيبات أمنية بدون إيران وخاصة في منطقة الخليج العربي الحساسة فإن ذلك ليس له ما يبرره وليس عمليا» . . وانتقد ولاياتي الحطط لاستجلاب دول من الخارج لاقامة أمن في المنطقة مشيرا إلى دعوة مصر وسوريا للمشاركة في عمل أمنى لمنطقة الخليج العربي^(١).

طبيعة العمل العسكري الإيراني على الجزر وآثاره القانونية

ويعد أن أقمنا الدليل على تبعية جزر (أبو موسى - طناب الكبرى - وطنب الصغرى) للسيادة القانونية للشارقة ورأس الخيمة، لنا أن نعلل على طبيعة العمل العسكري الذى قامت به إيران حيال هذه الجزر العربية حيث ستطرق إلى عدة عناوين رئيسية هي:

(١) استخدام القوة العسكرية فى القانون الدولى .

(٢) التكييف القانونى للعمل العسكري الإيرانى فى الجزر العربية وآثاره

القانونية .

استخدام القوة العسكرية فى القانون الدولى،

كانت الحرب سابقا أداة مشروعة من أدوات السيادة الوطنية فى ظل القانون الدولى تنصرف به الدولة وفق سيادتها بغير قيد ولا شرط، إلى ان جاءت الحرب العالمية الاولى بكل ويلاتها ودمارها لتعزز على ضرورة العمل الجاد لتحريم الحرب، فنجرت أول محاولة لتحريم الحرب فى عصبة الأمم ولكن لم تمنع هذه

١ - عبدالوهاب عبدول - مجلة درع الوطن - أبوظبى - يناير ١٩٩٤ ص ٤٥ .

المحاولة الحرب كلية بل حددتها بقيود وحالات معينة، فقسمت هذه الحالات إلى فئتين^(١)

أولاً:- حرب غير مشروعة:- وتكون الحرب فى هذه الحالة غير مشروعة فى الحالات الآتية:

(١) الحرب العدوانية.

(٢) الحرب لفض نزاع لم يعرض مسبقا على التحكيم أو القضاء فى مجلس عصبة الأمم.

(٣) الحرب على دولة قبلت قرار التحكيم أو القضاء أو التزمت بقرار مجلس عصبة الأمم الصادر بالإجماع.

(٤) حالة قيام نزاع بين دولتين غير عضويتين فى عصبة الأمم ودعوة المجلس لهما لاتباع الإجراءات المتقدمة ورفض احدهما ذلك والتجائها مباشرة للحرب.

ثانياً:- الحرب المشروعة:- وتكون الحرب مشروعة فى حالتين:

(١) الحرب الدفاعية.

(٢) الحرب من أجل نزاع سبق عرضه على مجلس العصبة ولم يصدر فيه قرار بالإجماع وبعد مضى ثلاثة شهور من صدور قرار الأغلبية.

قام أرباب عصبة الأمم فى عام ١٩٢٤م بمحاولات لاقرار تحريم الحرب بعد احساسهم بعدم كفاية النصوص السابقة، وأسفرت هذه المحاولات عن (بروتوكول جنيف) حيث أعلنت الدول الأعضاء اعتبار الحرب العدوانية جريمة دولية كما تعهدت بعدم الالتجاء إلى الحرب بأية حال من الأحوال إلا فى مجال الدفاع المشروع، ولكن سرعان ما سقط هذا البروتوكول لعدم اجتماع العدد الكافى من التصديقات لنفاذه. واستمرت الجهود للمضى قدما فى تحريم الحرب، وأسفرت هذه الجهود عن خروج ميثاق باريس عام ١٩٢٨م والمعروف بميثاق (بريان كيلوغ)، ويقرر هذا الميثاق استنكار الدول المشتركة فيه للالتجاء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية ونبذها إياها فى علاقاتها المتبادلة كأداة للسيادة القومية، وأن جميع

١ - يعقوب خليل قائد - المرجع السابق ص ٢٠.

الخلافات والمنازعات لا يجوز أن تعالج إلا بالوسائل السلمية، وقد بلغ عدد الدول الموقعة أو المنضمة إلى هذا الميثاق ٦٢ دولة، ومن المفارقات العجيبة أن إيران نفسها من بين هذه الدول. وجاءت الحرب العالمية الثانية محملة بطمع الإنسان وجشعه وطيشه التي دفعت العالم لإحدى كبرى الحروب التي عرفها تاريخ البشرية، فجاء ميثاق الأمم المتحدة يمشى خطوة أوسع حول تحريم الحرب إلى أن صدرت المادة الثانية (ف٤) من الميثاق تقول: (يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة)، من هذا النص وغيره من نصوص الميثاق الذى يعتبر أهم مصادر القانون الدولى المكتوب فى عصرنا يتضح أن الميثاق لم يحرم الحرب فحسب بل حرم استخدام القوة مهما صغر حجمه وشرعه فى حالتين حصريتين هما^(١).

أ. حالة الدفاع المشروع ريثما تتدخل الأمم المتحدة.

ب. حالة قيام الأمم المتحدة بمواجهة دولة ثبت عدوانها وفق نظرية الامن الجماعى.

دأبت الأمم المتحدة خلال ربع قرن ويزيد من حياة الأمم على تأكيد عدم مشروعية استخدام القوة والتوسع المتحرر فى فهم معنى استخدامها، حيث أعلنت ما يعرف (بإعلان مبادئ القانون الدولى الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة) الذى أصدرته الجمعية العامة بالإجماع فى دورتها الخامسة والعشرين عام ١٩٦٩م، ومن أحد البنود التى جاءت من خلال هذه المبادئ والذى يهمنى هنا فى موضوعنا حيال الجزر هو (لا يصح أن يكون إقليم دولة محلا للاحتلال الحربى الناجم عن استخدام القوة خلافا لاحكام الميثاق، ولا يصح أن يكون إقليم دولة محلا لحيازة دولة أخرى بسبب التهديد بالقوة أو استخدامها، ولا يجوز الاعتراف قانونا بأية حيازة للإقليم نجمت عن التهديد بالقوة أو استخدامها... إلخ).

١ - يعقوب خليل قائد - نفس المرجع ص ٢٢.



التكليف القانوني للعمل العسكري الإيراني في الجزر وأثاره القانونية

بعد عدة تهديدات مارستها إيران على الصعيد الوطني والدولي قامت القوات الإيرانية المسلحة صباح يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م بالنزول في جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وقد أعلن ذلك صراحة رئيس وزراء إيران آنذاك أمير عباس هويدا حين أعلن أمام البرلمان: (أن القوات الشاهنشاهية المسلحة نزلت في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى واستقرت كذلك في المواقع الاستراتيجية في جزيرة أبو موسى وأضاف أن سياسة إيران الوطنية هي عدم اللجوء إلى القوة) فكيف يكون إذن. على ضوء ما تقدم يمكننا تكيف العمل العسكري الإيراني، ولنا هنا أن نقف قليلا ونفرق بين ما تم في جزيرة أبو موسى وما تم في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى حيث نستنتج الآتي^(١):

(١) جزيرة أبو موسى. أما ما تم من نزول القوات الإيرانية في هذه الجزيرة فهو استنادا إلى مذكرة التفاهم بين الشارقة وإيران فهو على فرض صحة ودقة المذكرة ليس عملا من أعمال القوة التي يحرمها الميثاق والقانون الدولي المعاصر لأنه تم الاتفاق بين الدولة صاحبة السيادة القانونية والدولة صاحبة الادعاءات السياسية على الجزيرة كسوية مؤقتة بين الطرفين ريثما يتوصلان إلى حل نهائي، وبموجب هذه التسوية لم تمس سيادة الشارقة على جزيرتها وإنما فوضت الحكومة الإيرانية إدارة قسم من هذا الجزيرة اتفق على أن تعسكر فيه قوات تابعة لها في حين تستمر الشارقة بإدارة باقى المرافق في الجزيرة.

(٢) جزيرتي طنب الكبرى والصغرى. أما بالنسبة لنزول القوات الإيرانية في طنب الكبرى والصغرى فمسألة أخرى، لأن هذا العمل وهذا النزول العسكري تم بعدم رضا حكومة رأس الخيمة، ولا يوجد أى مذكرة أو اتفاق حيال هذه الجزر بين الطرفين كما هو الحال بالنسبة لأبو موسى، وعلى العكس فقد شهدت الجزيرة

١ - يعقوب خليل قائد - نفس المرجع ص ٢٢.



مقاومة من قبل القوة التابعة لرأس الخيمة فى طنب الكبرى فسقط من سقط وأسر من أسر، يبين البلاغ الأخير الصادر من مركز شرطة رأس الخيمة فى جزيرة طنب الكبرى فجر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م، فالعمل العسكرى الإيرانى هنا استخدام للقوة بغية الاحتلال ويقصد كسب السيادة على إقليم يعود للدولة أخرى. ومن خلال ما بيناه فى الفقرة السابقة من مفارقات العمل العسكرى الإيرانى فى الجزر، هناك تساؤل يطرح نفسه ما هى الآثار القانونية المترتبة على احتلال إيران لطنب الكبرى والصغرى فيمكننا أن نستشف من وراء هذا العمل العسكرى عدة نقاط هى^(١):

(١) أننا هنا أمام احتلال حربى وليس مجرد غزو، فقد قامت إيران بالغزو فعلا وتمت السيطرة على الأجهزة الحكومية للجزر وذلك بقصد فرض سيادتها عليها، وهكذا فقد تكاملت عناصر الاحتلال الحربى كما يحددها القانون الدولى.

(٢) الفقه والاجتهاد مجمعان على أن الاحتلال لا ينتقل السيادة إلى ملكية دولة الاحتلال مهما طال عليه الزمن لأن ما بنى على باطل فهو باطل.

(٣) لا يمكن لاعتراف الدول الأخرى أن تجعل منه حقا قانونيا لدولة الاحتلال كاعتراف دولة أخرى مثلا بحق إيران على الجزر وذلك مبدأ مستقر عليه منذ عام ١٩٣٢م حين احتلت اليابان منشوريا فرفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالأمر وعلى أثر ذلك أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم قرارا نص على (واجب الدول الأعضاء فى عدم الاعتراف بأية حالة أو معاهدة أو اتفاقية أنشئت أو تم الوصول إليها بوسائل مخالفة للميثاق). ومن شأن استمرار العمل العسكرى الإيرانى أن يعطل سيادة الدولة الأصلية وإحلال السلطة الفعلية لجيش الاحتلال محلها مؤقتا، كما هو الحال فى طنب الكبرى والصغرى فلدينا هنا سيادة قانونية ما تزال لرأس الخيمة وسلطة فعلية تمارسها دولة الاحتلال إلى أن يتم إزالته.



عدم مشروعية التغييرات الناتجة عن استخدام القوة في ظل القانون الدولي الحديث:

جاء القانون الدولي الحديث ليلغى قاعدة القانون في خدمة القوة والتي ارتضى بها القانون الدولي التقليدى وليستند إلى قاعدة القوة في خدمة القانون، فحرم المخاطبين بأحكامه استخدام أشكال القوة، ولقد تميز القانون الدولي الحديث بأنه لم تعد الدول هي أشخاص القانون الدولي الحديث فهناك كيانات أخرى تؤدي دورا فعالا ومؤثرا في مجرى العلاقات الدولية، ولم يعد القانون الدولي، قانون السلطة وقانون التعايش وقانون التبادل فهو يؤدي وظائف أشمل وأوسع فهو قانون التعاون وقانون التناسق. ولقد توجت هذه الجهود بإعلان ميثاق الأمم المتحدة الصادر في السادس والعشرين بإعلان ميثاق الأمم المتحدة الذي نصت مادته في فقرتها الرابعة على أن: (يمنتع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن استعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. وهذا ما يعتبر لصالح الإمارات العربية المتحدة ويدعم حقها في الجزر العربية الثلاث وكما انه يفند الادعاءات الإيرانية فيها وذلك لأن الاتفاق الذي دعمته بريطانيا لصالح إيران قد تم تحت استخدام القوة، وفي ظل القانون الدولي الحديث يعتبر احتلال إيران لهذه الجزر العربية باطلا وكما انه يعتبر تمهوازا للقانون الدولي الحديث^(١).

وسائل القانون الدولي المتاحة لإنزام أطراف النزاع

لم تأل هيئة الأمم جهدا فقط في إصدار وإعلان المبادئ والمواثيق التي تخص تحريم الحروب واستخدام القوة فحسب بل مضت أيضا بفتح السبل لتلو السبل أمام الدول لحل منازعاتها سلميا بشكل لاتعرض فيه السلام العالمى للخطر، فنجدها منذ إبرام مؤتمر لاهاي الأول عام ١٩٠٧م وإلى معاهدة التحكيم العامة المبرمة عام

١ - عبدالوهاب عبدول - مجلة درع الوطن - يناير ١٩٩٤.

١٩٢٨م تفتح الكثير من السبل للوسائل والوساطات والمساعى الحميدة والتحقيق والتحكيم وكل ما يتصل بالطريق القضائي لحل المنازعات الدولية سلمياً، إلى أن جاء ميثاق الأمم المتحدة ليجعل من أولى مقاصده أن تلوع بالوسائل وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم، وتنص المادة ٢ فقرة ٣ (على واجب كل دولة بأن تقض منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر)، وخصص الميثاق فصله السادس (المادة ٣٣ - ٣٨) لبيان كيفية حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية فنصت المادة ٣٣ منه على ما يلي: (يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتزموا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها). ومن آخر ما صدر عن المنظمة الدولية ما أشرنا إليه سابقاً بإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة وقد تضمن بنداً خاصاً تحت عنوان المبدأ الذي يقضى بأن تحمل الدول منازعاتها الدولية بالطرق السلمية بحيث لا يتعرض السلم العالمي والأمن والعدل للخطر، وقد أدرج تحت هذا الإعلان عدة بنود منها^(١):

(١) على الأطراف في نزاع ما، في حالة فشلهم في التوصل إلى حل بأى من الوسائل السلمية المبينة أعلاه، واجب الاستمرار في السعى للتوصل إلى حل سلمى بالوسائل السلمية الأخرى حسبما يتفقون عليها.

(٢) على الدول الأطراف في نزاع دولي وغيرها من الدول أن تمتنع عن القيام بأى تصرف من شأنه تعقيد الحالة بما قد يؤول إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر وعليهم كذلك التصرف وفق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة...

١ - يعقوب خليل قائد - للرجع السابق ص ٢٦.



إذن فمن خلال ما استعرضناه من مبادئ ومواثيق صدرت عن هيئة الأمم نجد ان القانون الدولي يفتح أمام إيران الباب على مصراعيه لاتباع سياسة تحكيمية وقضائية لحل نزاعها مع الإمارات العربية المتحدة حول ادعاءاتها على الجزر العربية الثلاث لو أرادت تحكيم قوة الحجة لا حجة القوة.

لماذا نلجأ إيران إلى التحكيم الدولي في قضية الجزر العربية؟

بعد احتلال الجزر العربية جرت عدة جلسات للتفاوض بين الإمارات وإيران على قضية الجزر وتحديد الجرف القاري والحدود البحرية انتهت المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية البحار ١٩٨٢ ولم يصدق عليها الطرفان وعادت الإمارات إلى استخدام المساعي الدبلوماسية لاحتواء قضية الجزر سلمياً واتخذت إيران أسلوب المروغة والتهرب من المحكمة الدولية في هذا النزاع وأخذت تستعمل التهديدات المبطننة إلى بعض دول المنطقة، ولكنها تأتي بعد ذلك وتبنى الاهتمام مرة أخرى بموضوع الجزر العربية ورغباتها في حل الأزمة سلمياً والسبب في إثارة موضوع الجزر كان من جراء مناقشة وزير الخارجية الإماراتي مع بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة ورغبة كل منهما في عرض المشكلة على مجلس الأمن لاتخاذ القرار مع تبني أحد الدول لعرض هذه القضية واتخاذ القرار العاجل والحاسم لهذا الموضوع. ومن جهة أخرى نجد ان معارضة إيران اللجوء إلى التحكيم الدولي قد لا يكون لصالح إيران، حيث كانت المناقشات بين إيران والإمارات وجزيرة أبو موسى متجاهلة بذلك جزيرتي الطنب وهما لب المشكلة وهنا يرجع إلى تمكن السيادة الإيرانية على جزيرتي الطنب وعدم السيطرة الكاملة على جزيرة أبو موسى وما كانت المفاوضات إلا لتأخير عملية الحكم الدولي وعلى أمل استيلاء إيران على الجزيرة كلها حيث أنها كانت تتبع سياسة الضغط على مواطن الإمارات للخروج منها وإغلاق المدرستين وعدم السماح للمدرسين العرب بمواصلة التدريس بها.

عرضت الإمارات في أكثر من مناسبة على إيران رفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية، غير ان إيران ترفض ذلك بشدة والسبب أن الجزر العربية الثلاث

طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى التى تصدر إيران على ملكيتها تؤكد الحقائق والوقائع التاريخية الملكية العربية لها، وقد توافقت الندوة التى شارك فيها العديد من الخبراء بحضور أمين عام جامعة الدول العربية مع معرض الوثائق التى تؤكد على مسؤولية العرب عن الجزر العربية الثلاث منذ القرن الماضى. وترتكز الإمارات فى شرعية سيادتها على هذه الجزر بالإضافة إلى هذه الوثائق إلى عدة حقائق أهمها:

١- عروبة سكان هذه الجزر حيث أن لغتهم عربية وروابطهم الأسرية والتجارية وثيقة ومباشرة مع الساحل العربى للخليج العربى وكما أنهم يتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة فى الإمارات.

٢ - ولاء سكان هذه الجزر لحكام الشارقة ورأس الخيمة وحيث ان حيازة الإمارات للجزر كانت فعلية ومتواصلة وهادئة وبالمقابل فإن إيران لم تمارس أى مظهر من مظاهر السيادة على أى من الجزر الثلاث، ومن المستغرب قانونا أن الادعاءات الورقية لا تكفى لراحة السيادة القائمة على الحياة الفعلية للأقليم.

٣ - رفع أعلام مشيختي الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر ووجود ممثلين لحاكمي المشيختين فى الجزر بصفة مستمرة واستيفائهما رسوما معوية عن الأنشطة الاقتصادية منها فضلا عن وجود مرافق عامة تابعة للإمارتين 'جزيرتى أبو موسى وطنب الكبرى وقيامهما بمنح الامتيازات لاستخراج الثروات المعدنية والتفطية فى الجزر الثلاث ومياها الإقليمية.

بالرغم من المظهر البراق لما تعرضه المصادر الإيرانية فإن هذا العرض قد يتطلب من الإمارات ثمنا سياسيا مباشرا كالإقرار بالتنازل عن جزيرتى طنب الصغرى والكبرى أو ثمنا سياسيا غير مباشر كتأجيل بحث وضع جزيرتى طنب وترك ذلك للزمن مع ما يحمله من تميع لحقوق الإمارات فى الجزيرتين. وتقول مصادر إماراتية فى تعليق لها على هذا التصور للموقف الإيرانى أن العرض إذا كان جديا فيه عناصر إيجابية، لأنه يحمل فى طياته مرونة إيرانية يمكن تطويرها خاصة



إذا وصلت هذه المرونة إلى حد التخلي عن بعض المظاهر السيادية التي حاولت فرضها في الجزيرة. يضاف ان اعتراف إيران بارتكابها خطأ في ١٩٩٢ وأنها بالغت في مخاوفها الأمنية يعنى سحب البساط من تحت حججها التي تسوقها كمبرر للاحتفاظ بالجزر باعتبارها مخافر أمنية متقدمة لها وهو أمر مفيد على المدى الطويل من حيث أنه يساعد على تقليص حساسية الشارع الإيراني بحيث لا يتعامل معها كقضية سياسية تخضع لمزايدات حزبية بل قضية حقوقية وبالتالي يغير موقفه من أى اتفاق على رفع قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية أو أى حل بأى طريقة أخرى.

لكن المصادر الإماراتية تؤكد أن عرض التفاوض حول جزيرة أبو موسى لا يمكن أن يتم إلا كجزء من صفقة شاملة للتفاوض حول الجزر العربية الثلاث وإن اختلف ترتيب هذه الجزر على جدول الأعمال. إن الجزر الثلاث تمثل موقعا جغرافيا مهما في توفير الحماية الاستراتيجية العسكرية وتأمين قسط وافر من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج العربي، وقد أصبحت الجزر اليوم أحد بؤر التوتر في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية بسبب السيطرة العسكرية الإيرانية عليها ومحاولة إيران تغيير الملامح التاريخية والتركيب الديموغرافية - السكانية فيها باعتبارها جزرا عربية أصيلة ولإزالة ارتباطها بجسد ملكيتها القانونية الشرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فالوضعية الجغرافية - السياسية للجزر تثبت كون الجزر عربية والوضعية التاريخية السياسية تقدم الدليل الثانى على ملكية الجزر عربيا، وعندما نستعرض حركة الهجرة السكانية ما بين الساحل العربى للخليج العربى والساحل الإيرانى والتي رافقت الفتوحات الإسلامية فنجد انه بعد سقوط الدولة الصفوية فى عام ١٧٢٢ ضاع نفوذ السلطة المركزية مما ساعد على تعزيز وتزايد حجم الهجرة العربية من عرب الخليج نحو تلك الشواطئ باعتبارها جزءا من وطنهم الجغرافى وكونها مواقع آمنة بسبب الظروف السياسية المختلفة التى عاشتها الجزيرة العربية واليمن تاريخيا.



إن قضية السيادة على الجزر الثلاث في ظروف النزاع السياسي الراهن إنما هي في جوهر الحقيقة مسألة سيادة وطنية وذات جذور تاريخية يمتد فيها عمق هذا الصراع إلى قضايا استراتيجية بالغة الأهمية لكون هذه الجزر تشكل تحدياً في أهم عمر من عمرات الملاحاة الإقليمية العربية والدولية على مدخل الخليج العربي. بعد دراسة الادعاءات والاحتلال الإيراني على الجزر العربية على مدار تاريخ الصراع الإيراني العربي بصفة عامة ومجلس التعاون بصفة خاصة يتبين أن هنالك أزمة ثقة مفقودة بين الطرفين منذ عدة قرون، لذا يجب تقوية جسور الثقة بين أطراف النزاع أولاً سواء بين الجانب الإيراني والإماراتي بصفة خاصة أو بين الجانب الإيراني ومجلس التعاون بصفة عامة ومن ثم تلليل جميع المصاعب والخلافات في المنطقة وتسويتها بروح من الثقة والمودة بعيدة عن المشاحنات والمشاجرات السياسية والعسكرية وبعيدة عن تدخل الأطراف الأخرى كالدول صاحبة النفوذ السياسي وصاحبة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لخلق نوع من السلم والتعاون في المنطقة تحظى بها جميع الأطراف لمصلحة شعوبها من جميع النواحي.

تكثيف وتوحيد الجهود الدبلوماسية لمجلس التعاون نحو هذه المشكلة، ونظرة عقلانية وجادة أكثر حيال هذه القضية وتوجيه الرسائل إلى جمهورية إيران الإسلامية من أونة لأخرى سواء في المحافل لمجلس التعاون على صعيد مؤتمرات دول مجلس التعاون أو في المحافل العربية عن طريق جامعة الدول العربية أو في المحافل الدولية عن طريق الأمم المتحدة للضغط على جمهورية إيران الإسلامية لإيجاد حل سريع وعادل بينهما وبين الإمارات العربية المتحدة حيال هذه المشكلة عن طريق التفاوض الجاد والمثمر مع الجانب الإماراتي بعيداً عن أي تسويق وتمييع للقضية وذلك لتزج فتيل الأزمات في المنطقة وبث روح الاستقرار بها. استمرار مطالبة الإمارات العربية المتحدة بحقوقها على الجزر المتنازع عليها وعدم تهاونها في هذه المطالبة، وخلق شعور لدى المجتمع الدولي بهذا الحق من وقت لآخر حتى لا تعطى الفرصة للجانب الإيراني باكتساب السيادة على هذه الجزر بحكم التقادم

المكسب للدولة وحتى لا يصبح وضع ألد الذي مارسه إيران على الجزر هادئا يؤخذ ويعتد به في القانون الدولي. أن تكون الاجتماعات والمفاوضات لإيجاد حلول لهذه المشكلة عن طريق الجانب الإماراتي والإيراني فقط في بادئ الأمر دون إدخال أى أطراف أخرى سواء كانت في مجلس التعاون أو عربية أو دولية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قضية الجزر بشكل خاص، ومن ثم يتم اشراك الأطراف الأخرى لدول المنطقة (كالدول في مجلس التعاون) لتعميم هذه الحلول وإيجاد صياغة إيجابية أفضل تضمن الأمن والسلام في منطقة الخليج العربي قاطبة. ولإيجاد حلول مناسبة لهذه الجزر نورد بعض الحلول المقترحة عليها تكون حلول ناجعة ومفيدة وهي ما يلي^(١):

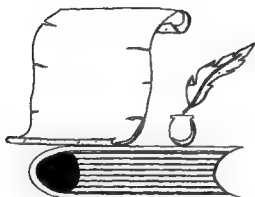
أ. أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى فيرجع الوضع إلى ما هو عليه قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م أى قبل دخول القوات الإيرانية بها، وترجع سيادتها كاملة للدولة الإمارات بحكم أن مذكرة التفاهم التي سويت بين إيران وحاكم الشارقة آنذاك تعتبر غير قانونية حيث أن حاكم الشارقة أصلا لم يستلم السيادة كاملة من بريطانيا، وكانت الجزيرة ما تزال تحت الحماية البريطانية، فتعتبر إذن هذه المذكرة بحكم القانون الدولي لاغية.

ب. وأما بالنسبة لجزر طنبة الكبرى وطنبة الكبرى فتسترد سيادتها كاملة للدولة الإمارات حيث انها احتلت بالإكراه من قبل الجانب الإيراني، ويتم توقيع معاهدة بين الطرفين ويتم التصديق عليها في المحافل الدولية بحظر التواجد العسكري بها وعدم استخدامها لأى أغراض وتعتبر منطقة منزوعة السلاح، وذلك لخلق نوع من الطمأنينة لدى الجانب الإيراني بحكم قرب هذه الجزر لأراضيها بعدم استخدامها مستقبلا من أى طرف آخر لشن عدوانه على الأراضي الإيرانية.

ج. إعلام الجانب الإيراني بأنه عند استرجاع هذه الجزر ستكون سيادتها وسلطتها واقعة تحت سلطة الحكومة الاتحادية الإماراتية وليست للحكومات المحلية

١ - خليل يعقوب قائد - المرجع السابق ص ٣٢.

(الشارقة ورأس الخيمة) وذلك لخلق نوع من الثقة وإعطاء صفة التعامل المباشر بين الحكومتين حيال هذه القضية وأى قضايا أخرى. إذا لم تجدى جميع الحلول السالفة الذكر فترجع أن يسوى الأمر لدى محكمة العدل الدولية ذلك بأن تقبل جمهورية إيران الإسلامية أن تأخذ هذه المشكلة مجراها تحت الحكم الدولي حيث أن محكمة العدل الدولية لا تأخذ بأى مشكلة وأى نزاع إلا بعد موافقة الطرفين بأحالة موضوع النزاع إليها، إذن فقبول جمهورية إيران الإسلامية هنا لإحالة هذه المشكلة للتحكيم الدولي أصبح شرطاً لا مفر منه للتحكيم الدولي.



الفصل الثالث

مستقبل العلاقات العربية الإيرانية في ضوء الاحتلال الإيراني للجزر العربية

- حل مشكلة الجزر العربية ومستقبل العلاقات العربية - الإيرانية.

- الحلول المقترحة لانتهاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية.

- إيجاد مسؤولية جماعية لأمن الخليج العربي.

حل مشكلة الجزر العربية ومستقبل العلاقات العربية، الإيرانية

هل التوتر الأمنى فى منطقة الخليج قد ولى إلى غير رجعة مع قدوم الخاتمية وسياسة الانفتاح التى تلتفتها دول الخليج بالترحيب وحسن النية؟ ليس بالضرورة الأمر كذلك وإن كانت الآمال كلها تسير بهذا الاتجاه ويعود الأمر لعدد من الأمور^(١):

إذا استمرت قضية الجزر العربية الثلاث عالقة دون حل فإنها كفيلة بتسميم أجواء العلاقات مرة أخرى بين إيران ودول الجزيرة العربية. بالرغم من أن حجم المصالح التى تجمع هذه الدول وإيران كبير، ولكن إذا تم التمسك بالمواقف المعلنة والمتشددة بهذا الصدد فليس مستبعداً، أن تعود العلاقات بين مجلس التعاون وإيران إلى نقطة التوتر وعدم الثقة والتصعيد. إذا كانت السياسة الإيرانية الجديدة تجاه الخليج العربى وتجاه العالم مرتبطة بشخص (خاتمى) دون أن تسند مؤسسات مؤمنه بخطه وفلسفته فى السياسة الخارجية فكل ما نخشاه أن هذا التقارب سيكون شخصى ووقتى، أما إذا كان (خاتمى) يمثل مؤسسة الحكم ومن ثم أفكاره وآراؤه هى جزء من استراتيجية إيرانية. فإن شخص (خاتمى) رغم أهميته إلا أن غيابه عن الساحة السياسية لأى سبب سوف لن يمثل قلقاً لدول الجزيرة العربية الراغبة فعلاً فى فتح صفحة جديدة وتطوير العلاقات مع إيران. العلاقات بين الدول لا تبدأ وتنتهى بالعمل السياسى فى وقت السلم والعسكرى فى وقت الحرب، بل يجب أن تكون هناك شبكة من العلاقات بين هذه الدول وعلى كافة المستويات وعلى وجه الخصوص المستوى الشعبى والثقافى والسياسى والفنى واستثمارات فهذه الشبكة المتداخلة من العلاقات تزيد من فرص التقارب وتدعم الخط الإيجابى وتكون خير ضمان من تردى العلاقات وتوترها بشكل مفاجئ كما يحدث عادة فى العلاقات الإقليمية. وحيث أن انعدام أو ضعف شبكة العلاقات الغير سياسية يجعل محور

١ - د. معصومة مبارك - المرجع السابق ص ٢٥.



العلاقات رسمياً، فإن أى توتر على المستوى الرسمي لن يتم امتصاصه وإبطال مفعوله شعبياً بل يتصاعد وينفجر مؤدياً إلى قطع العلاقات وبشكل سريع ومفاجئ. وهذه دعوة إلى توثيق العلاقات الإقليمية بمستوياتها الغير سياسية لتكون ضماناً لازدهار الأمن وتحقيق الاستقرار. أسباب التوتر فى منطقة الخليج العربي لم يكن مصدرها فقط تدهور العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون بل إن هناك أسباب أخرى لها تأثيراتها كذلك على العلاقات الإيرانية مع مجلس التعاون وعلى أمن الخليج العربي ونقصد هنا الوضع العراقى الداخلى والخارجى، السلم والأمن الدوليين فى منطقة الخليج العربي يظل محل توتر وعرضة للانهييار . عامل آخر يؤثر فى أمن الخليج العربي واستقراره هو ذلك المتعلق فى المسائل الحدودية بين دول الخليج العربي فهذه الملفات آن لها أن تعالج فى اطار من الأخوة والرغبة المشتركة فى التوصل إلى حلول لها لما لهذه القضايا من آثار سلبية على الأمن والاستقرار فى العلاقات الثنائية استمرارها مجلس التعاون، وأخيراً على السلم والأمن الإقليمى لمنطقة الخليج العربي.

بعد انسحاب القوات البريطانية واحتلال إيران لهذه الجزر فتحت إيران باب الحوار بينها وبين الدول العربية عامة ودول الجزيرة العربية خاصة منذ عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٩ وان هذه القضية يمكن ان تحل بطرق سلمية وودية وهى السياسة التى كانت تتبعها إيران فى تلك الفترة. ومنذ اندلاع الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ أصبحت هناك فجوة بين إيران والدول العربية حيث اضطربت العلاقات الإيرانية العربية بسبب تغير سياسة إيران فى المنطقة والتى أثارت مخاوف دول الجزيرة العربية (مثل قضية تصدير الثورة)، وتطور الوضع فى الخليج العربي حيث حدثت أزمة أخرى فى العلاقات العربية الإيرانية وهى الحرب بين العراق وإيران الأمر الذى أدى إلى اتساع فجوة الحوار بين الدول العربية وإيران هذا الأمر انعكس سلباً على علاقة إيران بالإمارات المتحدة، ويعد تلك الأزمات يجب أن يتخذ مجلس التعاون القرار الجاد دون تحيز فى حل مشكلة الجزر مع إيران عن طريق

قانوني دون تحيز ويبلغ للجهات الإيرانية لكي يسود التضامم والإخاء وتتحقق المصالح العربية الإيرانية لو صحت النوايا. وإذا لم تعمل إيران على حل هذه المشكلة فإنها تعرض مصالحها في المنطقة إلى الخطر، فيجب على السلطات الإيرانية أن تقبل بالحكم القانوني والدولي في مسألة الجزر ولا تتخذ هي بنفسها قرارات قد تكون في يوم من الأيام مخرجة لها وتؤدي بذلك إلى مالا يحمد عقباه.

الواقع السياسي العملي لإيران ورغم بعض المواقف والتصريحات المعتدلة يؤكد حتى الآن أن السياسة الإيرانية الراهنة تجاه قضية الجزر العربية الثلاث لا تختلف عن سياسة الشاه، فكثيراً ما يكرر بعض المسؤولين الإيرانيين بأنهم لن يتخلوا عن سيادة دولتهم على الجزر الثلاث وقد خلقوا لدى الرأي العام الإيراني الاعتقاد بتبعية الجزر لإيران من منطلق قومي. ولهذا فإن التوصل إلى حل يتطلب الجراءة السياسية من المسؤولين الإيرانيين بطرح الحقائق من أن سياسة الشاه التوسعية سياسة الهيمنة على المنطقة وقيامه بدور الشرطة العميل للغرب قد أدت به لارتكاب سلوكيات تجاه دول الجوار يجب مراجعتها والبحث فيها بواقعية لحل كافة الخلافات وفي طبيعتها قضية الجزر العربية الثلاث لتتولد القناعة العامة لدى الرأي العام برفع المظالم ونصرة الحق من منظور حسن الجوار وتقبل التباحث الثنائي لحل تلك المشكلات أو القبول بالتحكيم الدولي التزيه الذي يمثل محكمة العدل الدولية، وذلك وصولاً إلى ترسيخ السلام في المنطقة وللتعايش الآمن بين شعوبها. ولا شك أن طرحاً كهذا سيجد من المفكرين والسياسيين المعتدلين الحكمة في التوصل إلى حل لتلك المشكلة وليحل الإخاء الصادق والتعاون الواسع بين إيران والعرب. إن حربين مدمرتين شهدتهما منطقة الخليج العربي جلبتا الدمار والفقر والالام وهي في غنى عن توترات أخرى بالمنطقة إلى المزيد من المشكلات والمزيد من الدمار. إن الوسيلة الوحيدة لبناء الثقة وإثبات حسن النوايا بين إيران وجوارها العربي تعتمد

على اتخاذ خطوات راسخة ملموسة فى التوجه لتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية وتطرح توجهات جديدة أمام الرأى العام تقوم على الوفاق والأخوة الإسلامية بدلا من النزاعات التوسعية والتوجهات الإيرانية لآحياء أمجاد الإمبراطورية الكسروية^(١).

إذا عدنا إلى الراء لمجد أن فكرة إنشاء نظام أمنى إقليمى تضم جميع دول الخليج العربى كانت فكرة أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية ثم شاه إيران فى مطلع السبعينات، ويفارق الوقت والظروف واللاعبيين لمجد (خاتمى) كذلك يطرح هذه الفكرة مدعمة بالكثير من مؤشرات حسن النية وإعلان الرغبة فى العمل المشترك، وبالتأكيد التعاون الأمنى هو مسعى تهدف لتحقيقه دول مجلس التعاون التى أدركت أن أمنها لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن القوى الإقليمية. ولكن هل الظروف الإقليمية مواتية لاتخاذ هذه الخطوة وهل القفز إليها يعتبر تصرفا حكيما أم يحتاج إلى المرحلة المناسبة مع مراحل مد الجسور على المستويات الأخرى غير السياسية؟ تقول د. معصومة مبارك:-

سأعود فى هذا الشأن إلى كلمة سعادة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى ألقاها فى محاضرة له بكلية العلوم الإدارية فى ٣ مايو ١٩٩٩ حين قال فى شأن تطوير آليات تنفيذية لاستقرار التعاون واستتباب الأمن الإقليمى. أن التعاون الإقليمى يجب أن يكون بخطوات تدريجية وبما يحقق الأمن الإقليمى:-

إيجاد أجواء الثقة من خلال احترام السيادة والوحدة الترابية لبعضها البعض وذلك فى إطار علاقات ثنائية وإقليمية مع الاعتراف بالحدود بينها كحدود غير قابلة للتغيير، ومعارضة أى استخدام للقوة أو أى تدخل فى الشؤون الداخلية للآخرين كحل أمثل للخلافات مقسمة علاقاتها على أساس من الحوار والتفاهم.

١ - أحمد التدمرى - أضواء على العلاقات العربية الإيرانية فى عهدى ص ٢٤.

خلق قنوات تعاون بين دول المنطقة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والفنية والحفاظ على البيئة والطاقة. بما يخلق الثقة والاطمئنان المتبادل وبما يحقق نجاح واستمرارية برامج التنمية. بناء نظام تعاون أمني بين دول المنطقة دون أى تدخل أجنبى. مفردات الخطوات التدريجية التى طرحها سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الكويت وأود أن أضيف إليها بنقاط أخرى أعطيها الأولوية على ما سبق وهى:

١ - عقد اتفاقيات عدم اعتداء بين إيران ودول المنطقة كل على حدة فإن عقد هذه الاتفاقيات يمثل ركيزة أساسية لآى خطة مستقبلية لنظام أمنى خليجى تتفق على بنودة جميع الدول ويفسح المجال لانضمام العراق.

٢ - مضاعفة قنوات الاتصال والحوار على المستوى الرسمى وعدم إهمال الاتصال على المستوى الشعبى خاصة بين الباحثين والطبة بما يحسن من صورة العرب لدى الإيرانيين وصورة الإيرانيين لدى العرب.

٣ - العمل بجدية وحسن نية على حل مشكلة الجزر الثلاث فاستمرارها يمثل معضلة فى العلاقات بين إيران مجلس التعاون التى التزمت أدبيا وسياسيا بمساندة الإمارات العربية المتحدة، ودعت الطرفين فى بيانات عديدة للقمة لحل هذا النزاع بالطرق السلمية.

إن تاريخ الادعاءات الإيرانية للجزر العربية يثبت فشل السياسة الإيرانية طوال القرون العشر الأخيرة فى كسب ود العرب وإعادة وحدة القوى العربى الإسلامية فى المنطقة إلى سابق عهدها لذا فلا بد من أن تصل هذه القضية يوما ما إلى التحكيم الدولى لكى يقول القضاء الدولى كلمته بأحقية الجانب العربى فى هذه الجزر وعدم شرعية الاحتلال الإيرانى فيها مهما طال الوجود الإيرانى على هذه الجزر. ويزرع الثقة بين الجانب الإيرانى والعربى.

أصبحت عوامل بناء الثقة (confidence bulding measures)(cbms) أحد أهم الأدوات المستخدمة من قبل الدول للمساعدة على تخفيض وحتى تجنب الانزلاق نحو التردى فى العلاقات وحتى الوصول إلى حرب بين الدول، وتعمل عوامل بناء الثقة على إقصاء العوامل التى تساعد على بقاء التوتر والشك وعدم الثقة من سرية فى التسلح والنشاطات العسكرية فيما يساعد الدول - وخاصة الدولتين المتنازعتين على التفرقة بين المخاوف الحقيقية، والأخرى المبنية على الخوف والمبالغة والجهل. أو للمخاوف المبنية على تصورات بناء على مواقف وتصريحات وإرث تاريخى. كما أن الاتفاق بين الدول على تطبيق وانتهاج عوامل بناء الثقة يجب أن يساهم كذلك بتحسين الأمن القومى للدول التى تنتهج هذا النظام حتى لا تشعر بأنها مضطرة لاتباع هذا الأسلوب الذى يفيد دولة دون الدول الأخرى، أو الدولة الأخرى، من أجل أن تحقق الغاية من عوامل بناء الثقة وهى الكسب للطرفين بدلا من تحقيق مصالح لطرف على حساب الطرف الآخر. لقد أصبحت عوامل بناء الثقة أداة مهمة ومناسبة للقرن الحادى والعشرين، فى وقت كثرت فيه النزاعات والخلافات والتكتلات فى شتى مناطق العالم. وسط كل هذه المتغيرات وصراع المصالح، وظهور خلافات وعدم ثقة، باستطاعة قادة العالم ان ينتهجوا أسلوب عوامل بناء الثقة من أجل أن يدفعوا بالاتجاه المسالم الإيجابى ويقلصوا من الجانِب السلبى غير المجدى فى العلاقات بين الدول^(١).

تؤكد إحدى الدراسات، أن الخطوات الأولى التى يجب أن تسبق خطوات عوامل بناء الثقة هى خطوات تعرف بـ عوامل تجلب النزاع "CAMs" "Conflict Avoidance Measures" هذه العوامل تساعد على تجنب النزاع، وتبدأ عملية بناء الثقة التى تتبع ذلك وتختصر لها - عبر خطوات عملية بين الجانبين المتنازعين - تقابل تنازلات، ومواقف تساعد على صدق النوايا والجدية والتأكيد على نقاط التقارب والابتعاد عن نقاط الخلاف والمواجهة والتصعيد. ومن ثم يتم انتهاج الخطوة التالية -

١ - د. عبدالله الشايجى - عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون وإيران ص ٦.

والتي هي سياسيا أكثر حساسية وصعوبة وهي البدء باتخاذ وانتهاء عوامل بناء الثقة. وبعد اعتماد هذا الأسلوب من قبل الدول يمكن أن تتأقلم الدولة مع التغيرات التي تحدثها هذه العوامل من أجل أن تؤكد على التغيير والاتصاف والمصادقية. أما أدوات عوامل بناء الثقة فهي متعددة، وتتراوح من الاتصال عبر وسائله المتعددة من رسائل، مبعوثين، زيارات إلى الشفافية، ومن التأكيد والتثبيت من الخطوات المتخذة، إلى اعتماد أسلوب ومنهج واضح من التصرفات العقلانية فيما يجعل تصرفات ومواقف الدولة واضحا وتستطيع أن تتوقعه كما أنه يجب أن يكون هناك وسيلة للتأكد من هذه التصرفات والمواقف للدولة^(١).

كتب د. مبارك كليفيخ الهاجري في هذا الموضوع يقول:

لئن كان استيلاء دولة عنوة على منطقة تابعة للدولة أخرى فيما مضى جائزا لاكتساب تلك المنطقة، على أساس أن استخدام القوة كان نظاما معترفا بوجوده وبآثاره، فإنه على أثر ظهور المواثيق الدولية التي تحرم الاستيلاء بالقوة فلقد فقد ذلك الأسلوب علته ولم يعد يصلح سببا تنتقل السيادة بمقتضاه على ما استولى عليه بالقوة من دولة إلى أخرى. فقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية ويوجب على الدول تسوية منازعاتها بالطرق السلمية.

ولا نبالغ في القول، أن التوسعات الإقليمية المفروضة بالقوة، لا يمكن إلا أن تكون باطلة، وتستوجب المسؤولية الدولية التعاون مع الدولة المعتدى عليها في جميع المجالات من أجل القضاء على تلك التوسعات، وعدم التعاون مع الدولة المعتدية للضغط عليها لكي تمتثل لحكم القانون وتتخلى عن ما استولت عليه بغير حق وهذا هو ما يجب أن يتبع بالنسبة لما أقدمت عليه إيران في جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي لا يبدو أن عنصر الحفاظ على

١ - د. عبدالله الشايحي - نفس المرجع ص ٦.

العلاقات الطيبة مع مجلس التعاون كان حاضرا لدى تحديدنا لموقفها من تلك الجزيرة حتى وان ترددت تلك الفكرة على لسان بعض المسؤولين فيها مؤخرا. فهذا التطور الإيراني يطيح بمفاهيم وسمات كثيرة ويهز معتقدات لنا كابناء الجزيرة العربية لوقت قريب تبدو ثابتة خاصة بعد أزمة الخليج العربي حيث أصبحت العلاقات بين دول المجلس وإيران تتميز بسمات أولها تحقق تعارف بين القيادات السياسية في كلا الطرفين مما خلق شبكة واسعة من الصلات المباشرة والشخصية بين القيادات المؤثرة في صنع القرارات السياسية وهى صورة كانت مفقودة فى الماضى القريب، وخلوها من حساسيات الماضى والشكوك واخلدها طابع الحماس والرغبة المتبادلة فى توثيق الروابط والصلات فى مختلف المجالات من خلال محاولات الطرفين ايجاد أكبر قدر ممكن من التعاون بينهما على كافة المستويات والذي تدعمه فكرة جعل المنطقة منطقة أمن وسلام وهو ما يتراعى بصفة عامة فى البيانات المشتركة أو الزيارات المتبادلة للمسؤولين بين الطرفين.

وثانيها، حدوثه فى ظل النظام الدولى الجديد الذى ولد اساسا على أرض هذه المنطقة والذي يستند إلى توازنات وتحالفات جديدة، ويسعى إلى بلورة مجموعة من القواعد الجديدة المنظمة للعلاقات بين الدول وإلى عدم الاعتراف بالتغييرات التى يتم فيها تغيير الحدود الدولية بالقوة واشاعة جو الاستقرار والعدل والسلام والتعاون فى العلاقات الدولية، ومعرفة التعامل مع مبادئ السيادة وعلاقة الدول بالمجتمع الدولى وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. إن دروس التاريخ والقرية جدا فى محاولات تفسير الحدود، تقطع ان فرضها من جانب واحد لمصلحته وحده وسط شعور عام بالاستياء وعدم القبول لدى الطرف الآخر، خاصة إذا كان لدى هذا الطرف، من الحجج والمواثيق التاريخية ما يثبت احقية وسيادته فى هذه الحدود، ولم يفلح فى استردادها لسبب أو لآخر، لا يمكن ان يكسب هذه الحدود طابع الدوام، وبالتالي تأكد ان الأمن لا يكسب فى المدى الطويل إلا

فى ظل سلام عادل فى مفهوم الاطراف المعنية كلها وهذا ما يزيد رغبتنا فى التسوية السلمية العادلة بين الإمارات العربية المتحدة العضو فى مجلس التعاون وإيران التى من المعروف انهما تربطهما علاقات طيبة ووطيدة، لكنها فجرت أزمة حول جزيرة أبو موسى بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ بعد منعها سفينة كانت تقل أكثر من ١٠٠ من مواطنى الإمارات وموظفيها فى الرسو على الجزيرة وأبقت الركاب فى البحر ثلاث أيام ثم أعادتهم من حيث اتوا بحجج تهاوى الحقيقة، لأن هناك اتفاقية دولية ارتبطت بها إيران مع الشارقة العضو فى اتحاد الإمارات العربية تؤكد سيادة الشارقة على الجزيرة، وأن الوجود الإيرانى فيها يقيد عدداً من الشروط التى حددتها الاتفاقية نفسها من حيث حدود المنطقة والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الجزيرة. إن هذه الشروط والحدود قد انتهكتها إيران بصورة تعتبر من مبررات مطالبة الإمارات بتخلى إيران وعودة جزيرة أبو موسى إلى الوطن الأم الإمارات العربية المتحدة.

أحداث جزيرة أبو موسى تشكل امتحاناً صعباً أمام مجلس التعاون، لا تزال نتائجه غير معروفة وتحاول دول المجلس أن تجد لها حلاً والوصول بها إلى بر الأمان فى الوقت الحاضر من خلال اتباع سياسة الدبلوماسية الهادئة التى أن كتب لها النجاح فلا شك أنها ستكون انتصاراً للدبلوماسية تحتاج إليها المنطقة أشد الاحتياج. وإذا كان اللجوء للتحكيم الدولى يهدف إلى التغلب على المشكلة السياسية، ويتم بعد فشل التوصل إلى حل تفاوضى، وإذا كان القانون الدولى لا يعترف بالادعاءات السياسية كأساس لمسألة السيادة، وهو حال إيران فى الجزيرة، فإن على رأى العام العربى فى مجلس التعاون متى ما استفاد سبل الحل الدبلوماسى أن يولى كل العناية لقضية جزيرة أبو موسى والجزر العربية الأخرى فى الخليج العربى، ويتنبه لها، فهى إذا كانت تمس مصالح الإمارات العربية المتحدة ومستقبلها، فإنها تمس أيضاً مصالح دول المجلس ومستقبلها. وعلى خبراء دول

المجلس المختصين فى التاريخ وفى القانون الدولى ان يعدوا المزيد من الدراسات ويجهزوا الوثائق التى يمكن الاستناد إليها فى الدفاع أمام المنظمات الدولية، وأمام محكمة العدل الدولية أو أمام محاكم التحكيم، وأمام الرأى العام العالمى بوجه عام إذا ما عرضت على القضاء الدولى ليعمل حكم القانون فيها. ولا مراء، ان المساعى التى تبذل لانهاء هذه الأزمة سلمياً وإلى تحسين علاقات إيران بدول المجلس كل هذا وذاك لاشك انه فى صالح سلام وأمن المنطقة والعالم أجمع^(١).

لا بد من دعوة الإعلام الإيرانى إلى تفهم الواقع والتعرف على الحقوق بدلا من التشنجات غير العقلانية، وبدلا من الخطاب التسلطى الذى يعتبر الجزر إيرانية مرددا مقولة الشاه، دون الرجوع إلى الواقع وإلى الحقائق، وتلك مسؤولية كبيرة يتحملها كل إعلامى باعتبار أن الإعلام يبنى الرأى العام ويحركه، ومن واجبه السعى لنصرة الحق بالمنطق والعقلانية لحماية المصالح المشتركة الإيرانية العربية وفى طليعتها المحافظة على حسن الجوار وتعميق الثقة وخلق تعاون إيجابى فعال بين الجانبين. وعلى ذلك فإن الإعلام الإيرانى مطالب ب: عدم استخدام قضية الجزر فى المنافسات والمزايدات الداخلية والسياسية، والادعاء بتبعية إيران معالجة قضية الجزر بعقلانية وبحكمة وبالدعوة للتوجه بها إلى المفاوضات الثنائية أو عرضها على محكمة العدل الدولية بكل ما لدى الجانبين من شواهد ووثائق، وسيكون ذلك النهج تعبيراً عن الحرص على المبادئ الإسلامية السامية فى العلاقات بين الأخوة فى الدين وفى الجوار. وهو اتباع لطريق الهداية المحمدية ونهل من حكمة سيدنا على بن أبى طالب الخالدة فى النهج السليم باتباع الحق ورفع الظلم وبقى الأمل كبيراً فى قادة جمهورية إيران الإسلامية المتسلحين بالوعى العميق لما يراد بالأمة الإسلامية من تفرقة وضعف وتشتت. فهى مسؤولية كبيرة فى أعناقهم أن يتجاوزوا

١ - د. مبارك كليفيشخ الهاجرى - جريدة الخليج العدد ٤٨٧٦ بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٥.



مظالم الطاغية الشاه الذي ترك حالات من التعدى والعدوان بحق الجوار العربى المسلم مقتديا بهتلر وموسولبنى. إن ذلك العهد قد مضى وانتهى، وإنه بقيام الجمهورية الإسلامية فى إيران واستقرار أمورها فإن الوقت قد حان لمعالجة مخلفات الشاه وإزالة آثار عدوانه، إن الوقت قد حان لاقامة علاقات متوازنة وطبيعية بين الالمتين العربية والإيرانية فى جو من الأخوة الإسلامية وحسن الجوار، بالتفاهم الأخوى واللقاء السلمى رائده نصرة الحق ورفع الظلم والحفاظ على الأمن وعلى السلام الجماعى^(١).

الحلول المقترحة لإنهاء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

لما كنا فى صدد البحث عن أفضل الوسائل السلمية لحل هذا النزاع فى النظامين الدولى والإسلامى، فإنه ينبغى بادئ ذى بدء تهيئة الجو السلمى، وذلك عن طريق تطبيق مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى حل النزاع القائم، ثم تحليل ونقد ما يمكن تحليله من نظامى حل النزاعات الدولية فى القانون الدولى والشريعة الإسلامية، من أجل تحديد أيهما أكثر انطباقا على النزاع القائم. تطبيق مبدأ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل النزاع القائم بشأن السيادة على الجزر الثلاث:

لما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تدعى أن هذه الجزر الثلاث تعتبر جزءا لا يتجزأ من إقليم الإمارات العربية المتحدة، وكذلك إيران، ولما كانت الأولى تدعى أن إيران ليس فقط قد استخدمت القوة المسلحة باحتلال جزءا لا يتجزأ من أراضيها، بل أيضا استخدمت القوة لحل النزاع القائم بشأن السيادة على هذه الجزر، فإنه ينبغى على قوات الدولتين الانسحاب إلى مواقعها التى كانت بها قبل ٣٠/١١/١٩٧١، تطبيقا لمبادئ القانون الدولى والشريعة الإسلامية الواردة فى ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى.

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص ٢٥.

فالمادة ٢/د/٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي تشترط أنه: «الامتناع عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي، الوحدة الوطنية أو الاستقلال السياسي لأي دولة عضو، مما يجعل هذا النص يتضمن أحد المبادئ الرئيسية لميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي. فمبدأ احترام السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي لكل دولة عضو لا معنى له إذا لم ينص على تحريم اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الدولية، كالتزاع القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة على الجزر الثلاث. ولم يتأكد النص على هذا المبدأ في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي فقط، بل أيضاً قد سبق التأكيد عليه في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، حيث إن المادة ٢/ب/٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يمكن اعتبارها إعادة للمادة ٢/٤ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، بحيث يؤيدان نفس المعنى فيما يتعلق بتحريم التهديد بالقوة أو استخدامهما لحل النزاعات الدولية، كلجوء الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى القوة العسكرية واحتلال الجزر العربية الثلاث بدلا من اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا النزاع. فمبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامهما لحل النزاعات الدولية، وفقا لهذا التحليل، يعتبر مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي، حيث يشتمل ليس فقط على صفات الالتزام التعاقدى الذى تفرضه المعاهدة على أطرافها، بل أيضا يعتبر قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفى الملزم للدول الأعضاء، كدولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والدول غير الأعضاء^(١).

فعبارة: «ضد وحدة الإقليم»، كقيام القوات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث، والتي تدعى الإمارات بأنها جزء لا يتجزأ من إقليمها، هذه العبارة تشتمل على حقوق يؤدى استخدام القوة أو التهديد باستخدامهما فى نزاع قائم بشأنها إلى انتهاك مثل هذه الحقوق، فالالتزام بعدم التهديد بالقوة أو استخدامها المنصوص عليه فى المادة ٢/ب/٥ من ميثاق المؤتمر الإسلامى تنطبق تماما على

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - المرجع السابق ص ٢٥.



جميع الحقوق التي يشتمل عليها مبدأ الاستقلال السياسي ووحدة الأراضي للدولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل إن الأمر يتعدى ذلك، حيث إن تعبير: «الوحدة الوطنية» في هذه المادة لا يمكن تفسيره على أنه تأكيد لتحريم استخدام القوة لتفكيك الوحدة الوطنية لأية دولة عضو فقط، بل أيضا يشتمل على التزام بالابتعاد عن مد المساعدة لأية جماعة انفصالية ضمن حدود أية دولة عضو.

كما يمكن تفسير عبارة: «القوة» الواردة في المادة ٢/ب/٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والمادة ٤/٢ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على أنها تعنى اساسا استخدام القوة المسلحة المباشرة، كاستخدام القوات العسكرية على اختلاف أنواعها، كما حدث عندما قامت القوات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث في ٣٠/١١/١٩٧١، أو استخدام القوة غير المباشرة كاستخدام المرتزقة. وينبغي ملاحظة أن المادة ٢/ب/٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي تدعو ليس فقط إلى عدم استخدام القوة، وإنما أيضا إلى الابتعاد عن: «التهديد» باستخدام القوة، وهو أمر يعتبر استثناءا على تفسير المقصود بتعبير: «القوة»، والتي تعنى: «القوة العسكرية»، بحيث يعتبر التهديد باستخدام القوة مثالا على التهديد باستخدام قوة غير مادية تنلج تحت نص هذه المادة. كالدعايات التي تثار أثناء الحرب وما إلى ذلك. إلا انه ليس واضحا من لغة المادة ٢/ب/٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ما إذا كان الاصطلاح: «القوة» ينهى قصرها على: «القوة العسكرية» أو انها تشمل أنواع أخرى من الضغط، وإن كان هذا التفسير الأخير قد فضله دول العالم الثالث، ومن ضمنها الدول الإسلامية. ما ورد في المادة ٢/ب/٥، إلا انه لا يمكن القول بأن هذا النص قد قيد من حق الدفاع الشرعى الذى يكون لكل دولة الحق باستخدامه ضد أى هجوم مسلح يقع على أى جزء من أراضيها، كادعاء دولة الإمارات العربية بقيام القوات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث في ٣٠/١١/١٩٧١، حيث يكون استخدام القوة فى مثل هذه الحالة للدفاع عن

النفس مشروعا. بالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والتي لدولة الإمارات العربية المتحدة الحق في تطبيقها كأحد أعضاء منظمة الأمم المتحدة، تمنح أية دولة حق استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعى لردع اعتداء عسكري حقيقى واقعا عليها، وإن كانت الإمارات العربية المتحدة في ذلك الوقت ليست من القوة بمكان بحيث تستطيع ممارسة حق الدفاع الشرعى بشكل فعال^(١).

ولما كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عندما قامت باحتلال الجزر العربية الثلاث عسكريا، إنما تدعى ان تلك الجزر قد اقتطعت منها بواسطة القوات البريطانية عندما كانت الإمارات تخضع للحماية البريطانية. فإن هذين النصين - المادة ٢/ب/ ٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى والمادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة - يمنحان الجمهورية الإسلامية الإيرانية حق استخدام ما يسمى بحق الدفاع الشرعى ضد هجوم مسلح محتمل على جزء من أراضيها، يتمثل باستلام قوات الإمارات العربية المتحدة لهذه الجزر عند انسحاب القوات البريطانية منها فى ٣١/١١/١٩٧١. فعلى الرغم من وضوح نص المادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، فقد حدث جدل حول عبارة: «إذا ما وقع اعتداء عسكري» الواردة فى المادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، حيث أن هناك من قال بأنه وفقا لهذا التعبير، فإن هذه المادة لا تمنع من استخدام حق الدفاع الشرعى الاحتمالى، والذي عادة ما يستخدم فى القانون الدولى التقليدى، ضد هجوم عسكري محتمل. وقد يودى هذا التفسير الواسع لنص المادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة إلى احتمالات كثيرة تستخدم فيها القوة غير المشروعة تحت ذريعة استخدام حق الدفاع الشرعى الاحتمالى، يترك فيها لكل دولة مكتنة تقرير ما إذا كان هناك احتمال وقوع هجوم مسلح من عدمه. وإذا كان ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى وميثاق منظمة الأمم المتحدة يحظران القوة على هذا النحو، فإن النزاع القائم بين الإمارات العربية



المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة على الجزر الثلاث ينبغي حله وفقا للوسائل السلمية التي يحددها كلا من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي في المادة ٢/ب/٤ وميثاق منظمة الأمم المتحدة في المادة ٣٣ منه، أيهما أكثر انطباقاً^(١).

إيجاد مسؤولية جماعية لأمن الخليج العربي

قضية أمن الخليج العربي مسألة ليست بالجديدة بل إن الهاجس وإنما الهاجس الأمنى سيطر على هذه المنطقة وأثر في سياساتها البينية وسياساتها الخارجية بشكل ملموس فيما يتعلق بتحديد المسئول عن أمن الخليج العربي فالمسؤولية تقع من الناحية النظرية على دول منطقة الخليج العربي ولكن الواقع العملي يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الدول قد تسببت على مدى العقود الأربعة الماضية في تهديد أمن الخليج العربي. وتمثل ذلك في العديد من المنازعات وحربين مدمرتين، وموارد تقدر بالآلاف المليارات قد أهدرت، وما زالت تهدر بفعل سياسات دول المنطقة التي يعول عليها لحماية أمن المنطقة، ومن ثم فالفرصة التي طرحها في بدء الدراسة وتنص على أن دول الخليج العربي قادرة على تحقيق أمن الخليج العربي لأن الأحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة منذ عام ١٩٦١ وحتى ما قبل ذلك يثبت بأن هذه الدول بفعل تعارض المصالح فيما بينها وانعدام الثقة والخروج على مبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية قد تسببت في انهيار أمن الخليج العربي. أما من حيث القدرة فهي تملك القدرة على تحقيق أمن المنطقة واستقرارها، ولكنها تفتقد إلى الرغبة في ذلك. وإذا أخذنا إيران فهي لديها القدرة ولكن الرغبة غير متوفرة بسبب أطماع الشاه التوسعية، أما بعد الثورة فنتيجة لانعدام الود الطبيعي والانسحاب بين الأنظمة الثورية والتقليدية. فقد ساد شعور عدم الثقة وانحسر التعاون فتأثر بذلك أمن منطقة الخليج العربي سلباً أما المرحلة الحالية فهي مرحلة إيجابية تمثلت في إبداء الرغبة بين مجلس التعاون والجمهورية الإيرانية الإسلامية بما يحقق أمن الخليج العربي.

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - نفس المرجع ص ٢٦.

أما إذا أخذنا دول مجلس التعاون فيما بينها فالقدرة كانت قائمة تم تعزيزها برغبة نتيجة لحاجة ماسة للشعور بالأمن ونتيجة لأوضاع إقليمية متفجرة الحاجة للبقاء حتمت على هذه خلق مؤسسات تعمل على وخاصة المتعلقة بترسيخ التعاون وتعزيز الأمن فيما بينها. إذن القدرة رغم أهميتها إلا أنها لا تكفى لتحقيق الأمن فى منطقة الخليج العربي بل يجب أن تعزز بالرغبة التى بدت مؤشرات الإيجابية واضحة بن إيران ومجلس التعاون فى خطوات التقارب والانفتاح ستنمو أما فيما يتعلق بالتساؤل حول أثر التواجد الأجنبى فى الخليج العربي، هل هو عامل تعزيز أم عامل تعطيل لأمن الخليج العربي؟

أضف إلى ذلك أن هذه القوى الأجنبية تتواجد بمحض اختيارها فى المياه الدولية وهذا لا يعارضه القانون الدولى، أما تواجدها على أراضى أو فى المياه الإقليمية لبعض دول المنطقة فهذا لا يتم بالإجبار بل بالاختيار وبناء على اتفاق بين الدولة الإقليمية ويرجع السبب المباشر فى ذلك إلى أن الدولة الإقليمية تشعر بانعدام الأمن وتفقد للشعور بالأطمئنان على وجودها أو على مصالحها ومقدراتها القومية، فتدخل فى اتفاقيات للتواجد الأجنبى على أراضيتها أو مياهها الإقليمية لردع عدوان وشيك أو لصد عدوان فعلى أو لتعزيز شعورها بالأمن والطمأنينة. تكرر الأمر بعد حرب الخليج الثانية دخلت معظم دول مجلس التعاون فى ترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، وروسيا لمواجهة أى أخطار محتملة. هذه الترتيبات الأمنية التى حتمت التواجد الأجنبى فى المنطقة وعلى أراضى بعض دول مجلس التعاون لم تكن بالرغبة المحضة من الطرفين بل لمواجهة ظروف مهددة للسلم والأمن الدوليين فى المنطقة والأمن والاستقرار الإقليمى ولكل دولة على انفراد، وهذا التواجد الأجنبى سيستمر طالما ظروف تواجده قائمة إما إذا تمكنت دول الخليج العربي من الدفع باتجاه المزيد من التقارب والانفتاح، وخلق أجواء الثقة وفتح قنوات التعاون مما يحقق أمن المنطقة فلن يكون هناك مبرر للوجود

الاجنبى العسكرى فى الخليج العربى^(١). الذى يستترف بترول المنطقة ويأكل
الاخضر واليابس من احتياطات الاجيال القادمة فى دول مجلس التعاون.

تشتمل المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى على مبدأ حل
النزاعات الدولية وفقا للوسائل السلمية وهو مبدأ مرتبط بذلك المبدأ الذى تتضمنه
المادة ٢/ب/٥ من نفس الميثاق، والذى يقضى بالامتناع عن التهديد باستخدام
القوة أو استخدامها ضد الوحدة الإقليمية، الوحدة الوطنية أو الاستقلال السياسى
لأية دولة عضو، حيث ان هذين النصين يرددان نفس المعنى الوارد فى المادة
٢/٣/٤ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة. فالمادة ٢/ب/٤ تقضى بوجوب حل أى
نزاع قد يثور بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى بواسطة الوسائل
السلمية، وإن كان كل من المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى والمادة
٢/٣ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة لم يحددا طريقة حل ذلك النزاع، تاركتان
ذلك للمادتين ٣٣، ٣٧ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة. فالمادة ٣٣/١ من ميثاق
منظمة الأمم المتحدة تحدد طريقة حل أى نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر، كالنزاع
القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة
على الجزر الثلاث، عن طريق «المفاوضات» التحقيق، الوساطة، المصالحة،
التحكيم، القضاء، عرض النزاع على المنظمات الإقليمية أو أية وسائل سلمية
أخرى يختارها أطراف النزاع». فإذا ما فشل الأطراف فى حل نزاعهم وفقا لهذه
الوسائل، فإن المادة ٣٧/١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة تلزم الأطراف بعرض
هذا النزاع على مجلس الأمن الدولى، وقد رددت المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة
المؤتمر الإسلامى وسائل حل النزاعات الدولية الواردة فى المادة ٣٣/١ من ميثاق
منظمة الأمم المتحدة، مع بعض الاختلافات البسيطة، كعدم ذكر القضاء من بين
وسائل حل النزاعات الدولية التى ذكرتها هذه المادة، مما يمكن معه لطرفى النزاع -
الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية - كعضوين فى منظمة المؤتمر

١ - د. معصومة مبارك - نفس المرجع ص ٣١.



الإسلامي الاكتفاء بنظام حل النزاعات الذي تضمنته المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي^(١).

يرجع عدم ذكر القضاء من بين وسائل حل النزاعات الدولية التي ذكرتها المادة السابقة، إلى موقف الدول الإسلامية غير المؤيد لتحديد وسيلة معينة وسلمية لحل النزاعات الدولية، وهو موقف أيضا اتخذته الدول الأخرى عند إعلان مبادئ القانون الدولي، وإن كان الإعلان قد أشار إلى المادة ٣/٢ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، بشأن فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، والمادة ١/٣٣ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والتي تؤكد على مبدأ السيادة وما ينشأ عن ذلك من حق أطراف النزاع في اختيار الوسائل المناسبة لحله. إلا أنه لا يمكن اعتبار لجوء أطراف النزاع اختيار إلى القضاء لحل نزاعهم على أنه يمثل انتهاكا أو انتقاصا من مبدأ السيادة. يمكن تفسير عدم عرض النزاع القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن النزاع على الجزر العربية الثلاث على القضاء الدولي، على الرغم من تكرار دعوة الإمارات العربية المتحدة إلى ذلك، إلى انتهاج الجمهورية الإسلامية الإيرانية للرأي القائل بعدم جواز عرض النزاع القائم بين شخصين مسلمين على قاض غير مسلم، كمحاكمة العدل الدولية في تشكيلها الحالي، وكذلك انتهاجا للرأي السائد في القانون الدولي والقائل: بأن مؤسسات القضاء المختلفة غير مناسبة لحل جميع النزاعات الدولية، والتي يكون أغلبها يتمثل في نزاعات ناشئة عن تضارب المصالح وادعاءات الأطراف بتغيير القانون الواجب التطبيق، وهو موقف اعتنقته كثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية. بل إن رفع قضية من قبل أي طرف من أطراف النزاع إلى محكمة العدل الدولية أو إلى أية منظمة إقليمية قد تعتبره الدولة الأخرى الطرف في النزاع عملا غير ودي. ولما كانت كل من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية ليس ملزما

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - المرجع السابق ص ٢٧.

باللجوء إلى الجزء الخامس عشر من اتفاقية البحار العام ١٩٨٢ والخاص بحل النزاعات الدولية، حيث لم يصدقا على هذه الاتفاقية، فإنهما ملزمتان قانونا بحل هذا النزاع عن طريق استخدام الوسلة السلمية الأكثر فاعلية، والتي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية^(١).

موقف الإمارات من حل النزاع

هناك رغبة حقيقية وصادقة من جانب الإمارات العربية المتحدة في إيجاد حل سلمي لقضية الجزر العربية حتى يجنب المنطقة ويلات الحروب والدمار، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد تشلدا في الموقف الإيراني الرافض تسليم الجزر أو حتى عرض أمرها للتحكيم الدولي^(٢). لقد حددت الإمارات العربية المتحدة موقفها الواضح والصريح على لسان رئيس الدولة والذي دعا إلى التحكيم الدولي في هذه القضية معلنا منهج العقل والحكمة وداعيا إلى تجنب المنطقة مزيدا من الصراعات والمشكلات حفاظا على شعوبها وأمنها واستقرارها ودعوة منه إلى إقامة علاقات وثيقة بين دول الإقليم بعيدا عن الصراع خاصة وأن حق الإمارات في هذه الجزر واضح ومحدد تشبه الوثائق والأدلة القاطعة والتي تجعل من موقف الإمارات قويا أمام أى محفل دولى أو هيئة تحكيمية. فهذه الجزر لم تكن قبل الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٧١ إلا قطعة من أرض الإمارات ترتفع فوقها أعلام الإمارات ويسكنها مواطنون في الإمارات يمتدنون بأصولهم وأنسابهم إلى وطنهم الأم وكانت الإمارات تمارس السيادة على جزرها بصورة تامة^(٣).

حددت المطالب الإماراتية وفقا للأولويات التالية:

- ١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - نفس المرجع ص ٢٧.
- ٢ - جريدة الوطن - ١٩٩٨/١٢/٩.
- ٣ - جريدة الخليج - ١٩٩٨/١٠/٢٤.



أولاً: انتهاء الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى .

ثانياً : تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ فى شأن جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم .

ثالثاً: عدم التدخل بأى طريقة وتحت أى ظروف وبأى مبرر فى ممارسة الإمارات العربية المتحدة ولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها فى جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم .

رابعاً: الغاء كل التدابير والإجراءات التى وضعتها على أجهزة الدولة فى جزيرة أبو موسى وعلى مواطنى الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة .

خامساً: إيجاد اطار ملائم لحل مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى خلال فترة رمزية محددة .

تعتمد امكانية حل النزاع فى الامل القريب على الرغبة الخالصة للجانب الإيراني فى استخدام الدبلوماسية الهادئة والمجدية والثمرة والتخلص من اية نزاعات للمهيمنة الاقليمية والتي ارجعه أحد الباحثين إلى العسكريين الإيرانيين الذين كانوا ولا زالوا يرددون مقولات وادعاءات الدفاع عن السيادة الإيرانية فى أبو موسى . وفى رأى فيليب ميتشيل المتخصص بشئون المنطقة فى معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن ان «... امساك السياسيين الإيرانيين بالقضية، وابعاد العسكريين والمتشددين فى المجال الدبلوماسى قد يؤدى إلى تهدئة التوتر مع إيران»^(١).

ان الالتجاء إلى سياسات حسن الجوار وتنمية الروح الإيجابية فى التعاون والتنسيق المشترك بين كل دول منطقة الخليج العربى من شأنه اشاعة الاستقرار والأمن فى هذه المنطقة الاستراتيجية والحيوية اقتصاديا للعالم بأسره . ان التسوية

١ - د . محمد عبدالله الركن - المرجع السابق ص ٤٣ .



المرتقبة للنزاع لابد ان تأخذ بنظر الاعتبار مطالب وحقوق الإمارات الأصلية فى
السيادة على الجزر، وتكامل ووحدة الأراضى وفقاً لأحكام القانون الدولى وتوافقاً
مع اخلاقيات التعامل الدولى، ثم ان روح ومبادئ النظام الدولى الجديد لا تسمح
ابداً بالاعتماد على سياسات القوة فى تحقيق المطامح الذاتية للدول. وإنما تدعو
لمعالجة الخلافات والنزاعات بروح الأخوة والتعاون والاحتكام إلى مبادئ وأحكام
القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة. وسيكون للأمم المتحدة دور حيوى فى معالجة
النزاع الأخير بين إيران والإمارات العربية المتحدة. يمكن القول ان التوصل إلى
تسوية سلمية حقيقية ونهائية لموضوع الجزر الثلاث كلها سيكون المحك والاختبار
للتوايا الطيبة التى تتطلع دول الخليج العربى فى مجلس التعاون ان تراها فى
السلوك الإيرانى فى المرحلة القريبة. علماً ان أى تطور سلمى جديد من الجانب
الإيرانى سيضيف عناصر أخرى لعدم الاستقرار فى منطقة عانت من أهوال وآسى
حربين مدمرتين فى خلال عقد من الزمان. وباختصار يجب التأكيد على ان
الاحتلال والقوة لا يمكنها بأى حال من الأحوال ان تغرس الشرعية مهما طال
الزمن ومهما طالّت معاناة الشعوب. وان أزمات الحدود يجب ان تحل بالطرق
السلمية آخذة بنظر الاعتبار المصالح المشتركة وضرورات التعايش السلمى خدمة
للأجيال الحاضرة والقادمة التى ترنو إلى تحقيق التقدم والرفاهية والسلام والأمن
الدوليين^(١).

استناداً إلى مصادر إماراتية مطلعة، فإن أمام أبو ظبى الآن خيارات سلمية
لابد من اللجوء إليها قبل التفكير فى أى حل آخر^(٢):

(١) تحريك القضية أمام الأمم المتحدة وبالتحديد إلى مجلس الأمن الدولى،
ومن المهم القول فى هذا المجال أن قضية الجزر معروضة من الناحية الرسمية على

١ - د. محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص ٤٣.

٢ - الشرق الأوسط - العدد ٥٤٧٤ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٩٣.



الأمم المتحدة منذ فترة غير قصيرة، فإن الإمارات كانت تنتظر قدوم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة قبل أن تقرر خطواتها المقبلة.

(٢) إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ومبادرة أبو ظبي إلى تقديم مجموعة من الأوراق والوثائق والمستندات التاريخية التي تؤكد عروبة الجزر وتدحض المزاعم الإيرانية حول حق طهران فيها.

(٣) إتاحة الفرصة أمام المساعي الحميدة التي تقوم بها أطراف عربية مختلفة بين أبو ظبي وطهران لمنع الوصول إلى مرحلة المواجهة النهائية.

إن الإمارات العربية المتحدة بذلت جهوداً سلمية مستمرة منذ وقع العدوان الإيراني على الجزر في مختلف المحافل الدولية الإسلامية والدولية للتوصل إلى حل سلمي لهذه القضية مع إيران، وإزاء تعذر إحراز أى تقدم في هذه المفاوضات الثنائية أكدت الإمارات دوماً استعدادها لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة^(١).

وفي الجانب الرسمي يقول مصدر مطلع أن الموقف الإماراتي من قضية الجزر لم يتغير وبالتالي فإن أى تطور إيجابي في هذا المجال يجب توقعه من الجانب الإيراني. ويفسر قائلاً أن الإمارات تبنى موقفها على أساس مبادئ القانون الدولي وعلى أساس الحوار والحل السلمي، وهي مستعدة في هذا الإطار القبول المسبق بأى حكم تصدره هيئة أو محكمة دولية حتى لو كان هذا الحكم في غير صالح الإمارات، كما أن الإمارات لم تغير خطابها السياسى الذى أعلنه رئيس الإمارات أكثر من مرة، وجرى التعبير عنه بأكثر من صورة عبر تصريحات رسمية لمسؤولين في مواقع مختلفة ومن خلال منابر محلية وإقليمية ودولية، كما أنه مع الالتزام



بالتوابات الرئيسية فى الموقف الإماراتى فإن هناك مجالا للتحرك والمناورة ضمن بعض المتغيرات التى تؤثر على مواقف الطرف الآخر وخطابه^(١).

الموقف الإيرانى من قضية الجزر العربية

أقدمت إيران على سلسلة انتهاكات، خصوصا فى ما يتعلق باتفاق ١٩٧١ كان أبررها عام ١٩٨٧ عندما عمدت إلى احتلال الجزء الجنوى من جزيرة أبوموسى الذى يقع تحت سلطة إمارة الشارقة بحسب الاتفاق (الإمارات اليوم) بحجة ضرورات الحرب المفتوحة مع العراق، واستتبع ذلك بسلسلة من إجراءات متشددة ضد السكان العرب، كما قامت بمحاولات ابتزاز للإمارات من خلال اقتسام عوائد استثمار حقول النفط التى تحوط الجزيرة وبغض النظر عن الوقت الذى قد يتطلبه أى مسعى لانتهاء مسألة الجزر. فى ظل الانكساعات الدولية الإقليمية الراهنة، تبقى الطرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض المنهج الوسائل للتوصل إلى حلول جذرية للنزاعات الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى لاسيما ان ما يطرح حاليا حول إمكان الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية يتطلب قبول طرفى النزاع مسبقا للجوء إليه، والرضوخ للحكم الصادر عن هيئة التحكيم. منذ اندلاع الأزمة بين العرب وإيران حول الجزر العربية الثلاث برزت عدة محاولات لحل الأزمة سلميا حيث عقدت مفاوضات مباشرة بين أبو ظبى والجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الفترة ٢٧ و٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ خلال ثلاث جلسات عمل لم يتوصل الطرفان إلى حل مرضى وذلك بسبب تشدد الموقف الإيرانى. فلقد رفضت إيران بحث موضوع احتلالها الجزر العربية أو مناقشته ولقد أكد مسؤولون إيرانيون رفضهم التام بحث هذا الموضوع فقد صرح الشيخ ناطق نورى رئيس مجلس الشورى فى رده على بيان مجلس التعاون قائلا: (ان قادة



الدول العربية ربما نسو التاريخ فحتى إلى ما قبل أن يكسبوا كيانهم من الاستعمار البريطاني، كانت هذه الجزر إيرانية ولم تزل إيرانية ومستظل إيرانية^(١) وأما الرئيس الإيراني أكبر هاشمي رفسنجاني فقد حذر من التعرض للجزر وهدد قائلا بأن الإمارات ستعبر بحرا من الدماء للوصول إلى الجزر وأكد بأن إيران لن تتخلى عن الجزر الاستراتيجية الثلاث في الخليج العربي مهما كلف الأمر^(٢).

الوسيلة السلمية الأكثر فاعلية في القانون الدولي أو الشريعة الإسلامية لحل النزاع القائم بين الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة على الجزر الثلاث:

إذا كان نظام حل النزاعات الدولية في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي لا يختلف كثيرا عن مثيله في القانون الدولي، وإذا كنا قد فضلنا تطبيق نظام حل النزاعات الدولية الذي اشتمل عليه ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن حل النزاع القائم، فإن الوسائل السلمية التي اشتمل عليها هذا النظام، لا تختلف كثيرا عن تلك الوسائل التي اشتمل عليها ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وإن كان هناك اختلاف جوهري لا يظهر إلا عند التطبيق العملي لهذه الوسائل. فنظام حل النزاعات في الشريعة الإسلامية يحدد شروط معينة لتولى القضاة حدها جمهور الفقهاء، من أهمها وأخطرها أن يكون القاضى مسلما. فلا يجوز عرض هذا النزاع على قاضى غير مسلم، وبالتالي فإنه ليس فقط نظام حل النزاعات في القانون الدولي لا ينطبق على هذا النزاع، بل أيضا بعض وسائل هذا النظام، ومن أهمها القضاء والتحكيم. فالقاضى في النظام الإسلامي يعتبر من ولاية الأمر، ولما كانت عبارة «أولى الأمر»، لم ترد في القرآن الكريم إلا مقرونة بأن يكون مسلما، فإنه لا يجوز عرض مثل هذا النزاع على قاضى غير مسلم، يؤكد ذلك قوله تعالى: «ولن

١ - جريدة الخليج ٢٤/١٠/١٩٩٨.

٢ - جريدة الوطن ٩/١٢/١٩٩٨.



يجعل الله للكافرين على المؤمنين سيلا»، حيث ان القضاء سبيل من سبل الولاية على المسلمين. ولما كان النزاع القائم على الجزر العرية الثلاث، إنما هو نزاع بين دولتين مسلمتين - الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية فإن هذا النزاع، وفقا للآية الكريمة سالفة الذكر، لا يجوز رفعه إلى قاض غير مسلم، ما يعنى أن محكمة العدل الدولية، بتشكيلها الحالي لا تصلح وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ان تنظر هذا النزاع، حيث أنه نزاع بين دولتين مسلمتين إلا وفقا لمبدأ الضرورة حتى يتم تشكيل محكمة العدل الإسلامية الدولية، ومنحها اختصاصا الزاميا بالنسبة للنزاعات التي قد تثور بين الدول الإسلامية^(١).

نظرا لتخلف النظام الدولي الإسلامى فى هذا الخصوص، فإن الرجوع إلى ممارسات الدولة الإسلامية لمعرفة أفضل الوسائل الأكثر فاعلية لمواجهة مثل هذا النزاع، والتي استقرت فى الممارسات الإسلامية، يكون مطلباً ليس فقط وطنياً وإنما أيضاً إسلامياً. وفى تتبع ممارسات الدولة الإسلامية نجد ان وسيلة المفاوضات والوساطة والمصالحة لحل أى نزاع قد فضله الرسول ﷺ على التحكيم والقضاء حيث ان ذلك يؤدى إلى السلام الصحيح، كنتيجة للتنازلات الاختيارية من قبل كل طرف من أطراف النزاع والتي تم بمحض إرادتهم دون ان يفرضها عليهم أحد آخر. على الرغم من ان ممارسات الدولة الإسلامية تثبت أن هناك وسائل سلمية لحل النزاعات، وإن هناك قضايا تحكيم عقدت فى زمن الرسول ﷺ وفى زمن الحكومات الإسلامية التالية، إلا أنه يفضل استخدام وسيلة المصالحة لحل النزاع.

لذلك فإن المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى قد التزمت فى ممارسات الدولة الإسلامية فى حل النزاعات وحددت لذلك وسائل سلمية مختلفة يتم اختيارها وفقاً لما يفصله أطراف النزاع. وإن كنا نفضل أن يشتمل النص على التزام أطراف النزاع على اختيار أى وسيلة من هذه الوسائل. وعلى أية حال، فإنه

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - المرجع السابق ص ٢٩.

وفقا لهذا النص فإن النزاع القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن السيادة على الجزر الثلاث، ينبغي حله عن طريق إجراء المفاوضات، فإذا لم يتم التوصل إلى نتيجة فيتم اللجوء إلى الوساطة والمصالحة، ثم أخيرا إلى التحكيم. إلا أنه إذا كان نص المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يشترط أن يتم حل النزاعات الدولية عن طريق اللجوء إلى الوسائل السلمية، فإن هذا النص لم يحدد الإجراءات الواجب اتباعها من أجل اللجوء إلى وسيلة التحكيم لحل النزاعات التي قد تثار بين أعضاء المؤتمر الإسلامي بينما تم تحديد إجراءات اللجوء إلى الوسائل السلمية الأخرى كالمفاوضات والوساطة والمصالحة. وتتمثل إجراءات اللجوء إلى مثل هذه الوسائل الأخيرة باتباع القنوات الدبلوماسية المختلفة والمساعى الحميدة التي يقوم بها طرف آخر أو يقوم بذلك وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي وفقا لما يقضى به نص المادة ٥/٢/ر. وإن كان ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي لم يشر إلى أى وسيلة أو جهة ضمن المؤتمر يمكن أن تقوم بمهمة لجان التحكيم، وهو أمر تم تلافيه جزئيا في ميثاق جامعة الدول العربية. فالمادة ٥ من ميثاق جامعة الدول العربية تمنح مجلس الجامعة حق اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحكيم أو الوساطة على أن تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة^(١).

يؤخذ على نص المادة ٥ من ميثاق جامعة الدول العربية، والذي يستثنى من التحكيم جميع النزاعات المتعلقة بالاستقلال والسيادة أو الوحدة الإقليمية لأية دولة عضو، أنه لا يأخذ مبدأ الاختصاص الإلزامي، مما أدى إلى عدم نجاح أى تحكيم يعرض على مجلس الجامعة. وبالتالي عدم فاعليته لحل النزاع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو أمر أدى إلى عدم تبنى مثل هذا النظام في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي. ولما كانت جميع الأبواب قد أغلقت أمام وسائل حل النزاع السلمية الأخرى، إما باستنفادها أو بسبب عدم

١ - د. مدوس فلاح الرشيدى - نفس المرجع ص ٣٠.



شرعيتها، فلم يبق أمام الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية لحل النزاع بشأن السيادة على الجزر الثلاث إلا وسيلة التحكيم، وفقا للشروط سالفة الذكر، حيث أنها وسيلة أشار إليها القرآن الكريم إشارة واضحة وجلية وجعله الزاميا في حالتين: الحالة الأولى وتمثل في الاحتكام إلى رسول ﷺ وذلك في قوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما»؛ والحالة الثانية هي الاحتكام إلى فرقاء من أهل الزوجين عند قيام نزاع بينهما. وهو وسيلة أثبتت ممارسات الدولة الإسلامية فاعليتها في حل النزاعات، لعل أبرزها هو ذلك التحكيم الذي عقد بين الرسول ﷺ وبنى قريضة. لذلك فإن النزاع القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية بشأن السيادة على الجزر الثلاث ينبغي حله بأسرع وقت ممكن، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، والقواعد التي استقرت في ممارسة الدولة الإسلامية لحل النزاعات المختلفة، وعلى رأسها المصالحة والتحكيم. وقبل أى شيء آخر فإنه ينبغي على طرفي النزاع الإيمان المطلق بصلاحيته وفاعلية هذه الوسائل لحل النزاع القائم بينهما، ولا يكون ذلك ممكنا ولموسما إلا بقيام كل طرف من طرفي النزاع بتنفيذ إجراءات حل هذا النزاع المتفق عليها تفليذا صادقا وأميناً، تطبيقاً لقوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما»^(١).

شكلت هذه المسائل مجتمعة الحافز الأساسي لدولة الإمارات في تكثيف تحركها السياسى والدبلوماسى على كافة الصعد وعلى كافة المستويات ولهذه الأسباب الواضحة كان لابد من ان تتضمن كافة الدوائر الإقليمية والعربية والدولية مع موقف الإمارات العربية المتحدة، فالجولة التى قام بها رئيس الدولة على كل من الرباط والقاهرة ودمشق وجدة، كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى توضيح الحقائق

١ - د. مدوس فلاح الرشيدلى - نفس المرجع ص ٣٠ . -



التاريخية والقانونية في الحق الإماراتي بالجزر، ونتيجة لذلك جاء قبول الجمهورية الإسلامية في إيران بالمفاوضات مع الدولة، إلا أن إرسال طهران وفدها إلى أبوظبي جاء نتيجة التأيد العربي والدولي للإمارات، وهو بالحقيقة كان لتجنب طرح القضية أمام المحافل الدولية، وهذا ما لا ترغب فيه إيران. إذ أن هذا الأمر سوف يفرض على إيران ترك الجزر، وفي حال الرفض فإنها ستواجه بانتقاد عالمي ومزيد من العزلة، حسب قول المصادر التي تضيف «أن الرهان الإيراني على التوصل لتسوية تلبى شروط طهران وتغفل اغفالا تاما قضيتي جزيرتي طنّب الصغرى وطنّب الكبرى، التي أكد المسؤولون الإيرانيون على عدم استعداد بلادهم للانسحاب من الجزيرتين أو وضع حد لاحتلالها» وتضيف المصادر الدبلوماسية المطلعة «أن موقف الإمارات العربية المتحدة في هذا الشأن والذي أكدته بالمذكرة التي قدمها وفد الدولة للوفد الإيراني أثناء المفاوضات التي جرت في مقر رئاسة الدولة في أبوظبي، مبدئي ولا رجعة عنه»^(١).

إلا أن المغالطات التي أوردتها الصحف الإيرانية في هذا الإطار كشفت عن حقيقة التوجه في عدم إنهاء احتلال الجزر الثلاث المحتلة لاسيما حديث هذه الصحف عن «أن مذكرة التفاهم الموقعة في العام ١٩٧١، موقعة مع الشارقة وأنه طوال عشرين عاما كان يتم بحث المسائل المتعلقة بهذا الشأن مع الشارقة، لكن تلبية لطلب الشارقة رضيت إيران التفاوض مع أبوظبي، أن هذه المغالطات لاتقف في دلالاتها عند قضية التفاهم على الجزر، بل أنها تحاول أن تصل إلى محاولة الإيحاء بالفصل بين إمارة وأخرى عن إمارة الدولة، وتجاهلا واضحا لقرارات المجلس الأعلى لحكام الإمارات، لاسيما القرار الذي اتخذ في إبريل والقاضي بأن كل معاهدة موقعة بين إمارة من إمارات الدولة ودولة ما هي معاهدة اتحادية»، وبالتالي يعتبر تجاوز هذه المنطقة أمرا مرفوضا بتاتا لأنه يعتبر مس بوحدة التراب

الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتقول المصادر المطلعة في قضية الجزر «أن رفض إيران إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، وإصرار الوفد الإيراني على رفض مناقشة مسألة جزيرتي طناب الصغرى وطناب الكبرى كان السبب الأساسي في إيصال المفاوضات إلى طريق مسدود مما حتم على الدولة رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة» هذا الأمر عبر عنه صراحة رئيس الوفد الإيراني للمفاوض السفير مصطفى فوميني حائري في تصريحه للصحف الإيرانية عقب عودة الوفد. إلى طهران بالقول: انه من غير المسموح لأي مسؤول إيراني البحث في أي شبر من الأراضي الإيرانية» يعنى عمليا عدم وجود نية إيرانية في انتهاء القضية وبالتالي إبقاء الوضع على ما هو عليه، مما يعنى وجود إريك دائم في المنطقة لا يستعيد منه أحد.

إن ما انتهت إليه تطورات قضية الجزر العربية المحتلة يؤكد على أن القضية سائرة باتجاه محكمة العدل الدولية، خصوصا أن موقف الإمارات ما يزال لغاية الآن يدور في إطار إيجاد حل سلمى يضمن استمرار علاقات حسن الجوار بين الدولتين إلا ان ذلك لايعنى أن الدولة على استعداد في ظرف من الظروف على التنازل عن حقها الثابت والمشروع في هذا الإطار، وطالما أن القضية مازال عالقة، فإن الوضع مرهون بالمساعي الدبلوماسية المبذولة على أكثر من صعيد في هذا الإطار، ولهذا فإن المصادر الدبلوماسية العربية ترى ان هناك مزيدا من الدعم والتأييد العربى والدولى لدولة الإمارات، إذا أن القضية بضاعتها المختلفة أوجدت موقفا عربيا حارما وموحدا قلما شهدته الساحة العربية وتصل المصادر إلى درجة القول «أن قضية جزر الإمارات شكلت نقطة مهمة في إعادة اللحمة والتضامن العربى، وهذا سوف يكون له انعكاساته الجيدة لجهة عودة الحق إلى أصحابه الشرعيين»^(١).



يمكن وضع إطار للعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية وإيجاد حلول عملية من خلال بعض المقترحات الآتية:

أولاً: التفاوض السلمي والجدى باجتماع رؤساء الدولتين أو وزير خارجية كل من الدولتين لمناقشة القضية في ضوء الوثائق والأدلة المطروحة ووضع النقاط على الحروف ومن ثم تقديمها إلى محكمة العدل الدولية.

ثانياً:- عمل مجلس يضم علماء من قبل الدول العربية (دول مجلس التعاون) ومن قبل علماء من دولة إيران الإسلامية لمناقشة القضية من حيث الاعتداءات والأساليب والطرق التي استخدمتها إيران في الاستيلاء على الجزر الثلاث وعدم مراعاتها للمعاهدة أو الاتفاقية ومن ثم عرضها على رؤساء الدولة والوزراء لمناقشتها من الناحية السياسية وكما نعلم ان لا فرق بين الدين والسياسة فكل منهما مربوط بالآخر للوصول إلى الحلول السلمية.

ثالثاً:- يكون الحل في وضع اتفاقية جديدة والنهاء الاتفاقية القديمة (١٩٧١م) على مائدة المحكمة العليا الدولية ووضع الشروط الممكنة في موافقة كل دولة لها وهذه الشروط مثلاً:

١) تأكيد سيادة الجزر العربية للإمارات العربية المتحدة ويكون الاتفاق القائم بين الحكومة الاتحادية وحكومة جمهورية إيران الإسلامية وفق الشروط المتفق عليها.

٢) ان يتضمن الاتفاق مستقبل الجزر الثلاث المطروحة في حالة انقضاء مدة الاتفاقية وكتابة بوضوح بملكية الإمارات للجزر العربية.

دعا السيد حمد السليطي الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمجلس التعاون إيران إلى التجاوب مع الدعوات الحيرة لدول مجلس التعاون لحل النزاع مع الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث وأكد ان استمرار احتلال إيران لهذه

الجزر التابعة لدولة الإمارات يشكل عقبة كبيرة أمام تطبيع العلاقات بشكل كلى مع دول المجلس. ولقد أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية فى يوم الثلاثاء ٨ ديسمبر ١٩٨٩م أن موقف إيران جاء فى بيان لوزارة الخارجية ردا على محادثة أجراها الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان مع وزير الخارجية كمال خرازى يوم الاثنين ٧ ديسمبر ١٩٩٨م ونقلت الوكالة عن البيان قوله أن عنان أبلغ خرازى أن رئيس الإمارات فى اجتماع فى أبو ظبى أعرب عن رغبة بلاده فى استئناف للمحادثات الثنائية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأضاف البيان قوله ردا على ذلك أشار وزير الخارجية خرازى إلى مجالات الاهتمام المشترك والتعاون بين إيران والإمارات العربية المتحدة وقال كما أعلننا مرارا فلننا نرحب بزيارات مسؤولى الإمارات لإيران لاجراءه مفاوضات ثنائية وازالة سوء التفاهم.

ذكر مصدر دبلوماسى قريب من الأمم المتحدة ذكر لوكالة فرانس برس فى يوم الثلاثاء ٨ ديسمبر ١٩٩٨ أن الأمين العام للأمم المتحدة أبلغ رئيس الإمارات استعداداه للقيام بالوساطة بين الإمارات وإيران لحل النزاع حول الجزر ولقد ذكر المصدر أن عنان اقترح أثناء لقاءه فى يوم الإثنين ٧/١٢/١٩٩٨ مع رئيس الإمارات القيام بوساطة بين إيران والإمارات فى حال وصول الحوار بين البلدين فى طريق مسدود، وأضاف نفس المصدر أن رئيس الإمارات أبلغ عنان موافقته على اجراء المفاوضات لكنه اشترط أن توافق إيران على أن تكون المفاوضات لفترة رمزية محدودة إذا لم يتم اثنائها الاتفاق يتم اللجوء إلى الأمين العام للأمم المتحدة أو تحال القضية إلى التحكيم الدولى - ولقد تابع المصدر الدبلوماسى أن عنان الملح لرئيس الإمارات بضرورة الاستفادة من مناخ الانفتاح فى إيران الذى نشأ بعد وصول الرئيس الإيرانى محمد خاتمى إلى السلطة. معتبرا ان هذه اللحظة مناسبة لبدا الحوار بين البلدين ولقد كشف المصدر ان الأخضر الإبراهيمى الموفد الخاص للأمين العام فى أفغانستان اتصل لهذا الغرض بالرئيس الإيرانى محمد خاتمى وأبلغه الفكرة^(١).



دعا البيان الختامي لأعمال قمة مجلس التعاون التاسعة عشرة في أبوظبي ١٩٩٨م، المجلس في البيان الختامي إيران إلى الانسحاب من الجزر الإماراتية مجددا مطالبته الحكومة الإيرانية بانتهاء احتلالها لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ولقد استعرض المجلس قضية احتلال إيران للجزر إذا لاحظ استمرار الادعاءات الإيرانية غير المقبولة بشأن الجزر الثلاث واستمرار الإجراءات الإيرانية الرامية إلى تكريس الاحتلال وأكد المجلس الأعلى مجددا على ضرورة استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات العديدة الجادة والصادقة الصادرة من الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون ودول اعلان دمشق وجامعة الدول العربية وعن المنظمات الدولية الداعية لحل النزاع سلميا وبما يكسب التوجهات الإيجابية لحكومة الرئيس محمد خاتمي المصادقية الضرورية لبناء الثقة المتبادلة وتطوير التعاون والمحافظة على الأمن والاستقرار، ولقد أكد المجلس الأعلى على سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طناب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى ودعمه المطلق لكافة الإجراءات السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ولقد طالب المجلس الأعلى إيران بالكف عن ممارسة سياسة فرض الامر الواقع بالقوة والتوقف عن اقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير التركيبة السكانية والغاء كافة الإجراءات وإزالة جميع المنشآت والتي سبق اقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع وفقا لمبادئ وقواعد القانوني الدولي بما في ذلك القبول باحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية^(١).

تركزت قناعة المجلس على أهمية اقامة علاقات طيبة مع الجمهورية الإيرانية على أسس ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ومراعاة المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبت استخلام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية وعبر المجلس الأعلى عن قناعته بأن بناء الثقة يتفق على أساس

١ - الرأي العام العدد ١١٩٤٤ الخميس ٢١ شعبان ١٤١٩هـ ١٠ ديسمبر ١٩٩٨.



اتخاذ خطوات عملية لحل المشاكل القائمة بين الجانبين وفقا للقواعد والأعراف الدولية المستقرة وحل الخلافات بالطرق السلمية وفي مقدمتها استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية، ولقد رحب المجلس بالجهود المبذولة من قبل كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بهدف الوصول إلى اطار للمفاوضات بين الإمارات العربية وإيران لحل النزاع القائم بينهما بشأن الجزر الثلاث ودعا المجلس الأمين العام للاستمرار في جهوده ورعاية المفاوضات وكما انه في نفس الوقت دعا الحكومة الإيرانية إلى الاستجابة لجهود الأمين العام للأمم المتحدة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة^(١).



الخلاصة:

تحدثنا فى هذه الدراسة عن موضوع هام ألا وهو أطماع إيران وأدعائها واحتلالها للجزر العربية ومن خلال تعرضنا لهذه الدراسة أبرزنا مجموعة من النقاط التاريخية الهامة التى تبرزه وتوضحه الوثائق التاريخية وتؤكد على سيادة وملكية الجزر العربية للإمارات.

أوضحنا بأن مسألة الجزر العربية تعتبر من أهم الحلقات فى العلاقات العربية - الإيرانية وفى أمن الخليج العربى، كما يتضح لنا من الدراسة الدور البريطاني المزدوج فى الأحداث التاريخية حول الجزر العربية. وأن للملكية السياسية والتاريخية والجغرافية والوثائق الرسمية ثبت حق الإمارات فى الجزر العربية. ورأينا من خلال دراساتنا كيف أن إيران قامت بالتهديد ثم الاحتلال العسكرى للجزر العربية، وأن هذا الاحتلال يشكل خطر حقيقيا على أمن الخليج العربى لأنه عمر مائى استراتيجى حيوى وبفضل ما تحتويه من النفط.

حل مشكلة الاحتلال الإيرانى لا يحسمها السلاح ولا الحرب، ويفض النظر عن الوقت الذى قد يتطلبه أى مسعى لإنهاء الاحتلال الإيرانى فى ظل الانعكاسات الدولية الإقليمية، تبقى الطرق السليمة على أساس الحوار والتفاوض المنهج الوسائل للتوصل إلى حل لقضية الجزر العربية. وأن منطق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المتجاورة، لقد لعبت القوى الاستعمارية المسيحية دورا هاما فى خلق النزاعات العربية - الإيرانية وأن الاوان لكى يحل العرب والإيرانيون هذه المشكلات سلميا بعيدا عن تأثير وتوجيه تلك القوى المعادية للإسلام والمسلمين.

يجب أن يكون الحل لمشكلة الجزر وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون



الدولى والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية وقبول طرفى النزاع مسبقا للجوء إليه والرضوخ للحكم الصادر عن هيئة التحكيم . فهل تقبل إيران بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ وبذلك تنهى العداء والتوتر فى العلاقات العربية - الإيرانية وتعمل على جمع صفوف المسلمين فى المنطقة أم تستمر فى السياسة التوسعية الإيرانية القديمة المعادية للعرب؟ هذا ما سوف تثبته الأيام القادمة .

أتمنى من الله العلى القدير ان أكون قد تناولت الموضوع كما يجب والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأخيار .

د. محمد حسن العبدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية . هولندا

الفهرس

الصفحة

٥	مقدمة
٧	الفصل الأول - عهد الرئيس الخاتمي وقضية الجزر العربية ١٩٩٧ - ٢٠٠١.
١٦٥	الفصل الثاني - ملكية وسيادة الإمارات على الجزر العربية.
٢٧٧	الفصل الثالث - مستقبل العلاقات العربية - الإيرانية في ضوء الاحتلال الإيراني للجزر العربية
٣١٣	الخاتمة

